

د. أحمد محمد المعتوق

الشيف لم رضى

حياته، ثقافته، أدبه ونقده



الشَّيْفُ الْمُرْتَضَى
حَيَاتُهُ، نَفَاقَتُهُ، أَدَبُهُ وَنَقْدُهُ

الشريف المرتضى : حياته ، ثقافته ، أدبه ونقده / دراسات - أدب
د. أحمد محمد المعتوق / مؤلف من السعودية
الطبعة الأولى ، 2008
حقوق الطبع محفوظة



المؤسسة العربية للدراسات والنشر

المركز الرئيسي :

بيروت ، الصنائع ، بناية عيد بن سالم ،

ص.ب 11-5460 ، هاتفاكس : 751438 / 1 752308 00961

التوزيع في الأردن :

دار الفارس للنشر والتوزيع

عمّان ، ص.ب 9157 ، هاتف 5605432 00962 6 ، هاتفاكس 5685501 00962 6

e-mail : info@airpbooks.com

موقع الدار الإلكتروني : www.airpbooks.com

تصميم الغلاف والإشراف الفني :

سليم سبيح®

خطوط الغلاف : زهير أبو شايب / الأردن

الصفء الضوئي : رشاد هرس / بيروت ، لبنان

التنفيذ الطباعي : رشاد هرس / بيروت ، لبنان

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in any retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه ، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات ، أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر .

ISBN 978-9953-36-201-7

د. أحمد محمد (معتوق)

(الشريف) لم ترضي

حياته، ثقافته، أدبه ونقله

شبكة كتب الشيعة





مقدمة

الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (355 - 436 هـ) عالم ومتكلم وشاعر وأديب، يكاد يجمع مؤرخو عصره على الإشادة بذكره وبما كان يتمتع به من جلال الشخصية وتعدد المواهب والشهرة وعلو المكانة بين علماء زمانه وأدباء عصره، وقد نص كثير منهم على أنه كان من أئمة المسلمين في الفقه والأصول والتفسير وعلم الكلام، ومن أبرز من نبغ في علوم العربية والنقد والأدب ورواية الشعر وأخبار العرب. . . وذكروا العديد من مؤلفاته في هذه المجالات كما نوهوا بديوان شعره وبما احتواه من نتاج ثري.

وقد كتب الكثيرون عن الشريف المرتضى قديماً وحديثاً، غير أن معظم ما كتب عنه وفُصِّل فيه لم يكن ليتجاوز الحديث عن سيرة حياته الشخصية وعن أساتذته وتلاميذه. فثمة سرد مفصل لكتبه ورسائله، ووصف لما يثبت علو مكانته الدينية وشهرته في الدفاع عن مذهبه وعن طائفته من الشيعة الإمامية، وفي الكلام على الأمور العقائدية وما يرتبط بها بنحو عام. فضلاً عن ذلك العرض التاريخي الوصفي أيضاً لما يتعلق باهتماماته الأدبية. ويمكن القول، بنحو مجمل، إن خير ما كتب عنه يفتقر إلى الكثير من الموضوعية، وإلى الدراسة القائمة على التحليل والفحص الدقيق والبحث الذي يكشف بعمق ووضوح عن شخصية المرتضى الحقيقية بجميع أبعادها المهمة.

على الرغم من كثرة ما تحدث به المؤرخون عن شخصية الشريف المرتضى وعن علمه وأدبه، فإن هناك جوانب من شخصيته ما تزال غامضة أو غير معروفة على النحو المطلوب، وهناك أعمال له أدبية ونقدية بالغة الأهمية لم تحظ بما هي جديرة به من اهتمام. إن ما بين أيدينا من مؤلفات هذا الرجل، وما لدينا من الحقائق التاريخية التي ارتبطت بحياته كلها تدعو في الواقع إلى مزيد من الكشف عن جوانب شخصيته المجهولة.

بين يدي القارئ الكريم دراسة نقدية تحليلية لشخصية المرتضى من خلال آثاره ومؤلفاته، ومن خلال الواقع التاريخي والظروف الحياتية التي عاشها والمهام التي مارس العمل فيها، بهدف التعرف من كثر على العناصر التي اشتركت في تكوين هذه الشخصية، وبما تميزت به من صفات وتمتعت به من مهارات وقدرات إبداعية، ثم بالعوامل التي ساعدت على تبلور هذه المهارات وتطورها، وما تمخضت عنه هذه المهارات من عطاءات ثقافية ونتائج فكرية وإبداعية فنية متميزة، وما كان لذلك كله، ولما يتصل منه بالأدب والنقد بصورة خاصة، من قيمة ومن دور في تطوير الحركة النقدية والفكرية في عصره بنحو عام في ضوء ما تقدم ذكره، تصبح هذه الدراسة مختلفة عن الدراسات أو الكتابات السابقة التي وضعت حول المرتضى من حيث المنهج والأسلوب، وإن تكن قد استفادت من حيث المادة من بعضها. فهي لا تعتمد الدليل الوثائقي التاريخي فحسب، وإنما تعتمد البحث التحليلي الموضوعي، والاستدلال المنطقي الاستقرائي. كما أنها تختلف من حيث التوجه أو الهدف. ففي حين سلطت الدراسات السابقة على شخصية المرتضى من جانبها الديني أو العقائدي والاجتماعي أو الأدبي العام، اهتمت هذه الدراسة في المقام الأول بالجانب الأدبي الخاص، وبالجانب النقدي بنحو أخص، من دون أن تغفل الإشارة إلى الأبعاد أو الجوانب الأخرى الفنية والثقافية التي برزت فيها شخصية هذا الرجل أو ظهرت فيها مواهبه.

لقد مهد في هذه الدراسة للحديث عن الشريف المرتضى، وعن الجوانب الفكرية والفنية الإبداعية التي برزت فيها شخصيته، بإلقاء نظرة تاريخية فاحصة على العصر الذي عاش فيه والبيئة التي أحاطت به بمختلف أبعادها وتأثيراتها، في نظرة لها من الخصوصية ما يجعلها بعيدة عن مجرد التقرير السردى والتوثيق النصي، أي على نحو تكون فيه قدر الإمكان أقرب إلى الشمولية، وإلى الصورة التي تجسد الواقع الذي عاشه المرتضى، وانصهر فيه، وتفاعل معه، وتأثر به، واستمد منه عناصر شخصيته. فبذلك تبرز - كما نعتقد - شخصية المرتضى في إطارها العام المتكامل، ويتضح مدى ارتباطها بهذا الإطار العام حينما تسلط الأضواء عليها ضمن أبعادها المهمة التي تكون المرتكزات الأساسية لهذه الدراسة، وإن تم ذلك كله في كثير من الإيجاز والتكثيف.

لقد تضمن جانب من هذه الدراسة استعراضاً لشخصية المرتضى بمختلف أبعادها ومراحل تكوينها وفق منهج تحليلي استنتاجي يربط بين هذه الشخصية في حقيقة تكوينها وما تركته من ظلال وخلفته من آثار وأنتجته من أعمال. إلا أنها لم تتسع للبحث في جميع أعمال المرتضى ومؤلفاته، لأن هذه الأعمال والمؤلفات كثيرة ومختلفة الموضوعات والأغراض والفنون، ويحتاج بعضها إلى دراسات تخصصية مستقلة خارجة عن المجال الذي نحن فيه والدائرة أو الدوائر التي نريد تسليط الأضواء عليها هنا في هذه الدراسة، لذلك اقتصر على إحصاء أبرز هذه الأعمال وأشهرها والحديث عما تعلق منها بالموضوعات الفقهية والأصولية والقضايا الكلامية والعقائدية بنحو موجز ومتناسب في ظننا مع ما لايجوز لغير المتخصص أن يخوض فيه، ليترك التفاصيل في الحديث عنها وعن موضوعاتها للباحثين المتخصصين في مجالاتها.

أما الجزء الأكبر من هذه الدراسة فقد سلط فيه الضوء على أهم ما يمكن أن يبرز ثقافة المرتضى الأدبية، وثقافته النقدية بنحو أخص، حيث

يمثل هذا الجانب في اعتقادنا الحلقة المفقودة في تراثنا النقدي، والحلقة الأهم في نتاج المرتضى الفكري والأدبي وفي كيان شخصيته الأدبية.

إن أعمال المرتضى ونظرياته النقدية لم تحظ، كما أعلم، باهتمام الدارسين، لا في الماضي ولا في الحاضر. وكان ذلك، كما يُرجَّح، لغلبة شهرة المرتضى كعالم فقيه وأصولي ومتكلم على شهرته كأديب وناقد، وانشغال الناس تبعاً لذلك بأعماله العلمية عن دراسة أعماله في الأدب والنقد. لذلك كان من الضروري أن يعنى في هذه الدراسة بالكشف عن هذا الجانب المجهول أو المغمور، وأن يخصص جانب مهم منها للعمل على التعريف بجهود المرتضى وبآرائه ونظرياته في النقد وبما له من أسلوب خاص ومنهج مميز في معالجة قضايا الشعر والقضايا الأخرى المتعلقة.

يمكن القول، بكل تواضع، إن هذه الدراسة قد كشفت عن الكثير من أفكار المرتضى وآرائه النقدية، وجمعتها ضمن إطار واحد متناسب بعد أن كانت مشتتة ومفرقة في كتبه الأدبية، وعرضتها وفق منهج تحليلي يقارن الفكرة المجردة بالمثال العملي التطبيقي، وينظر إليها أو يُقَوِّمُها في إطار العصر الذي نشأت وانبثقت فيه، وفي ضوء ما توصلت إليه النظريات النقدية الحديثة أيضاً، ليظهر مقدار ما تميزت به من العمق أو الشراء والفاعلية والأصالة، ثم ما يمكن أن يكون لها من أهمية أو قيمة في منظومة تراثنا النقدي العربي.

أمل أن أكون قد وفقت إلى تحقيق ما سعت إليه، وقدمت للقارئ في هذه الدراسة الموجزة ما يعد إضافة لما أنجز من أعمال سابقة متعلقة بالموضوع، وما يمكن أن يفتح الآفاق لدراسات أخرى تضاعف ما سعت إليه من خدمة تراثنا الفكري العربي، والله ولي التوفيق.

أ. د. أحمد محمد المعتوق

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - الظهران

تمهيد

عصر الشريف المرتضى

الحالة السياسية:

عاش الشريف المرتضى في بغداد، خلال فترة الحكم البويهى، الذي بدأت سيطرته على العراق وبلاد فارس سنة (320هـ/932م)، واستمر حتى دخول السلاجقة بغداد سنة (447هـ/1055م) واستيلائهم على السلطة. وكانت هذه الفترة من فترات الضعف في الخلافة العباسية ومن الفترات الحافلة بالصراعات السياسية. فالسلطة العليا كانت للحكام البويهيين، بينما كان الخليفة ما يزال يحتفظ بمنصبه الديني التقليدي المحدود النفوذ. وكان مضطراً إلى الخضوع للسلطة البويهية لقوتها وهيمنتها وسعة نفوذها. رغم ذلك فقد كان هناك صراع خفي وظاهر أحياناً بينه وبين البويهيين على السيطرة والنفوذ. ونظراً لأهمية العراق من الناحية الدينية والتاريخية والاقتصادية فقد كان الصراع بين أفراد أسرة بني بويه الكبيرة على الاستئثار بالحكم فيه شديداً، فضلاً عن ذلك فقد كانت الدولة البويهية نفسها، بكامل أجهزتها وسلطاتها، في صراع مستمر مع الدويلات الإسلامية الأخرى، وخاصة مع الدولة الفاطمية في مصر (297 - 563هـ/ 909 - 1171م). فقد كان البويهيون يطمعون في السيطرة على مصر وتوسيع دولتهم، بينما كانت طموحات الفاطميين إلى الإطاحة بعرش الخلافة في بغداد وبسط النفوذ على ملك البويهيين أقوى وأشد⁽¹⁾.

(1) أنظر أحمد بن مسكويه، تجارب الأمم، (بغداد: مكتبة المثنى، 1965م)، ج2، ص 307، 904؛ عز الدين ابن الأثير، الكامل في التاريخ (بيروت: دار صادر، 1386هـ/1966م)، ج 8، ص 452 - 453؛ عبد الرحمن ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (حيدرآباد: مطبعة دارالمعارف العثمانية، 1358)، ج7، ص 104، 107.

رافق الصراع السياسي في هذه الفترة نزاع في الحياة الاجتماعية. وكان من أبرز مظاهر هذا النزاع، الخلافات الطائفية والعنصرية أو العرقية، والتي تسببت عنها اضطرابات اجتماعية كثيرة⁽¹⁾. فقد منح البويهيون حريات واسعة لمختلف الطوائف الإسلامية، فأصبحت كل طائفة من هذه الطوائف قادرة على أن تمارس معتقداتها وطقوسها وسلوكياتها الخاصة وتدافع عن نفسها كلما اقتضى الحال وأتيحت الفرصة⁽²⁾. وكان لهذه السياسة آثار سلبية، تمثلت بالدرجة الأولى في حدوث الاعتداءات والفتن والنزاعات الشديدة بين طبقات العوام من طوائف عديدة من المجتمع الإسلامي⁽³⁾، وآثار أخرى إيجابية، تمثلت في عقد الكثير من المناقشات والمناظرات الفكرية والعقائدية التي شجعت بدورها على النهوض بالحركة العلمية والثقافية في هذه الفترة.

ومن جانب آخر كان للأتراك نفوذ قوي قبل مجيء البويهيين إلى الحكم، حيث كانوا يشاركون الخليفة في السلطة وإدارة شؤون الدولة، بل وصلوا إلى حد الاستبداد بهذه السلطة وتقليص نفوذ الخليفة، ثم بدأ نفوذهم يتراجع شيئاً فشيئاً ويتقلص حتى استيلاء البويهيين الذين جاءوا من أصل فارسي على السلطة، فكان مجيؤهم نهاية لسلطة الأتراك ومبعثاً لنشوء بعض الحزازات العنصرية بين الفرس والترك ولحدوث الفتن والنزاعات نتيجة لهذه الحزازات⁽⁴⁾.

(1) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، سلسلة ذخائر العرب، رقم (3) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، 1387هـ/1976م)، ج 3، ص 321؛ حسن أحمد محمود وأحمد إبراهيم الشريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي (بيروت: دار الفكر العربي، د. ت)، ص 525 - 526.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 206؛ حسن أحمد والشريف، العالم الإسلامي، ص 525 - 526.

(3) ياقوت الحموي، معجم البلدان (بيروت: دار صادر، 1374هـ/1955م)، ج 4، ص 255؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 8، ص 628؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 19، 88، 220.

(4) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 68؛ ابن مسكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص 340 - 341؛ محمد جمال الدين سرور، تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصف القرن الخامس الهجري (بيروت: دار الفكر، د. ت)، ص 29 - 37.

وقد تزامنت الخلافات والنزاعات الداخلية المذكورة مع صراعات أخرى؛ حيث كان هناك عدااء مستمر ومتأصل بين الدولة العباسية والروم من جهة، وبين القرامطة الذين كان مقرهم آنذاك في اليمن والبحرين من جهة أخرى. وكان الجميع يتحينون الفرص لشن هجمات ضد الدولة العباسية وضد البويهيين.

إن استيلاء الحكام البويهيين على سلطة الخلافة في العراق ووجود النزاعات والصراعات السياسية المستمرة بينهم وبين الخلفاء العباسيين، ثم الخلافات الدائرة بين أمراء بني بويه أنفسهم، وما نتج عنها من اضطرابات في جهازهم الإداري، فضلاً عن انشغال العامة بالفتن والخلافات الطائفية والعرقية، هذه كلها أتاحت الفرصة للروم والقرامطة لشن هجماتهم المعادية؛ إذ شن هؤلاء عدداً من الهجمات في تلك الحقبة على نواح عديدة من العراق، وكان لهذه الهجمات أثر كبير في إضعاف الأحوال الاقتصادية، لما كان يرافق هذه الهجمات من نهب واستيلاء وتدمير⁽¹⁾.

ومما زاد في إضعاف الأحوال الاقتصادية تعارف الحكام في هذه الفترة على مصادرة أموال وممتلكات المبعدين عن المناصب السياسية وفرض الضرائب على الممتلكات والمبيعات، وما كانت عليه حياة الأمراء والوزراء وذوي المناصب العالية والوجهاء من ترف وبذخ إلى حد الإسراف ومن نهم في جمع الأموال وامتلاك العقارات على حساب الطبقات المتوسطة والفقيرة، وبذلك كانت الحياة الاقتصادية في هذه الحقبة من التاريخ في صالح الطبقات الأرستقراطية والملتفين حولها أو المنتفعين منها⁽²⁾.

(1) ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 37، 42؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 51، 59، 60، 121 - 122، 126؛ حول القرامطة أنظر عبد الرحمن بن خلدون، كتاب العبر (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1958م)، ج 4، ص 3 وما بعدها.

(2) أنظر محمد بن أحمد المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (بيروت: مكتبة خياط، 1965م)، ص 449؛ هلال بن محسن الصابي، الوزراء، أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1958م)، ص 306؛ ابن مسكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص 314 - 315، 183؛ ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 629؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 61.

الحياة الثقافية:

لم يكن للنزاعات السياسية والخلافات الاجتماعية التي حصلت في العراق في هذه الفترة أيّ آثار سلبية كبيرة على النشاطات الفكرية والثقافية كما يمكن أن يتصور، بل كان الأمر على العكس من ذلك كما سبقت الإشارة، فقد شهدت هذه الفترة حركة علمية واسعة ونشطة، خلفت ذخيرة كبيرة من المؤلفات والأعمال الراقية في كثير من مجالات العلم والمعرفة. وكان لنشوء هذه الحركة الواسعة في الواقع عوامل أساسية باعثة، وعوامل أخرى منشطة لفاعليتها وعاملة على استمراريتها.

أ - العوامل المهيئة أو الممهدة:

1 - بدأت هذه الحقبة وقسطٌ كبيرٌ من التراث الإغريقي والسرياني والفارسي كان قد نقل إلى العربية، فتهيأت للمسلمين ثروة علمية ضخمة قابلة للشرح والدراسة والاستيعاب ثم التهذيب والإضافة والتوسع والتطوير، على أساس الرصيد العلمي والثقافي الإسلامي الذي خلفته النشاطات الفكرية السابقة. وقد أدى هذا المزج الثقافي إلى تبلور كثير من الأفكار والنظريات الجديدة، وتهيأت كثير من الأذهان إلى الإبداع والعطاء. وصاحب عمليات النقل والترجمة المشار إليها إنشاء الكثير من المكتبات الخاصة والعامة التي امتلأت بالكتب المؤلفة والمترجمة والمنقولة والمعلق عليها في كثير من أصناف العلوم والآداب والفنون⁽¹⁾، ولا شك أن هذه المكتبات قد هيأت لاستمرارية الإبداع والعطاء والارتقاء الفكري، ومن ثم لنهضة ثقافية واسعة.

2 - إن مناقشات المعتزلة والأشاعرة وحلقات أو جلسات الجدل والمناظرة بين الفقهاء والكلاميين وأصحاب المذاهب والعقائد المختلفة التي

(1) آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري؛ عصر النهضة في الإسلام، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ربه (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1377/1957)، ج 1، ص 303 - 315.

شهدت نشاطاً كبيراً خلال الفترات السابقة كانت قد أخصبت الأذهان، وجعلتها أكثر قابلية واستعداداً للعطاء الفكري، وكانت سبباً في وجود ثروة علمية وفكرية ضخمة قابلة لتطورات جديدة.

3 - تطور الاتجاه قبل بداية هذه الفترة إلى تنظيم العلوم وتصنيفها وتنميطها والتخصص فيها؛ فقد أصبح لبعضها كالفلسفة وعلم الكلام والتاريخ مناهج مميزة، كما تطور الاتجاه إلى وضع أصول ومصطلحات كثير من العلوم والفنون وإصدار المعاجم والقواميس والكتب اللغوية بمستويات وعناوين مختلفة⁽¹⁾. ولا شك في أن ذلك سهّل دراسة كثير من الأعمال الفكرية، وعمل على توضيح نصوصها وموادها، وبالتالي على توسيع انتشارها والاستفادة منها.

4 - سبق حلول هذه الفترة حصول بعض التطورات التي أظهرت نوعاً من المرونة في الدراسات العلمية. فقد أجاز مثلاً في أوائل القرن الرابع الهجري للمتخصصين في علم الحديث رواية الحديث عن غير رجاله المباشرين، ومن غير إجازة مكتوبة⁽²⁾، فأصبح بإمكان المتخصصين في هذا الحقل دراسة الكتب الخاصة الموضوعية والأخذ منها، بدلاً من الرحلة إلى أماكن بعيدة أو قريبة للقاء رجال الحديث أنفسهم والأخذ عنهم مباشرة كما كان مألوفاً في السابق. ولا شك في أن ذلك زاد من الحماسة لدراسة الحديث والاشتغال بالتأليف فيه، وفي ما يتعلق به من دراسات دينية ولغوية وبلاغية لتوافر الوقت وقلة المشقة.

وقد كان من المؤلفين لدى الفقهاء والمفسرين أن يفسر القرآن في

(1) أنظر المصدر السابق، ج 1، ص 301 - 302 وما بعدها؛ ابن النديم، الفهرست (القاهرة: المطبعة الرحمانية، 1348هـ/1929م)، ص 91 - 92، 124 وكذلك 47.

(2) متز، الحضارة الإسلامية، ج 1، ص 335 - 336. أنظر أيضاً:

Ignaz Goldziher, Introduction to Islamic Theology and law, trans. by Andros and Ruth Hamori (Princeton: The University Press 1981) p87-90.

ضوء الأحاديث النبوية فقط. وسمي ذلك بـ«التفسير بالرواية أو الأثر»، ثم نشأت فكرة التفسير بالرأي أو بـ«الدراية»، وهي تعطي المفسر الحرية في استخدام معرفته واجتهاده الشخصي في تفسير آيات القرآن. وتطورت هذه الفكرة خلال القرنين الهجريين الثاني (8م) والثالث (9م)، وتبناها المعتزلة وكثير من المفسرين فيما بعد⁽¹⁾. هذه النظرية بالطبع زادت من التحمس إلى دراسة القرآن وتفسيره، ومن ثم تطوير ما يتعلق بالدراسات القرآنية من دراسات أخرى كاللغة والبلاغة والنحو والأدب والشعر.

5 - لقد كانت التوجهات للترجمة للأدباء والحديث عن طبقات الشعراء وأصنافهم وقضايا الشعر وأغراضه سائدة أصلاً قبل هذه الحقبة. ظهرت على إثرها العشرات من الكتب التي اعتبرت أمهات لمصنفات الأدب والنقد: مثل كتاب «الأغاني»، لأبي الفرج علي بن الحسين الإصبهاني، (ت356هـ/966م)، وطبقات الشعراء لابن سلام، والبيان والتبيين والحيوان للجاحظ، والكامل للمبرّد... وقد حدث في الحقبة التي نحن بصدددها ما يضاعف من هذه الأنشطة ويزيد من التطور والنهوض في حركة الأدب والفكر عامة. فقد نشبت، نتيجة لظهور كل من أبي تمام (ت232هـ/846م) والبحتري، الوليد بن عبيد الله (ت284هـ/897م) على سبيل المثال، نزاعات وخصومات أدبية ونقدية، اشتدت خلال القرن الثالث، وترامت آثارها وتداعياتها، فشملت علوم اللغة والنحو والبلاغة، فضلاً عن الشعر والنقد والأدب المقارن. وقد كانت حصيلة هذه النزاعات والخصومات أعمالاً كثيرة هامة سجلها ابن النديم في كتابه الفهرست⁽²⁾. وهذه الأعمال أثرت، بلا ريب، في سير الثقافة الإسلامية، ومهدت لتطورها وتوسيعها في الفترات التي تلت الفترة التي نحن بصدددها. لقد كانت الظروف صالحة

(1) متز، الحضارة الإسلامية، ج 1، ص 346 وما بعدها.

(2) راجع ص 215 - 216، وبقية القوائم المتضمنة للأعمال الأدبية والأعمال الأخرى المتعلقة بها والتي صدرت حتى وفاة ابن النديم سنة (1047م).

من نواح عديدة؛ فالأذهان كانت مهياة للعطاء والإنتاج، والوسائل المغذية متوافرة وباعثة على إنعاش نهضة فكرية جديدة.

ب - العوامل المنشطة:

1 - جرى التقليد في الفترات السابقة على أن يتخذ الخليفة أو وزيره بطانة من العلماء والأدباء والشعراء تكون مصدراً للوجاهة والأبهة في بلاط الخليفة أو مجلس الوزير، ولما كان لهؤلاء من نفوذ اجتماعي قوي، وقدرة على التأثير في نفوس الرعية، وكسب الجماهير، والدعاية للخليفة أو وزيره أو الحاكم الذي يقرهم. لقد ظل هذا التقليد متوارثاً ومستمراً في فترة حكم البويهيين، وحدث ما يطره ويجعله أكثر فاعلية في تنشيط الحركة الفكرية.

بعد أن كانت السلطة في السابق في يد الخليفة وحده لا ينافس فيها منافس، أصبحت، في هذه الفترة، موزعة بينه وبين الحكام البويهيين، وأصبح هناك تنافس على كسب النفوذ والسيطرة بينه وبين هؤلاء الحكام من جهة، ثم بين هؤلاء الحكام أنفسهم وحكام الدويلات الأخرى المنشقة عن الإمبراطورية الإسلامية السابقة، كالدولة الحمدانية في حلب والموصل (317 - 394هـ/ 929 - 1003م)، والدولة الغزنوية (351 - 582هـ/ 962 - 1186م) في أفغانستان والهند من جهة أخرى. وذلك بدوره أدى إلى التنافس على ضم أكبر بطانة من العلماء والأدباء وذوي النفوذ والتأثير، فأصبحت تبذل العطاءات السخية والمناصب السياسية العالية لذوي المعرفة من لدن الحكام المتنافسين، حتى بلغ الأمر أن يُجَعَلَ بعضهم وزراء. فقد تولى الوزارة، في فترة الحكم البويهي في العراق، عدد من رجال العلم والأدب، كان منهم محمد بن الحسين المعروف بابن العميد (ت 360هـ/ 970م)، والصاحب إسماعيل بن عباد (ت 384هـ/ 994م)⁽¹⁾، وبذلك

(1) جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق لجنة من الأدباء (بيروت: دار الثقافة، 1970م)، ص 321، 360؛ علي بن الحسين المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مطبعة السعادة، 1385هـ/ 1965م)، ج 3، ص 379 - 389 وما بعدها.

أصبحت الثقافة مصدر وجاهة وثراء وسلطان، وكان لذلك بالطبع أثر كبير في زيادة احترام العلم والعلماء، وفي دفع الكثيرين إلى الانخراط في المؤسسات الفكرية والتحمس لاكتساب المعرفة.

2 - إن كثيراً ممن تولوا منصب الوزارة أو الإمارة أو الحكم في عهد الحكم البويهى كانوا أنفسهم من ذوي الثقافات العالية والاتجاه العلمي الملحوظ؛ فكان من هؤلاء الشعراء والأدباء كعضد الدولة (ت373هـ/ 983م)، وتاج الدولة أحمد بن فناخسرو، وآخرين ذكرهم عبد الملك الثعالبي في كتابه المشهور «يتيمة الدهر» وذكر اهتماماتهم الثقافية⁽¹⁾. إن ثقافة هؤلاء المسؤولين واتجاهاتهم العلمية الشخصية لم يكن أثرها مقصوراً على مشاركاتهم في الإنتاج وتشجيع رعاياهم على الاهتمام بالثقافة، وإنما كانت تدفعهم أحياناً إلى إنشاء مؤسسات علمية لها دور كبير في تنشيط الحركات الفكرية كالمدارس والمكتبات.

لقد أنشأ الوزير السابق الذكر صاحب بن عباد أكاديمية ضخمة في بغداد⁽²⁾. وأنشأ عضد الدولة مكتبة في بغداد أيضاً جمعت، كما يقول المقدسي، كل ما ألف من الكتب إلى عصره، كما كان له مجلس حافل برجال الفكر والمعرفة يُناقش فيه كثير من المسائل والموضوعات في كثير من أصناف العلوم⁽³⁾. وقد عرف عن كثير من هؤلاء المسؤولين أنهم كانوا يطلبون إلى من يحسون فيه الكفاءة العلمية العالية من أفراد حواشيهم أن

(1) عبد الملك الثعالبي، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مطبعة السعادة، 1375/1956)، ج 2، ص 216 - 223؛ وكذلك ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس (بيروت: دار الثقافة، 1968م)، ج 4، ص 50 - 55.

(2) أنظر:

Reynold A. Nicholson A literary History of the Arabs, (CambridgeThe University Press 1956), p.267.

(3) المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص 449.

يؤلف في موضوعات معينة، ويكافئونه مكافأة سخية على هذه المؤلفات⁽¹⁾. ولاشك في أن هؤلاء المسؤولين هم أقدر من غيرهم على القيام بهذه نشاطات، سواء أكان ذلك من حيث قدرتهم السلطوية أم من حيث لإمكانات المالية. أضف إلى ذلك أن حب هؤلاء المسؤولين للثقافة جعل لنتاج الثقافي خير وسيلة للتقرب إليهم. فقد كان الكتاب يؤلفون الكتب ويهدونها إليهم، كما فعل أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت 377هـ/ 98م) حين ألف كتابيه «الإيضاح» و«التكملة» في النحو وأهداهما إلى عضد ندولة⁽²⁾. وكان الشعراء من جانب آخر يتبارون في التقرب إلى أولئك المسؤولين أيضاً، ويسعون إلى نيل مكافأتهم بنظم العديد من القصائد، نيس في المدح أو التهئة فقط وإنما في موضوعات شتى⁽³⁾.

3 - أعطيت الطوائف الإسلامية على اختلافها حرية التعبير عن أفكارها وعواطفها، كما أشير إلى ذلك من قبل. وقد كان لذلك دور مهم في تنشيط الحركة الفكرية، إذ أتاحت الفرصة لجميع هذه الطوائف والفرق المتفرعة منها في الإعلان عن نفسها وإثبات وجودها بكل ما أوتيت من وسائل التعبير والدفاع الفكري والثقافي والأدبي. وكان من أبرز هذه الوسائل: المناظرات والمناقشات العلمية، وتأليف الكتب والرسائل في المسائل العقائدية والكلامية⁽⁴⁾، ونظم القصائد الشعرية المطولة. وكان للشيعة وخاصة فرقة الإمامية منهم دور كبير في القيام بهذه النشاطات.

لقد نبغ ثلاثة من علماء الشيعة ومتكلميهم في هذه الفترة فكان لهم

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج 1 ص 52؛ الشريف المرتضى، طيف الخيال، تحقيق حسن كامل الصيرفي (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1381هـ/ 1962م)، مقدمة المحقق، ص 35.

(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 4، ص 51.

(3) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 4، ص 51 وما بعدها.

(4) أنظر محمد عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، تصحيح وتعليق أحمد فهمي محمد (القاهرة: مكتبة الحسين التجارية، 1948م)، ص 4 وما بعدها.

دور مهم في الدفاع عن فرقته وإنعاشها وإبراز شخصيتها وتوضيح وتمييز عقائدها، وهؤلاء هم: محمد بن النعمان العكبري المعروف بـ (المفيد) أو (ابن المعلم) (ت 413هـ / 1022م) وأستاذ الشريف المرتضى، ثم الشريف المرتضى نفسه، أما الثالث فهو تلميذه محمد بن الحسن بن علي الطوسي (ت 460هـ / 1067م). فتاريخ هؤلاء الثلاثة حافل بالنشاط العلمي، ولا سيما في مجال المناظرة والتأليف. فقد ألف المفيد، كما يقول الطوسي، مئتي مؤلف (200) في كثير من العلوم الإسلامية⁽¹⁾، وكان كما يقول اليافعي «ينظر أهل كل عقيدة مع الجلالة والعظمة في الدولة البويهية»⁽²⁾. وكان له مجلس نظر يحضره العلماء كافة، أما الطوسي فيطلق عليه الشيعة الإمامية إلى يومنا هذا «شيخ الطائفة» لما كان له من دور كبير في إنعاش هذه الطائفة وازدهار حيويتها الفكرية. وهذا فضلاً عن مؤلفاته العقائدية والكلامية الكثيرة، كان له، كما يقول المؤرخون، كرسي الكلام في بغداد، ولم يعط إلا المتميز من أعلامها⁽³⁾.

ولم يقتصر تأثير المناظرات الطائفية على تطوير الدراسات الكلامية والعقائدية والفقهية، وإنما شمل الدراسات القرآنية وما يرتبط بها من دراسات لغوية وبلاغية وأدبية أيضاً، فكانت كل فرقة من الفرق الإسلامية تحاول دعم معتقداتها بالرجوع إلى القرآن الكريم والاستدلال بآياته، لأنه الكتاب الذي يحظى بتقديس كل هذه الفرق. وهذا بالطبع يقتضي أن يكرس علماء كل فرقة جهودهم للتمعن في دراسته وتفسير آياته وتحليلها لانتزاع ما يمكن أن يتخذ دليلاً مقنعاً يؤيد أفكارها أو يدحض أفكار خصومها. وبما أن التفسير بالرأي، الذي أشير إليه فيما سبق، أصبح متعارفاً عليه مألوفاً في

(1) محمد بن الحسين الطوسي، الفهرست، تحقيق محمد صادق بحر العلوم (النجف: المطبعة

الحيدرية، 1380 / 1961)، ص 186 - 187؛ أنظر كذلك ابن الجوزي، المتظم، ج 8، ص 11.

(2) عبد الله بن أسعد اليافعي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان (حيدر آباد، 1337 / 1919)، حوادث سنة 413.

(3) محمد باقر الخوانساري، روضات الجنات (طهران: مكتبة إسماعيليان، 1390هـ / 1970)، ج 2،

ص 580 - 584.

لأوساط العلمية، أضحي المجال واسعاً لطرح تفسيرات متعددة للكثير من آيات القرآن. ونتيجة لكل ذلك ازدادت البواعث للانشغال بتفسير القرآن وندراسات القرآنية وما يتبعها من دراسات متعلقة. وقد حدث ما يطور هذه ندراسات ويزيد الاهتمام بها أكثر فأكثر وبالتالي يزيد الإنتاج فيها.

كان رعايا الدولة البويهية من غير المسلمين يتمتعون بمثل ما يتمتع به المسلمون من الحرية العقائدية والفكرية⁽¹⁾. وهذا ما جعل الفرصة متاحة لهم أيضاً لأن يعبروا عن آرائهم ومواقفهم تجاه العقائد الإسلامية، وتجاه القرآن ومسألة الإعجاز فيه، فكان هذا يثير علماء المسلمين ويحثهم على الاستمرار في بحث قضية إعجاز القرآن، بغية الدفاع عن كتابهم المقدس. وكان للمعتزلة دور مهم بارز في إثارة هذه القضية، ثم بلورة وتطوير البحث فيها وفي الموضوعات والمسائل المتعلقة بها⁽²⁾. وقد كانت حصيلة الاهتمام بهذه القضية، كما هو معروف، عدداً كبيراً من المؤلفات والرسائل التي تناولت الكثير من القضايا النقدية والبلاغية والأدبية، بله المسائل الكلامية العقائدية⁽³⁾.

الحركة النقدية:

شاركت عوامل عديدة في تنشيط الحركة النقدية وتقدمها على نحو خاص في الفترة التي عاش فيها المرتضى. وكان تطور الاتجاه إلى بحث مسألة إعجاز القرآن التي سبقت الإشارة إليها من أبرز وأهم هذه العوامل، إذ إن البحث في هذه المسألة كان يستدعي دراسة أساليب النظم في القرآن وبيان ما تتميز به هذه الأساليب من خصائص بيانية وبلاغية وسمات فنية

(1) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 183.

(2) أول كتاب بحث قضية إعجاز القرآن في نظمه وأسلوبه هو كتاب (نظم القرآن) للجاحظ؛ أنظر محمد بن الطيب الباقلاني، إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر (القاهرة: دار المعارف، 1954)، مقدمة المحقق، ص 9.

(3) الباقلاني، إعجاز القرآن، مقدمة المحقق فقد ذكرت العديد من هذه المؤلفات.

وجمالية، ثم المقارنة بينها وبين أساليب الكتابة العربية الراقية، لإظهار ما يتفرد به القرآن من تلك الخصائص والسمات أو ما يبرز فيها إعجازه. ولا شك في أن ذلك يتطلب فحصاً دقيقاً ودراسات نظرية وتطبيقية واسعة لروائع النصوص الأدبية الموروثة، ولاسيما الشعرية منها، على ضوء ما تبلور في ذوق العصر من القواعد النقدية والبلاغية. وفي هذه الأعمال، بلا شك، تفعيل لهذه القواعد وتطوير لها ولما يرتبط بها من قضايا وتطوير للذائقة الأدبية والنقدية بنحو عام. وفيما قام به محمد بن الطيب الباقلاني (ت403هـ/1014م) في كتابه «إعجاز القرآن» أوضح مثال على ذلك.

تحدث الباقلاني في كتابه المذكور عن أساليب القرآن وطرق بيانه وسبل إعجازه في سعة وعمق، ثم استعرض طائفة من روائع النثر العربي، وفنون الشعر الجاهلي، وأساليب عدد من الشعراء المعاصرين له أيضاً، وقام بدراسة بعضها دراسة نقدية وتحليلية دقيقة، ووازن بينها وبين ما اختاره من أساليب القرآن، في محاولة منه لإثبات تميز طرق النظم وصور التعبير في القرآن وتفوقها على كل الأساليب الكتابية الراقية التي كانت مألوفة. وقد كان له الفضل بذلك في بلورة الكثير من الأفكار والنظريات المتعلقة بعلوم البلاغة وطرق النقد وفي توضيح مجموعة من المصطلحات المتعلقة بها⁽¹⁾.

وقد ظهرت في هذه الفترة كتب نقدية كان لها أثرها الكبير في تطوير حيوية النشاطات النقدية. فكان مثلاً لـ «كتاب البديع» الذي ألفه عبد الله بن المعتز (ت296هـ/908م)، وحدد فيه خصائص البديع وأصوله وفنونه

(1) أنظر:

Gustave E Von Grunebaum, A Tenth Century Document of Arabic Literary Theory and Criticism: The Section on poetry of al-Baqillani's *Ichaz al-Quraan* translation and on nation. (Chicago: The University Press, 1950, part II and part III. p. 56-120.

أنظر كذلك؛ إحسان عباس: «النقد وفكرة الإعجاز» في تاريخ النقد الأدبي عند العرب (بيروت: دار الثقافة، 1404هـ/1983م)، ص 337 - 359.

وصطلاحاته ودرسها دراسة تطبيقية، أثر كبير في توضيح مبادئ الشعر
نحديث آنذاك. كان هذا الكتاب كما يقول محمد مندور: «مبدأ حركة النقد
في أواخر القرن الثالث وخلال القرن الرابع كله»، إذ فطن النقاد إلى منهجه
في تحليل خصائص البديع وتمييزها عن غيرها من الطرق والأساليب
بلاغية، وإلى اتجاهه الجديد في الشعر «وكان لهذا أثر بعيد في مؤلفاتهم
وطريقة تناولهم للنقد على نحو منهجي»⁽¹⁾.

وكان لكتاب «نقد الشعر» الذي ألفه قدامة بن جعفر (ت 337هـ/
948م)، متأثراً بنظريات أرسطو في الشعر والنقد وبالفلسفة اليونانية وأساليبها
الجدلية والبلاغية، أثر بارز في تطور الحركة النقدية في هذه الفترة أيضاً،
حيث شارك هذا الكتاب في تطعيم النقد العربي بما استفاده مؤلفه من
عناصر إيجابية من التراث النقدي اليوناني، ومن ثم في بلورة أفكار
ونظريات جديدة وفي خلق الدوافع لإضافات هامة⁽²⁾.

ولقد ظهر في هذه الفترة شاعر كبير هو أبو الطيب المتنبي، أحمد بن
الحسين الجعفي الكندي (ت 354هـ/965م) فأحدث هزة أدبية بعيدة
الأصداء، وأثار خصومات عنيفة حوله وحول شعره على غرار الخصومات
التي أحدثها ظهور كل من أبي تمام ونظيره البحتري في الفترة السابقة؛
وذلك لما استحدثه من أساليب شعرية جديدة لاقت شعبية كبيرة، وأثارت
في الوقت نفسه حفاظ الأدباء المتنافسين معه على الشهرة، وحفاظ عدد
من الأدباء والنقاد التقليديين أو المحافظين، ودفعتهم إلى مناقشتها أو إلى
الحديث عنها. لقد أصبح شعره مادة خصبة للدراسة والتمحيص والنقد

(1) د. محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1960م)،
ص 68.

(2) أنظر:

S.A. Bonebaker "The Influence of Greek Philosophy on The Naqd al hiar and "The
Influence of Naqd al-Shiar on later works " in The Kitab aqd al-Shiar of Qudama B.
Gaafar al-Khatib al-Baghdadi, (Leiden: Brill, 1956, pp. 36-44 and 44-60.

والمقارنة، بغية الكشف عن المحاسن أو المساوئ فيه⁽¹⁾ مما أدى إلى استحداث وتطوير مناهج وأساليب أدبية جديدة، وإلى تبلور قضايا نقدية بارزة كان من أهمها وأبرزها قضية السرقات الشعرية، وقضية عمود الشعر، ومسألة اللفظ والمعنى، وموضوعات أخرى لا تقل كثيراً من حيث أهميتها وحيويتها عن سابقتها، مثل: الشعر والفلسفة، الشعر والدين، الفحولة في الشعر، الشعر والخطابة، أسس النقد وأصوله...

وقد أصبحت هذه القضايا والموضوعات بدورها موادَّ خصبة للتأليف والمناقشة حتى إلى ما بعد هذه الفترة⁽²⁾. هذا فضلاً عما صنف من الكتب الكثيرة الخاصة بدراسة أشعار الشعراء الذين دار حولهم النزاع وإحصاء ما نسبوه إلى السرقات منها وإعمال الفكر في تحليلها ومقارنتها مثل كتاب «الكشف عن مساوئ المتنبي» للصاحب بن عباد (ت 385هـ/995م)، وكتاب «الرسالة الموضحة في ذكر سرقات المتنبي وساقط شعره» للحاتمي (ت 388هـ/998م)، و«المنصف للسارق والمسروق في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبي» لابن وكيع التنيسي (ت 393هـ/1002م)، ثم كتاب «الوساطة بين المتنبي وخصومه» لعلي بن عبد العزيز الجرجاني (ت 392هـ/1001م)، و«الإبانة عن سرقات المتنبي» لمحمد بن أحمد العميدي (ت 433هـ/1040م). وكتاب «الفسر الكبير» لابن جني (ت 392هـ/1001م) الذي شرح فيه مؤلفه ديوان المتنبي ونقض على ابن وكيع في تخطئته لبعض أشعار المتنبي، فقاد بذلك إلى تأليف عدة كتب في الرد عليه ثم الانتصاف له أو التعقيب عليه...⁽³⁾ هذا من بين ما تعلق من هذه المصنفات بالمتنبي، أما

(1) الثعالبي، يتيمة الدهر، ج 1، ص 127.

(2) أنظر إحسان عباس، «المعركة النقدية حول المتنبي» في تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص 252 - 335.

(3) من هذه الكتب «التنبيه على خطأ ابن جني» للربيعي، و«التجني على ابن جني» و«الفتح على أبي الفتح» لمحمد بن أحمد بن محمد المعروف بابن فورجة و«شرح ديوان المتنبي» لعلي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري (ت 468هـ).

نبي تتعلق بأبي تمام والبحتري فلم تكن بأقل منها كثرة واتساعاً. وربما كان من أبرزها وأكثرها شهرة وتأثيراً رسالة عبد الله بن المعتز في «بيان محاسن شعر أبي تمام ومساوئه»، ورسالة ابن عمار القطربلي (ت 319هـ/931م) في «خطأ أبي تمام»، وكتاب «أخبار أبي تمام لمحمد بن يحيى الصولي» (ت 335هـ/946م)، ثم كتاب «الموازنة» بين أبي تمام والبحتري للحسن بن شير الأمدى (ت 370/980م).

كان لهذه المصنفات آثار كبيرة في إذكاء الحركة النقدية، وتوسيع صفتها، واستدراج الكثيرين لدخول حلبة النقد والإسهام بقوة فيه وفي حديث عن الشعر أو التوجه لتذوقه وشرحه، حتى من أولئك الذين بعدوا عن مجال النقد أو شغلوا عنه وعن الشعر بغيره. وما الأعمال المذكورة كثر من علي بن عبد العزيز الجرجاني القاضي الفقيه، وعثمان ابن جني حوصلي (ت 392هـ/1001م) عالم النحو واللغة، ثم جهود علي بن أحمد بن حدي (ت 468هـ/1075م) وشرحه لديوان المتنبي، وأعمال فقيهنا لأصولي الشريف المرتضى التي سيأتي الحديث عنها. وما كل هذه لأعمال إلا أمثلة واضحة على التأثير الواسع لذلك الصراع ولتلك لمصنفات.

يضاف إلى كل ما سبق ذكره من عوامل تطور الحركة النقدية في هذه لفترة التي نحن بصدددها، تزايد ما كان سائداً من قبل من اهتمام اللغويين بالاستشهاد بالشعر أو الاحتجاج به، وما كان يستدعي ذلك من تقسيم لشعراء إلى طبقات، أو إلى أعراب فصحاء ومولدين، ومن دراسة وتمحيص ومقارنة وتفريق بين ما يحتج أو لا يحتج به. كما يضاف إلى ذلك تبلور ما ظهر من توجه إلى تتبع السرقات الشعرية، وإحصاء ما تأثر فيه الشعراء المحدثون بسابقيهم أو تأثر فيه كل منهم بغيره، ثم تتبع وتحليل لأغراض والفنون الشعرية وتصنيفها على نحو ما عمل الحسن بن عبد الله نملقب بأبو هلال العسكري (ت 395هـ/1005م) في كتابه «معاني الأدب»،

وما كان لبعض الأدباء واللغويين من عناية بما سمي بـ «أبيات المعاني» (أي المعاني التي يسأل عنها)، كما يعبر السيوطي، وتفسير بديع هذه المعاني أو نادرها وغريبها ليسهل فهم الناس للشعر ولكلام العرب البليغ عامة، وذلك على غرار ما صنعه عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ/889م) في كتابه «المعاني الكبير في أبيات المعاني». هذه الأعمال أسهمت بلا شك في تنمية الأذواق والسلائق الأدبية من جانب، وأدت من جانب آخر إلى تنوع الأساليب النقدية وعلى زيادة تحريك النشاط النقدي بنحو عام.

إن ما يمكن استخلاصه من الفقر السابقة هو أن الحقبة التي عاش فيها الشريف المرتضى كانت تشهد نهضة علمية وأدبية واسعة أصبح لها أثرها الكبير بلا شك في إخصاب القرائح والأفكار عامة، وفي إذكاء العقول والبصائر والمشاعر وتهيئة المتوجه منها إلى الإنتاج والعطاء خاصة. هذا على الرغم مما كانت تشهده تلك المرحلة نفسها من نزاعات سياسية وخلافات دينية وطائفية ومن اضطرابات اجتماعية واقتصادية ناتجة بسببها في الغالب. وقد قامت هذه النهضة على أسس فكرية قوية متأصلة، أدت إلى تواصلها مدة طويلة من الزمان، ومكنت من إحداث تغيرات جذرية واسعة في الحياة الثقافية. ولقد توافرت كل البواعث والظروف اللازمة لزيادة فاعلية هذه الأسس. فالأجواء السياسية والتغيرات الحضارية والحريات الدينية كانت مهياة وباعثة على قيام العديد من النشاطات الفكرية والأدبية، كما أن ظروف المجتمع القائمة آنذاك، برغم تذبذبها، كانت تدعم الوعي الثقافي العام، بنحو أو بآخر، بما تهىء له من مجالس ومحافل وأسما، وتندب إلى إنشائه وتطويره من مكاتب ومؤسسات تعليمية. لقد كان من حصيلة هذه النهضة الواسعة عدد وافر من المؤلفات القيمة في العديد من جوانب الفكر والأدب والمعرفة عامة.

إن كتب التاريخ العلمي والأدبي التي اهتمت بهذه الفترة وبتراجم مفكريها، مثل كتاب «الفهرست» لابن النديم، و«يتيمة الدهر» للثعالبي،

و«معجم الأدباء» لشهاب الدين ياقوت الحموي (ت626هـ/1229م)،
والندخيرة في محاسن أهل الجزيرة» لابن بسام الشنتري، زاخرة كلها حقاً
أسماء رجال العلم والأدب الذين نبغوا وشاركوا، بمؤلفاتهم ونشاطاتهم
مختلفة، في خلق الازدهار الفكري والثقافي. وهذا يدل بطبيعة الحال
على أن آثار تلك النهضة قد انعكست على كثير من رجالات المجتمع
إسلامي آنذاك، ومنهم بلا شك صاحبنا الشريف المرتضى.

الفصل الأول

الشريف المرتضى: حياته وثقافته

1 - النسب والأسرة:

الشريف المرتضى هو علي بن الحسين بن موسى الموسوي العلوي شقيق الشريف الرضي (ت 406هـ/1015م). وقد لقب بالشريف المرتضى، كما لقب بالسيد المرتضى وبعلم الهدى.

ولد المرتضى في بغداد في سنة 355هـ/965م، من أسرة نبيلة عريقة نسب، سامية الشرف رفيعة الشأن، تمتعت بمنزلة اجتماعية ودينية وثقافية وأدبية عالية⁽¹⁾. هذا فضلاً عن انتساب هذه الأسرة من جهة الأب والأم إلى عسي بن أبي طالب، خليفة المسلمين الرابع والإمام الأول لطائفة الشيعة، وعن ما حظي به عدد من أفرادها من مكانة علمية وأدبية بارزة، ورثت لزعامة الدينية والاجتماعية لفرقة العلويين أو الطالبيين، وكانت تعتبر من نضجات الشريفة التي كان لها شأنها الرفيع في المجتمع العراقي آنذاك. كما تولى عدد من أفراد هذه الأسرة مناصب إدارية ومهام دينية وقيادية رسمية عيا، كان لها الأثر في دعم مكانة الأسرة وظهور شأنها واتساع صيتها.

كان جد المرتضى الثاني لأمه، أبو محمد الحسن بن علي الملقب بالناصر الكبير، أو الأطروش (ت 304هـ/916م)، كما ينص المؤرخون، ثلث ملوك الدولة العلوية بطبرستان⁽²⁾، مضافاً إلى كونه شيخ الطالبيين

⁽¹⁾ الطوسي، الفهرست، ص 125؛ رجال الطوسي، تحقيق محمد صادق آل بحر العلوم (النجف: مطبعة الحيدرية، 1381/1961)، ص 484؛ ابن خلكان، وفیات الأعيان، ج 3، ص 313؛ الحموي، إرشاد الأديب، ج 5، ص 173.

⁽²⁾ عز الدين ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1378/1959)، ج 1، ص 32 - 33؛ ابن الجوزي، المنتظم، حوادث سنة 380، ج 7، ص 153.

وعالمهم وزاهدهم. فقد أسلم أهل الديلم وبلاد الجبل على يده وكانوا قبل ذلك مجوساً، وكان حاكماً عادلاً «لم ير الناس» كما يقول الطبري «مثل عدله وحسن سيرته وإقامته الحق»⁽¹⁾؛ كما كان شاعراً مقلِّقاً، وإماماً في الفقه والدين، ومفسراً وأديباً له «تفسير في مجلدين احتج فيه بألف بيت من ألف قصيدة، وكتاب «البساط» في علم الكلام، وكتب أخرى في معارف مختلفة قيل إنها زادت على ثلاثمائة كتاب»⁽²⁾.

وقد جمع والد المرتضى، أبو أحمد الحسين بن موسى العلوي (ت 400هـ/1009م) هو الآخر بين الزعامة الدينية والدنيوية، حيث تولى نقابة العلويين والحكم فيهم. وقد تولى إمارة الحج سنة 354هـ/965م، وكتب له منشور أو عهد من ديوان الخليفة المطيع لله بن المقتدر بذلك. كما تولى بعدها ولاية مظالم المسلمين، ولم يزل في هذه المناصب كلها إلى أن توفي⁽³⁾. وقد كان للمناصب الدينية والاجتماعية التي تولّاها والد المرتضى الأثر الكبير في زيادة وجاهة الرجل وذيوخ صيته وعلو شأنه، حيث أضافت إلى جلال نسبه، وأصالة محتده، وحسن خصاله، وقوة شخصيته، هبة الزعامة، فأصبح كما يروي عنه مؤرخوه سيداً عظيماً مطاعاً، جليل القدر، مسموع الرأي، نافذ الوساطة، ميمون النقيبة، مبارك الغرة، رمزاً للخير، وكانت هيئته - كما يقول ابن تغري بردي -: «أشد من هبة الخلفاء»⁽⁴⁾. وقد جعله كل ذلك موضع التبجيل والتعظيم من خاصة الناس وعامتهم.

ومما يمكن أن يُستدلّ به على وجاهة هذا الرجل وعلو مكانته بين شخصيات عصره من الأدباء والمثقفين، فضلاً عما رواه عنه المؤرخون،

(1) أنظر خير الدين الزركلي، الأعلام (بيروت، 1389هـ/1969م)، ط 3. ج 2، ص 216.

(2) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(3) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 1 ص 31 - 23؛ الزركلي، ج 2 ص 286.

(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (القاهرة: دار الكتب، 1348 - 1357هـ)، ج 4، ص 223.

نتت القصيدة المطولة التي نظمها معاصره أبو العلاء المعري أحمد بن عبد
نه بن سليمان (ت 449هـ/1057م) في رثائه، حيث صورت لنا هذه القصيدة
مكونة من ثمانية وستين بيتاً⁽¹⁾، برغم ما يشوب بعض أبياتها من الصنعة
وتكلف، جانباً من شخصيته ورؤية واضحة ملؤها التقدير والإجلال من
شعر يعد من أبرز شعراء عصره. ومما قاله المعري في هذه القصيدة:

وَأَذَى فَلَيْتَ الْحَادِثَاتِ كَفَافٍ	مَالُ الْمُسِيفِ وَعَنْبَرُ الْمُسْتَاكِفِ
نَطَاهِرُ الْأَبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ وَالـ	أَنْبُوبِ وَالْآرَابِ وَالْأَلْفِ
رَغَبِ الرُّعُودِ وَتِلْكَ هَدَّةٌ وَاجِبِ	جَبَلِ هَوَى فِي آلِ عَبْدِ مَنْافِ
بَخَلْتُ فَلَمَّا كَانَ لَيْلُهُ فَقَدِهِ	سَمَحَ الْغَمَامُ بِدَمْعِهِ الذَّرَافِ
يُقَالُ إِنَّ الْبَحَرَ غَاضٌ وَإِنَّهَا	سَتَعُودُ سَيْفًا لُجَّةُ الرَّجَافِ
وَيَحِقُّ فِي رُزْءِ الْحَسَنِ تَغْيِيرُ الـ	حَرَسَيْنِ بَلَّةُ الذَّرِّ فِي الْأَصْدَافِ

ولا تجسد هذه القصيدة إجلال المعري واحترامه الكبير لوالد
لمرتضى وحده، وإنما تبرز تعظيمه وتقديره للأسرة كلها، وللمرتضى وأخيه
لرضي بنحو أخص، بما يظهر مكانتهما العلمية والأدبية في منظور أدباء
عصره، فمما ورد في هذه القصيدة قول المعري مخاطباً الفقيد:

وَلَقَيْتَ رَبَّكَ فَاسْتَرَدَّ لَكَ الْهُدَى	مَا نَالَتِ الْإِيَّامُ بِالْإِتْلَافِ
وَسَقَاكَ أَمْوَاةَ الْحَيَاةِ مُحَلِّدًا	وَكَسَاكَ شَرْخَ شَبَابِكَ الْأَفْوَافِ
بُقَيْتَ فِينَا كَوُكَبَيْنِ سَنَاھِمَا	فِي الصَّبْحِ وَالظُّلُمَاءِ لَيْسَ بِخَافِ
مُتَأَنِّقَيْنِ وَفِي الْمَكَارِمِ أَرْتَعَا	مُتَأَلِّقَيْنِ بِسُودَدٍ وَعَفَافِ
قَدَرَيْنِ فِي الْإِزْدَاءِ بِلِ مَطَرَيْنِ فِي الـ	إِجْدَاءِ بِلِ قَمَرَيْنِ فِي الْإِسْدَافِ
رُزْقَا الْعَلَاءِ فَأَهْلُ نَجْدٍ كُلَّمَا	نَطَقَا الْفَصَاحَةَ مِثْلُ أَهْلِ دِيَّافِ
سَاوَى الرِّضَى الْمُرْتَضَى وَتَقَاسَمَا	خِطَطَ الْعُلَى بِتَنَاصُفٍ وَتَصَافِ

(1) أبو العلاء المعري، سقط الزند، تحقيق مصطفى السقا وآخرين (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة 1366هـ - 1947م)، القسم الثالث، ص ص 1264 - 1320.

فالإطراء والمديح في هذه الأبيات يصحان أكثر دلالة على إجلال أبي العلاء المعري وإكباره لمقام الشريف أبي أحمد ولأسترته ولولده المرتضى إذا صح ما زعمه ياقوت الحموي من أن المرتضى كانت بينه وبين المعري خصومة حول المتنبي رحل المعري بسببها عن بغداد - كما تفيد عبارة الحموي - قبل وفاة والد المرتضى بأشهر⁽¹⁾، ثم عاد إليها على ما يبدو ورثاه، أو أنه بعث برثائه إياه لأبنائه من مقره بمعرة النعمان.

ولقد كان للمناصب الدينية التي توارثها أفراد أسرة المرتضى، والوجاهة الاجتماعية، والمكانة العلمية والأدبية العالية التي حظوا بها، فضلاً عن شرف النسب العلوي الرفيع والنعم الحياتية الموروثة، دور كبير في زيادة نفوذ هذه الأسرة وفي فرض احترامها وهيبته، ليس بين عامة الناس وفي أوساط المثقفين فحسب، وإنما في الدوائر السياسية العليا أيضاً؛ فكان والد المرتضى السالف الذكر مثلاً على صلة وثيقة بدار الخلافة من جهة وبالسلطات البويهية من جهة أخرى، معظماً لدى الطرفين، سفيراً، ومفاوضاً، ووسيط خير وسلام بينهما، ثم بينهما وبين أمراء بني حمدان وغيرهم في كثير من الأمور. ولقد بلغ من احترام أفراد السلطات العليا له أن لقبه بهاء الدولة البويهية (ت 393هـ/1002م) بالطاهر الأوحـد ذي المناقب⁽²⁾.

2 - النشأة والتكوين:

نشأ المرتضى في أحضان هذه الأسرة النبيلة المحترمة، وعاش في كنف ذلك الأب الفاضل الجليل، في بحبوحة من العيش وهالة من الوجاهة والنعمة، متأثراً بمحيطه الأسري في نبل خلقه واعتزازه بنفسه وطموحه إلى

(1) أنظر ياقوت الحموي، معجم الأدباء (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ - 1991م)، ج 1، ص 406.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 226 - 227.

معاني ووراثة الزعامة العلوية، كما تؤكد ذلك قصائد شعره المبكرة⁽¹⁾. وقد حرصت أسرته على تعليمه، منذ نعومة أظفاره، فأخذته أمه وهو صغير سن - كما ينص مؤرخو سيرة حياته - إلى فقيه الإمامية وإمامهم آنذاك محمد بن النعمان المعروف بالمفيد (ت 413هـ/ 1022م) ليتعلم الفقه، ثم بدأ درسته للغة والأدب والبلاغة وهو صبي لم يتجاوز الخامسة عشرة من العمر على يد عبد العزيز بن عمر، أو ابن محمد، المعروف بابن نباتة السعدي (ت 405هـ/ 1014م). وكان السعدي هذا، كما يقول عنه الثعالبي: «من بحوث شعراء العصر وآحادهم، وصدور مجيديهم، وأفرادهم الذين أخذوا - رغب القوافي وملكوا رق المعاني...»⁽²⁾.

وتشير عبارات المؤرخين وتعليقاتهم إلى أن المرتضى كان ذكياً وضموحاً، مثابراً، محباً للعلم مؤثراً لمجالسة العلماء منذ حداثة سنه⁽³⁾، وكان شقيقه محمد بن الحسين الشريف الرضي يشاركه في هذا التوجه ويذكر نشاطه ويزيد قريحته توهجاً وطموحه ألقاً، وينافسه في الارتقاء نحو قمة المجد سائرين كفرسي رهان، كما يعبر الثعالبي، حيث كان محمد بن نحسين أو الشريف الرضي - الذي يصغر المرتضى بأربع سنوات - بحسب وصف مؤرخيه، عالي الهمة، متطلعاً إلى المعالي وعظائم الأمور، منذ براكير صباه⁽⁴⁾. وقد كانت هذه الصفات الطبيعية فيه كلها مهياة بلا شك تكوين شخصيته بشكل يتناسب مع مقام أسرته الرفيع، وممهدة لصعود مجده ولتسمنه المكانة التي تمتع بها سلفه.

لقد عين والد المرتضى نقيباً للطالبيين وفق مرسوم خاص صادر عن

(1) أنظر: ديوان الشريف المرتضى، تحقيق رشيد الصفار المحامي (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية،

1958م)، ج1، ص 279 - 284، ج 2، ص 7، 12، 113، ج 3، ص 31، 303، 347.

(2) أبو منصور، عبد الملك بن محمد الثعالبي، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق محيي الدين

عبد الحميد (القاهرة: مطبعة السعادة، 1375هـ - 1956م)، ج2، ص 380.

(3) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 1، ص 41؛ الخوانساري، روضات الجنات، ج 4، ص 295.

(4) أنظر الثعالبي، يتيمة الدهر، ج3، ص 136.

الخليفة سنة (380هـ/ 990م) وعين المرتضى هو وأخوه الرضي نائبين عن أبيهما⁽¹⁾ وفق المرسوم نفسه. وكان ذلك عاملاً في بروز شخصية المرتضى في أوساط المجتمع العراقي. فقد ضاعفت أمامه فرص الاحتكاك والاتصال الوثيق بعدد من رجال السياسة والفكر في عصره. فتوثقت علاقته منذ العهد المبكر من شبابه، على سبيل المثال، بالخليفة الطائع لله العباسي (ت381هـ/ 991م)، ثم بالخليفة القادر (ت422هـ/ 1030م) من بعده، كما توثقت صلته من جانب آخر بعدد من سلاطين وأمراء بني بويه، وفق ما ينص بعض المؤرخين وتؤكد مجموعة كبيرة من قصائد ديوانه⁽²⁾. وتوطدت علاقاته الثقافية والأدبية، من جهة أخرى، بطائفة من صفوة الأدباء، من أمثال أبي إسحاق الصابي (ت384هـ/ 994م)، وأبي العلاء المعري، وغيرهما ممن سنأتي على ذكرهم فيما بعد⁽³⁾. هذا فضلاً عن ما كانت له من صلات حميمة مع نقباء الطالبين ووجهاء الأسرة العلوية، وكان منهم أدباء وشعراء كثر.

إن ما كان عليه المرتضى من النعمة ويسر الحال، وما كان عليه محيطه الأسري من احتفاء واهتمام بالعلم والأدب، وما كان ينتظم بيئته الاجتماعية من نشاط فكري وثقافي متواصل، عوامل كانت بلا شك فاعلة باعثة على زيادة توجهه للعلم والتكريس من أجله، وعلى استثمار كل ما هو متاح من موارد الأدب والثقافة المتنوعة. وذلك ما أدى إلى الإسراع في نبوغه المعرفي، وفي الارتقاء بمكانته العلمية والأدبية على حد سواء، وضاعف بالتالي من وجاهته الاجتماعية، وساعد على تطوير علاقاته بخاصة رجال الأدب والسياسة والفكر، ومن ثم ذبوع صيته بين الخاصة والعامة من

(1) ابن الجوزي، المتنظم، ج 7، ص 153.

(2) أنظر ديوان الشريف المرتضى، المقدمة، ج 1، ص 11، 101، وما بعدها. قصيدة طويلة للمرتضى في مدح الطائع، ج 3، ص 87 - 92؛ وكذلك، ج 2، ص 65، 181، 12، 37، 214، 186، 230.

(3) أنظر قصيدة المرتضى في رثاء الصائب والتي تبين علاقته الوثيقة به، الديوان: ج 2، ص 349 - 352.

أهم صفته وغيرهم، حيث ضم إلى المجد الأسري ووجاهة النسب وشرف
محند شرف العلم وهيبته واحترامه. كما ضم إلى ذلك كله أريحية الخلق
بسعة لأفق ورجاحة العقل والقدرة الفائقة على الانسجام والتصالح مع كثير
من فئات المجتمع بمختلف طوائفه وأصوله. وهكذا أصبح محل تقدير
وإحلال حتى لدى معارضيه في الرأي أو العقيدة.

تكامل الشخصية:

من يحكيه المؤرخون عن علاقة المرتضى الوثيقة بالخلفاء وبسلاطين
سليبيين وأمرائهم، ثم بوجهاء وعلماء المسلمين على اختلاف طوائفهم
وسببهم، وبشخصيات من غير المسلمين من أمثال أبي إسحق الصابي
وبلال بن المحسن الصابي، دليل، بلا ريب، على أن المرتضى قد تمكن
من تكوين علاقات حميمة مع فئات كثيرة في المجتمع من مختلف
توجهات، من دون تحيز أو تعصب ظاهر لفئة ضد أخرى، أو إشعار
بتميز أو التعنت في الموقف أو الرأي. وهذا ما أكسبه الاحترام بين
ضرائف والفئات الاجتماعية على اختلافها، وزاد في الوقت نفسه من
حرته في التعامل مع المعطيات السياسية والثقافية المتمثلة في مجتمعه، كما
رد من حنكته ونضج شخصيته، وأهله في النهاية لتولي المهمات
والمناصب الدينية والإدارية التي شغلها والده.

وفي سنة 406هـ/1015م، وبعد وفاة أخيه الرضي تولى جميع ما كان
لأبيه وأخيه من مناصب ومهمات دينية وإدارية وسياسية، وأصبح بمقتضى
مرسوم صادر من الخليفة القادر بالله نقيباً عاماً للعلويين، ومسؤولاً عن
ولاية الحج وولاية المظالم⁽¹⁾. ولا شك في أن لتولي المرتضى هذه
مهمات أو المناصب دلالة ظاهرة على ما بلغه من مكانة علمية عالية، ثم
على ما أصبح يتمتع به من قدرات ومواهب شخصية متميزة، كما كان

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 276.

لذلك في الوقت نفسه الأثر الكبير في زيادة نفوذه الاجتماعي والسياسي في العراق عامة وفي بغداد بصورة أخص.

إن النقابة العامة تعتبر بمنزلة منصب ديني وقيادي رفيع، يتولى فيه النقيب تمثيل أفراد طائفته سياسياً، ويقوم بإدارة شؤونهم والحكم بينهم والدفاع عن حقوقهم وعن أنسابهم. ولذلك يشترط فيمن يختار لهذا المنصب - كما يقول الماوردي في كتابه «الأحكام السلطانية» - أن يكون مجتهداً، ليصح حكمه وينفذ قضاؤه، وأن يكون خبيراً بالأنساب، وأن يكون أجلاً أهل طائفته بيتاً، وأكثرهم فضلاً، وأجزلهم رأياً، تجتمع فيه شروط السياسة والرياسة، ليسرع الناس إلى طاعته وتستقيم الأمور بسياسته⁽¹⁾.

أما ولاية الحج فهي أيضاً منصب سياسي وديني وإداري، يتولى صاحبه مهمة إقامة الحج وتسييره ورعاية الحجاج وتوجيههم وحل مشاكلهم. ولذلك يشترط فيمن يكون في هذا المنصب أن يكون بمنزلة الإمام الشرعي والزعيم المجتهد⁽²⁾. أما ولاية المظالم فهي ولاية تشريعية وتنفيذية، لها سلطات قضائية عديدة، ويشترط فيمن يتولاها، كما ينص الماوردي أيضاً: أن يكون جليل القدر عظيم الهبة تجتمع فيه سطوة الحياة وثبت القضاة⁽³⁾.

إن ما سبق ذكره من المهمات الاجتماعية والمناصب الدينية التي تولّاها المرتضى، وما كانت تتمتع به شخصيته من تفوق ذهني ونضج فكري، وما بلغه من منزلة علمية وأدبية عالية، أسهم كله في بروز مكانته السياسية، وفي الوصول إلى ما ارتقى إليه والده من مكانة في الأوساط السياسية، وما حظي به من تقدير وإجلال وحفاوة بالغة من قبل أفراد

(1) علي بن محمد الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (القاهرة: الحلبي 1380هـ/1960م)، ص 96 - 97.

(2) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 108 وما بعدها.

(3) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 77 وما بعدها.

سجلات العليا الحاكمة وبالتالي في قيامه بدوره السياسي وإن لم يكن ذلك دوراً على المستوى الذي كان يطمح إليه .

الدور السياسي:

إن كثيراً من الحوادث التاريخية تدل على أن لشخصية المرتضى أبعاداً ونوازراً سياسية مهمة، لا تقل في أثرها وفاعليتها ودلالاتها عما كان لشخصية والده. وقد كانت وجاهته الاجتماعية، وما كان يتمتع به من راحة العقل وبعد النظر ونفاذ البصيرة وعمق التجربة والهيبة ونفوذ الكلمة في الأوساط السياسية والشعبية، من المكونات التي بني على أساسها هذا بعد لشخصيته .

يروى المؤرخون أن المرتضى كان يدعى، من قبل الخليفة أو من قبل حاكم البويهى، إلى حضور المناسبات السياسية الهامة، كالبيعة لخليفة جديد، أو التولية لحاكم معين، أو استقبال وفد سياسي على مستوى عال، أو لتشاور في بعض القضايا السياسية والاجتماعية، وكان يدون تاريخ حضوره ويعتد به⁽¹⁾. وقد بلغ من نفوذه واحترامه أن داره كانت حرماً يلجأ إليها الحاكم البويهى ووزراؤه حين يثور عليهم الجند أو يقعون في فتنة مع رعاياهم⁽²⁾، فلا ينالهم من رعاياهم سوء ما داموا فيها. وفي ذلك ما يدل على سعة النفوذ وبعد الهيبة والاحترام المهيمن في مختلف الأوساط.

ومما ينص عليه المؤرخون كذلك أن الملك بهاء الدولة البويهى أصدر كتاباً خاصاً يقضي بتلقيب المرتضى بـ «ذي المجدين»⁽³⁾، اعترافاً منه بشرف نسبه وبمجد الزعامة العلوية، وتنويهاً بما كان له من مقام كبير

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 263، ج 8، ص 66، 79.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 89.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 334.

ووجاهة وهيبة له في النفوس، ولا يكون هذا الاعتراف العلني وهذا التنويه الصريح من ملك قوي متسلط متنفذ ذي سطوة بالغة كبهاء الدولة إلا لرجل يخشى جانبه وتهاب كلمته ويحسب لشأنه ولنفوذه وصولته حساب.

أما المرتضى نفسه فقد أبان في عدد من قصائده عمّا كان يحظى به من منزلة ووجاهة بين كبار المسؤولين ورجال السياسة في عصره، وما كان له من سداد الرأي ونفاذ الكلمة وسلطة الحكم في الأمور السياسية، ومن هذه القصائد قصيدته المطولة التي فخر فيها بنفسه، واستعرض جملة من مآثره، وأشار إلى وساطته ودوره الإصلاحية في ثورة البصرة التي حدثت في عهده وألجأت الساسة إلى وساطته، وقد وردت منها الأبيات التالية:

مِاجْتِمَاعِ الْوَفُودِ خَيْرُ مَقَامٍ مِنْ صُنُوفِ الْإِعْظَامِ وَالْإِكْرَامِ نَاحِلِي وَمُجْزَلِي أَقْسَامِي رَى إِلَى الرَّأْيِ فِي الْأُمُورِ الْجَسَامِ طُرُقَاتِ الْخُرُوجِ عَنْ أَحْكَامِي يُذَاكَانَ لَا يَبْلُ أُوَامِي قَاعِ مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ أَنْعَامِي شَرِّ مَا لَمْ يَكُنْ بِهِنَّ إِعْتَصَامِي مِنْ لُصُوقِي بِوَدَّهِمْ وَالتَّزَامِي بِوَمِنْ أَجْلَهُمْ يَكُونُ إِنْتِقَامِي مُتَّبِقُومِ تَحْيِيزِي وَإِنْضِمَامِي نِندَائِي وَيَسْمَعُونَ كَلَامِي فِي عَظِيمِ أَمْضَوْا هُنَاكَ ذِمَامِي أَوْ وَهَى لِلْمُلُوكِ سِلْكُ نِظَامِي مُوقِدِ أَوْ صَبَاحَهُمْ فِي ظِلَامِي	وَمُقَامِي مِنَ الْخِلَائِفِ فِي يَوْمِ مَا لِغَيْرِي مِثْلُ الَّذِي لِي مِنْهُمْ لَمْ يَزَالُوا وَلَنْ يَزَالُوا مُشِيدِي وَمُهَيَّبِينَ بِي وَقَدْ عَنَتِ الشُّو وَإِذَا مَا حَكَمْتُ فِي الْأَمْرِ سَدَّوْا وَيَعَافُونَ كُلَّ وَرْدٍ بِهِ الرِّ وَيَرْدُونَ سَرْحَهُمْ عَنْ جَمِيعِ الدِّ وَتُخَلِّي أَكْفُهُمْ مُخَصَّدَاتِ الدِّ مَلَكُوا رِبْقَتِي لِمَا سَيَرَوْهُ فَلَهُمْ إِنْ عَفَوْتُ يَوْمًا عَنِ الذَّنْ وَالِيَهُمْ إِذَا تَحْيِيزَ أَقْوَا وَتَخَصَّصْتُ بِالْمُلُوكِ يَلْبُورُ وَإِذَا مَا ذِمَّتْ يَوْمًا عَلَيْهِمْ وَمَتَّى أَغْضَلْتُ خَطُوبَ صِعَابٍ جَعَلُونِي دَلِيلَهُمْ فِي ضَلَالٍ
---	---

كم كفيْتُ الكلومَ بالكلمِ العُر
قد رأوا يومَ هَيَّجوا ملكَ البَض
بعد أن أزمعَ اللِّقاءَ وأهوى
وتراءتِ للناسِ شنعاءُ صَمّا
فلدوني إصلاحَها وزَمَوا بي
فَتَلَفَيْتُ دَرَأَها بِإِعْتِدالي
وَأَعَذْتُ الصِّفَاءَ من بعد أن كا
عُرِسَتْ في دُرا الفخارِ أصولي
رِ وحَدَّ السُّيوفِ بالأقلامِ
رَّةً كَفَّيْ لِه عن الإقدامِ
لِاقْتِناصِ الطُّلى هَوِيَّ القَطامي
ءُ تجوبُ الدُّجى بغيرِ خِطامِ
طلبَ السُّلَمِ في صِعبِ المرامي
وَدَعَمْتُ إِعِوجَ جَها بِدِعامي
ن مسوقاً من قبضَةِ المُستامِ
وفروعي خُضِرُ الغُصونِ نِوامِ⁽¹⁾

إن هذه القصيدة لا تجسد فقط اعتزاز المرتضى بنفسه وافتخاره بأصله وبما رأى أنه متصف به من أصالة الرأي والهيبة والعزة وجلال الشأن ونفاذ الكلمة عند أصحاب الحل والعقد، وإنما تعبر عما كان يراه في نفسه من أفضلية في سياسة البلاد وإدارة الدولة على من تولوا شؤونها.

ما لغيري مثلُ الذي ليّ منهم
من صنوفِ الإعظامِ والإكرامِ
تشير هذه القصيدة في الواقع إلى طموحات المرتضى السياسية الكبيرة وتطلعاته إلى نيل ما يعتقد في قرارة نفسه من الحق العلوي في الولاية والزعامة، وإلى ما يؤمن به من أهليته وجدارته بمنصب القيادة، فهو دليل الملوك إذا أَلَمَت بهم الخطوب وأظلمت الدنيا في أعينهم، وهو المسدد والمقوم لسياستهم إذا وهى سلك نظامهم، ولذلك فهم يلبون نداءه، ويسمعون كلامه. ومن هنا كان هو نفسه أولى منهم بالزعامة. والذي أسكته عن المطالبة بحقه والتظاهر بالولاء لهم هو، كما يستشف من تعبيراته وإشارات، طاعتهم له، وإجلالهم لقدره، وانقيادهم لآرائه وأوامره، هذا فضلاً عن ظروف قضت بقبوله للأمر الواقع.

(1) ديوان الشريف المرتضى، تحقيق رشيد الصفار (بيروت: المؤسسة الإسلامية للنشر، 1407 هـ / 1987م)، ج2، ص 479 - 480.

لا يقل المرتضى في الحقيقة عن أخيه الشريف الرضي في شموخه وتطلعه إلى معالي الأمور. فإذا كان الشريف الرضي قد جاهر في شعره بما تطلع إليه واستقر في وجدانه وأعماق فكره من اعتقاد بالحق العلوي في وراثة الزعامة والرئاسة وخاطب الخليفة القادر بالله العباسي في عزة وإباء بتلك الأبيات المشهورة:

عَظْفاً أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّا فِي دَوْحَةِ الْعَلِيَاءِ لَا نَتَفَرَّقُ
مَا بَيْنَنَا يَوْمَ الْفَخَارِ تَفَاوُتٌ أَبَدًا كِلَانَا فِي الْمَعَالِي مُعَرِّقُ
إِلَّا الْخِلَافَةَ مَيِّزَتَكَ فَإِنِّي أَنَا عَاطِلٌ مِنْهَا وَأَنْتَ مُطَوَّقٌ⁽¹⁾

فقد عبر المرتضى هو الآخر عن ذلك كله، في كثير من أشعاره، موحياً بعدم اعترافه بشرعية الخلافة أو السلطة التي كانت قائمة في عصره، ودل على أن قربه من أولئك الخلفاء والوزراء والأمراء الذين حكموا، ومدحه إياهم أو لمن أعلن ولاءه لهم، لم يكن في الحقيقة عن استسلام وخضوع أو تنازل عن الحق، وإنما كان نوعاً من المهادنة والتعايش أو التبادل الودي الذي كان يفرضه الواقع السياسي أو الاجتماعي، مع الحفاظ على عزة الجانب وهيبة المقام.

لقد كان المرتضى يظهر ولاءه لمن كان يخطب وده منهم، ويسعى لتقريبه، ويرعى فضله ومكانته وحرمة وحرمة من يعز عليه، اعترافاً منه بجميل سابق عليه أو تجاوب مع ود صادق، على الرغم من أن ذلك كله لم يكن يمنع المرتضى من أن يعلن كلما حانت المناسبة وسنحت الفرصة عن تهديده وأن يتوعد بالأخذ بالثأر لحقه المغتصب وحق آل علي عامة. ولنا مثال على ذلك في قصيدته التي نظمها في ذكرى يوم الغدير، أي غدير خم، وهو اليوم الثامن عشر من ذي الحجة لعام حجة الوداع، والذي يؤمن

(1) ديوان الشريف الرضي، تحقيق الحجة الشيخ عبد الحسين الحلي (بغداد: مكتبة دار البيان، 1307هـ)، ج2، ص544.

الشيعة بأن الرسول الكريم نَصَّب فيه علي بن أبي طالب إماماً وخليفة على المسلمين من بعده. ومن ذلك الحين أصبحت الولاية والخلافة في البيت العلوي. يقول المرتضى في هذه القصيدة:

عَلَى مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ تُحْنِي الرُّوَابِجُ
حُبِينَا وَأُمْرُنَا بِهِ فَبُيُوتُنَا
وَطَارَتْ بِمَا نِلْنَاهُ أَجْنَحَةُ الْوَرَى
وَقَالَ أَنْاسٌ هَالَهُمْ مَا رَأَوْا لَنَا
ظَفَرْتُمْ بِمَا لَمْ نَحْظَ مِنْهُ بِنَهْلَةٍ
وَبَوَاكُمُ الشَّعْبَ الَّذِي هُوَ سَاكِنٌ
فَلَمَّا مَضَى مَنْ كَانَ أَمَرْنَا لَكُمْ
فَقُلْ لِأَنْاسٍ فَاخْرُونَا ضَلَالَةً
مَتَى كُنْتُمْ أَمْثَالَنَا وَمَتَى اسْتَوَتْ
فَلَا تَذْكُرُوا قَرِيبِي الرَّسُولَ لِيَنْدَفِعُوا
وَنَحْنُ الرُّؤُوسُ وَالشُّوَى أَنْتُمْ لَنَا
وَقِيلَ لَنَا لِلْحَقِّ وَقْتُ مَعِينٍ
فَلَا تَطْلُبُوا مَا لَمْ يَحِنْ بَعْدُ حِينُهُ
فَإِنْ دَوَّلَ مِنْكُمْ مَشِينٌ تَبَخْتُرَا
وَأِنْ تَرَكَبُوا أَثْبَاجَ كُلِّ مَنِيفَةٍ
فَلَا تَأْمَنُوا مَنْ نَامَ عَنْكُمْ ضَرُورَةً
كَأَنِّي بِهِنَّ كَالدَّبَا هَبَّتِ الصَّبَا
يَحْكُونَ أَطْرَافَ الْقَنَا بِتُحُورِهِمْ
أَبِيتُونَ مَا حَلَّوْا الْوَهَادَ عَنِ الرُّبَا
وَكَمْ مِنْهُمْ فِي غَمْرَةِ الْحَرْبِ سَالِبٌ
وَإِنِّي لِأَرْجُو أَنْ أَعِيشَ إِلَى الَّتِي
فَتَقْضَى دُيُونٌ قَدْ مُطْلَنَ وَتَنْجَلِي

وَتُطَوَّى بِفَضْلِ حِيزٍ فِيهِ الْحَقَائِبُ
لَدُنْ قِيلَ مَا قَدْ قِيلَ فِيهِ الْأَهَاضِبُ
وَسَارَتْ بِهِ فِي الْخَافِقِينَ الرِّكَائِبُ
أَلَا هَكَذَا تَأْتِي الرِّجَالُ الْمَوَاهِبُ
وَلَذَتْ لَكُمْ دُونَ الْأَنَامِ الْمَشَارِبُ
رَسُولٌ لَهُ أَمْرٌ عَلَى الْخَلْقِ وَاجِبُ
أَتَيْنَا كَمَا شَاءَ الْعَقُوقُ الْعَجَائِبُ
وَهُمْ غُرَبَاءُ مِنْ فَخَارٍ أَجَانِبُ
بِنَا وَبِكُمْ فِي يَوْمٍ فَخْرٍ مَرَاتِبُ؟
مُنَازَعَكُمْ يَوْمًا فَنَحْنُ الْأَقَارِبُ
وَمِنْ دُونِنَا أَتْبَاعُنَا وَالْأَصَاحِبُ
يَفُوزُ بِهِ بَاغٌ وَيَنْجَحُ طَالِبُ
فَطَالِبُ مَا لَمْ يَقْضِهِ اللَّهُ خَائِبُ
زَمَانًا فَقَدْ تَمْشَى الطَّلَاحُ اللَّوَاغِبُ
فَكَمْ حُطَّ مِنْ فَوْقِ الْعَلِيَّةِ رَاكِبُ
فَمُنْفَعٌ إِلَى أَنْ يُمَكِّنَ الْوُثْبَ وَائِبُ
بِهِ فِي الْفَلَاحِ طَوْرًا وَأُخْرَى الْجَنَائِبُ
كَمَا حَكَّتِ الْجِذْلُ الْقِلَاصُ الْأَجَارِبُ
وَمَا لَهُمْ إِلَّا الذُّرَا وَالْغَوَارِبُ
وَكَمْ فِيهِمْ فِي حُومَةِ الْجَدْبِ وَاهِبُ
تَحَدَّثْنَا عَنْهَا الظَّنُونُ الصَّوَائِبُ
دِيَا جَرُّ عَنْ أَبْصَارِنَا وَغِيَاهِبُ

وتجري مياه كن بالأمس نُضْباً وَتَهْمِي كَمَا شِئْنَا عَلَيْنَا السَّحَابُ
وَتُدْرِك ثَارَات وَتُقْضَى لُبَانَةٌ وَتُنْجَح آمَالٌ وَتُؤْتَى مَارَبٌ⁽¹⁾

في هذه القصيدة، كما هو ملحوظ، إسقاط مباشر على الواقع السياسي الذي كان يشهده عصر الشاعر وخطاب سياسي للعباسيين الذين كانوا قد تولوا الخلافة باسم القرابة من الرسول وحقهم في وراثته، وأنكروا حق الطالبيين العلويين الذين يعدون أقرب إلى الرسول منهم في اعتقاد المرتضى واعتقاد أسرته ومن كان على مذهبه، فهم - أي المرتضى وأسرته، كما تنص أو تشير أبيات القصيدة، ذوو القربى، وهم الرؤوس وأصحاب الفخر العظيم بلا منازع، وغيرهم الغرباء والأتباع، ولذلك فهم أصحاب الحق في ولاية أمر المسلمين من بعده، بأمر الرسول نفسه الذي يعد تنفيذه واجب على الخلق. غير أن العقوق هو الذي حال دون وصولهم إلى حقهم، ولكن لا بد أن تدرك الثارات وتحقق الآمال في وثبة تأتي في حينها لتعيد الحق إلى أصحابه.

في القصيدة السابقة إذاً تهديد بالثورة ووعيد بانتزاع السلطة ممن اغتصبها. هكذا توحى أبيات القصيدة المذكورة، وهكذا تقرأ وتستشف من خلالها دواخل وجدان المرتضى. وهي ليست القصيدة الوحيدة التي توحى ذلك، وإنما هناك قصائد أخرى كثيرة تحمل المشاعر نفسها، وتعبر عن المواقف السابقة نفسها. ولاسيما قصائد الفخر والقصائد التي تنظم في ذكريات مآسي أهل البيت النبوي، بل وحتى تلك القصائد التي يمدح المرتضى فيها رجال السلطة والحكم في عصره لا تخلو من مثل هذه المشاعر أو المواقف.

على الرغم من كل ما سبق ذكره، فإن حياة المرتضى العامة لم تكن تخلو من مشاكل اجتماعية وحوادث عارضة محزنة ومؤلمة أحياناً، يكون

(1) ديوان الشريف المرتضى، ج1، ص 181 ، 318.

سببها في الغالب التعنت المذهبي أو الطائفي والنزعات العاطفية المتطرفة، الغالبة في أوساط العوام، وربما التوجهات والحبائل السياسية أيضاً، وما يصحب كل ذلك أو ينتج عنه بعض الأحيان من مناوشات كلامية حادة تتحول إلى اعتداءات متبادلة يكون ضحيتها في الغالب زعماء الطوائف أنفسهم أو بعض الشخصيات البارزة فيها⁽¹⁾. وعلى الرغم من ذلك كله، لم يحدث للمرتضى في حياته كلها ما ينال من مكانته، أو يقلل من هيئته وحشمته، لا بين الخاصة ولا بين العامة.

3 - الفكر والثقافة:

يجمع عدد كبير من المؤرخين والأدباء والعلماء الذين عاصروا المرتضى أو جاءوا من بعده على أن المرتضى كان من أبرز علماء عصره في الفقه والأصول وعلم الكلام والعقائد والتفسير، وأنه كان أديباً مبرزاً وشاعراً مجيداً وناقداً بصيراً بمعاني الشعر وفنون البلاغة، وراويّة ثقة للشعر وأخبار العرب⁽²⁾، ويشيد بعضهم بمنزلته العلمية أكثر فيعتبره إمام عصره في علوم الشريعة واللغة والأدب في العراق.

يقول ابن بسام الشنتريني دالاً على مرجعية المرتضى في المعارف السابقة الذكر: «وكان هذا الشريف إمام أئمة العراق بين الاختلاف والاتفاق، إليه فزع علماؤها، وعنه أخذ عظمائها، صاحب مدارسها وجماع شاردها وآنسها، ممن سارت أخباره وعرفت أشعاره»⁽³⁾. ويتبعه في

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 22، 55.

(2) أنظر ياقوت الحموي، الإرشاد (معجم الأدباء)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج 5، ص 173؛ كمال الدين ابن الفوطي، تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق مصطفى جواد (دمشق: المطبعة الهاشمية، 1962)، ج 4، قسم (1) ص 600 وما بعدها؛ علي بن الحسن الباخري، دمية القصر، تحقيق سامي مكّي العاني (بغداد: مطبعة المعارف، 1390هـ/1970م)، ص 29؛ جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: الحلبي، 1384هـ/1965م)، ج 2، ص 162؛ الخوانساري، روضات الجنات، ج 4، ص 295.

(3) علي بن بسام الشنتريني، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس (بيروت: دار الثقافة، 1399هـ/1979م)، القسم 4، ص 465.

ذلك عبد الملك الثعالبي، فيصرح بقوله: «وقد انتهت الرئاسة اليوم ببغداد إلى المرتضى في المجد والشرف والعلم والأدب والفضل والكرم»⁽¹⁾. بينما يصادق ابن خلكان على أن المرتضى «كان مُجمَعاً على فضله، وأنه توحد في علوم كثيرة، مثل علم الكلام والفقه وأصوله والأدب والنحو والشعر ومعاني الشعر واللغة وغير ذلك»⁽²⁾. وهكذا يؤيد تفوق المرتضى في الحقول العلمية والأدبية المذكورة كلها عدد من كبار المؤرخين والمفكرين، حتى من أولئك الذين خاصموه وتحاملوا عليه لاختلافهم معه في بعض المسائل العقائدية⁽³⁾.

أما عند الشيعة، وفرقة الإمامية منهم بنحو أخص، فإن المرتضى يعتبر من أعظم المراجع في الفقه والأصول، كما يعتبر عندهم الرائد الأول في تبسيط فقه الإمامية وتفسير غوامضه وتوضيح أصوله، ومن أوائل وأكابر من ناظر في حقوقهم ودافع عنهم وعن عقائدهم وميَّز بينهم وبين باقي فرق الشيعة، كالزيدية والإسماعيلية وما تفرع أو انحدر منها؛⁽⁴⁾ وهذا الاعتقاد ما يزال مصادقاً عليه لدى علمائهم ومفكريهم حتى عصرنا الحاضر⁽⁵⁾.

وبعيداً عما قيل في حق المرتضى، وما ذكر من الإشادة بفضله وعلمه وثقافته من قبل تابعيه وأهل مذهبه أو غيرهم من معاصريه وأهل زمانه، فإن

(1) الثعالبي، يتيمة الدهر، تحقيق عباس إقبال (طهران: مطبعة فردين، 1353هـ/1934م)، ج 1، ص 53.

(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 5، ص 173.

(3) أنظر عبد الحي بن أحمد بن العماد، شذرات الذهب (القاهرة: مكتبة القدس، 1350 - 1351هـ/1930 - 1932م)، ج 3، ص 256 وما بعدها؛ إسماعيل بن عمر بن كثير، البداية والنهاية في التاريخ (القاهرة: السعادة، 1932)، ج 2، ص 53.

(4) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان (بيروت: مؤسسة الأعلمي، 1390هـ/1971م)، ج 4، ص 224؛ الخوانساري، روضات الجنات، ج 4، ص 289 - 992؛ عبد الله أفندي الإصبهاني، رياض العلماء وحياض الفضلاء، تحقيق أمجد الحسيني (قم: مطبعة الخيام، 1401هـ/1980م) ج 4، ص 61.

(5) مصطفى جواد، مقدمة ديوان الشريف المرتضى، ج 1، ص 19؛ عبد الرزاق محيي الدين، أدب المرتضى (بغداد: مطبعة المعارف، 1957م)، ص 57 - 59؛ عباس النمي، نكتي والألقاب (النجف: المطبعة الحيدرية، 1969م)، ج 2، ص 480 وما بعدها.

كل ما أحاط به وارتبط بحياته وحياة عصره يؤيد ما نسب إليه من صفات العظمة والفضل .

إن معطيات العصر الذي عاش فيه المرتضى، والأجواء الثقافية التي نشأ وترعرع فيها، وسيرته وأسلوب حياته الممتدة بمختلف أبعادها وتوجهاتها، وعلاقاته الفكرية والاجتماعية والسياسية، ومهامه ومناصبه الدينية والإدارية والقيادية التي تولاه، وكل ما صاحب هذه المهمات والمناصب أو نتج عنها أو ارتبط بها من ممارسات وتفاعلات، ثم جهوده الفكرية والعملية المستمرة التي سجلها له التاريخ، ومؤلفاته العلمية وأعماله الإبداعية الموجودة بين أيدينا، هذه كلها تشهد للرجل بما ذكر له من مناقب واستحقاقات .

1 - إن سيرة حياة المرتضى وواقع ظروفه الشخصية والاجتماعية والثقافية في كل مراحلها ومستوياتها، يرشحانه لمكانة علمية عالية. فقد نشأ، كما تبين، في فترة كانت فيها الثقافة والحضارة في أوج ازدهارها، وفي محيط اجتماعي مشجع على الاهتمام بالعلم والمعرفة بكل فنونها ومجالاتها المعروفة في ذلك العصر، وفي جو أسري باعث على الطموح والتطلع إلى معالي الأمور، وفي ظل أسرة موسرة اهتمت بتعليمه وتثقيفه منذ السنين المبكرة من حياته، كما كانت الموهبة متوافرة والذكاء موفوراً كما رأينا، والفرص متاحة له لأن يتلمذ على مجموعة من خيرة علماء عصره .

2 - تتلمذ المرتضى، كما يذكر معظم مؤرخيه، لما يقرب من عشرين أستاذاً من أبرز أساتذة وعلماء وأدباء عصره، وكان لبعض هؤلاء الأساتذة بصماتهم الملحوظة على شخصيته وثقافته، ودورهم الكبير في تطور حياته العلمية والأدبية. وقد ظهرت آثارهم على نحو إيجابي متبلور في كثير من الأعمال العلمية والأدبية التي نسبت إليه، وسيأتي الحديث عنها في ما بعد .

3 - درس المرتضى الفقه والأصول والتفسير وعلم الكلام، كما مر بنا، على محمد بن النعمان المعروف بـ «المفيد». وكان المفيد آنذاك، كما ينص عدد كبير من المؤرخين، من أبرز أئمة عصره في هذه العلوم، ورئيس الشيعة الإمامية ومرجعهم الأعلى، ومن كبار المتكلمين وأشهرهم. وله مجلس نظر يحضره العلماء كافة، وله مؤلفات ناهز عددها المائتين⁽¹⁾. وكان المرتضى تلميذه الأثير، وصديقه المقرب، وابنه الروحي، وقد أصبح النائب عنه في غيابه في ما بعد. وتلمذ في اللغة والأدب والبلاغة والصرف في صباه على عبد العزيز بن عمر، أو ابن محمد، المعروف بابن نباتة السعدي، وكان كما تقدم القول: راوية للشعر وشاعراً له ديوان شعر كبير مطبوع، بل كان في نظر معاصره أبي حيان التوحيدي (ت 400هـ / 1010م) «شاعر الوقت - لا يدفع ذلك إلا حاسد أو جاهل أو معاند - حسن الحذو على سكان البادية، لطيف الاهتمام بهم خفي المغاص في واديه»⁽²⁾. كما «كان إماماً في علوم الأدب وفذاً في صناعة الخطابة». وواصل المرتضى دراسته للغة والنحو على كل من أبي علي الفارسي (ت 377هـ / 987م)، وعثمان بن جني (ت 392هـ / 1002م)، ويوسف بن الحسن السيرافي (ت 385هـ / 955م)، وهؤلاء هم أبرز أئمة العربية في عصره، كما هو معروف.

أما في الشعر وروايته ونقده فقد تتلمذ المرتضى على محمد بن عمران المرزباني (ت 384هـ / 994م) صاحب كتاب «الموشح» المشهور، وهو كاتب وناقد وراوية للشعر ومحيط بكثير من معارف وعلوم عصره، روى عنه واستفاد منه عدد كبير من أدباء عصره. وقد عرف المرزباني كذلك، كما ينقل عنه مؤرخوه، باهتمامه البالغ بالعلم والأدب وخدمة

(1) أنظر الخوانساري، روضات الجنات، ج 4، ص 24؛ الطوسي، الفهرست، ص 157؛ الزركلي، الأعلام، ج 7، ص 245.

(2) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة (بيروت: دار مكتبة الحياة، د. ت)، ج 1، ص 136 - 137. أنظر كذلك الثعالبي، يتيمة الدهر، ج 2، ص 380؛ القمي، الكنى والألقاب، ج 1، ص 424؛ الخوانساري روضات الجنات، ج 4، ص 303؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان ج 2، ص 331.

المعرفة وطلابها، وبأنه لوجاهته كان له مجلس علم يحضره طلابه كما يحضره أشياخه يسمعون منه ويسمع منهم⁽¹⁾، مع العلم أن المرزباني هذا يعد من أخص وأبرز من روى عنهم المرتضى في أماليه ورسائله الأدبية، كما تكشف القراءة الفاحصة لهذه الأعمال.

ويبدو أن المرتضى قد أفاد الكثير من مجالس الحسين بن علي المعروف بالوزير المغربي (ت418هـ/1027م) ومن مصنفاته، حتى ليعد عند بعض الباحثين من أساتذته⁽²⁾، وقد كان الوزير المغربي، كما نص عدد من المؤرخين، من العلماء والأدباء والمثقفين البارزين، كما كان شاعراً له ديوانه الخاص وله مختارات ومنتقيات لعدد من شعراء عصره، إضافة إلى مصنفاته الأخرى في الأدب واللغة والسياسة وعلوم القرآن⁽³⁾. هذا في الوقت الذي كان فيه المغربي من خاصة أصدقاء المرتضى، وإن لم يكن من أساتذته، إذ لا دليل على أنه تتلمذ عليه.

إن تلمذة المرتضى على هؤلاء العلماء والأدباء البارزين، وصلاته الوثيقة بهم أو مجالسته لهم، قد زاد بلا شك من صقل مواهبه وبلورة ذهنيته وتوسيع مداركه وآفاق ثقافته. وهذا مضاف إلى ما استفاده من أساتذته الآخرين الذين أحصتهم كتب التاريخ فأغنتنا عن تكرار ذكرهم والحديث عنهم. إن لقاء مثل هذه الشخصيات العلمية والأدبية المؤثرة في مثل عصر المرتضى المزدهر ومحيطه الاجتماعي الناهض والجو الثقافي المتوهج لابد وأن يترك أثراً إيجابياً كبيراً ويخلق شخصيات نامية متطورة مثمرة، لها الصفات التي ذكرت للمرتضى.

4 - تشير سيرة المرتضى، كما مر بنا، إلى أنه تمكن، بفضل ما كان

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 4، ص 354؛ (المرزباني)، ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 177؛

الخوانساري، روضات الجنات، ج 4، ص 199 - 300.

(2) د. عبد الرزاق محيي الدين، أدب المرتضى، ص 114.

(3) أنظر ترجمة المغربي في: وفيات الأعيان لابن خلكان، ج 2، ص 172 - 177.

يتمتع به من مكانة دينية واجتماعية مرموقة ومن مواهب وتوهج فكري وأدبي بارز وشخصية مرنة متفتحة ومواقف عقائدية رزينة معتدلة، من أن يقيم علاقات وثيقة وحميمة في غالبيتها مع طائفة كبيرة من العلماء والمتكلمين والأدباء وذوي الثقافة ورجال الفكر البارزين في عصره من أمثال أبي إسحاق الصابي الذي سبق ذكره، وهلال بن المحسن الصابي (ت 448هـ/1056م)، والوزير المغربي، وأبو الحسين بن الحاجب (ت 428هـ/1038م)، وكذلك مع عدد ممن عرفوا باهتماماتهم العلمية وبمشاركاتهم في بعض فنون الأدب والشعر واللغة من الأمراء والوزراء ورجال السياسة في الدولة البويهية - ومن بينهم وربما أبرزهم محمد بن علي بن خلف الملقب بفخر الملك (ت 407هـ/1017م)، وزير بهاء الدولة البويهية، ثم ولده سلطان الدولة فناخسرو، كما تؤيد ذلك مجموعة من قصائد ديوانه الضخم.

ذلك كله بالإضافة بالطبع إلى ما كانت تربطه من صلة قوية حميمة بشقيقه الشريف الرضي، والذي كان كما وصفه الثعالبي في يتيمة «أبدع أبناء الزمان، وأنجب سادة العراق، يتحلى مع محتده الشريف، ومفخره المنيف، بأدب ظاهر وفضل باهر وحظ من جميع المحاسن وافر، ثم هو أشعر الطالبيين، من مضى منهم ومن غبر، على كثرة شعرائهم المفلقين... ولو قلت إنه أشعر قریش لم أبعد عن الصدق...»⁽¹⁾.

ولقد شملت علاقات المرتضى، فضلاً عن سبق ذكرهم، عدداً من علماء المعتزلة ممن عرفوا بنشاطاتهم الفكرية المثابرة الواسعة، من أمثال القاضي علي بن المحسن التنوخي (ت 447هـ/1055م)، وقاضي القضاة عبد الجبار المعتزلي (ت 415هـ/1024م) إمام المعتزلة آنذاك⁽²⁾.

(1) الثعالبي، يتيمة الدهر، ج 3، ص 136.

(2) أنظر محسن بن محمد بن كرامة الحبشي، شرح العيون، ضمن كتاب فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق فؤاد سيد (تونس: الدار التونسية للنشر، 1393هـ/1974م)، ص 383. المؤلف يشير إلى علاقة المرتضى بالقاضي عبد الجبار ويشي عليه.

إن للعلاقة بأمثال هؤلاء الأدباء والعلماء في الواقع دالتين بارزتين :

الأولى : لا بد أن المرتضى كان على مستوى علمي وأدبي رفيع يؤهله لأن يكون صديقاً وقريناً لأمثال هؤلاء الأدباء والعلماء والمتكلمين والساسة البارزين، وإلا فإن النسب وحده لا يمكن أن يحقق تلك العلاقات الوثيقة الحميمة، كما وصفها المؤرخون، والتي تمثلت بالفعل في عدد من النتائج الفكرية لمختلف الأطراف .

الثانية : لا بد من أن يكون المرتضى نفسه قد استفاد، كما أشرنا من قبل، من هذه العلاقة في صقل شخصيته وتطوير ثقافته وأساليبه العلمية، لما كانت تحفل به مجالس هؤلاء العلماء والأدباء في العادة من مناقشات ونشاطات وحوارات فكرية مختلفة الموضوعات والمناسبات والأهداف، تحفز على المزيد من التكريس والجهد وإعمال الفكر وتحصيل المعرفة، وتشجع على المنافسة والتحدي والنشاط العقلي وإحكام القول وارتقاء الأسلوب . كما يمكن أن تؤدي إلى رحابة الأفق وحرية الفكر، وإلى المزيد من الانفتاح الفكري والتقليص من حدة الشعور بالاختلافات العقائدية أو المذهبية المؤدية إلى العداء أو قطع التواصل، برغم الخلافات العارضة حول المسائل الاجتهادية وما ينشأ حولها من نقاش أو جدل .

ولقد ظهرت كل هذه الآثار واضحة بالفعل في حياة المرتضى وفي كثير من مؤلفاته، ولاسيما في ديوانه الثري الحافل بالقصائد التي نظمت إثر حوافز ودوافع مشيرة إلى علاقات حميمة مختلفة، ثم في رسائل المرتضى المليئة بالردود والمناقشات والتعقيبات على موضوعات فقهية وعقائدية وأدبية جاءت استجابة لأسئلة أو طروحات ومواقف حوارية مختلفة . وسنعود لبيان ذلك في الجزء الخاص بالحديث عن مؤلفات المرتضى بإذن الله . كما ظهرت في موقفه العقائدي الجاد الرزين الذي تنضح فيه سعة الصدر ورحابة الفكر ونبذ روح التعصب والعداء لأي طائفة من الطوائف الإسلامية، ما دام هناك اتفاق على الأصول .

يقول المرتضى في معرض حديثه عن دعوة أهل الحق وبيانها: «فأول ذلك أن نقول: إن الله ربنا، ومحمد نبينا، والإسلام ديننا، والقرآن إمامنا، والكعبة قبلتنا، والمسلمون إخواننا، والعتر الطاهرة من آل رسول الله (ص) وصحابته والتابعين لهم بإحسان سلفنا وقادتنا، والمتمسكون بهديهم من القرون بعدهم جماعتنا وأولياؤنا، نحب من أحب الله، ونبغض من أبغض الله، ونوالي من والى الله، ونعادي من عادى الله، ونقول فيما اختلف فيه أهل القبلة بأصول نشرحها ونبيّنها»⁽¹⁾.

هذا منطق من هذبه الثقافة، وصقل عقله العلم، وسمت بمشاعره العقيدة، ثم الخبرة والتجربة ومخالطة رجال الفكر، فعالج الأمور بتعقل وموضوعية وسلوك يغلب العقل على العاطفة في محاوراة الخصم وفي الحكم على الطرف الآخر. وهذا يرجع بدرجة كبيرة إلى الانفتاح على هذا الآخر ومحاورته محاوراة الصديق.

4 - دعوى الاعتزال:

جدير بالذكر في هذا المقام أن علاقة المرتضى بعلماء المعتزلة ومتكلميهم، وتبنيه للمنهج العقلي الحر في بحوثه ومناقشاته ومصنفاته التي وصلت إلينا، وطريقة التفسير بالرأي والدراية التي نهجها في هذه البحوث أو المناقشات، حملت كلها بعضهم على القول بتأثره بمناهج المعتزلة، ومن ثم ميله إليهم أو اتخاذهم مذهبهم⁽²⁾، حيث عرف عدد من متكلمي المعتزلة وعلمائهم بهذا المنهج وهذه الطريقة واشتهروا بهما.

يتصور بعضهم ذلك على الرغم من أن في كثير من أعمال المرتضى وتصريحاته ما يدل دلالة واضحة على معارضته الصريحة لمذهب المعتزلة

(1) رسائل الشريف المرتضى، تقديم وإشراف السيد أحمد الحسيني إعداد السيد مهدي رجائي (بيروت: مؤسسة النور، 1405هـ)، ج2، ص 187.

(2) عبد الرزاق محيي الدين، أدب المرتضى، ص 34.

في كثير من المسائل الفقهية والعقائدية، بل تصديه للرد على كثير من آرائهم وادعاءاتهم والسعي إلى نقضها وإبطالها، كما يمكن أن يتبين ذلك على نحو المثال في كتابه «الشافى في الإمامة» الذي رد فيه على صديقه وغريمه في الوقت نفسه القاضي عبد الجبار المعتزلي، الأنف الذكر. فهذا الكتاب وحده يدل بمضمونه ومنهجه وهدفه على معارضته للمعتزلة وعلى خلافه البين معهم، لو لم يكن إلا في فكرة الإمامة التي تعتبر مبدأ دينياً واجتماعياً وسياسياً بالنسبة إلى الشيعة على اختلاف طرقهم وطوائفهم، هذا فضلاً عن التصريحات الواضحة التي تبرز هذا الخلاف.

يقول المرتضى في كتابه «الشافى» من ضمن ردوده على أقوال القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه السابق الذكر «المغنى»:

«فأما قوله - يقصد القاضي - «فجملة أمرهم أنهم - أي غلاة الشيعة - لما غلوا في الإمامة وانتهوا بها إلى ما ليس لها من القدر، ذهبوا في الخطأ كل مذهب»، إلى قوله: والأصل فيهم الإلحاد لكنهم تستروا بهذا المذهب».

يرد المرتضى على هذا التصريح بقوله: إن هذا «سباب وتشنيع على المذهب بما لا يرتضيه أهله - أي الشيعة - من قول الشذاذ منهم، ومن أراد أن يقابل هذه الطريقة المذمومة بمثلها واستحسن ذلك لنفسه فليُنظر في كتب ابن الراوندي في فضائح المعتزلة، فإنه يشرف منها على ما يجد به على الخصوم فضلاً كثيراً لو أمسكوا معه عن تعيير خصومهم لكان أستر لهم، وأعود عليهم، وقل ما يسلك هذه الطريقة ذوو الفضل والتحصيل»⁽¹⁾.

إن المرتضى هنا لا يدافع عن غلاة الشيعة، لأنه يراهم من الشذاذ، وإنما يرفض من القاضي طريقته المذمومة في الحكم، ويطالبه بأن يربأ

(1) أنظر الشريف المرتضى، الشافى في الإمامة، تحقيق عبد الزهراء الحسيني الخطيب (بيروت: مؤسسة أهل البيت للطبوعات، 1407هـ - 1986م)، ج 1 ص 38.

بنفسه عن السباب والتشنيع وإطلاق صفة التعميم، لأنها طريقة لا يسلكها «ذوو الفضل والتحصيل». كما يشير كذلك إلى أن الخصوم لو لجأوا إلى طريقته الهوجاء وغير النزيهة، وأسلوبه المذموم في التجريح والقده لغلبوه ولوجدوا فيه وفي المعتزلة من أصحابه من الفضائح ما يسكته ويرجعه خائباً.

فقدح المرتضى هنا في طريقة «القاضي المعتزلي» وإشارته إلى ابن الراوندي⁽¹⁾ وما كتبه في فضائح المعتزلة يدل دلالة واضحة على خلافه الكبير معهم، إذ كيف يمكن أن يكون موالياً لمن يعلن هو نفسه عن فضائحهم في موضع المستنكر؟..

إن دعوى تأثر المرتضى ببعض عقائد المعتزلة، وميله إلى بعض آرائهم، دعوى مردودة لا أساس لها من الصحة، وليس هذا مجال مناقشتها أو التفصيل في الرد عليها بأكثر مما سبق ذكره، إلا أنه يمكن الانتهاء إلى أن تصدي المرتضى الواضح للرد على مزاعم المعتزلة ودحض آرائهم في كتابه «الشافى» وفي غيره على نحو ما أسلفنا⁽²⁾، يمكن أن يكون في حد ذاته كافياً لنقض هذا الادعاء.

أما بخصوص تأثر المرتضى بمناهج المعتزلة وبأساليبهم في الجدل والنقاش والتفسير، فإنه يمكن القول إن الطرق التي نهجها المرتضى في مناقشاته وتفسيره، وإن كان لها طابعها المميز من حيث العمق والتوسع والاستطراد والتتبع والرصانة في الاستنتاج والحكم، ظهرت في مباحث بعض من علماء الشيعة مثلما ظهرت في مباحث بعض المعتزلة، فقد بدت

(1) ابن الراوندي هو أحمد بن يحيى بن إسحاق (ت 245هـ)، وهو عالم ومتكلم يعد من فضلاء عصره، مؤلفاته تزيد على (114) أشهرها وأبرزها كتابه «فضيحة المعتزلة» الذي نقض فيه كتاب معاصره الجاحظ «فضيلة المعتزلة»؛ أنظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 1، ص 94.

(2) للتفصيل في ذلك أنظر السيد محمد الحيدري: «المرتضى والاعتزال» في كتاب مع الدكتور محيي الدين في أدب المرتضى، (بغداد: مطبعة الزهراء، 1377هـ / 1957م)، ص ص 14 - 26.

واضحة على سبيل المثال في بعض أعمال أبي عبد الله الكاتب النعماني والشيخ المفيد محمد بن النعمان العكبري، أستاذ المرتضى نفسه، وربما كان من بينها كتابه «نقض فضيلة المعتزلة» المنسوب إليه، فإذا كان من مبرر للقول بتأثر المرتضى في هذه الطرق بجهة ما أو بأحد فإن تأثره بأستاذه أولى.

وإن كان يمكن القول أيضاً إن المرتضى قد وجد بالفعل في مناقشات المعتزلة وطرح مسائلهم الخلافية دافعاً قوياً للاستمرار في ممارسة هذه المناهج أو التمرس فيها والبراعة في تطبيقها، ولا سيما في محاوراته معهم وردوده عليهم وفي مدافعاته ومرافعاته المذهبية عامة. فلا مانع إذاً من أن يكون اطلاع المرتضى على مناهج المعتزلة في التحليل والنقد والاستدلال والاستنباط من خلال قراءته المعمقة الفاحصة الناقدة لكتبهم، قد زاد من تبلور منهجه العقلي أو من توجهه إلى هذا المنهج ولا سيما في رده عليهم، حيث يكون الرد عليهم بمثل طرقهم وأساليبهم المقبولة الفاعلة، إلا أن هذا لا يقضي بطبيعة الحال بتبنيه لمذهبهم.

5 - أعمال التأسيس العلمي:

يقول ابن حجر العسقلاني: إن المرتضى «كان لا يؤثر على العلم شيئاً... وأنه جعل داره للعلم وقدرها للمناظرة»⁽¹⁾. ونقل كذلك أن المرتضى كان له مجلس خاص يتردد عليه كثير من رجال الفكر والعلم والأدب أمثال الشاعر الفيلسوف أبي العلاء المعري (ت 449هـ/ 1057م) وإمام النحو واللغة المشهور عثمان بن جني (ت 393هـ/ 1002م)⁽²⁾. ولا شك أن لمثل هذا المجلس وللمناظرات والمناقشات والمحاورات العلمية التي كانت تجري فيه، من قبل أو مع أمثال من ذكرت أسماؤهم من العلماء

(1) ابن حجر، لسان الميزان (بيروت: مؤسسة الأعلمي، 1390هـ/ 1971م) ج 4، ص 223.

(2) محي الدين، أدب المرتضى، ص 122.

ولأدباء لأثر الكبير في تطوير شخصية المرتضى العلمية والثقافية وفي بلورة ذهنيته وشحن قريحته والارتقاء بمنهجه العقلي وبأساليبه في الجدل والمناقشة والحوار، ومن ثم في تأهيله لعطاءات فكرية ثرية مختلفة الجوانب ولأعمال تأسيسية فاعلة.

وإذا أضيف إلى ما سبق ذكره ما نقل عنه أنه كان ولوعاً باقتناء الكتب شغوفاً بقراءتها، وأنه كان - كما يقول صديقه القاضي التنوخي - يمتلك مكتبة ضخمة تضم ثمانين ألف مجلد في مختلف العلوم والفنون⁽¹⁾. تعد بلا شك رافداً علمياً ثراً له ولجلالته ومناظرته، فإن هذا يؤهل المرتضى بلا ريب إلى أن يكون صاحب دور تربوي قيادي مؤثر فعال، بحيث يصبح محوراً رئيساً في تلك المناظرات والمناقشات العلمية والثقافية المتنوعة الموضوعات التي كانت تعقد في مجلسه، ومرجعاً يركن إليه ويستعان برأيه ومشورته. وهذا ما عكسته بالفعل مؤلفاته العديدة، ولاسيما تلك المجموعة الكبيرة من رسائله، والتي تضمنت في غالبها إجابات على أسئلة واستفسارات وجهت للمرتضى في موضوعات ومسائل مختلفة، وسنعود لذكر ذلك بشيء من التفصيل في الجزء اللاحق من هذا الفصل.

لقد بلغ من اهتمام المرتضى بأعمال التأسيس الفكري والرعاية العلمية أنه كان - كما يقول مؤرخوه - يتعهد لطلابه وملازمي مدرسته ومجلسه العلمي بمكافآت مالية جيدة، بل إنه كان يتعهد لبعضهم بما يكفي مؤونة عيشهم من المال، وإنه أوقف قرية زراعية كاملة من أملاكه الخاصة على قراطيس الفقهاء⁽²⁾. كما فتح مكتبته الثرية الخاصة لكافة طلاب مدرسته.

إن جعل المرتضى من داره مجلساً للعلم والمناظرة ومدرسة خاصة ينفق عليها وعلى طلابها كان بلا شك يشجع طلاب العلم ولاسيما

(1) عبد الله أفندي الإصيهاني، رياض العلماء، ج 4، ص 21، 22.

(2) الخوانساري، روضات الجنات، ج 4، ص 296.

المعوزين منهم على الانضمام إلى هذه المدرسة والحرص على حضور درسه. وقد ذكر المؤرخون بالفعل عدداً كبيراً ممن تتلمذوا على المرتضى وواظبوا على حضور دروسه ومتابعة محاضراته ونبغوا بعد ذلك في التحصيل والدرس⁽¹⁾. ويمكن أن يكون لتتلمذ مثل هؤلاء الطلبة، وبالعدد الذي أشار إليه المؤرخون دلالات، منها:

أ - إن من شأن ذلك أن يدفع رجلاً طموحاً مثل المرتضى إلى تكريس قسط كبير من الوقت والجهد لفاعلية فكرية وتحصيل مكثف وبحث علمي وثقافي متواصل، يعده لما تصدر له، ويجعل منه أستاذاً قديراً متمكناً من العلوم والموضوعات التي يدرس ويبحث فيها أو يتصدى لها، بنحو مواز لمقامه ومكانته الاجتماعية وسمو تطلعاته. وقد استطاع بالفعل أن يخرج تلاميذ أصبحوا فيما بعد من نوابغ أو أعلام عصرهم، في الفقه والأصول والعقائد والكلام، مثل: حمزة بن عبد العزيز الديلمي الملقب بسلار (ت 448هـ/1056م)، والقاضي عبد العزيز بن البراج (ت 481هـ/1088م)، والقاضي محمد بن علي الكراجكي (ت 449هـ/1057م)، ومحمد بن الحسن الطوسي (ت 460هـ/1067م)، وهو أشهرهم وأجلهم. ولا شك في أن جانباً كبيراً من الفضل في تكوين الرصيد العلمي والمعرفي الوافر القوي لهؤلاء العلماء، وفي تنمية مهاراتهم وإعدادهم وتوجيههم لما كرسوا من أجله يعود لأستاذهم الشريف المرتضى، وفي ذلك بدوره دلالة واضحة على مكانته العلمية والثقافية العالية من جانب، وعلى نفوذه وقوة شخصيته من جانب آخر.

أصبح الطوسي رئيس طائفة الإمامية وكبير علمائهم بعد أستاذه المرتضى، وأعطى كرسي الكلام في بغداد، ولم يُعطَ هذا الكرسي إلا المتوحد من أعلام العصر. وقد اشتهر بين الشيعة والسنة باجتهاده وتكريسه

(1) الطوسي، الفهرست، ص 126؛ الخوانساري، روضات الجنات، ج 4، ص 299 - 300؛ رياض العلماء، ج 4، ص 16 - 17.

للعلم، وبتصانيفه الكثيرة في الفقه والأصول والحديث وعلوم القرآن⁽¹⁾، ولاسيما كتابيه «الاستبصار» و«التهذيب» اللذين يعدان من الكتب الأربعة المعتبرة عند الشيعة الإمامية في الأحاديث والأخبار⁽²⁾، وكتاب «الخلاف» الذي يعد من أجل كتب الفقه الإسلامي المقارن عندهم أيضاً. وما يزال الطوسي حتى الوقت الحاضر يلعب لدى الشيعة الإمامية بشيخ الطائفة إكباراً وتقديراً لمقامه العلمي ومركزه الديني⁽³⁾، ومؤسس الحوزة العلمية في النجف الأشرف، العاصمة الدينية الأولى لطائفة الشيعة في العراق، حيث كان أول من جعل هذه المدينة موطناً للتحقق في الدين وللدراسة والتدريس ونشر العلم.

يقول أحد علماء الشيعة المعاصرين البارزين في ترجمته للطوسي: «ومما يلفت النظر إلى مقامه العلمي أن كل من جاء بعده من العلماء إلى مدة قرن كاد أن يكون مقلداً له في آرائه، لا يتخطى قوله ولا يحيد عن رأيه، حتى كان يخشى أن ينسد باب الاجتهاد عند الإمامية، بل هو إلى يومنا له من التقدير في نفوس العلماء ما يصعب معه تخطي رأيه ونقده... أما عن مركزه الاجتماعي الديني فيكفي أن تعرف أن خليفة عصره

(1) أنظر في ترجمة الطوسي: الكامل في التاريخ، ابن الأثير، والمتنظم، حوادث سنة (460هـ)، روضات الجنات ج2 ص 582؛ عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت)، ج 9، ص 202.

(2) هذه الكتب الأربعة أو كما يسميها علماء الشيعة الإمامية الأصول الأربعة هي: - حسب زمن تأليفها - «الكافي في علوم الدين» لمحمد بن يعقوب الكليني (ت 329 هـ) ويتكون من ثلاثة أجزاء: الأول في أصول الفقه والأخيران في الفروع. وكتاب «ومن لا يحضره الفقيه» لمحمد بن علي بن الحسين بن بابويه (ت 381 هـ) و«تهذيب الأحكام» و«الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار» للطوسي، وقد كانت هذه الكتب الأربعة وما تزال مرجعاً للمجتهدين الشيعة في استنباط الأحكام الشرعية.

(3) أغا بزرك الطهراني، مقدمة كتاب التبيان في تفسير القرآن، لمحمد بن الحسن الطوسي (النجف: المطبعة العلمية، 1376هـ). الشيخ محمد رضا المظفر: «الشيخ الطوسي: مؤسس جامعة النجف»، مجلة النجف، س 1 العدد الثامن والتاسع، ذو الحجة 1386هـ - نيسان 1967م، ص ص 816 - 828؛ عبد الهادي الفضلي: «الشيخ الطوسي: مؤسس الحركة العلمية في النجف»، مجلة النجف، س 5 العدد الثاني، جمادى الثانية 1382 هـ - تشرين الثاني 1962م، ص ص 28 - 36.

القائم بأمر الله منحه كرسياً للكلام يجلس عليه لتدريس هذا العلم، مع أن الخليفة مذهبه معروف وشيخنا الطوسي أعلن لطريقته وهو رئيس الطائفة الإمامية على الإطلاق، وقد تتبعت كثيراً فلم أعر على أحد من العلماء قد أعطي هذا الامتياز، لا من علماء السنة، ولا من علماء الشيعة، ولا من السابقين عليه ولا من المتأخرين عنه»⁽¹⁾.

لقد كان الطوسي هذا كبير الإعجاب والاعتزاز بأستاذه المرتضى، شديد التأثير بسلوكه ومنهجه العلمي وتوجهه وحماسه للعلم والمعرفة ونهوضه للدفاع عن المذهب والعقيدة⁽²⁾، ومما يدل على ذلك ارتباطه الوثيق به في حياته، ثم تلخيصه لكتابه «الشافى» في الإمامة، ومنهجه التحليلي العقلي المقارن في عرض المسائل الفقهية والعقائدية ومناقشتها والبرهنة عليها في كثير من كتبه الآنف الذكر والذي حاكى فيه - كما يبدو - منهج أستاذه.

ب - إن كثرة تلامذة المرتضى والملازمين لمجالسه ومحاضراته تدل بلا شك على شهرته في مجال التدريس والبحث، وعلى سعة علمه وكثرة الفائدة التي تجنى من حضور مجالسه وحلقات درسه. وقد اعترف هؤلاء التلاميذ في بعض أعمالهم بالفعل بما يدينون به للمرتضى في مجال العلم والفكر، وأشادوا بسعة علمه وتنوع معارفه وأدانوا له بالأستاذية، بل صرح بعضهم باعتزاز كبير بقوة ارتباطه بالمرتضى أستاذاً وموجّهاً وزعيماً روحياً، كما سبقت الإشارة عند الحديث السابق عن الطوسي.

إن تصريحات بعض المؤرخين والقصص والوقائع التاريخية التي يروونها خلال أحاديثهم عن سيرة المرتضى تفيد بأن المرتضى حاضر ودرّس وأملى دروساً في مجالات عديدة من العلوم الإسلامية كالفقه

(1) محمد رضا المظفر: المصدر السابق نفسه، ص 816 - 817.

(2) أنظر الطوسي، تلخيص الشافى، تحقيق حسين بحر العلوم (النجف: مطبعة الآداب، 1373هـ/1963م) مقدمة المؤلف ص 61.

والأصول والتفسير، إضافة إلى مجالات أو اختصاصات أخرى كاللغة وعلم الفلك. كما تفيد أنه كان على اطلاع واسع على الفوارق العقائدية ومسائل الخلاف بين المذاهب الإسلامية المختلفة؛ فابن الجوزي على سبيل المثال يصرح بأن المرتضى «كان يناظر عنده في كل المذاهب»⁽¹⁾.

لا شك أن كثرة تلاميذه، ومستمعي محاضراته، وملازمي دروسه ومجالسه، ثم تعدد الموضوعات والمجالات التي يدرس ويحاضر فيها تدل كلها دلالة ظاهرة على اتساع خبراته وسعة اطلاعه وعلى دوره التأسيسي الفاعل في مجال التعليم ورعاية العلم والثقافة. كما تدل على استمرارية نشاطاته الفكرية المتنوعة. وهذا ما تؤكد أماليه ورسائله حافلة بمئات الأسئلة في مختلف الموضوعات مع الإجابات المفصلة عنها.

لقد كان لتولي المرتضى نقابة العلويين العامة والمهمات الدينية والإدارية والسياسية الأخرى التي أشير إليها فيما سبق دلالات مهمة على ما تقدم بيانه من سعة ثقافته وعلو مكانته العلمية، ثم على ما كان قد بلغه من شأو في مجالات العمل القيادي الفكري. كما كان لها في الوقت نفسه آثار إيجابية كبيرة على تطوير هذه الجوانب في شخصيته. ومن أبرز هذه الدلالات ما يلي:

أ - تبين فيما سبق أن مما كان يفترض في تولي المهمات المذكورة الاجتهاد في مجال العلوم الشرعية والإمام بجانب كبير من العلوم الإسلامية. كما أن النقابة بصورة خاصة تتطلب معرفة واسعة بأنساب العرب وأنساب العلويين على الأخص بغية حماية هذه الأنساب مما لا يليق بشرفها الاختلاط به. ولا شك في أن معرفة الأنساب جزء هام من التاريخ العربي، ولا شك أيضاً في أن اختيار المرتضى لتولي هذه المناصب يدل على مؤهلاته العالية في كل هذه المعارف المشتركة عامة.

(1) ابن الجوزي، المتظم، ج 8، ص 120.

ب - المهمات والمناصب المذكورة التي تولاها المرتضى دفعته بطبيعتها إلى ممارسة النشاطات الفكرية الفاعلة، ولاسيما تلك النشاطات المرتبطة بالمجالات الشرعية والقضائية. ولا شك في أن هذه الممارسة أدت إلى المزيد من التحصيل والاكتساب في هذه المجالات.

ج - إن مهمة النقابة التي أوكلت للمرتضى جعلت منه زعيماً روحياً وممثلاً سياسياً ومسؤولاً إدارياً يتولى إدارة وتنظيم شؤون طائفته. كما يتولى الدفاع عنها وعن عقائدها، ويرد على خصومها من أبناء الطوائف الأخرى، في عصر اشتدت فيه الخلافات والنزاعات الطائفية والعقائدية. وهذا يدعو إلى القول إن هذه المهمة قد شاركت على نحو فاعل في شحذ مواهب المرتضى، وزادت من مهاراته فيما شغل به، وجعلت منه متكلماً قوياً النفوذ والتأثير لما كانت تقتضيه من مناقشات ومناظرات مستمرة، ومن تأهب ومثابرة على الاستعداد التام لخوض هذه الممارسات. وقد حدث ذلك بالفعل، إذ نقل عن أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت 476هـ/ 1083م) أستاذ وفقه المدرسة النظامية أنه قال: «كان الشريف المرتضى ثابت الجأش، ينطق بلسان المعرفة، ويردد الكلمة المسددة، فتمرق مروق السهم من الرمية، وأنه إذا شرع الناس الكلام رأيت له جانب منه وللناس جانب»⁽¹⁾.

يتبين من مجمل ما تقدم أن المصادر التي استمد منها المرتضى ثقافته كانت ثرية ومتعددة، وأن الأعمال الحياتية التي مارسها كلها كانت حافزة ومشجعة على نشاطات فكرية فعالة في تطوير الإمكانيات والقدرات الإبداعية، بينما كانت صفاته الطبيعية، ومواهبه الشخصية، وطموحاته، والظروف العائلية والاجتماعية عموماً كلها مهياً وباعثة على إنتاج ثري خصب، ومرشحة لمكانة ثقافية وفكرية عالية. ولا يبقى بعد ذلك سوى

(1) العسقلاني، لسان الميزان، ج 4، ص 224.

نُحدث المباشِر عَمَّا تَرَكَ هَـذَا الرَّجُلُ مِنَ الْإِنْتِاجِ الْفِكْرِيِّ الْمَدَوَّنِ، وَمَا
تُخْصِرَتْ جُهُودُهُ مِنْ عَطَاءِ فِكْرِيٍّ يُمْكِنُ أَنْ يُمَثِّلَ كَشَاهِدَ حَيٍّ مُعْبِرٍ عَمَّا كَانَ
يَتَمَتَّعُ بِهِ مِنْ مَهَارَاتٍ، وَمَا نَسَبَ إِلَيْهِ مِنْ صِفَاتٍ .

الفصل الثاني

أعمال المرتضى العلمية والأدبية

تقديم

ذكر المؤرخون للمرتضى عدداً كبيراً من المؤلفات زادت على المائة، شملت، فضلاً عن ديوانه الضخم، العديد من الكتب والرسائل في موضوعات علمية وأدبية مختلفة⁽¹⁾. وقد وضع محمد بن محمد البصري (ت344هـ/1051م)، أحد تلامذة المرتضى، فهرساً خاصاً ضم عدداً كبيراً من هذه المؤلفات، وصادق على هذا الفهرست من قبل المرتضى نفسه في سنة (417هـ/1026م)⁽²⁾. ومعنى ذلك أن هذا الفهرست يضم أعمال المرتضى حتى هذا التاريخ فقط، غير أن المرتضى أشار في بعض مؤلفاته الموجودة بين أيدينا إلى مؤلفات أخرى ربما صدرت بعد التاريخ المذكور⁽³⁾.

رغم كثرة ما نسب إلى المرتضى من المؤلفات، فإن عدداً كبيراً من هذه المؤلفات لم يكتشف أو لم يظهر للوجود بعد. كما أن عدداً منها بقي إلى عهد قريب مخطوطاً أو مخرجاً في طبعات حجرية قديمة ترهق بصر

(1) أنظر محمد بن علي بن شهر آشوب، معالم العلماء، تحقيق محمد صادق آل بحر العلوم (النجف: المطبعة الحيدرية، 1380هـ/1961م)، ص 69 - 70؛ الطوسي، الفهرست، ص 125 - 126؛ رشيد الصفار، مقدمة ديوان الشريف المرتضى؛ الديوان، ج1، ص 119، 134؛ السيد أحمد الحسيني، مقدمة رسائل الشريف المرتضى (بيروت: مؤسسة النور للطبوعات، 1405هـ)، ص 20 - 40.

(2) أنظر: ديوان المرتضى، ج 1، مقدمة الصفار، ص 126.

(3) انتهى المرتضى من تأليف كتابه الشهاب - كما يشير هو نفسه - سنة 421هـ؛ أنظر الشريف المرتضى، الشهاب في الشيب والشباب (قسنطينية الجوائب، 1302هـ)، ص 99؛ هناك دلائل تشير أيضاً إلى أنه ألّف كتابه طيف الخيال في سنة 422هـ؛ أنظر الشريف المرتضى، طيف الخيال، ص 95، ومقدمة المحقق ص 36 - 37.

قارئها، ولا سيما تلك المؤلفات المتعلقة بالمجالات التي كان المرتضى أقل بروزاً واشتهاراً فيها.

لقد غطت شهرة المرتضى في مجال الفقه والأصول والعقائد وعلم الكلام على شهرته في مجالات الأدب والشعر والنقد وغيره، كما أشرنا إلى ذلك في مقدمة هذه الدراسة، وربما كان ذلك سبباً في توجه الأنظار في عصرنا الحديث إلى مؤلفاته في المجالات الأولى والاهتمام بطباعتها ونشرها قبل غيرها. علماً أن هذه المؤلفات الأخرى بقيت مغفلة حتى وقت قريب.

طبع ونشر كتابه «الانتصار» في الفقه على سبيل المثال، سنة (1275هـ/1858م)، ضمن مجموعة فقهية، وطبع مرة أخرى مستقلاً سنة (1315هـ/1897م). كما طبع ونشر كتابه «الشافي» في العقائد والكلام سنة 1884م، بينما لم يطبع وينشر ديوانه الضخم إلا في سنة 1958م، ولم تطبع رسالته في شرح «القصيدة المذهبة» للشاعر إسماعيل بن محمد الحميري (ت 173هـ/789م) إلا في سنة 1970م، وما يزال كتابه الأدبي النقدي «الشهاب» في طبعته القديمة، أو الشبيهة بالقديمة، ومن دون تحقيق حتى الآن.

يعتبر المرتضى كما سبق القول، وحتى وقتنا الحاضر مرجعاً دينياً للشريعة الإمامية، وعلماً بارزاً من أعلامها وثقاتها المدافعين عنها، وقد وضعت كتبه العلمية في معظمها لتوضيح عقائد أهل الشيعة والدفاع عن آرائهم ومواقفهم وأهدافهم، واستأثرت بكثير من جهده، ولذلك كان حظها من العناية والاهتمام من قبل علماء الدين الإمامية ومتكلميهم ودارسيهم على مرور الزمن عامة أكثر من حظ مؤلفاته الأدبية. على الرغم من أن هذه المؤلفات في واقعها لا تقل كثيراً في شأنها وأهميتها كما سنرى عن مؤلفاته في المجالات الأخرى.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فهناك تصور ما يزال في اعتقادنا سائداً حتى وقتنا الحاضر لدى الأوساط الدينية الشيعية التقليدية أو شديدة التحفظ، وربما لدى الأوساط الدينية بين عامة الطوائف الإسلامية، وهو أن الاهتمامات الأدبية، ولاسيما ما ينطق منها بلسان العاطفة ويعبر عن نزعات الهوى ومتعة الخيال كالشعر مثلاً، تقلل من هيبة المرجع الديني وسمته، أو تغير من نظر العامة إليه كعالم دين مبرز يفترض أن يسخر عقله وفكره ويكرس جهده ووقته للدين وعلومه وحدها. وهو ما يؤدي بالعالم نفسه أحياناً إلى الانصراف عن الفن أو الإبداع الأدبي حتى لو كان يشعر بتمكنه منه أو الرغبة فيه، أو أنه على الأقل لا يظهر ذلك الحرص على إبراز ما أنتجه فيه، ولاسيما إذا كان هناك توجه منه إلى الزعامة الدينية، مما يؤدي بالتالي إلى انصراف الآخرين بدورهم عن مثل هذا الإنتاج أو تشاغلهم عنه بما اشتهر فيه وكان أليق بمقامه في نظرهم أو نظره هو. وهذا ما سنناقشه ونفصل الحديث عنه في الجزء الثاني الخاص بشعر الشريف المرتضى وشاعريته والذي سيصدر لاحقاً بإذن الله تعالى.

وعلى الرغم من أن المرتضى نفسه كان - كما يبدو - متحرراً نوعاً ما من التصور المذكور، فإن أعماله الأدبية وإبداعاته الفنية بقيت متأثرة به إلى حد ما، إذ لم تنل هذه الأعمال من العناية والتتبع والاهتمام، كما سبق القول، ما لقيته أعماله العلمية، وبذلك لم يتسن لها أن تبرز على نحو مماثل لها. ولذلك نشأت الضرورة لتسليط الأضواء على هذه الأعمال في هذه الدراسة، والسعي - قدر الإمكان وبنحو متناسب مع المنهج الذي تبنيناه في الإيجاز والتركيز - إلى إبراز هذه الأعمال، لتبين للقارئ الأبعاد والجوانب المجهولة في شخصية صاحبها، ويتضح مدى صدقية أقوال المؤرخين فيه وإشادتهم بأعماله وخبراته الواسعة بصورة أكثر، كما تتضح صدقية الاستنتاجات النظرية أو الذهنية التي انتهينا إليها في الجزء السابق.

نظراً لما سبق ذكره، فإننا سنقتصر في هذه الدراسة على التعريف الموجز بأهم مؤلفات المرتضى العلمية، بما يمهّد لتناولها ضمن دراسات نقدية مستقبلية جديدة مفصلة عنها، يقوم بها باحثون متخصصون في مجالاتها وموضوعاتها. بينما سنسلط بعض الأضواء على كتبه أو أعماله الأدبية التي أغفلتها الدراسات السابقة، أو لم تفها حقها من الفحص والدراسة والتحليل والتقييم والتقديم، على نحو يبرز مدى أهمية هذه الكتب أو هذه الأعمال، ويكشف عن الجوانب الخفية أو غير الواضحة في شخصية المرتضى، فتحدد أبعادها وقيمة أو عمق هذه الأبعاد.

1 - المؤلفات العلمية:

1 - الانتصار:

يعد كتاب «الانتصار» من أهم مؤلفات الشريف المرتضى في الفقه المقارن وفي العقائد وعلم الكلام على حد سواء، حيث يناقش فيه مؤلفه ما يزيد على «311» مسألة فقهية وفق منهج استدلالي مقارن دقيق رصين، مبيناً ما انفرد فيه الإمامية من وجهات نظر في المسائل، وما اتفقوا فيه مع الطوائف الإسلامية الأخرى⁽¹⁾. وقد ألف المرتضى كتاب «الانتصار»، كما يبدو من مقدمته، تلبية لطلب من أحد كبار رجال الدولة في عصره ممن كانت له صلة وثيقة بهم. وذلك لبيان «المسائل التي شنع بها على الشيعة الإمامية، وادعي عليهم مخالفة الإجماع. وأكثرها موافق فيه الشيعة غيرهم من العلماء والفقهاء المتقدمين أو المتأخرين، وما ليس لهم فيه موافق مع غيرهم فعليه من الأدلة الواضحة والحجج اللايحة ما يغني عن وفاق

(1) طبع هذا الكتاب عدة طبعات - كما أشير إلى ذلك من قبل - وآخر هذه الطبعات - على حد علمي - هي التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، وقد صدرت عن المطبعة الحيدرية (النجف الأشرف، 1391هـ/ 1971م)، وقدم لها السيد محمد رضا حسن الخراسان بمقدمة وافية، اشتملت على ترجمة لحياة المرتضى وعلى حديث وصفي مجمل مفيد عن كتاب «الانتصار» وعن فكرته وأسلوبه وموضوعاته ومنهجه وأهميته بنحو عام، يجدر بالراغب في التفصيل وزيادة الفائدة الرجوع إليه.

الموافق ولا يوحش معه خلاف المخالف وتبيان ذلك وتفصيله وإزالة الشبهة المعترضة فيه»⁽¹⁾.

وكتاب «الانتصار» في حقيقة الأمر، أو كما يمكن أن يوحى عنوانه، يمثل إحدى محاولات المرتضى للتقريب بين مذهب الشيعة الإمامية والمذاهب الإسلامية الأخرى، من خلال نفي الاتهامات التي وجهت لهم والشبهات التي ألصقت بهم وشنع لأجلها عليهم، جهلاً أو تجاهلاً أو عداوة لهم. فالكتاب إجمالاً يتناول توضيح ما غمض أو اشتبه في فهمه أو ادعي الانفراد ومخالفة الإجماع فيه من آراء ووجهات نظر الشيعة الإمامية في المسائل الفقهية المتعلقة بالعبادات والمعاملات والعقود والحدود والديات والمواريث، وإيراد حججهم في هذه الآراء ووجهات النظر والتدليل على صحتها عقلاً ونقلاً من الكتاب والسنة، وتمييزها عما اختلط أو التبس بها من آراء بعض الفرق الشيعية، كالزيدية والإسماعيلية وغيرهم، وكذلك مقارنتها وموازنتها بما يقابلها في المذاهب الإسلامية الأخرى، بأسلوب يتسم بكثير من الدقة والصرامة والنزاهة والموضوعية مع بساطة في التعبير، قياساً إلى الكتب الأخرى التي وضعت في مجاله.

لا يقارن المرتضى بين الآراء في المسائل الفقهية في كتابه «الانتصار» بمنهج جدلي سفسطائي متحيز فيه إلى رأيه منتصر إلى مذهبه رافض لآراء الغير، كما يمكن أن يفهم البعض من عنوان الكتاب «الانتصار». وإنما يلتزم بمنهجه الموضوعي العقلي الأصيل، الباحث عن الرأي الأمثل والحقيقة المطلقة، وذلك من خلال التوثيق والتحليل والتدليل والتحقيق والنقاش الرصين، وبأسلوب العالم العارف الذي يعمل بوظيفة الحاكم الشرعي. ويعتبر نفسه، كما يعبر أحد الباحثين المختصين: «مسؤولاً عن فحص جميع الوثائق وتقييمها والتماس أقربها للواقع تمهيداً لإصدار حكمه، ولا يهمه أن يلتقي ما ينتهي إليه مع ما لديه من مسبقات فقهية، وربما عمد

(1) الشريف المرتضى، الانتصار، ص 1 - 2.

إلى تصحيح آرائه السابقة على ضوء ما ينتهي إليه⁽¹⁾. وما تجتمع لديه من الأدلة والبراهين التي توجب العلم وتثمر اليقين وتدفع إلى التصحيح وإلى فضيلة الاعتراف بالخطأ..

إن الأدلة العقلية والأصول أو مصادر التشريع الثابتة التي تعد «حجية إجماع المسلمين»، أو إجماع المؤمنين منهم، أو «جمهور العلماء»، واحدة منها عند المرتضى هي المرجع والمحك الأساسي، وهي الحكم بين المتخاصمين أو المختلفين، والأولى بالخضوع إليه.

«فإن الباطل هو العاري من الحجج والبيانات البريء من الدلالات، فأما ما عليه دليل يعضده وحجة تعمده فهو الحق اليقين، ولا يضره الخلاف فيه وقلة القائل به، كما لا ينفع في الأول الاتفاق عليه وكثرة عدد الذاهب إليه، وإنما يسأل الذاهب إلى مذهب عن دلالته على صحته وحجته القائدة له إليه، لا عمن يوافقه فيه أو يخالفه»⁽²⁾.

وتدل مناقشات المرتضى وتحليلاته ومقارناته في هذا الكتاب في الواقع على سعة اطلاعه وعظيم إحاطته بآراء أصحاب المذاهب ووجهات نظر كثير من فقهاء المسلمين من الشيعة والسنة في المسائل التي يناقشها أو يتعرض للحديث عنها. كما تدل على معرفته الدقيقة بكل ما يتعلق بهذه المسائل من ملابسات وارتباطات، ولذلك فإننا لا نعدم أن نجد ضمن استقصاءاته لما يتعلق بموضوعاته في كتابه «الانتصار» بعض الملاحظات والفوائد اللغوية والنحوية والتاريخية القيمة والتعبيرات السلسة التي تشير إلى أبعاد شخصيته الأدبية⁽³⁾.

(1) الانتصار، مقدمة المحقق، ص 45 وما بعدها، نقلاً عن السيد محمد تقي الحكيم، الأصول العامة للفقهاء المقارن، ص 13 - 14. وقد أورد المؤلف المذكور بعض الأدلة على ما بيناه واستغنينا عن ذكرها خشية الإطالة، ويمكن لمن أراد التفصيل الرجوع إليها.

(2) الشريف المرتضى، الانتصار، مقدمة المؤلف، ص 2.

(3) الشريف المرتضى، الانتصار، ص ص 21 - 23، 164، 198 - 199؛ أنظر كذلك مقدمة المحقق، ص 45 - 47.

وخلاصة القول فإن كتاب «الانتصار» يعتبر من أوائل الكتب العلمية التي اهتمت بمعالجة المسائل الخلافية في الفقه الإسلامي، وقارنت ووازنت بينها، بمنهج علمي دقيق رصين. وهو أسبقها في هذا المجال لدى الشيعة الإمامية، وربما كان هذا هو سبب إطلاق اسم «الانفرادات في الفقه» على هذا الكتاب في بعض المصادر التاريخية مثل: «معالم العلماء» لابن شهر آشوب وكتاب «الفهرست» لمحمد بن الحسن الطوسي.

ولقد كان لهذا المؤلف القيم أثره الكبير في أوساطهم وبين فقهاءهم الذين جاءوا بعد المرتضى، من أمثال محمد بن الحسن الطوسي تلميذ المرتضى وشيخ طائفة الشيعة الإمامية من بعده، وجعفر بن الحسن المعروف بالمحقق الحلي (ت 676هـ/ 1277م) مرجعهم المقدم في عصره، حيث حذا هؤلاء حذو المرتضى في كتابه «الانتصار» وسلكوا منهجه في البحث والنقاش والاستدلال في عدد من تأليفهم في الفقه والأصول⁽¹⁾.

2 - الذريعة⁽²⁾:

الذريعة، أو ما سمي بكتاب «الذريعة إلى أصول الشريعة»، هو كتاب يتكون من عدة فصول يبحث ويناقش المرتضى فيها عدداً كبيراً من الموضوعات والمسائل المتعلقة بأصول الفقه الإسلامي، ويفرق بينها وبين ما يعتبر من أصول العقائد. وهذا الكتاب في الواقع يعد من أبرز وأهم المؤلفات التي توضح وجهات نظر الإمامية في الموضوع وتبين ما يختلفون فيه عن بقية الطوائف والمذاهب الإسلامية. كما تؤرخ استقلالية أصول الفقه الإمامي. وما يزال هذا الكتاب حتى وقتنا الحاضر يدرس في بعض المراكز و«الحوزات» العلمية الشيعية، ويلقى اهتماماً بالغاً من فقهاء الشيعة⁽³⁾.

(1) أنظر في ترجمة كل من الشيخ الطوسي، وجعفر بن الحسن المحقق الحلي، ص 676.

(2) طبع كتاب «الذريعة» في مجلدين بتحقيق وتقديم أبو القاسم كرجي (طهران: انتشارات دانشكا طهران، 1382هـ/ 1967م).

(3) أنظر محيي الدين، أدب المرتضى، ص 150.

يقول أحد علماء طائفة الشيعة الإمامية المعاصرين واصفاً كتاب الذريعة بأنه: «لم يصنف مثله جمعاً وتحقيقاً، استوفى فيه كل مباحثه - أي مباحث أصول الفقه - وتعرض لنقل الأقوال في مسائله، وحقق الحق فيها، وكان هذا الكتاب هو المرجع في هذا العلم، والذي يقرأه الناس إلى زمان المحقق نجم الدين الحلبي، فلما صنف «المعارج» - وكان كتابه سهل العبارة والمأخذ - عكف الطلبة عليه، وإن كان كتاب السيد المسمى بالذريعة إلى اليوم من أشهر الكتب في أصول الفقه عند الشيعة وأحسنها»⁽¹⁾.

ومعروف أن كثيراً من المباحث الأصولية لها ارتباط وثيق بموضوعات لغوية وبلاغية مثل موضوع الحقيقة والمجاز، والأمر والنهي والمشارك اللفظي وأحوال الفعل... ولهذا فإن الكتاب لم يكن ليخلو من الجوانب التي تظهر عمق معرفة المؤلف بأسرار اللغة وأصول البلاغة والسعي للموازنة بين التوجه العلمي والتذوق الأدبي، وما يدعو إليه من استعانة بالشواهد الشعرية والأقوال البليغة الماثورة، ومن نظرات جمالية إلى النماذج المختارة لا تتعارض بطبيعتها مع ما يقتضيه المنهج العلمي المهيمن من تحديدات ونظرات منطقية دقيقة.

ومما يجدر ذكره أن كتاب الذريعة يتألف في طبعته الموجودة بين أيدينا من جزئين مكونين ممّا يزيد على ألف (1000) صفحة مع مقدمة مطولة في ترجمة المؤلف باللغة الفارسية، ومزودين بفهارس للأعلام الخاصة وللأمم والطوائف والفرق وللبلدان والأماكن مع مسرد مطول

(1) السيد حسن الصدر، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام (بيروت: دار الرائد العربي، 1401هـ 1981م) ص 313. جمال الدين الحلبي هو جعفر بن الحسن بن يحيى المعروف بالمحقق الحلبي (ت 676 هـ)، من أكابر علماء الشيعة الإمامية، له مصنفات كثيرة في الفقه والأصول ومنها كتابه «المعارج في أصول الفقه»، أنظر عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين (بيروت: دار إحياء الكتب العربية، د. ت)، ج 3، ص 137.

للمصطلحات والتعابير العلمية المستخدمة في الكتاب. ولا شك أن ذلك يفيد الباحث كما يكشف عن سعة اطلاع المرتضى وغزارة علمه بما يرتبط بموضوعات الكتاب وتفاصيلها من أسس ومصادر واصطلاحات وإمامه الشامل بما عرف من المذاهب والفرق الإسلامية وما تفرع منها.

3 - الشافي في الإمامة⁽¹⁾:

وهو كتاب مكون من أربعة أجزاء في طبعته التي اعتمدها في هذه الدراسة، وهي - على حد علمي - آخر وأجود الطباعات المتوفرة. أُلّف المرتضى هذا الكتاب، كما يتبين من مقدمته في نقد كتاب «المغني من الحجاج» أو «المغني في التوحيد والعدل»، كما يطلق عليه أيضاً، لمؤلفه القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني المعتزلي (ت415هـ/1024م)، الذي جاء في عشرين جزء، وخصص الجزء الأخير منه لبحث موضوع الإمامة والخلافة، وهو موضوع جوهرى بالنسبة للشيعة الإمامية، كما هو معروف، ويعتبر من أسس الخلاف المهمة بينهم وبين أبناء السنة والجماعة منذ الفترات الأولى من التاريخ الإسلامي حتى يومنا هذا.

وقد سعى القاضي عبد الجبار، وهو أحد أقطاب الفكر المعتزلي ومتكلم مشهور، سعى في كتابه المذكور إلى تفنيد أقوال الشيعة في الإمامة، ونقض عقيدتهم فيها وبلغ - كما يقول المرتضى -: «النهاية في جمع الشبه، وأورد أقوى ما اعتمده شيوخه، مع زيادات يسيرة سبق إليها، وتهذيب مواضع تفرد بها»⁽²⁾. مما دفع هذا الأخير إلى تأليف كتابه «الشافي» للرد عليه وإبطال حججه وشبهاته.

يتناول المرتضى في كتابه «الشافي» ما اختص بالإمامة من كتاب

(1) الشريف المرتضى، الشافي في الإمامة، تحقيق السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب (بيروت: مؤسسة أهل البيت، 1407هـ/1986م). طبع هذا الكتاب في جزئين في طهران، 1301هـ/1883م.

(2) الشريف المرتضى، الشافي، ج 1، ص 2، 3.

«المغني» السابق الذكر بنحو خاص في تتبع واستقصاء دقيق، ويناقش خصمه ويرد عليه وينقض أفكاره وأقواله بروح علمية جادة هادئة ومرنة لا يتمتع بها الخصم كما يبدو⁽¹⁾، ووفق منهج نقدي استدلالي تحليلي دقيق، في محاولة منه لإثبات شرعية الإمامة في قيادة المسلمين بعد النبي(ص) وضرورة وجودها واستمراريتها، وذلك بطريق العقل والنقل الصحيح، ويسعى للدفاع عنها كمبدأ ديني واجتماعي وسياسي. وفي هذا السياق يدافع المؤلف عن طائفته ضد ما ألصق بها من تهم وحام حولها من شبهات ونسب إليها من مقالات في تقديس الإمام أو تقديمه على النبي(ص)، أو نسبة العلم المطلق بالغيب إليه، وغير ذلك مما يحمل على التطرف والمغالاة أو الغفلة أو الجهل، وإدانة الجماعة بخطأ الفرد أو الطائفة بخطأ فئة أو فرقة شاذة منها.

ويتضمن كتاب «الشافى» فضلاً عما سبق ذكره تمييزاً دقيقاً بين كل من الزيدية والإمامية والمعتزلة والحشوية⁽²⁾... ومناقشة لعدد من القضايا الأصولية والعقائدية المتعلقة، يعرض المرتضى خلالها لآراء مجموعة كبيرة من علماء المعتزلة والزيدية وغيرهم من علماء الطوائف والفرق الإسلامية، ويتناولها بالرد والنقض أو التبسيط والشرح، ويقارن بينها وبين ما يقابلها أو يوافقها ويلتقي معها من آراء الإمامية. فيتحدث في مواطن عدة من كتابه مثلاً عن أصل الإجماع وحجيته، وعن مسألتى الاجتهاد والقياس، وعن قضية الشورى، ومسألة العصمة. مقارناً بين الآراء فيها، ويتطرق للرد على بعض عقائد المعتزلة وشبهاتهم. كما يتعرض ضمن مناقشاته لعدد من القضايا التاريخية ذات العلاقة⁽³⁾.

(1) أنظر على سبيل المثال فقط المصدر السابق، ص 38، كلام صاحب المغني - الفقرة الثانية، ورد المرتضى عليه.

(2) أنظر الشريف المرتضى، الشافى، ج 1، ص ص 37 وما بعدها.

(3) أنظر الشريف المرتضى، الشافى، على التوالي ج 1 ص ص 77، 90، 193، 262، 276؛ ج 2، ص ص 12، 415. ج 4، ص 99.

ولا يخلو الكتاب، على الرغم من اختصاصه بموضوعات كلامية وعقائدية، من الملاحظات والفوائد الأدبية والبلاغية واللغوية التي تشير إلى تشعب معرفة المرتضى وسعة اطلاعه وتدعم طريقته في الاستدلال، فالمرتضى كثيراً ما يدعم آراءه واستنتاجاته بالآيات القرآنية والنصوص الشعرية والمأثور من الأقوال البليغة. كما يشرح ويفسر مفردات هذه الآيات ويحلل الكثير من النصوص ويناقشها من الناحية اللغوية أو البلاغية مستعرضاً في أثناء ذلك آراء كثير من العلماء والأدباء المتخصصين في الموضوعات ذات العلاقة. مثلما هو الحال في تفسيره - مثلاً - لآية ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ ذَكَوْنَ﴾ واستطراده في ذكر الشواهد وفي شرح ألفاظ هذه الشواهد⁽¹⁾.

وهو كذلك يشرح لفظة «مولى» المتعلقة بخبر الغدير، فيستعرض في أثناء ذلك عدداً من النصوص الشعرية الواردة في شرح معاني اللفظة المذكورة، ويستعين في تعليقه على النصوص والمعاني والشروح التي يذكرها لها بأبرز مراجع اللغة في عصره⁽²⁾. وهكذا يطعم المرتضى علمه في كتابه «الشافى» بأدبه الوفير في بساطة وسلاسة، فيضيف إلى فوائد الكتاب العلمية فوائد أخرى أدبية ولغوية وخلاصة القول فإن أهمية كتاب «الشافى»، لا تظهر فحسب في التعريف بمهارات المرتضى العقلية المتعددة، وبما كان يتمتع به من رصانة الأسلوب وقوة الاستدلال ودقة المنهج في الشرح والتفسير، وإنما تظهر كذلك في كونه مدخلاً رئيساً لمعرفة الأسس المهمة لعقائد الشيعة الإمامية في الإمامة والخلافة وما ارتبط بهما من مسائل وملابسات وحوادث تاريخية، كما تظهر أهميته في تصوير مؤلفه لطبيعة المناقشات والمناظرات العقائدية والكلامية التي كانت من أبرز النشاطات الفكرية في عصره. هذا كله بالاضافة إلى دلالة هذا الكتاب على

(1) المصدر السابق، ج 2 ص ص 217 - 232.

(2) المصدر السابق، ج 2 ص ص 268 - 274؛ أنظر كذلك ج 4، ص ص 75 - 77.

غزارة علم صاحبه وسعة اطلاعه على كثير من مؤلفات معاصريه في الموضوعات التي عالجها والمسائل التي ناقشها أو تعرض إليها.

وأخيراً، فقد جاء كتاب «الشافى» - كما يقول عنه صاحبه -: «جامعاً لأصول الإمامة وفروعها، ومحيطاً من الطرق المهدبة، والنكت المحررة بما لا يوجد في شيء من الكتب المصنفة»⁽¹⁾.

ولقد كان لكتاب «الشافى» - كما يبدو - أثره الكبير وصداه البعيد بين الشيعة، فقد لقي عناية كبيرة من لدن علمائهم ومتكلميهم، ومن بينهم تلامذة المرتضى نفسه، فقد لخصه وعلق عليه عدد منهم، ومن بينهم تلميذه الطوسي الذي ألف «تلخيص الشافى»، ونال به شهرة واسعة بين أوساط الشيعة، حيث بسط فيه مسائل كثيرة في «الشافى» يصعب فهمها⁽²⁾..

أما في نظر المعاصرين من الشيعة الإمامية فإن كتاب «الشافى في الإمامة» يعد - كما يعبر أحد علمائهم -: «فريداً في بابيه، وصورة صادقة لمعارف المرتضى ومقدرته، أو لمعارف علماء الإمامية وعلومهم في زمنه - على الأصح... ولا أغالي إذا قلت أن كتاب الشريف هو أول كتاب شاف كاف في الدراسات الإسلامية الإمامية، بحيث لا يستغني عنه من يريد الكلام في هذا الموضوع وبحثه بحثاً موضوعياً. وليس من شك أن العلامة الحلبي قد عنى كتاب «الشافى»، حين قال مقرظاً الشريف: «بكتبه استفاد الإمامية منذ زمنه رحمه الله إلى زماننا، بل وإلى آخر الزمان، وهو - أي الشريف - ركنهم ومعلمهم قدس الله روحه وجزاه عن أجداده خيراً»⁽³⁾.

(1) المصدر السابق، ج1، ص 34.

(2) أنظر الطوسي، تلخيص الشافى، تحقيق حسين بحر العلوم (النجف: مطبعة الآداب، 1373هـ/1963م). وقد طبع كتاب الشافى مع التلخيص لأول مرة في إيران 1301هـ في جزأين بمجلد واحد.

(3) الشافى، مقدمة المحقق ص 20، نقلاً عن محمد جواد مغنية، الشيعة في الميزان، ص 120.

4 - الذخيرة في علم الكلام:

إذا كان قد تركز بحث المرتضى في كتابه «الشافى» على موضوع واحد مهم من موضوعات علم الكلام، وهو موضوع الإمامة ونقض أفكار القاضي عبد الجبار ومن شايعه فيه. فقد ألف المرتضى نفسه كتاباً آخر استوفى فيه بقية موضوعات هذا العلم ومباحثه البارزة في عصره على وجه التقريب، فدلّل بذلك على تمكنه من هذا العلم وبراعته فيه وإحاطته بمختلف جوانبه، وهذا الكتاب هو: «الذخيرة في علم الكلام»، أو «ذخيرة العالم وبصيرة المعلم»، كما سمي في بعض نسخه⁽¹⁾.

إن كتاب «الذخيرة في علم الكلام» في واقعه مكمل لكتاب آخر سابق له هو «الملخص في الكلام» والذي أتمى المرتضى بعض أجزائه وتوقف زمنًا، ثم عاد ليجمع تلك الأجزاء التي أملاها ويضيف إليها أجزاءً أو موضوعات أخرى يبسطها ويزيد في شرحها في كتاب «الذخيرة». ولذلك كان هذا الكتاب الأخير مختصر الشرح في أبوابه الأولى، مبسّطاً موسّعاً في أبوابه الأخيرة. كما أشار إلى ذلك المؤلف نفسه في خاتمته⁽²⁾. ولكن هذا الكتاب، على الرغم من التفاوت والاختلاف في الإيجاز والتفصيل بين أجزائه، مشتمل على معظم الموضوعات المتعلقة بعلم الكلام، مثل: التوحيد والتوليد، وأسماء الله وصفاته، والاستطاعة وأحكامها، والقدرة والإرادة، والماهية، والجوهر والعرض، والتكليف وحقيقته وغرضه وشرائطه، والثواب والعقاب، والإعادة وفناء الجوهر، والعلم والمعرفة، والنظر وأحكامه، والكلام على الأفعال والصفات والأسماء والأحكام، والآلام، والآجال، والأرزاق والأسعار، والحديث عن المعجزة، والنسخ، والنبوة، والإمامة، والمعاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما شابه ذلك أو تعلق به من مسائل وموضوعات عادة ما يعنى بها الكلاميون.

(1) أنظر الطبعة المعتمدة لكتاب الذخيرة في علم الكلام، تحقيق السيد أحمد الحسيني (قم: مؤسسة النشر الإسلامى، 1411هـ)، ص 71.

(2) الذخيرة، ص 607.

ويسير المرتضى في معالجة موضوعات كتابه المذكور في الغالب وفق منهج علمي تحليلي يعرض فيه للأقوال والاعتراضات الحقيقية والمفترضة حول الأفكار والمسائل التي يطرحها، فيناقشها ويفندها، ويسوق الأسئلة التي يمكن أن تثار أو تطرح حولها فيجيب عليها، مدلاً بذلك على سعة إحاطته في الباب الذي يتحدث فيه. كما يعرض المرتضى بعض موضوعات هذا الكتاب أحياناً بنحو متدرج، مراعيّاً ما قد يواجهه القارئ من صعوبة في فهم ما يستعرضه أو يهدف إليه، ويدقق في توضيح ما يتعلق بكل موضوع من ملاسبات وإشكاليات، وهو بذلك يشير بلا شك إلى بعد تصوره. كما يدل على سعة إحاطته في المجال الذي يتحدث فيه ويبين أساسياته.

وقبل أن يدخل في الحديث عن جزئيات الموضوع الذي يعقد له باباً خاصاً، يبدأ بذكر مسائله ومتعلقاته، أو عناصره الأولى ومقدماته. كما هو الحال - مثلاً - في كلامه على التكليف⁽¹⁾، أو يمهد له بتحديد وتعريف المصطلحات أو التعبيرات الاصطلاحية المتعلقة به، كما هو الحال في باب «الكلام في الأصلح»، حيث يشرح معنى الصلاح، والصواب، والتدبير، والجود، والبخل، والمقتصد وغير ذلك من الألفاظ التي تدور بين المتكلمين حول المسألة⁽²⁾.

ويعمد المرتضى في بعض الأحيان إلى التقديم للموضوع بالحديث - وبنحو متناسق قريب المأخذ سلس التدرج - عما يرتبط به أو يقوم عليه في تمام إدراكه واستيعابه، وإن كان ذلك متصلاً بحقل معرفي آخر، فهو يقدم للحديث عن أسماء الله وصفاته - مثلاً - بالكلام على أصول اللغات وعلى كونها توقيفية أو بالمواضعة، وهكذا يستعرض ما يتعلق بذلك ليصل إلى معرفة ما هو عليه جل وعلا من الأسماء والصفات في ذاته من دون مواضعة أو مدح⁽³⁾.

(1) المصدر السابق، ص 105.

(2) أنظر المصدر السابق، ص ص 199 - 201.

(3) المصدر السابق، ص ص 306.

وخلاصة ما يمكن الانتهاء إليه بعد هذا التعريف المختصر والبيان الموجز لما يتميز به منهج كتاب «الذخيرة» للمرتضى، هو أن هذا الكتاب يعد في واقع الأمر امتداداً لكتابه السابق الذكر «الشافى»، ومكماً لما يمكن أن يشكل بحثاً موسوعياً رصيناً موحداً من حيث المادة والمنهج والهدف في علم الكلام بمختلف موضوعاته ومسائله وفروعه، ليرز كدليل آخر واضح على تعدد مواهب مؤلفه وتنوع براعته ومعارفه، وعلى تمكنه الكبير في لمجالات التي بحثها. ولا سيما إذا أضيف إلى هذين الكتابين كتاب المرتضى الآخر المسمى بـ «تنزيه الأنبياء».

5 - تنزيه الأنبياء:

يبحث الشريف المرتضى في هذا الكتاب «تنزيه الأنبياء» مسألة كلامية عقائدية تعتبر محل خلاف كبير بين طائفة الشيعة الإمامية من جهة والمعتزلة ومجمل أصحاب الحديث من جهة أخرى، وهي مسألة تنزيه الأنبياء عن المعاصي والقبائح والذنوب.

لقد سعى المرتضى في هذا الكتاب إلى إثبات ما تعتقده طائفته من عصمة الأنبياء، ومن ثم تنزيه الأئمة من المعاصي صغیرها وكبیرها، وبحث موضوعه بروح المحامي المتسلح بالعقل الرزين والمعرفة الواسعة، والإخلاص لمبادئه في الدفاع عن عقائد طائفته. وقد رد في الكتاب المذكور على آراء خصومه أو معارضيه في الرأي، على اختلاف مذاهبهم ومواقفهم⁽¹⁾، بالأسلوب نفسه، وبالمنهج الموضوعي العقلاني المتوازن الذي سلكه في الكتابين السابقين «الذخيرة» و«الشافى»، فلم يدع سنداً يدعم به رأيه إلا استعان به، ولا برهاناً عقلياً أو نقلياً يستدل به إلا أورده، ولا مرجعاً من أنصاره أو خصومه له صلة بالأمر إلا رجع إليه،

(1) الشريف المرتضى، تنزيه الأنبياء (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1408هـ/1981م)، ص 2. طبع كتاب تنزيه الأنبياء لأول مرة في المطبعة الحيدرية بالنجف الأشرف عام 1352هـ.

وهكذا دُلِّل في هذا الكتاب أيضاً على شدة إخلاصه لعقيدته، وعلى قوة عقله وبراعته في الاستدلال ورحابة صدره في التتبع والتحليل والنقاش، وأخيراً على سعة علمه وكثرة إحاطته بما يتعلق بمجالات اهتمامه من علم الكلام.

6 - رسائل المرتضى:

أحصى المؤرخون، كما أشير إلى ذلك من قبل، عدداً كبيراً من الرسائل المنسوبة إلى المرتضى في موضوعات كثيرة متفرقة، إلا أن هذه الرسائل بقيت إلى عهد قريب مشتتة موزعة، لا يضمها كتاب أو مجلد واحد. بعضها مطبوع، وبعضها الآخر مخطوط رهين مكتبات خاصة، بينما بقي قسم آخر كبير منها مجهولاً. حتى قبض الله من يجمع الواصل إلينا منها أو معظمه ويخرجه في كتاب تحت عنوان واحد هو «رسائل الشريف المرتضى»⁽¹⁾ في طباعة جيدة وتحقيق مختصر وتنظيم سريع لم يطمح جامعها معه إلى أكثر من حفظها وتيسيرها للقارئ، واعدأ بإخراجها مستقبلاً في طبعة أخرى أكثر تنظيمًا وحسنًا.

مجموعة «رسائل الشريف المرتضى» التي بين أيدينا تتألف من إحدى وخمسين (51) رسالة مختلفة من حيث أحجامها وموادها وموضوعاتها. نُشِرت ضمن ثلاثة (3) مجلدات في الطبعة التي اعتمدناها في هذه الدراسة، وهي الطبعة الأخيرة - كما نعلم - ألحقت في الآونة الأخيرة بمجلد رابع ضم ما عثر عليه من مجموعة أخرى، وتتألف من تسع (9) رسائل⁽²⁾، فأصبح بذلك مجموع ما نشر من هذه الرسائل (60) ستين رسالة، نُشِرت في المجلدات الأربعة، من دون تقسيم أو تبويب موضوعي لها، وإن كان قد تم إلحاق المجلد الثالث منها بفهرس تفصيلي خاص

(1) رسائل الشريف المرتضى، ثلاثة أجزاء تقديم وإشراف السيد أحمد الحسيني، إعداد السيد مهدي رجائي (بيروت: مؤسسة النور، 1405هـ).

(2) صدر هذا الجزء بتحقيق السيد أحمد الحسيني عن دار القرآن الكريم بقم عام 1410هـ.

وزعت فيه أجزاء الرسائل المنشورة وموضوعاتها بحسب العلم أو الحقل المعرفي العام الذي تنتمي إليه بنحو منسق نسبياً.

تناولت رسائل المرتضى مسائل وموضوعات مختلفة في الفقه والأصول ومسائل الخلاف والحديث والتفسير والعقائد وعلم الكلام والشعر والأدب، كما اشتملت على مسائل وفوائد عديدة في النحو واللغة والتاريخ وعلم التنجيم ومتفرقات قليلة أخرى.

وقد جاءت فقرات الرسائل المذكورة في غالبها على هيئة أسئلة وجهت إلى المؤلف حقيقة من أفراد وطوائف وجهات مختلفة من المجتمع كما يبدو من عناوينها ومن سياقات الكلام فيها، وأسئلة أخرى مفترضة أو إشكالات محتمل ومتوقع ورودها، يجيب عنها المرتضى باختصار نسبي، ومن وجهة نظر الإمامية عامة، وكأنه يجيب بصفته نقيباً رسمياً وزعيماً روحياً لهم ولساناً معبراً عنهم، أو يعبر فيها أحياناً عن وجهة نظره الخاصة. كما جاءت بعض هذه الفقرات على هيئة ملاحظات أو تعليقات على آراء طرحت من قبل بعض العلماء المختصين في موضوعاتها. ومعظم هذه الإجابات والملاحظات والتعليقات تعتمد الأسلوب الموجز والمنهج الاستدلالي العقلي الذي لا يرفض النص والنقل إذا جاء في محله.

إن الطابع الغالب في مجموعة رسائل المرتضى هو طابع فقهي عقائدي بالدرجة الأولى، يجسد تمكن المجتهد القادر على استنباط الأحكام، ويبرز اطلاع المرجع الديني والعالم الفقيه المحيط بآراء علماء عصره، وعلى معظم القضايا الخلافية المتعلقة بمجاله إن لم تكن كلها. كما يظهر النهج والغرض الذي كرس المرتضى جل حياته وخصص عدداً من مؤلفاته من أجله، وهو خدمة عقائد الإمامية ودفع الشبهات والتهم عنهم بنزاهة تامة، ووفق منهج عقلي استدلالي يقارع الدليل بالدليل المقنع، ويقيم الحجة على الخصم ليكسب الموقف ويجلو الفكرة التي يقتضيها أو ينصرها أصل العقل. ولا تتجلى أهمية جهود المرتضى في هذا المجال في

مناظراته لخصومه عملياً في المسائل الفقهية والأصولية والعقائدية التي يتناولها فحسب، وإنما تتجلى كذلك في بيان الطرق المثلى الناجحة لمثل هذه المناظرات بشكل نظري، وضمن عدد من رسائله المذكورة⁽¹⁾.

أما الجوانب الأدبية والنحوية واللغوية والتاريخية التي اشتملت عليها رسائل المرتضى فهي كثيرة أيضاً؛ هذا عدا تلك الشواهد الشعرية والنثرية، وتلك الملاحظات والتعليقات والفوائد اللغوية التي طرحت فيها ضمن تفسير مجموعة من الآيات القرآنية، وبحث بعض المسائل الدينية والموضوعات الفقهية أو العقائدية⁽²⁾، هناك موضوعات اعتمدت في معالجتها في رسائل المرتضى على التحليل اللغوي والبلاغي بنحو كبير ومباشر، كما هو الحال في حديث المرتضى عن خطبة الإمام علي عليه السلام المعروفة بـ «الخطبة الشقشقية»، وتفسيره لغريب ألفاظها، وبيانه لكثير من معانيها في ضوء عقائد المذهب الشيعي، وإيراده في أثناء ذلك مجموعة من الشواهد الشعرية التي يمكن أن يستفاد منها في مجالات التحقيق⁽³⁾. هذا فضلاً عن الرسالة المختصرة التي خصصها المرتضى للحديث عن ديانات العرب في الجاهلية ودرجات إيمانهم وما قاله بعض حكمائهم وشعرائهم في بعض مسائل الدين وما يتبع ذلك من تفسيرات لغوية وغيرها⁽⁴⁾.

إن من بين ما تبدو له أهمية بارزة في هذا المجال ضمن مجموعة رسائل المرتضى تلك الطائفة الكبيرة المختارة من المصطلحات المتعلقة

(1) أنظر المصدر السابق، على سبيل المثال «مناظرة الخصوم وكيفية الاستدلال عليهم» ج2، ص ص 117 - 130.

(2) أنظر على سبيل المثال رسائل الشريف المرتضى، ج2 ص 79 - 81؛ ج3، ص 224 - 227؛ ج3 ص 126 - 127؛ لم نشر إلى ما جاء ضمن تفسير الآيات القرآنية منها لأنها جاءت ضمن موضوعات كثيرة مشار إليها ضمن الفهرس الموضوعي في الجزء الثالث، كما بينا ذلك من قبل.

(3) أنظر المصدر السابق «تفسير الخطبة الشقشقية»، ج 2، ص ص 107 - 113.

(4) أنظر المصدر السابق ج3، ص ص 223 - 231.

بعلم أصول الدين، والمؤلفة من (367) مصطلحاً، والتي يشرحها المرتضى ويبين معانيها الدقيقة ضمن رسالة خاصة بها جاءت في ثلاثين صفحة، تحت عنوان: «الحدود والحقائق»⁽¹⁾. فهذه الرسالة تعد، بمجمل محتواها، قاموساً لا غنى للباحث في أي مجال متعلق بالعلم المذكور عنه، وهي كبر، من حيث مضمونها، من «كتاب الحدود» في الأصول الذي ألفه سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت 474هـ/1081م)، حيث لا يتضمن هذا الأخير سوى (75) اصطلاحاً أصولياً⁽²⁾.

إن ما سبق ذكره أو الإشارة إليه من جوانب الأهمية في هذا المجال في رسائل الشريف المرتضى لا يشمل بطبيعة الحال «القصيدة المذهبة» و«الشهاب في الشيب والشباب»، وهما كتابان طبع كل منهما مستقلاً قبل أن يُضمَّنا الجزء الرابع من رسائل المرتضى في الطبعة التي اعتمداها. والكتاب الأول أقرب إلى مجال الأدب واللغة منه إلى موضوعات الرسائل الأخرى، بينما يعد الكتاب الآخر من أهم كتب المرتضى في الأدب والشعر والنقد، ولذلك فضلنا أن نتحدث عن كل من الكتابين ونعرّف بهما بنحو مستقل ضمن مؤلفات الشريف المرتضى الأدبية، لما يستحقانه من اهتمام خاص.

وتجدر الإشارة في ختام هذا الجزء إلى أن في رسائل المرتضى مسائل كثيرة لها صلة بما تحتويه مؤلفاته الأخرى ذات الموضوعات المستقلة، ولاسيما تلك المؤلفات المتعلقة بالفقه والأصول والعقائد والتفسير. ولا يبعد أن تكون بعض المسائل التي اشتملت عليها هذه الرسائل بمنزلة أصول لتلك الكتب أو منطلقات حفزت على وضعها.

(1) المصدر السابق، ج2، ص ص 259 - 289.

(2) أنظر سليمان بن خلف الباجي الأندلسي، كتاب الحدود في الأصول، تحقيق نزيه حماد (بيروت: مؤسسة الزغبى للطباعة والنشر، 1973م).

2 - المؤلفات الأدبية:

1 - الأعمال الشعرية (الديوان):

يؤكد عدد من مؤرخي حياة المرتضى، ومنهم تلميذه محمد بن الحسن الطوسي فقيه الإمامية وثقتهم بعد المرتضى وأقربهم إليه، على أن المرتضى كان كثير النظم سريع البديهة فيه، وأنه ترك ديواناً ضخماً يضم ما يقرب من عشرين ألف (20000) بيت من الشعر⁽¹⁾.

والواقع أن ما قاله وأكده المؤرخون عن شعر المرتضى وشاعريته ليس بمستبعد إذا أخذ في الاعتبار ما تبين ذكره من مؤهلاته وصفاته الفطرية والأجواء العاطفية والثقافية التي عاشها، وكانت تعمل، بنحو متواصل، وعلى امتداد حياته الطويلة، على إخصاب قريحته وصقل مواهبه. غير أن ديوانه الذي بين أيدينا، والمكون في طبعته الأخيرة من جزأين كبيرين نسبياً، لا يتضمن سوى أربعة عشر ألف (14000) بيت، كما يصرح بذلك محققه رشيد الصفار، وأن هناك جزءاً كبيراً من أشعار المرتضى وقصائده ما يزال مفقوداً. وهو جزء يتألف مما لا يقل عن ستة آلاف (6000) بيت من الشعر⁽²⁾. فهو إذاً ليس باليسير من حيث دلالاته ومن حيث كنهه. ولو ظهر لنا لرجح أن تتغير به ملامح شخصية الشاعر، وأن تكون له دلالاته وانعكاساته الكثيرة على مكانته الأدبية.

هذا مع العلم أن ما يتضمنه الديوان الحاضر بين أيدينا من نتاج شعري لا يقصر من حيث محتواه الشعري عن دواوين كثير من الشعراء الذين عاصروهم المرتضى. وهو يدل بلا شك على غزارة الإنتاج، وما احتواه من قصائد ومقطوعات شعرية مختلفة الأحجام والأوزان والأغراض يكفي لإبراز ما كان يتمتع به صاحبه من ذوق شاعري رفيع، ومن خيال

(1) أنظر الهامش رقم (1)، ص 13، أنظر كذلك ديوان المرتضى، مقدمة المحقق ج 1، ص 138.

(2) الشريف المرتضى، الديوان، مقدمة المحقق، ج 1، ص 139.

خصب، وقريحة فياضة، وهواية متأصلة للشعر، وارتباط وثيق مستمر به، وطول ممارسة لنظمه، ومعايشة لإيقاعاته وبحوره ومعانيه وصوره وفنونه لمختلفة.

إن القصائد والمقطوعات الشعرية التي يضمها الديوان تدل، كما تشير لمناسبات والأغراض التي نظمت فيها على أنها حصيلة فترة طويلة من حياته، وإن لم تكن حصيلة حياته كلها، فبعض هذه القصائد أو المقطوعات نظمها المرتضى في سن مبكرة، كالقصيدة التي يذكر فيها الطائع لله العباسي (ت 381هـ/ 991م)، والقصيدة التي رثى فيها صديقه أبا إسحاق الصابي (ت 384هـ/ 994م)⁽¹⁾؛ كما أن هناك قصائد نظمها في مناسبات متعددة خلال زمن امتد حتى سنة (435هـ)، أي قبل وفاته بسنة. فقد نظم في هذه السنة نفسها عدداً من القصائد، كان منها قصيدة في رثاء جلال الدولة البويهى، وقصيدة طويلة بمناسبة ذكرى عاشوراء⁽²⁾. وهذا كله يشير إلى أن ديوانه الضخم هو حصيلة مالا يقل عن «55» عاماً من عمره، وهي بلا شك فترة ممتدة تدل على خبرة واسعة وممارسة طويلة في نظم الشعر، كما هو واضح من تاريخ ميلاده وتاريخ وفاته المشار إليه فيما سبق. كما تدل بذلك على ما كرسه المرتضى من الجهد والوقت لقول الشعر، وما خصه به من العناية والاهتمام به، على الرغم من كثرة انشغاله بالمهام الوظيفية والأعمال العلمية والجوانب المعرفية الأخرى عامة.

يتكون ديوان المرتضى الموجود بين أيدينا كما سبقت الإشارة من جزأين، اشتمل كل منهما على ما يقرب من (600) صفحة، وقد احتوى الديوان بجزئيه على عدد كبير من القصائد والمقطوعات الشعرية المختلفة الأحجام، نظمت، كما يبدو من عناوينها المثبتة في الديوان نفسه، في عدد كبير من المناسبات التي شهدتها حياة الشاعر وعدد كبير من الأغراض

(1) المرتضى، الديوان، ج1، ص 511، (في مدح الطائع)، وج2، ص 209، (في الصابي).

(2) الشريف المرتضى، الديوان، ج2، ص 90-92، (في جلال الدولة)، ج1 ص 499-505، (في عاشوراء).

والموضوعات التي كان متعارفاً على النظم فيها إبان عصره . وقد رتبت هذه القصائد في الديوان بحسب التسلسل الهجائي لقوافي أبياتها، وليس على أساس التدرج الزمني لصدورها، كما أنه لم تحدد تواريخ نظمها كلها بنحو كامل صريح، وإن ذكر شيء من ذلك أحياناً، حيث يُكتفى في الغالب بذكر الشهر الذي نظمت فيه القصيدة، أو بعبارة مثل «وهي من أوائل قوله»، أو «من أوائل ما نظم». وسواء أتعذر على محقق الديوان العثور على تواريخ نظم القصائد أم فاتته البحث عنها والدقة في تحديدها. فإن عدم ذكرها يجعل من الصعب على الباحث وضع تصور كامل واضح للمراحل الزمنية لتطور شاعرية صاحب الديوان وتقدير الظروف التي أثرت في هذه المراحل أو ميزت بينها. ولذلك فنحن لا نعرف على وجه التحديد كيف ومتى انبثقت تجربته الشعرية، وما هي الدوافع والأسباب القريبة المباشرة التي دفعت هذه التجربة وعملت على ظهورها.

وليس فيما تم التعريف به أو التقديم له من قصائد المرتضى الواردة في ديوانه ما يدل صراحة على وجود نشاط شعري بارز له، قبل بلوغه سن الخامسة والعشرين، سوى تلك القصيدة التي مدح فيها الطائع لله وسبق التعليق عليها. وربما كان هذا خلاف المتوقع من المرتضى بسبب الاعتبارات التي سبق ذكرها، إذ كان يُتوقع من المرتضى، وهو على ما ذكر له من صفات النباهة والنبوغ المبكر والطموح، وما كان لديه من حوافز ومؤثرات، أن يكون له نتاج شعري وافر خصب في عقده الثالث كله، حيث عنفوان الشباب وروعته وزهوه واتساع آفاق الخيال وشبوب العاطفة وتأجيجها وتوهج عطائها، ولاسيما أن المرتضى لم ينشغل في هذه المرحلة بعد بالمناصب الدينية والإدارية والسياسية التي تولاهما فيما بعد، فقد كان يشغلها أخوه الشريف الرضي حتى عام (406هـ/1015م)، وعندما توفي الرضي ورثها هو من بعده كما تبين ذلك من قبل⁽¹⁾.

(1) أنظر الهامش رقم (2)، ص 36 من هوامش الفصل الأول.

ومهما يكن من أمر المرحلة التي بدأ فيها المرتضى نشاطه الشعري، فإن ما وصلنا من شعره يقع ضمن دائرة زمنية رحبة وإطار موضوعي دل على ممارسة فنية نشطة واسعة الأبعاد مختلفة الدوافع والمؤثرات. فقد ضمت قصائده في كثير من الموضوعات أو الأغراض التي كان متعارفاً عليها بين أقرانه من شعراء التيار المحافظ في عصره، وإن غلبت فيها قصائد المديح والرثاء والإخوانيات بصورة عامة. وجاءت في المرتبة الثانية بعدها، من حيث الكم، قصائد الفخر والحماسة التي تعد في كثير من مضامينها قصائد سياسية في الواقع. وقد عكست الأغراض والموضوعات والمناسبات التي نظم فيها المرتضى قصائده حضوره الثقافي والاجتماعي والسياسي الكبير لمدة طويلة ممتدة من حياته، وأظهرت بنحو واضح كثرة صلاته بمن برز في عصره من العلماء والأدباء والمفكرين. كما أظهرت عمق تفاعله وتأثره بالمناسبات الوجدانية والوقائع التاريخية التي شهدتها حياته.

لقد تضمن ديوان المرتضى من قصائد المديح، وما يمكن أن يلحق أو يرتبط به من حيث المفهوم العام من الرثاء والتهنئة وغيرها، عدداً كبيراً، حتى لتكاد تؤلف هذه القصائد الجزء الأكبر من ديوانه وتستوقف دارس شعره، وربما تُؤمَّم أن المرتضى كان متكسباً بشعره كمهيار الديلمي وأبي تمام والبحتري وغيره، أو كان من طلاب الوجاهة والرفعة وأبهة القرب من الملوك وهيلمة التاج كالمتنبي. والحقيقة أن تصور ذلك ليس بمستغرب في العصر الذي عاش فيه المرتضى، إلا أن حياة المرتضى نفسه وشخصيته والواقع الذي تجسد فيه شعره ينفي هذا التصور أو يعارضه.

لقد رثى المرتضى العديد من أفراد أسرته، والكثيرين من آل بيت الرسول، ونقباء الطالبين ووجهاءهم، ومدح ورثى الكثيرين من العلماء والأدباء الذين عاصروه. كما مدح طائفة كبيرة من الخلفاء والسلاطين والأمراء والوزراء ورجال السياسة البارزين في زمانه. غير أنه لم يمدح أو

يرثي أحداً - كما يبدو - من أجل المال أو المنفعة أو الجاه أو الشهرة، ولم يمدح خوفاً من بطش أو سطوة. فلقد كان له من النسب والشرف والمقام ورفعة الشأن والمال والعقار - كما رأينا خلال استعراضنا لسيرة حياته - ما يغنيه عن كل ذلك، وله من الأنفة وعزة النفس والتسامي والاعتداد بالذات ما يصده عنه وينفره منه. وسنبين ذلك مفصلاً وندلل عليه في الدراسة الخاصة بشعره، والتي وعدنا أن تأتي لاحقاً ضمن كتاب مستقل بإذن الله.

إن كثرة مدائح المرتضى، علاوة على كونها تجسد حضوره الكبير في مجتمعه، وتظهر مراعاته للأصول الرسمية والأعراف الاجتماعية والتزامه المعايير الأدبية السائدة في عصره، فهي تعكس جوانب من شخصيته وعلاقاته الاجتماعية وصوراً من حياته المليئة بالأحداث والوقائع. ذلك لأن هذه المدائح كانت ذات طوابع مختلفة، وكان لها ظروفها واعتباراتها الخاصة، ولها أهدافها الإنسانية والاجتماعية والسياسية المتباينة، البعيدة كل البعد عن منحى التكسب أو التزلف أو المحاباة.

يقول المرتضى في قصيدة طويلة بعث بها إلى الخليفة الطائع لله يمدحه فيها، وكان ذلك من بدايات نظمه كما بيّنّا⁽¹⁾:

أقصى مرادي أن أراك وإنها	أمنيةٌ حسبي بها المؤمل
تساقط الحاجات عند بلوغها	عن كل قلبٍ بالعلاء موكل
هل لي إلى الوجه المحجّب نظرة	ترمي بصيتي فوق ظهر الشمال
أجلو بها صداً الشكوك إذا اعترث	دونى وأسكن ظلّها في المحفل
أثني وما هذا الثناء لمجدد	فلذاك أبعدُ عن مقال المبطّل
لا دَرَّ دَرُّ الانتجاع فإنّه	دَنَسٌ لثوبِ المعْتَفِي والمُفْضِل
أسلفتني النعماء في أهلي معاً	فمتى ينوء بعبءِ حقكِ مقولي
ومددت من ضبَعِي أبي فتركته	يُزري بمنزلة السّمَاكِ الأعزل

(1) المرتضى، الديوان، ج 2، ص 325.

أَوْطَأَتْهُ قُلَلُ الْعُدَاةِ وَإِنَّهَا قُلَلٌ مُؤَهَّلَةٌ لَوَقْعِ الْأَرْجَلِ
نَمَّا اسْتَطَارَ الْبَغْيُ فِي آنَافِهِمْ وَتَنَكَّبُوا سَنَنَ السَّبِيلِ الْأَمْثَلِ
أَمْطَرَتْهُمْ غُلُوءًا بِأَسْرِ رَدِّهِمْ يَتَدَارِسُونَ بِلَاغَةَ الْمُتَنَصِّلِ
لَمْ يَغْنِ أَنْ دَبُوا بِعَذْرِ بَعْدِهَا رَكَبُوا بِذَنْبِهِمْ قَوَادِمَ أَجْدَلِ

ففي هذه الأبيات تتجسد لنا عفة المرتضى وأنفته وروحه المتعالية السامية بنفسها عن التكسب والتقرب بالمديح. فهو يصرح بأنه يريد لقاء الخليفة لا لحاجات في نفسه غير شرف اللقاء وجلاء الشكوك وتصفية النفوس مما قد يعكر صفو المودة بينهما، وأمام الملام «في المحفل» من دون موارد أو تملق. فهو أسمى وأشرف من أن يتقرب لأجل حاجة، إنه «بالعلاء موكل»، وهو يثني على ممدوحه لا ليستجديه إحساناً، فذلك أبعد مما يتصور الزاعم المفترى: «أبعد عن مقال المبطل». إن المدح من أجل الإحسان عمل قبيح مشين للمادح والممدوح على حد سواء «دنس لثوب المعتفي والمفضل». ويشير المرتضى بعد ذلك إلى أن مدحه للخليفة لم يكن إلا لأفضال أسداها الخليفة إليه ولوالده، ولجمال بدرت من الخليفة فأصبحت ديناً في عنقه، ولا بد له وهو الشريف النبيل أن يفي بهذا الدين. وهكذا أثنى المرتضى على ممدوحه، وهو خليفة المسلمين، لا من أجل إحسان أو معروف، وإنما هو رد على إحسان ومعروف سابق، من شخص لم يعامل إلا كند أو صديق متفضل وليس أكثر من ذلك. وهذا في الواقع ما يمكن أن يتطابق مع ما وجدناه في سيرة المرتضى وطبيعة شخصيته.

وعلى الرغم من غلبة قصائد الفخر والحماسة وقصائد الرثاء والمدح بكل أنماطه وأشكاله في شعر المرتضى، فإن في شعره قصائد ومقطوعات غزلية كثيرة، كما إن كثيراً من قصائده في المديح وغيره تحتوي على مقدمات في الغزل والنسيب، جرياً على عادة الملتزمين بنهج القصيدة العربية القديمة من أمثاله. هذا كله فضلاً عما تشتمل عليه قصائده الكثيرة في وصف الطيف والخيال ووصف الشيب والشباب من مقاطع شعرية غزلية جميلة.

ومن جهة أخرى، ندرت في شعر المرتضى قصائد الهجاء الصريح الموجه إلى شخصيات أو جهات أو ملل وطوائف دينية بعينها، وغابت تماماً قصائد الغزل العابث المكشوف وأشعار الهزل والفكاهة والمجون التي اشتهر بها عدد من شعراء عصره مثل الحسين بن الحجاج وابن سكرة الهاشمي. كما أننا لا نكاد نعثر في شعر المرتضى على وصف أي من مظاهر الفخامة والأبهة والترف وصنوف الزينة وضروب اللهو، كوصف القصور والحدائق والرياض وأطياب الطعام واللباس، ووصف الجواري والقيان والغلمان، ووصف الخمرة ومجالسها وآلاتها، والطرب وأدواته والغناء وطرائقه، وغير ذلك مما كان يحفل به عصر المرتضى من مظهر اللهو وزخارف الدنيا ونعيم الحياة وبهاجها وزينتها. وغياب كل ذلك في شعر المرتضى لا يدل على بعده عن روح حضارة عصره، ولا على تزمته أو جفاف شعوره أو نزوعه إلى الانزواء والتصوف كما قد يتصور، فقد جمع في كتابه الأمالي، على سبيل المثال، طائفة من أشعار بشار بن برد في وصف الغناء والمغنيات وشرح معانيها ووازنها بنظائر لها في المعاني والأغراض⁽¹⁾. وتتبع أخبار الشعراء الماجنين والمتهتكين من أمثال أبي نؤاس والحسين بن الضحاك ووالبة بن الحباب وحماد عجرد وغيرهم، ووصف مجالسهم، وأورد الكثير من أشعارهم الخليفة وخمرياتهم⁽²⁾. وهذا كله يدل بلا شك على انفتاح المرتضى على حياة عصره، وهو مما يتنافى مع التزمته والنزوع إلى التصوف.

إن إعراض المرتضى عن الموضوعات السابقة الذكر إنما يدل على نزاهته وعفته، وعلى وعيه التام لدوره وتمثله لوظيفته، حيث إن تناول مثل هذه الموضوعات في شعره لا يليق بمقامه ولا بوظيفته الدينية ومنزلته في

(1) الشريف المرتضى، أمالي المرتضى: غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1373هـ/1954م) ج2، ص 138 - 143.

(2) المرتضى، الأمالي، ج1، ص 131 - 141.

عرف المجتمع المحيط به، ولا يتناسب مع ما يفترض منه من التزام الحشمة والوقار والتوجه لوعظ الآخرين ونصحه لهم بتجنب مغريات الدنيا وشهواتها الزائلة.

لقد توجه المرتضى بدلاً من ذلك إلى وصف ما كان أليق بمقامه وبشخصيته، فنظم في الزهد والوعظ وشكوى الزمان. كما وصف في قصائد أخرى، مختلفة الأحجام والأوزان، الحج وقوافل الحجيج ونفرتهم في الديار المقدسة وما يؤدونه من مناسك وأعمال وما تثير تلك المناسك والأعمال في النفوس من خواطر وهواجس ومشاعر روحانية، وما يستفاد منها من حكم وعبر وعظات وأفكار تسمو بروح المؤمن وتوثق علاقته بربه... على الرغم من أن هذه القصائد لا تتضمن الكثير من المعاني أو الصور الشعرية الإبداعية الجديدة.

ليس من غرضنا في هذه الدراسة التفصيل في الحديث عن كل الأغراض والأشكال والمعاني الشعرية التي نظم فيها الشريف المرتضى، إذ إننا سنعقد دراسة خاصة لشاعرية المرتضى وشعره في كتاب مستقل يشكل الحلقة الثانية من دراستنا لشخصية هذا الرجل ولأبعاد هذه الشخصية، ولذلك يمكن أن نقف بحديثنا عن شعر المرتضى عند هذا الحد، ونخلص إلى القول إن غزارة إنتاج المرتضى من الشعر وتنوع أغراض هذا الشعر وصوره على النحو الذي يبدو لنا في ديوانه، يبرهن بالفعل على ما كان يتمتع به هذا الرجل من ذوق فني رفيع وقريحة شعرية فياضة وروح حساسة مرهفة تتوق إلى التحرر وتطمح إلى العفوية والترسل.

ولقد كانت لتجربة المرتضى الطويلة مع الشعر، راوية وناقداً متذوقاً ومحللاً له وموازناً بين نماذجه ومتبعاً لغريب معانيه، الأثر الكبير في إغناء لغته الشعرية وإخصاب قريحته وارتقاء شاعريته إلى المستوى الذي تجسد في ديوانه. كما سيتضح ذلك لنا من خلال استعراضنا لمؤلفاته الأدبية الأخرى لاحقاً. وإن كان اشتغاله بالأعمال الذهنية أو العلمية قد أدى إلى

تنازع روح الشاعر الفنان المحلق في آفاق خياله مع روح العالم الفقيه ومرجع الدين المتحفظ والداعية المتكلم، ومن ثم إلى ظهور النزعة العقلانية والخطاب المنطقي الواعي في نماذج كثيرة من شعره، وظهور آثار التحفظ والتحرج الذي عادة ما يكبح خيال الشعر ويسلبه عفويته وسلاسة طبعه وطلاوة لغته.

ولا شك في أن إنتاج المرتضى الشعري الزاخر المتمثل في ديوانه من جانب، وما سنراه في كتبه الأدبية الأخرى من رصد مستمر لأخبار الشعراء، وتذوق أشعارهم، والكشف عن صور الإبداع والجمال فيها، وتتبعها بالنقد والتحليل والموازنة والمقارنة والانتقاء. هذه تؤكد ولعه بالشعر وإخلاصه البالغ له وتكريسه من أجله، على الرغم من كثرة مشاغله وغلبة اهتمامه بالأعمال العلمية والفكرية. ولا يبعد أن يتفوق المرتضى على كثير من شعراء عصره، لو تجرد آنذاك للشعر وحده وخلا من تلك الشواغل الذهنية والاجتماعية والفكرية التي ملأت الجزء الأكبر من حياته، فاهتمامه بالشعر على النحو الذي ذكرناه ومواهبه الفطرية وملكاته البيانية والفنية تؤهله لذلك، كما سيتبين في دراستنا المقبلة الخاصة بشاعريته وشعره.

2 - شرح القصيدة المذهبة:

إن هذا المؤلف «شرح القصيدة المذهبة» عبارة عن رسالة جاءت ضمن المجموعة الرابعة من رسائل الشريف المرتضى التي تقدم ذكرها، كما نشرت مستقلة في طبعة أخرى⁽¹⁾، ولها، مثل ما هو ظاهر من عنوانها طابعها الأدبي واللغوي المميز، وإن كان التوجه فيها والغرض الأساسي منها في الأصل عقائدياً صرفاً، مرتبطاً بفكرة الإمامة التي كرس المرتضى من أجلها الكثير من جهوده، وعقد لها كتابه «الشافى» الذي سبق الحديث عنه، كما تعرض لمناقشتها والتدليل عليها في بعض مؤلفاته الأخرى.

(1) صدرت هذه الرسالة من قبل بتحقيق محمد الخطيب (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1970م).

لقد خصصت هذه الرسالة لشرح القصيدة البائية المطولة المكونة من (117) بيتاً، والتي نظمها السيد إسماعيل بن محمد الحميري (ت 173هـ/ 789م) في مدح الإمام علي وذكر فيها فضائله، كما تعرض لموضوع خلافته سني(ص) في تولي أمر المسلمين طبقاً لما يعتقد الشيعه، مشيراً فيها إلى عدد مما تعلق بهذا الموضوع من اعتبارات ومن جوانب وحوادث تاريخية.

شرح المرتضى هذه القصيدة وفسر غريب ألفاظها ووضح غوامضها، وعلق على مجموعة كبيرة مما تضمنته من أفكار وأشارت إليه من مواقف وحوادث فيما يقرب من (85) صفحة، كما ذيل شرحه لها بحديث مختصر عن مكانة السيد الحميري، وعن أهمية القصيدة المشروحة وقيمتها الفنية في نظر بعض معاصريه من النقاد والأدباء من أمثال محمد بن عمران لمرزباني، والشاعر مروان بن أبي حفصة، وأبي بكر محمد بن يحيى الصولي الذي اعتبر السيد الحميري - على لسان الجاحظ - من أوائل مطبوعين من الشعراء المولدين⁽¹⁾.

تبرز أهمية شرح المرتضى للقصيدة المذهبة في تحليل الأحداث والقضايا التاريخية الحساسة التي أشارت إليها مجموعة من أبياتها، أو التعليق عليها والتحقيق فيما يرتبط بها من روايات وحوادث وأخبار وأسماء ومواقع وغيرها، وفي هذا ما يثري القارئ من الناحية التاريخية، ويعمق معرفته بما ارتبط بحياة الإمام علي من جوانب فكرية وعقائدية.

وتبرز أهمية شرح القصيدة كذلك، وبصورة أساسية، في تلك المادة اللغوية الثرة التي نتجت عن الشرح والتعليق، والتي يمكن أن تعد مع ما تضمنه شرح الخطبة الشقشقية الآنف الذكر من مادة لغوية وفيرة مورداً جيداً

(1) أنظر رسائل الشريف المرتضى، ج4، ص 53 - 139. حول رأي الصولي والجاحظ في السيد الحميري أنظر محمد بن يحيى الصولي، أخبار الشعراء المحدثين من كتاب الأوراق (بيروت: دار المسيرة، 1401هـ/1982م)، ص 12.

لأصحاب المعاجم اللغوية، والمعجم اللغوي التاريخي الذي ما زالت العربية في حاجة إليه، بصورة أخص، ولدارسي فقه اللغة العربية وتاريخها وأدبها القديم بنحو عام. ثمة تلك الشواهد الشعرية الكثيرة التي يوردها المرتضى أحياناً في سياق شروحاته اللغوية أو تعليقاته وتحليلاته لبعض القضايا والأحداث التاريخية المتعلقة، وقد بلغت (78) بيتاً من الشعر يمكن أن يستفاد منها بلا شك في مجال التحقيق اللغوي وتوثيق النصوص الأدبية.

لقد دلت المادة اللغوية الوفيرة التي اشتملت عليها رسالة «شرح القصيدة المذهبة» على سعة إحاطة المرتضى وعمق معرفته بغريب لغة العرب وغريب أسرارها ومعانيها، بله سعة اطلاعه على أدبها. فقد اشتملت القصيدة المشروحة نفسها على طائفة كبيرة من الألفاظ الغريبة، والتراكيب العويصة، والمعاني الشائكة، والصور والإشارات الفنية البعيدة التي ربما حالت دون فهم كثير من معانيها، وإدراك جملة من أسرارها على النحو المطلوب ودعت المرتضى إلى شرحها. وقد تمكن المرتضى بالفعل من فك رموز القصيدة وتجلية مختلف أبعادها بتفسيره لمفرداتها، وتبعه لأبياتها بالتحليل والتفسير والكشف عما احتوته من صور فنية ومعاني بليغة بنحو يهيئ لاستيعاب أو إدراك معظم مقاصدها.

ومما يمكن ملاحظته في شرح المرتضى للقصيدة هو أنه يكتفي في الغالب بتفسير عبارات البيت الواحد منها، من دون أن يجمل معناه أو يربطه بما قبله أو بعده بنحو يجسد أفكار القصيدة كاملة ويجعل صورها مترابطة في ذهن القارئ. وربما كان عذره في ذلك أنه كان - كما أشار هو نفسه في مقدمته للقصيدة - يهدف إلى الاختصار في شرحها، والاقتصار على ما يمكن أن يبعث على الاهتمام بها ويعين على استشفاف مقاصدها واستنتاج المعاني العامة فيها، وليس إلى التحليل النقدي المفصل الذي قد يوجب الملل أو يفضي إلى الإطالة بما يضيق بها وقته..

بيد أن ما سبق ذكره لا يعني في الحقيقة أن يكون «شرح القصيدة

مذهبة» خالياً تماماً من اللفات البلاغية والوقفات النقدية التي تشير إلى صور وأبعاد معنوية وفنية مميزة في القصيدة، وإلى ما كان يتمتع به المرتضى من ذوق فني وأدبي وروح نقدية واهتمام بالنواحي الجمالية في التعبير، لا يظهر ذلك من خلال تفسيراته السلسة وانتقائه المتذوق للألفاظ وتعبيرات الشارحة فحسب، وإنما يظهر أيضاً في تعليقاته على بعض الصور البلاغية التي تضمنها بعض أبيات القصيدة⁽¹⁾، وإن كانت هذه التعليقات فنية نادرة نوعاً ما.

3 - الشهاب في الشيب والشباب⁽²⁾:

وهو كتاب متوسط القطع، مكون من (275) صفحة في طبعته التي عتمدت في هذه الدراسة. ويحتوي على مجموعة كبيرة من النصوص شعرية التي قيلت في وصف الشيب وذكر الشباب، تزيد على (1150) بيتاً، منها (39) بيتاً اختارها المرتضى من ديوان أبي تمام، و(140) بيتاً من شعر البحتري، و(314) بيتاً من ديوان الشريف الرضي، و(463) بيتاً من ديوانه هو نفسه، و(46) بيتاً من شعر ابن الرومي. . هذا فضلاً عن عدد كبير آخر من الأبيات لمجموعة أخرى من الشعراء القدامى والمعاصرين له، ذكرها المرتضى عرضاً ومن باب التوارد في أثناء شروحاته أو موازناته وتعليقاته على الأبيات التي اختارها.

ويبدو كتاب «الشهاب»، من خلال بعض ما اشتمل عليه من شروحات والتعليقات المقتبسة من كتاب المرتضى الآخر الذي سيأتي نحديث عنه، وهو «الأمالى»، أو ما سمي بـ «غرر الفوائد ودرر القلائد»، ومن خلال الإحالات والإشارات المتعددة إلى هذا الكتاب، يبدو وكأنه

(1) أنظر على سبيل المثال: رسائل الشريف المرتضى، ج 4، البيت رقم 5/ ص 57، 8/ 59، 46/ 19، 48/ 29.

(2) أنظر رسائل المرتضى، ج 4، ص 143 - 275، الشهاب مستقلاً.

فصل منه استل وطور ووسع التركيز فيه على موضوع الشيب والشباب وما قيل فيهما حتى أصبح هذا الفصل الموسع كتاباً مستقلاً بمادته وموضوعه .

وقد تضمن كتاب «الشهاب» مجموعة من الأبيات والمقطوعات الشعرية في وصف الشيب والشباب، اختارها المرتضى من الدواوين الأربعة المذكورة على أساس أنها، كما يرى هو نفسه، «محاسن القول في الشيب والتصرف في فنون أوصافه وضروب معانيه . حتى لا يشذ عنها في هذا الباب شيء يعبأ به . . هذا حكم المعاني، أما بلاغة العبارة عنها وجلالها في المعارض الواصلة إلى القلوب بلا حجاب والانتقال من عبارة إلى غيرها مما يزيد عليها براعة وبلاغة أو يساويها أو يقاربها حتى يصير المعنى باختلاف العبارة عنه وتغير الهيئات عليه وإن كان واحداً كأنه مختلف في نفسه، فهو وقف على هذه الدواوين مسلم لها مفوض إليها مع الإنصاف الذي هو العمدة والعقدة في كل دين ودنيا وأخرى وأولى»⁽¹⁾.

ويبدو أن المرتضى اختار الغالب من مجموعته المذكورة من بين ما قاله الشعراء المحدثون في عصره، وليس من الشعر العربي كله . ذلك لأنه يرى أن «الإغراق في وصف الشيب والإكثار في معانيه واستيفاء القول فيه لا يكاد يوجد في الشعر القديم، وربما ورد لهم فيه الفقرة فكانت مما لا نظير له، وإنما أطنب في أوصافه واستخراج دفائنه والولوج إلى شعابه الشعراء المحدثون»⁽²⁾.

وهذا التصريح يشير، كما هو واضح، إلى أن الإكثار من وصف الشيب كان ظاهرة شعرية حديثة في عصره، ربما تبلورت وبرزت نتيجة لتطور دواعي المدنية وتعقد شؤون الحياة، وربما كان ذلك نتيجة لتطور مذاهب الصنعة في الشعر أو نزعات التجديد في الأغراض والأنواع الشعرية أيضاً.

(1) رسائل الشريف المرتضى ج4، ص4 الشهاب ص 144 - 145 .

(2) المصدر السابق، مقدمة الشهاب، ص143 .

وقد اختار المرتضى مجموعته الشعرية في الكتاب المذكور، فيما يبدو أيضاً، وفق معايير خاصة تعتمد في تقييم المعنى الشعري المتعلق بوصف الشيب، وتمييز ما يشترك فيه الشاعر منه، وما ينفرد به بصورة خاصة على معرفة ما يمدح به الشيب وما يذم من أوصاف وفنون التصرف في هذه لأوصاف وفي صور وأنماط التعبير عنها، ولذلك فهو يذكر ما تعارف عليه شعراء من هذه الأوصاف والمعاني العامة المرتبطة بها، ليتمكن القارئ من مقارنة والموازنة بين النماذج المختارة ومن تمييزها، ويعرفه على «أيها يقتصر وبأيها يستغني عما سواه»⁽¹⁾.

إن أهمية كتاب «الشهاب» على صغر حجمه نسبياً تكمن في الواقع في عدة أمور، من أبرزها وأهمها:

أولاً: إن الكتاب يحتوي على مجموعة من النصوص الشعرية يجمع بينها موضوع واحد وهو وصف الشيب والشباب، وهذا يمثل اتجاهاً جديداً في الأدب العربي. حيث لم يسبق - بحسب علمي - أن ظهر كتاب يرصد ظاهرة شعرية وحدها، ويجمع، في دقة وانتقاء، ما قاله شعراء العصر أو مبرزوهم في التمثيل لها، كما فعل المرتضى في هذا الكتاب.

ثانياً: إن الكتاب يؤرخ لظاهرة من الظواهر الشعرية، لا شك في أن لها من الدلالات النفسية والارتباطات الاجتماعية والآثار الفنية في الشعر العربي العباسي ما يجعلها جديرة بالاهتمام والدراسة، وهي «وصف الشيب والشباب». فقد أشار المرتضى كما رأينا إلى ندرته في الشعر القديم، وقال: «وإنما أطنب في أوصافه واستخراج دقائمه والولوج في شعابه الشعراء المحدثون»، معتبراً أبا تمام حبيب بن أوس الطائي (ت231هـ/845م)، والوليد بن عبيد البحتري السابقين المبرزين فيه⁽²⁾. وقد مهد المرتضى

(1) المصدر السابق، مقدمة الشهاب، ص 145.

(2) المصدر السابق، مقدمة الشهاب، ص 143.

الطريق بلا ريب أمام دراسة هذا الغرض الشعري الجديد بانتقائه لمجموعة كبيرة من أحسن ما قيل فيه، وجسد طبيعته وحدد ملامحه وصوره، من ديوانه هو نفسه، ومن دواوين ثلاثة من أبرز شعراء عصره.

ولا أعتقد أن أحداً من مؤرخي الأدب ونقاده القدامى قد سبى المرتضى إلى إبراز هذه الظاهرة في الشعر العربي، وجمع ما جمعه المرتضى من الشعر في التمثيل لها، أو أولاهها من الدراسة والبحث والتحليل ما تستحق⁽¹⁾. وبذلك تبقى أهمية كتاب «الشهاب» ماثلة في التهيئة لمثل هذه الدراسة.

ثالثاً: إن هذا الكتاب بما حواه من كم وافر من النصوص الشعرية يعتبر مصدراً هاماً يحتاج إليه بلا شك في تحقيق دواوين الشعراء الذين وردت بعض أشعارهم فيه.

رابعاً: إن هذا الكتاب يعد نموذجاً للنقد التطبيقي في الشعر، وهو مشابه إلى حد ما لكتاب «الموازنة بين أبي تمام والبحثري» الذي ألفه الحسن بن بشر الأمدي، ولكتاب «العمدة» لابن رشيق القيرواني (ت 456هـ/ 1063م). ويتضح فيه منهج المرتضى في هذا الفن، ويظهر بوضوح مدى تأثيره بالأمدي في كتابه المذكور، حيث ينهج المرتضى طريقة المقارنة والموازنة المعللة التي تكشف بالتمحيص والبرهنة عما ينفرد به النص الشعري أو يتميز عن نظيره في المعنى أو الصورة واللفظ أو التركيب. هذه الموازنة «التي يثبت بها المرء أنه قد أصبح ناقداً»⁽²⁾، كما يعبر أحد الدارسين.

(1) انظر د. توفيق الفيل، القيم الفنية المستحدثة (الكويت: جامعة الكويت، 1984م)، انظر د. سعد إسماعيل شلبي، الشعر العباسي التيار الشعبي (القاهرة: دار غريب للطباعة)، انظر د. محمد نبيه حجاب، معالم الشعر وأعلامه في العصر العباسي الأول (القاهرة: دار المعارف، 1973م).

(2) إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي، ص 157.

لقد اعتمد الآمدي في كتابه المذكور على منهج المقارنة والموازنة حفصلة المعللة⁽¹⁾. ثم جاء المرتضى من بعده، فبنى هذا المنهج نوعاً من شبي والشباب، كما تبناه أيضاً في كتابه «طيف الخيال» الذي سيأتي الحديث عنه لاحقاً. وقد صرح المرتضى بذلك في مقدمة كتابه «الشهاب»، حيث قال: «أما الإحسان والتجويد... فمما يخرج الاختيار ويبرزه الاعتبار ويشهد بتقديم فيه أو تأخر ضم قول إلى نظيره ومعنى إلى عديله»⁽²⁾.

هذا بالطبع مع مراعاة الفوارق بين كتاب «الموازنة» للآمدي، و«الشهاب» للمرتضى من حيث موضوعات الموازنة ومادتها وجديتها وشمولها. فقد عقدت الموازنة في الكتاب الأول بين شاعرين في معظم ما ضمها فيه من معان وأغراض، إن لم تكن كلها. بينما وقعت في الكتاب الثاني بين نصوص شعرية نظمت في غرض واحد بعينه، وهو «وصف شبيب والشباب»، بمختلف ما ارتبطت بهذا الغرض من صور ومعانٍ وعبارات وتراكيب. هذا مضافاً إلى أن الفارق بين الناقلين الآمدي ومرتضى من حيث استيعاب وتطبيق مفهوم الموازنة بمعناها الدقيق، مما سيأتي الحديث عنه والتفصيل فيه في الفصل الخاص بالحديث عن النقد عند المرتضى.

خامساً: يقارن المرتضى ويوازن في كتاب «الشهاب» بين النصوص شعرية المتفقة في المعاني أو الأساليب ويعلق عليها، كما يعلق على ما يطرحه سلفه الآمدي من آراء أو ملاحظات حول أشعار كل من أبي تمام والبحثري التي ينقلها، ويناقش تفسيراته وشروحاته عليها أو على أجزاء منها، منتهياً بإبداء وجهة نظره الموافقة أو المغايرة في الموضوع أو المنهج، في كثير من الدقة والموضوعية. ولتتضح طبيعة هذه المناقشة،

(1) الآمدي، الموازنة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار المسيرة، 1363هـ/ 1944م)، ج1 ص57.

(2) الشريف المرتضى، الشهاب (بيروت: دار الرائد العربي، 1402هـ/ 1982م) المقدمة، ص 144.

نورد المثال التالي المكون من الأبيات وما تبعها من تعليق بنصه. يقرر المرتضى: وله أيضاً (يقصد البحرى):

هَلْ أَنْتَ صَارِفُ شَيْبَةٍ إِنْ غَلَسْتُ	فِي الْوَقْتِ أَوْ عَجَلْتَ عَنِ الْمِيعَةِ
جَاءَتْ مُقَدِّمَةً أَمَامَ طَوَالِيعِ	هَٰذَا تُرَاوِحُنِي وَتِلْكَ تُغَادِي
وَأَخُو الْغَبِيَّةِ تَاجِرٌ فِي لَمَّةٍ	يَشْرِي جَدِيدَ بَيَاضِهَا بِسَوْدٍ
لَا تَكْذِبَنَّ فَمَا الصِّبَا بِمُخْلَفٍ	فِينَا وَلَا زَمَنُ الصِّبَا بِمُعَدٍ
وَأَرَى الشَّبَابَ عَلَى غَضَارَةِ حُسْنِهِ	وَجَمَالِهِ عَدَدًا مِّنَ الْأَعْدَادِ

ويعلق المرتضى على هذه الأبيات قائلاً:

«ووجدت الآمدي قد نزل في معنى قوله «يشري جديد بياضه بسواد»، لأنه قال: معنى يشري يبيع، وأراد أن الغبين من باع جديد بياضه بالسواد، وأراد بالسواد الخضاب، فكأنه ذم الخضاب. والأمر بخلاف ما ذكره، وما جرى للخضاب ذكر ولا ههنا موضع للكناية عنه. ومعنى يشري ههنا يبتاع، لأن قولهم «شريت» يستعمل في البائع والمبتاع جميعاً. وهذا من الأضداد، نص أهل اللغة على هذا في كتبهم. فكأنه شهد بالغبن لمن يبتاع الشيب بالشباب ويتعوض عنه به.

ولأنما ذهب على الآمدي أن لفظة «يشري» تقع على الأمرين المضادين، فتمحل ذكر الخضاب الذي لا معنى له ههنا. وقال الآمدي في قوله «عدداً من الأعداد» أنه أراد عدداً قليلاً. وقد أصاب في ذلك، إلا أنه ما ذكر شاهده ووجهه، والعرب تقول في الشيء القليل إنه معدود إذا أرادوا الإخبار عن قلته، قال الله تعالى: «وشروه بثمن بخس دراهم معدودة». وقال جل اسمه في موضوع آخر: «واذكروا الله في أيام معدودات». وأظنهم ذهبوا في وصف القليل بأنه معدود من حيث كان العد والحصر لا يقع إلا على القليل والكثير لكثرة لا ينضب ولا ينحصر»⁽¹⁾.

(1) المرتضى، الشهاب، ص ص 169 - 170.

فهذه المناقشة أو هذا التعقيب والتعليق يظهر من جانب موضوعية المرتضى في النقد، فقد أخذ الآمدي في الجانب الذي اعتقد فيه خطأه، وصحح هذا الخطأ في دقة وعقلانية، بينما أيدته في جانب آخر اتفق معه فيه. وستدرك ما قصر فيه وأكمل شرحه. ومن جانب آخر أظهر التعليق تتبع المرتضى ومعرفته الدقيقة باللغة وبراعته في التحليل والربط بين المعنى لغوي والمعنى الشعري، مشيراً من خلال ذلك كله إلى جانب من تفوقه على زميله الآمدي في دقة التحليل وعمق النظر وسعة المعرفة..

بهذا المنهج وهذا الأسلوب من العرض والتعليق يصبح لكتاب «شهاب» أهمية أخرى تضاف إلى ما سبق ذكره من جوانب. وهي صلاحيته لأن يكون مورداً للكشف عن آراء كل من الناقدين المرتضى وآمدي في عدد من القضايا النقدية وميداناً تبرز فيه طريقة كل منهما في تحليل والمقارنة والتفسير، ويتضح من خلاله ما يمكن أن يكمل أحدهما به الآخر، كما يصلح لأن يكون في الوقت نفسه نموذجاً رائعاً لأسلوب ما يسمى بـ «نقد النقد». هذا فضلاً عن كون هذا الكتاب معرضاً تتجلى فيه شخصية المرتضى باعتباره ناقداً متميزاً، متمكناً من لغته وأدواته، لا يقل شأناً ومكانة عن غيره من نقاد عصره البارزين، كما سيتبين ذلك بنحو أكثر وضوحاً خلال استعراض بعض الأفكار والنصوص المستقاة من هذا الكتاب ومناقشتها ضمن الفصل الخاص بأعمال المرتضى ونظرياته النقدية.

4 - طيف الخيال⁽¹⁾:

يتكون متن هذا الكتاب في الطبعة المحققة التي بين أيدينا من (273) صفحة من القطع الكبير، ويحتوي على مجموعة كبيرة من النصوص

(1) طبع هذا الكتاب عدة طبعات، وأحسن هذه الطبعات هي الطبعة التي صدرت بتحقيق حسن كامل الصيرفي (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1381هـ/1962م)، فهي أحسنها من حيث الطباعة والتحقيق معاً. وهي الطبعة المعتمدة في هذه الدراسة.

الشعرية المختارة في مدح الطيف وذمه، لعدد كبير من الشعراء من معاصري المؤلف وغيرهم، منها: (415) بيتاً للمرتضى نفسه، و(260) بيتاً للبحثري، و(51) بيتاً للشريف الرضي، أخو المرتضى. وقد أُلّف المرتضى هذا الكتاب بعد تأليفه لكتاب «الشهاب»، كما يتضح ذلك في مقدمته لكتاب «طيف الخيال» نفسه⁽¹⁾.

وكتاب «طيف الخيال» بما فيه من اقتباسات متعددة من كتاب المرتضى السابق الذكر «الأمالى»، وما فيه من إشارات وإحالات عليه يبدو هو الآخر وكأنه فصل من كتاب «الأمالى» استل وطور ووسع فيه حتى أصبح بما يتضمن من مادة وفيرة في موضوعه كتاباً مستقلاً مختلفاً من حيث منهجه ومن حيث محتواه الإجمالى الموسع عن الأصل الذى استل منه، كما هو الحال بالنسبة لقرينه كتاب «الشهاب» الذى سبق ذكره.

وعلى الرغم من اختلاف الموضوع بين الكتابين المذكورين «الشهاب» و«طيف الخيال»، فإن المنهج المتبع فيهما كما يظهر واحد. فالمرتضى يستعرض في كتابه الثانى النصوص المتعلقة بالطيف والخيال ويوازن بينها ويقارن، ويفسر ويشرح أحياناً، تماماً كما يفعل في كتابه الأول. وهو نفسه يصرح بذلك في تقديمه لـ«طيف الخيال» قائلاً: «أعتمد على إخراج ما في ديوانى الطائيين، ثم ما في ديوانى شعري وشعر أخى نظّر الله وجهه وأحسن منقلبه، فأنقله على جهته من غير إخلال بشيء منه، وأتكلم على معانيه ومقاصده منظراً بين نظائره، كاشفاً عن دوائره وسرائره، بحسب ما فعلته في كتاب الشيب»⁽²⁾.

وعلى المنوال المتبع في كتاب «الشهاب» تقريباً يستعرض المرتضى،

(1) الشريف المرتضى، طيف الخيال (دار إحياء الكتب العربية، 1381هـ / 1962م)، أنظر مقدمة المؤلف، ص 3.

(2) طيف الخيال، ص 4.

في كتابه «طيف الخيال»، آراء الأمدي وملاحظاته على الأبيات التي يذكرها للبحثري وأبي تمام ويعلق ويعقب عليها وينقدها، بالأسلوب أو الطريقة التي اتبعها في كتاب «الشهاب»⁽¹⁾. وإن كانت تعليقاته ومناقشاته في كتاب «الشهاب» وردوده فيه على الأمدي بنحو خاص أكثر عمقاً وتفصيلاً أحياناً، بينما النصوص الشعرية المختارة والشواهد الواردة عليها أكثر عدداً، إلا أن ضيعة النقاش والتعليق تبقى في الغالب متماثلة في الكتابين. وليتبين ذلك بوضوح نسوق المثال التالي على غرار ما فعلنا مع كتاب الشهاب.

يورد المرتضى مقطوعة شعرية للبحثري في وصف الشيب منها لأبيات التالية:

مَا مُعِينٌ عَلَى الشَّوْقِ الَّذِي غَرِيَتْ	بِهِ الْجَوَانِحُ، وَالْبَيْنِ الَّذِي أَفْدَا؟
كَيْفَ اللَّقَاءِ، وَقَدْ أَضْحَتْ مُخَيَّمَةٌ	بِالشَّامِ لَا كَثَبًا مِنْهَا وَلَا صَدَدًا؟
نَهَاجِرُ أُمَمٍ، لَا وَضَلَ يَخْلِطُهُ	إِلَّا تَزَاوُرُ طَيْفِينَا إِذَا هَجَدَا

ثم يعقب ذلك بقوله:

«قال الأمدي: لو كان قال: «إلا تزاور طيفينا إذا هجدنا» كان عندي جود، فكان المعنى أنني إذا هجدت رأيتها في النوم، فكأن نفسي ونفسها جتمعتا؛ وكذلك إذا هجدت هي ترى مثل ما رأيت. ويكون «طيفينا» محمولاً على معنى «نفسينا»، لأن النفس هي التي ترى ما ترى في النوم، وهي التي تتمثل أيضاً ما تتمثله في اليقظة. وقد يسوغ مع هذا أيضاً قوله: «إذا هجدنا»، يريد النفسين، لأن نفس الإنسان هي التي تنام، كما قال الله تعالى ﴿وَأَلَيْ لَمْ تُمْتْ فِي مَنَامِكَ﴾.

ونقول: إنه لا شبهة في أنه لو قال البحثري: «إلا تزاور طيفينا إذا هجدنا» لكان صحيحاً مستقيماً، لكن وزن الشعر لم يمكنه من ذلك فعدل إلى لفظ آخر؛ وما أراد إلا هذا المعنى بعينه، لأن الطيفين اللذين هما ما

(1) كمثل على ذلك أنظر: ص 8 - 10، 11 - 13، 16، 23، 25 - 26، 40 - 47.

يتمثل في النوم ويتخيل لا يوصفان بالهجوم. وإنما عبر بالطيف عن صاحب الطيف وعمن يتمثل له أو منه الطيف، وما ذلك بعيد من الاستعارة في منشور الكلام فضلاً عن منظومه الذي يضيق عن الأغراض، ويحتمل فيه ما لا يحتمل في غيره.

فأما قول الآمدي إن النفوس هي التي تجتمع وتلتقي، ويتمثل لها ما تتمثله في يقظة أو نوم، وإن نفس الإنسان هي التي تنام، واستشهاده بالآية مما كان ينبغي له ألا يخوض فيه ولا يدخل نفسه في مثله، فإنه ليس من عمله، ولا مما له به علم ولا معرفة. وترك الإنسان الدخول فيما لا يعرفه أستر عليه⁽¹⁾.

ويواصل المرتضى تعقيبه على قول الآمدي مصححاً ما خطأه فيه، مبيناً معنى النفس لغة، ثم في اصطلاح الفلاسفة، ثم ضمن سياقها القرآني ومعناها العقائدي الديني المدعم بالشواهد القرآنية. وهكذا يستطرد حتى يصل إلى معناها الصحيح في رأيه.

فنلاحظ أن المرتضى في هذا المثال يعتمد الموضوعية والحكم المتوازن، فيقر بصحة اقتراح الآمدي بالنسبة لصياغة العبارة في بيت البحري، ويؤكد هذا الاقتراح ويزيد في تبريره، بينما يخطئ الآمدي من جهة أخرى في تأويل الآية الكريمة التي أوردها، ويعلن صراحة عن عدم كفاءته كمفسر أو بعده عن هذه المهمة، كما هو الواقع. ومن جانب آخر، نراه يعتمد منهج التحليل والاستدلال في تدعيم رأيه وفي تفسيره لكلمة «النفس» على ضوء الفهم العقلي والفهم اللغوي والبلاغي الرصين؛ تماماً كما كان يفعل في كتابه السابق «الشهاب»، وكما سنراه يعمل في كتابه الآخر «الأمال» الذي سيأتي الحديث عنه لاحقاً.

وعلى ضوء ما سبق ذكره، يمكن القول إن كتاب «طيف الخيال» لا

(1) طيف الخيال، ص 47.

يقول في الأهمية عن كتاب «الشهاب». فمادته الوفرة من المختارات ونشاهد الشعرية التي تجعل منه مصدراً مهماً من مصادر تحقيق النصوص وندواوين الشعرية وتوثيقها، والتدقيق في الفوائد اللغوية والصرفية والبلاغية التي تتخلل تعليقات المؤلف وشروحاته وتفسيراته المتميزة للآيات القرآنية، وهذا كله يضاف إلى الأفكار والآراء النقدية القيمة التي يطرحها أو يشير إليها، والتي تعزز وتثري ما يماثلها أو يرتبط بها في كتبه الأخرى مما سفرد لها ولدراستها فصلاً خاصاً من هذه الدراسة. هذه بمجملها تظهر بلا شك سعة اطلاع المرتضى وحذقه وجوانب مهمة من براعته التي سبقت لإشارة إليها، كما تدل على علمه بالشعر والشعراء، وعلى صفاء ذوقه وحسن اختياره للنماذج الشعرية، ثم على حسن تتبعه وتناوله وتحليله لموضوعات المتعلقة بها وإن كان هذا التناول موجزاً في الغالب.

إن كتاب «طيف الخيال» كما يقرظه محققه حسن كامل الصيرفي: «يعتبر من عيون كتب النقد الأدبي في تراثنا الخالد، ويحتل مكانه في إصداره بين أمثاله، لأن مؤلفه ناقد من الطراز الأول: دقة حس، وعمق فهم، وقوة بيان، وكان يفهم الشعر بنظرة الشاعر وإحساسه، لا بنظرة لغوي ومقياسه؛ وبذلك استطاع أن يصلح أخطاء من سبقوه. ويزيد من قيمة هذا الكتاب أنه يضم فصلاً من كتاب «الموازنة» للآمدي لم ينشر حتى يوم على تعدد طبعات كتاب «الموازنة» حتى تخرج للناس الطبعة الكاملة التي حققها الأستاذ سيد صقر ونشرها الآن دار المعارف»⁽¹⁾.

والحقيقة أن كتابي «الشهاب» و«طيف الخيال» لا يعتبران مثالين نعين للنقد النظري والنقد التطبيقي ومظهرين لبراعة المرتضى وعمق تجربته في النقد فحسب، وإنما يعدان كذلك مصدرين مهمين لدراسة مقارنة نعتقد بين كل من المرتضى والآمدي فيما يتعلق بعدد من الموضوعات أو

طيف الخيال، مقدمة المحقق، ص 47.

القضايا النقدية والبلاغية ذات العلاقة، ولاسيما عندما يضاف إليهما كتاب «الأمالي»، حيث تتكامل صورة العلاقة الفكرية والثقافية الوثيقة بين الناقدين، وتظهر وجهات النظر المتباينة والمتفقة أو المتقاربة بينهما، وما يترتب على هذا التباين والتغاير من آثار في تقويم كثير من النتائج الشعرية ذات العلاقة، كما سنبين ذلك بنحو أوضح في الفصل الخاص بأعمال المرتضى ونظرياته في النقد..

إلى جانب ما سبق ذكره من أعمال المرتضى الأدبية الموجودة بين أيدينا، يبرز كتابه «الأمالي» الذي اشتهر به وظهرت براعته ومعرفته فيه في مختلف المجالات الأدبية المعروفة في عصره، وهذا الكتاب في واقعه يعد أكبر مؤلفات الشريف المرتضى الأدبية التي وصلت إلينا وأكثرها أهمية، وأدلها على سعة اطلاعه وغزارة علمه في ما يتعلق بعلوم القرآن والعربية وبلاغتها وميراثها الفكري والأدبي عامة، ثم على منهجيته وعلى إحاطته الواسعة بجانب كبير مما يرتبط بثقافة العصر الذي عاش فيه. ولا شك في أن ذلك يجعل لهذا الكتاب تأثيراته وانعكاساته في أعمال مفكرين وكتّاب آخرين، ويبرز جانباً مهماً من شخصية المرتضى الأدبية والثقافية. وهذا ما يجعل هذا الكتاب في النهاية جديراً بقراءة داخلية تأملية خاصة موسعة، يخصص لها فصل مستقل من هذه الدراسة يتسع فيه المجال لمزيد من التبسيط والتحليل والبحث وتسليط الضوء على أهم الجوانب وأبرزها، من دون الإخلال بطبيعة الحال بالتوازن المطلوب بين أجزاء الدراسة وهيكلها العام..

الفصل الثالث

كتاب الأمالي

تقديم

لقد امتاز كتاب «الأمالى»، فضلاً عن دلالاته على شخصية المرتضى كناقذ له منهجه الرصين، وذوقه الشاعري الصقيل المهذب، وإحساسه لمرهف المقترن بعقلانية العالم وأسلوب الفيلسوف، بكونه مصدراً مهماً من مصادر الأدب لا يستغنى عنه، ومرجعاً بارزاً في التفسير واللغة والبلاغة والتاريخ والأنساب والأمثال وعلم الكلام ورواية الشعر، لا يقل، من حيث مستواه وثراء محتواه وتنوع موضوعاته وعلو مكانته، عن كتب الأمالى المشهورة، وكتب الأدب الأساسية الأولى، مثل كتاب «الأمالى» لأبى علي إسماعيل بن القاسم القالى (ت 356هـ/ 966م)، وكتاب «الأمالى» لهبة الله بن علي المعروف بابن الشجري (ت 542هـ/ 1148م)، و«البيان والتبيين» لعمر بن بحر الجاحظ، و«الكامل في اللغة والأدب» لمحمد بن يزيد المبرد (ت 350هـ/ 960م)، وكتاب «الإمتاع والمؤانسة» لأبى حيان التوحيدى (ت 400هـ/ 1009م). هذا إن لم يبرز أمالى المرتضى هذه الكتب ويتفوق عليها كلها من حيث الشمول وسعة الإحاطة وتنوع الموضوعات ورصانة المنهج ودقته.

يقول محقق هذا الكتاب محمد أبو الفضل إبراهيم: «وحيثما يستعرض الباحث كتب العربية النفيسة التي حوت ألوان المعارف، وزخرت بأشتات الطرائف، وحفظت بين دفتيها نتاج القرائح، وحقائق السير والتاريخ والأخبار، ونصوص الشعر واللغة والغريب، فإنه بلا مراء يعد منها كتاب أمالى المرتضى - أو كما يسميه مؤلفه «غرر الفوائد ودرر القلائد» - وينظمه في العقد الذي يضم كتاب الكامل للمبرد، والبيان والتبيين للجاحظ،

وعيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري (ت 276هـ/889م)، والعقد الفريد لابن عبد ربه، والأغاني لأبي الفرج، وغيرها من الكتب التي حلّقت في سماء الآداب العربية كالنجوم، وأرست قواعدها كالأطواد، وعمّرت بها مجالس العلماء وسوامر الأدباء؛ وتدارسها المتأدبون جيلاً بعد جيل؛ وتداولها النساخ، وعدّت في مكتبات الدارسين من أكرم الذخائر وأنفس الأعلّاق»⁽¹⁾.

برغم شهرة المرتضى ومكانته العلمية الكبيرة التي سبق الحديث عنها، وبرغم ما تبين من الأهمية لكتابه «ألمالي»، وما كان لهذا الكتاب من أثر في تطوير الحركة الأدبية، ومن تأثير في عدد من الأعمال العلمية التي ظهرت بعده مما سبّبه فيما بعد، برغم ذلك كله لم ينل هذا الكتاب القيم - على حد علمي - من العناية والدراسة مثل ما نالته كتب ألمالي وكتب الأدب الأخرى المماثلة في المكانة والأهمية، مثل: «ألمالي القالي» و«ألمالي ابن الشجري» و«الكامل» للمبرد وغيرها. وربما كان من أسباب ذلك ما يلي:

أ - ما جرت عليه العادة من متابعة بعض دارسينا المعاصرين لبعضهم الآخر فيما يبحثون فيه من موضوعات ويتبعون من مناهج ويتوارثون العناية به من أعمال علمية وأدبية، فإذا كان قد أغفله السابقون فلا مانع من أن يغفله اللاحقون.

ب - غلبة شهرة الشريف المرتضى في مجالات الفقه والأصول وعلم الكلام والعقائد وعلوم الشريعة الأخرى على شهرته في مجالات اللغة والأدب والنقد، وهو ما جعل المجالات الأولى تستحوذ على اهتمام مؤرخي المرتضى ودارسي أعماله، وتقلل اهتمامهم بما دونها. وربما كان

(1) أنظر الشريف المرتضى، ألمالي المرتضى: غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1373هـ/1954م)، مقدمة المحقق، ص 18.

مما يدل على ذلك قدم العناية بطبع ونشر مؤلفات المرتضى في المجالات الأولى وتأخر ظهور مؤلفاته في المجالات الأخرى أو تأخر العناية بطبعها ونشرها حتى من قبل مريديه وأبناء طائفته.

ج - محدودية انتشار كتب المرتضى وأعماله الأدبية بسبب تأخر طباعتها، أو تعثر توزيعها. وهو ما أدى إلى ذبوعها بين أفراد طائفة الشيعة أكثر منه بين أوساط بقية الطوائف الإسلامية والعربية. وقلل بالتالي من فرص التنبيه إليها، وإيلائها ما تستحق من العناية والاهتمام من قبل النقاد والدارسين. وبذلك لم يتسنى لها أن تبرز على نحو مماثل لكتب الأدب وكتب الأمالي السابقة الذكر.

من هنا جاءت ضرورة تسليط الضوء على كتاب «أمالي المرتضى» الذي يعد، كما سبقت الإشارة، من أوسع وأغنى كتب المرتضى الأدبية، والسعي لإعطائه قسطاً مما يستحق من العناية، وإبرازه على نحو يمهد للمقارنة بينه وبين أمثاله من كتب الأدب، المتميزة، ويكشف عما يتضمنه من جوانب جديرة بالمزيد من التأمل والدراسة، ويظهر مكانته وأهميته كمصدر علمي وأدبي، ويبين مدى إسهامه في تطوير الحركة الفكرية في العصر الذي ظهر فيه، كما يبين مدى انعكاس هذه الحركة على شخصية مؤلفه، وأخيراً يوضح مدى صدقية أقوال المؤرخين ممن أشرنا إليهم في بداية هذا المقال وانطباقها على هذه الشخصية من خلال عمله في هذا الكتاب.

لا تتسع هذه الدراسة الموجزة لتقييم شامل لمواقف المرتضى وآرائه في المسائل الدينية والعقائدية والكلامية، أو القضايا اللغوية والأدبية والنقدية التي يطرحها من خلال تعليقاته ومناقشاته لموضوعات كتابه «الأمالي»، وإنما تسعى، بالدرجة الأولى، إلى تقديم عرض وصفي تحليلي نقدي موجز نسبياً، تتكون من خلاله صورة واضحة متكاملة نوعاً ما عن طبيعة الكتاب ونوعية الموضوعات التي يتناولها ويستعرضها أو يتطرق إليها، وعن المنهج المتبع في معالجة هذه الموضوعات والأفكار والآراء التي تطرح ضمنها، والمواقف التي تتبين من خلالها، وأخيراً الطريقة أو الطرائق التي

يعبر بها المرتضى عن هذه الأفكار والآراء والمواقف، ولاسيما المتعلق منها بالمسائل والقضايا الأدبية والنقدية، التي تشكل طابعاً مميزاً بارزاً في الكتاب. وهكذا يتبين - كما نأمل - المستوى العلمي للكتاب في إطار موضوعه العام وعصره والبيئة الخاصة والعامة التي انبثق فيها وانطلق منها، وتظهر قيمته وجوانب الإبداع والتفرد التي يمكن أن يركز عليها في تقييمه ومقارنته بالأعمال الأخرى المماثلة.

طبيعة الكتاب وموضوعاته:

جاءت كلمة «أمالٍ» من لفظ «إملاء»، وهو: «أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم، ويكتبه التلامذة، فيصير كتاباً، ويسمونه الإملاء والأمالى». وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم⁽¹⁾. وقد عد صاحب كتاب «كشف الظنون»، بعد إirاده لهذا التعريف، «67» كتاباً بهذا الاسم في مختلف المعارف والعلوم والفنون التي عرفت في تلك العصور، إلا أنه لم يذكر «أمالى المرتضى» ضمنها، رغم انطباق المفهوم الذي ذكره على الكتاب، وإنما ذكره باسم آخر وهو «الدرر والغرر في المحاضرات». ولكنه وصف هذه «الدرر والغرر» بعد تأكيد نسبتها إلى الشريف المرتضى بقوله: «وهي مجالس أملاها في فنون من معاني الأدب كالنحو واللغة وغير ذلك، وهو كتاب ممتع يدل على فضل مؤلفه وتوسعه في الاطلاع على العلوم»⁽²⁾.

ويبدو أن صاحب «كشف الظنون» اقتبس تعريفه السابق الذكر للكتاب من ابن خلكان، إلا أن ابن خلكان ذكر «أمالى المرتضى» ضمن ترجمته للشريف المرتضى وتعداده لمؤلفاته باسم «الغرر والدرر»، وقال: «وهي

(1) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تقديم السيد شهاب الدين النجفي المرعشي، ط 3 (طهران: المطبعة الإسلامية، 1387هـ - 1967م)، ج 1، ص 161.

(2) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج 2، ص 748.

مجالس أملاها تشتمل على فنون من معاني الأدب تكلم فيها على النحو واللغة وغير ذلك، وهو كتاب ممتع يدل على فضل كثير وتوسع في الاطلاع على العلوم»⁽¹⁾.

ولقد كان هناك تنوع واختلاف في تسمية هذا الكتاب ووصف عنوانه، فقد اشتهر، ولاسيما بين مؤرخي الأدب المحدثين، باسم «الأمالي». كما عرف أيضاً بكتاب «غرر الفوائد ودرر القلائد». ويعتبر «أمالي المرتضى» كتاباً كبيراً من حيث الحجم نسبياً، فهو يتألف من حيث مضمونه العام من (80) مجلساً أو محاضرة، يستغرق عدد كبير منها صفحات تتجاوز (20) صفحة أحياناً، هذا فضلاً عن تكملة أضيفت إلى الكتاب تقع في (108) صفحات، وتشتمل على مسائل مماثلة في طرق عرضها ومعالجتها لموضوعات مجالس الكتاب وفصوله.

وقد ظهر كتاب «الأمالي» في طبعات مختلفة، تباين حجم الكتاب فيها، وكان آخر هذه الطبعات وأفضلها - فيما يبدو - الطبعة التي صدر فيها عن دار إحياء الكتب العربية، 1373هـ/1954م، بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، وهي الطبعة التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، وقد أخرج الكتاب في هذه الطبعة في ورق جيد وطباعة واضحة، وذيل بفهارس تفصيلية لموضوعاته، ولما تضمن من آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأشعار ومواد لغوية مفسرة وأمثال، ولما ورد فيه من أسماء الأعلام والملل والطوائف والأمم والقبائل العربية... وقد تألف الكتاب، بمجمله في هذه الطبعة، من «1385» صفحة، جاءت في جزأين أو مجلدين من القطع الكبير المؤلف⁽²⁾.

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص 313.

(2) طبع هذا الكتاب عدة طبعات آخرها وأحسنها - على حد علمي - الطبعة التي صدرت بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1373/1954)، وهذه هي الطبعة التي استخدمت في هذه الدراسة.

ويحتوي كتاب «الأمالى»، وفق ما تبين، على مجموعة وافرة من المحاضرات أو الدروس. أملاها الشريف المرتضى - كما يبدو - على تلامذته أو مستمعيه في أوقات متعاقبة ومختلفة لم تؤرخ أو يحدد زمن أو مكان إلقائها أو إملائها. وقد جمعت هذه المحاضرات ونظمت في ما بعد على هيئة مجالس، بلغت ثمانين (80) مجلساً. وألحقت هذه المجالس في طبعتها الموجودة بين أيدينا بتكملة، كما سبق القول، مكونة من مجموعة فصول قصار اختلفت في قصرها، ووضع معظمها تحت عنوان «مسألة».

وقد تضمنت هذه المجالس والفصول المذكورة مناقشة موضوعات ومسائل وقضايا متنوعة في التفسير والفقه والحديث والعقائد والتاريخ والأنساب وعلم الكلام واللغة والنحو والصرف والأدب والشعر والنقد والبلاغة والبيان والبديع... وهكذا تجاوز الكتاب باهتمامه حدود ما كان متعارفاً عليه عند بعض قدامى الأدباء من علوم الأدب، حيث حددوها بـ «اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع»⁽¹⁾ وإن غلب على الكتاب في الظاهر طابع التفسير للآيات القرآنية والأحاديث المروية، فإن الاستطراد في التعليق والتداعيات الكثيرة التي ترد على هذا التعليق هي التي زادت الكتاب ثراء وجعلت منه موسوعة علمية وأدبية شاملة لأكثر معارف العصر، حافلة بالشواهد والأمثلة على كل فن من الفنون التي تطرق مؤلف الكتاب إلى بحثها أو الحديث عنها.

لقد تضمن الكتاب من الشواهد ما يزيد على «566» آية قرآنية شرح منها ما يزيد على المائة والأربعين «140» آية، وعلى «79» حديثاً شرح وفسر غريب أكثر من ثلاثين «30» حديثاً منها. كما حوى «1349» بيتاً من الشعر مع «75» من الأرجاز لما يقرب من «266» شاعراً وشاعرة ممن برز أو أغفل من شعراء العربية، منذ الجاهلية حتى زمن المرتضى وعصره. كما تضمن

(1) أنظر عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون (القاهرة: مطبعة الخانجي، 1409هـ - 1989م)، ج1، ص 5.

31» من الأمثال العربية المأثورة، وتفسيراً لأكثر من «753» مفردة لغوية غريبة. هذا كله فضلاً عما حواه الكتاب من تراجم لعدد كبير من شعراء العرب والمسلمين وحكمائهم ومتكلميهم وأعلامهم ومعمريهم، ومن ذكر عدد كبير من أيام العرب وأماكنهم وأمصارهم وقبائلهم وبيوتاتهم، وما ظهر أو عرف بينهم وبين المسلمين عامة من الفرق والطوائف والمذاهب والملل والنحل والأنبياء والرسل والأولياء، والتعليق على كل من ذلك بما يتناسب مع سياق الكلام في المجلس أو يناسب المقام.

إن الطابع الغالب ظاهرياً على الكتاب كما ذكر هو التفسير والتأويل، حيث تستهل المجالس في معظم الأحوال بالآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، ويُبَيَّن ما غمض أو أشكل في تأويله أو دار وكثر حوله السؤال فيها، وتناقش المسائل المتعلقة بهذه الآيات أو الأحاديث، فيستغرق ذلك أجزاء كبيرة من الكتاب، ويطنى الأسلوب التحليلي والمنهج العلمي فيه، إلا أن ما يقتضيه هذا التفسير من تدليل وبرهنة، وما يترتب على التحليل والتعليق والمناقشة من تعمق وتدقيق ويدعو له من استطراد وتوارد وإسهاب في الحديث يغير طابع الكتاب ووتيرته في كثير من الأحيان، حيث يحاول المرتضى جهده في مواقف كثيرة أن يوفق بين تأويل الآيات المتشابهة وما دار على ألسنة العرب من نصوص الشعر واللغة وبلغ الأقوال ونادرها من النثر، ويعلق على هذه النصوص ويفسر غريبها ويشرح معانيها ويبين صورها وجوانب الإبداع فيها، وقد تقارن هذه النصوص وتوازن بنظائرها في الغرض أو الشكل والتركيب أو المعنى أو الأسلوب، كما قد تناقش وتستعرض وجهات النظر فيها وفي قائلها ومكاناتهم. ويستطرد أكثر في الحديث عنهم وعما اشتهروا به وتذكر جوانب من سيرهم وطرف من أخبارهم أو يشار إلى من تأثر بهم أو شابههم في النهج أو الأسلوب أو التفكير. وهكذا تتحول أجزاء من الكتاب وفق هذا المنوال إلى مباحث في الشعر والنقد والبلاغة واللغة والأدب وتاريخه والفن وأصوله.

وقد يفضي تأويل الآية أو تفسير الحديث أحياناً إلى ذكر مفهوم أو حكم تتباين حوله الآراء وتختلف وجهات نظر المفسرين أو المتكلمين أو المحدثين فيه، مما يستوجب استعراض هذه الآراء ووجهات النظر المختلفة، ويستدعي ذلك تحليلها ومناقشتها أحياناً، كما قد يجر إلى ذكر أصحابها وبيان ما يلتقون فيه أو يختلفون عليه، أو يستطرد إلى الحديث عن نزعاتهم وتوجهاتهم العقائدية أو الطائفية الدينية أو الفكرية، وهكذا تتحول أجزاء أخرى من الكتاب إلى أسفار علمية، في التفسير أو علم العقائد والكلام أو في تقييم مؤلف جليل في الحديث أو التاريخ. وعلى هذه الطريقة يتنوع طابع الكتاب، وتتسع مجالاته، ويمتزج فيه العلم بالأدب والفن، وتتراوح الأساليب فيه بين الجفاف والرقّة، وبين حوار العقل وعمل الذوق وخطاب الوجدان، في ترابط وتوازن وثناء وانسجام فريد في المضمون والأسلوب.

بحث المرتضى في «الأمالي»، وفق أسلوبه السابق الذكر، قضايا علمية وأدبية كثيرة ومتنوعة، هذا إلى جانب عمله الرئيس في تفسير الآيات القرآنية وشرح الأحاديث النبوية الشريفة والروايات المأثورة عن أئمة الشيعة واستخلاص الأحكام الشرعية منها أو مناقشة وتحليل ما يتعلق بها من مسائل فقهية وأصولية وعقائدية متشعبة، مما لا يتسع لنا المجال هنا للحديث عنها لأنها تحتاج إلى دراسة خاصة يتولاها متخصصون في مجالاتها وموضوعاتها. وليس بوسعنا هنا كذلك استقصاء جميع القضايا الأخرى المشار إليها أو التوسع في تعدادها والإشارة إلى ما يتعلق بها مما ورد في كتاب الأمالي، لأنها كثيرة متفرعة ومتشعبة. لذلك سنكتفي بالإشارة إلى أهمها وأبرزها ضمن محاورها الرئيسية، وفي إطار موجز وعرض سريع مختصر، يهدف بالدرجة الأولى، كما ذكرنا في ما سبق، إلى التنبيه على أهمية الكتاب وإبراز طابعه العام ويبين مجالات وأوجه الاستفادة منه.

يبحث المرتضى في كتابه «الأمالي»، وضمن تفسيره لمجموعة من الآيات القرآنية وذكره لأوجه تأويلها، عدداً من القضايا الكلامية والعقائدية التي كانت محل نقاش وجدال في عصره، مثل: «مسألة المعصية والخطأ من العبد» التي كانت محل خلاف كبير بين الخوارج والمرجئة والمعتزلة. وكان تناولها من قبل المرتضى في هذا الكتاب في الواقع امتداداً لبحثه إياها بنحو مفصل مستقل في كتابه المعروف بكتاب «الذخيرة في علم الكلام»، أو ما سمي بـ «ذخيرة العالم وبصيرة المعلم»⁽¹⁾. ومثل «مسألة تفضيل الأنبياء والملائكة»، ثم «قضية عصمة الأنبياء وتنزيههم عن المعاصي والأخطاء»⁽²⁾، والتي كانت بدورها موضع خلاف ونقاش كبير بين طائفة الشيعة الإمامية من جهة والمعتزلة ومجمل أصحاب الحديث من جهة أخرى، وبحثها الشريف المرتضى نفسه بنحو مفصل في كتابه السابق الذكر «تنزيه الأنبياء». كما بحث في «أصل مذهب أهل التوحيد والعدل»، وبيّن أصوله وذكر أصحاب هذا المذهب من المعتزلة مستعرضاً جملة من أخبارهم وأقوالهم وآرائهم التي تؤيد أو تثبت اعتقادهم⁽³⁾. واستعرض أخبار واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد وتحدث عن آرائهما في «المنزلة بين المنزلتين»؛ (أي في القول في مرتكب الكبيرة وأنه ليس بمؤمن كما تقول المرجئة وليس بكافر كما يقول الخوارج)⁽⁴⁾.

وتحدث المرتضى في أماليه كذلك عن حقيقة الكينونة، ومعاني «كان»، وعن أحوال الفعل بين النحاة والمتكلمين. ونقض أقوالهم فيها⁽⁵⁾،

(1) الشريف المرتضى، الذخيرة في علم الكلام، تحقيق السيد أحمد الحسيني، (قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1411هـ).

(2) أنظر: الشريف المرتضى، الأمالي، ج2: ص 131 - 132، ص 333 - 339، 347 - 348 على التوالي.

(3) الأمالي، ج1، ص 148 - 199.

(4) الأمالي، ج1، ص 165 - 176.

(5) الأمالي، ج2، ص 295 - 298 وص 300 - 302.

كما رد على منكري تطاول الأعمار⁽¹⁾. هذا علاوة على ما أشار إليه أو تناوله بالتعليق والنقد والرد المطول أحياناً أو استشهد به عرضاً في مواضع مختلفة من آراء وأفكار وأخبار عدد من كبار المعتزلة وشيوخهم غير من ذكرنا منهم، من أمثال إبراهيم بن سيار النظام (ت231هـ/845م)، والجاحظ (ت255هـ/869م)، وأبو هذيل العلاف، وعمرو بن عبيد التيمي (ت144هـ/761م)، وثمامة بن الأشرس (ت213هـ/828م)، وبشر بن المعتمر (ت210هـ/825م)، وأحمد بن أبي دؤاد... فتطرق، من خلال ذلك، لمسائل وموضوعات وقضايا عقائدية وكلامية متفرقة، مثل: «مسألة الذات الإلهية وصفاتها»، وقضية الإيمان، و«مسألة القضاء والقدر»، والعلم، والإرادة، والمنفعة، والثواب والعقاب، والخير والشر. ومثل: القول برؤية الله، و«مسألة خلق أفعال العباد»، و«إرادة الله للقبائح»، والقول بوجوب الأصلح، وغير ذلك مما يبين موقفه من قضية الاعتزال ويظهر اختلافه الكبير مع المعتزلة⁽²⁾...

ومن طريف ما اشتمل عليه كتاب «الأمالي»، مما يتعلق بالمسائل المذكورة، استعراض طائفة ممن كانوا على مذهب أهل العدل من مشهوري الشعراء ومتقدميهم، وطائفة أخرى من الشعراء الذين عرفوا بالدهريين أو المجبرة، والثنيوية، أو من اتهموا بالزندقة أو بالقول بالتناسخ، وأهل الضلالة كما كان يعبر عنهم. والعمل على استخلاص ما يدل على انتماء كل شاعر منهم إلى هذا المذهب أو ذاك أو يشير إلى تهمته في أمر مما ذكر، وذلك من خلال تحليل نماذج مننتاجات هذا الشاعر وآرائه والأخبار الواردة عنه. ولقد كان من بين من ذكرهم المرتضى وتحدث عنهم من أهل العدل والدهريين من الشعراء على سبيل المثال: ذو الرمة، وأعشى

(1) الأمالي، ج1، ص 270 - 273.

(2) كمثل على ذلك أنظر الأمالي، ج1، ص 173 - 183.

قيس، ابن ثعلبة. وليد بن ربيعة العامري⁽¹⁾. أما من الطوائف الأخرى المشار إليها فمثل: الوليد بن عبد الملك بن مروان، وبشار بن برد، وحمام عجرد، وحمام الراوية، ومطيع بن إياس، ويحيى بن زياد الحارثي، وصالح بن عبد القدوس⁽²⁾...

2 - المسائل اللغوية:

شرح المرتضى في كتابه «الأمالى» ما يزيد على «650» ستمائة وخمسين مفردة لغوية، من الكلمات والمصطلحات والصيغ الغريبة الواردة في الآيات والأحاديث والنصوص الشعرية والنثرية التي استشهد بها شرحاً تناول فيه، فضلاً عن بيان معانيها، ذكر بعض اشتقاقاتها وفروعها أحياناً، وبيان أوجه استعمالها وكيفيات صياغتها وتركيبها وتكوين الجمل منها، كما تناول أحياناً أخرى وبروح اللغوي المحقق المتتبع والأديب المتبحر والناقد المدقق المتذوق توضيح بعض الجوانب البلاغية في مدلولاتها ووظائفها التعبيرية، كما هو الحال - مثلاً - في تفسيره لكلمة «الإجباء» وكلمة «العرض»، وحديثه عن كلمة «الحن» ومعانيها بين اللغة والبلاغة والشعر، وعن «القمر» وتسمياته المختلفة وفق تدرجه منذ مولده حتى محاقه، وغير ذلك⁽³⁾ مما يمكن أن يشكل جزءاً من كتابه «الأمالى» معجماً لغوياً ثرياً متميزاً من حيث منهجه وتكوينه.

إلى جانب ذلك كله، تطرق المرتضى في هذا الكتاب إلى عدد من المسائل النحوية والصرفية، وناقش بعضها، وطرح فيها آراء دلت على سعة إحاطته وعمق إدراكه ومعرفته بأسرار اللغة وبمضائنها المهمة ورجالها. فقد تحدث، على سبيل المثال، عن حقيقة الكينونة ومعاني «كان»، وناقش قضية تقسيم أحوال الفعل بين المتكلمين والنحويين ونقض أقوالهم فيها. كما

(1) الأمالى، ج1، ص ص 19 - 21.

(2) الأمالى، ج1، ص ص 127 - 147.

(3) أنظر الأمالى، فهرس اللغة الملحق بالكتاب، ج2، ص ص 460 - 474.

تحدث عن وجوه استعمالات حرف الجر «على»، وعن وجوه الاستثناء وخصائص التعريف بالاسم الموصول، وعن «إن» الشرطية وجوابها وموارد حذف جواب الشرط عامة. تحدث في هذه المسائل وغيرها ليس من وجهة نظر نحوية صرفة، وإنما من وجهة نظر بلاغية فيها الكثير من الاستقلالية والأصالة والبراعة في تذوق اللغة وفنون التعبير، وكانت له لفتات ومواقف من بعض هذه المسائل ليس لدارس النحو الحديث غنى عن الاطلاع عليها⁽¹⁾.

ولقد رجع المرتضى فيما نقله في كتابه من شروح للمفردات اللغوية، وفيما بحثه أو تطرق إليه من مسائل لغوية إلى أشهر علماء اللغة والنحو في عصره، وكانت له إحاطة واسعة بما ألفه أو رواه في اللغة أمثال أحمد بن فارس، وأحمد بن محمد الجوهري صاحب الصحاح، ومحمد بن القاسم بن الأنباري، وأبي حاتم السجستاني، وعبد الملك بن قريب الأصمعي، ويعقوب بن السكيت، وقطرب بن المستنير... وبمؤلفات أحمد بن يحيى المعروف بـ «ثعلب» في النحو، ومؤلفات الأخفش، وأبي العباس المبرد، والفراء، وأبي علي الفارسي، وإبراهيم بن سهل الزجاج، والكسائي، ومحمد بن إسحاق النحوي، وأبي علي الجبائي وغيرهم... ولم يكن في ما أورده عن هؤلاء وغيرهم مجرد ناقل، وإنما كان كعادته في أكثر ما يرويه عنهم وعن غيرهم ناقدًا ممحصاً، لأنه في قرارة نفسه يؤمن، كما ذكرنا، بضرورة اتخاذ المنهج العقلي الممحص المتأمل في كل ما ينقل في تفسير الألفاظ وغيرها. فهو يصرح ضمن تعقيبه وردّه على تفسير واستنتاج لغوي لكل من الأصمعي وابن الأنباري مثلاً بقوله: «ليس يجب أن يجعل إطلاق الألفاظ المحتملة دليلاً على إثبات الأحكام والمعاني ومعتضة على أدلة العقول»⁽²⁾.

(1) أنظر على التوالي: ج2، ص 295 - 298، ج1، ص 352 - 353، 120 - 127، ج2 ص 122 - 124. أنظر كذلك: الأمالي، ج2، ص 295 - 298 وص 300 - 302.

(2) الأمالي، ج1 ص 431.

علاوة على تطرق المرتضى وإشاراته العابرة إلى بعض المسائل بلاغية والاصطلاحات المرتبطة بها في أثناء تفسيراته للمفردات اللغوية أو ضمن حديثه عن بعض المسائل النحوية والصرفية في كتابه «الأمالي»، فإن تأويلاته المستمرة للآيات القرآنية وتفسيراته للأحاديث الشريفة وشروحاته للنصوص الشعرية والنثرية وحديثه عما تتضمنه هذه الآيات والأحاديث والنصوص من وجوه البلاغة وفنية التعبير كثيراً ما تدفعه إلى التعرض للحديث عن بعض القضايا أو المسائل البلاغية المهمة ومناقشتها بنحو أو بآخر، وتوضيح ما يتعلق بها من ألفاظ أو تعبيرات اصطلاحية ومن مسائل فرعية، وإبداء مرئياته فيها أو فيما طرح حولها من آراء ووجهات نظر، والتعقيب عليها وإتباعها بما يخصبها ويزيد من أهميتها من شواهد وافرة ثرية.

لقد تطرق المرتضى من جملة ما تطرق إليه وبحثه من مسائل البلاغة وقضاياها إلى الحديث عن البلاغة ذاتها، فعرفها وحدد بعض سماتها وبعض خصائص القول البليغ، كما تحدث عن الإيجاز، وفرّق بينه وبين الحذف والاختصار، وذكر ما يتعلق منهما باللفظ وما يتعلق بالمعنى، وتحدث عن التشبيه، فذكر معناه في اللغة، وبيّن غاياته وأغراضه وأنواعه ودرجاته، وعن الاستعارة والإشارة وبيّن مكانهما من البلاغة ولزومهما في نكلام البليغ، وتطرق إلى الحديث عن الاتساع والتجوز والمبالغة وعما تحدثه في النفس من تأثير وعما لها من ارتباط بغايات الكلام ومقاصده، وإلى الحديث عن الكناية وفاعليتها أو دورها في الشعر وفي الكلام البليغ عامة، وبين ما لها من ارتباط بالمغلاة وما يحتاجه الكلام معها من التدقيق في النظر من أجل انتزاع المقصود.

وبحث المرتضى أيضاً، وبنحو موسع نسبياً، في ظاهرة التكرار في شعر، وفي الكلام البليغ عامة، وبين أهمية التكرار وأحواله ووجهاته

وأشكاله، واستشهد بالكثير مما تعلق بهذه الجوانب وغيرها من آراء وأقوال وأورد الكثير من النصوص الشعرية والنثرية ذات الصلة، مما دلل على كثرة إحاطته وسعة اطلاعه على ما صنف فيها أو طرح حولها من آراء وأفكار وملاحظات وتعليقات، ولاسيما ما صنفه أو طرحه كل من أبي عثمان الجاحظ، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة، وعبد الله بن المعتز، وعلي بن عيسى الرماني، وغيرهم ممن بحثوا في إعجاز القرآن ومن المتكلمين المعتزلة وسواهم. وقد كانت له مواقف مع بعضهم دلت بالفعل على استقلالية رأيه وعلى عمق فهمه وبعد إدراكه لكثير من المسائل البلاغية المذكورة ولما ارتبط بها من فروع ومعاني واصطلاحات⁽¹⁾.

وقد كانت لأفكار المرتضى وآرائه التي طرحها فيما يتعلق بالقضايا المذكورة آثارها الملحوظة في مؤلفات من جاء بعده بلا شك. يقول الدكتور عبد الرزاق محيي الدين ملخصاً ما توصل إليه من تقييم لأفكار المرتضى المتعلقة بمسائل البلاغة «وخلاصة القول في آرائه البلاغية، أنها كانت حلقة وصل بين ما أبداه الجاحظ في إشاعته الخواطر البلاغية عند نقد النصوص في كتابه البيان والتبيين. وما انتهى إليه الجرجاني من تركيز تلك الخواطر وتصنيفها إلى أبواب مستقلة في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، وأن خواطره لو جمعت ووصلت بعضها لألفت شطراً كبيراً من مسائل البلاغة، وبخاصة ما كان أدخل منها في علم المعاني»⁽²⁾.

4 - قضايا الشعر والنقد:

تحدث المرتضى في أجزاء عديدة من أماليه، وفي سياق ما أشرنا إليه من محاولاته في التوفيق بين ما يطرحه من تفاسير وتأويلات للآيات القرآنية

(1) أنظر على سبيل المثال وليس الحصر: الأمالي، ج1، ص4-7، 26، 121-128، 189، ج2، 73-76، 309-314، 372.

(2) د. عبد الرزاق محيي الدين، أدب المرتضى: من سيرته وآثاره، (بغداد: مطبعة المعارف، 1957م)، ص194.

والأحاديث والروايات، وما دار على السنة العرب واشتهر من نصوص شعرية ونثرية بليغة. فقد تحدث عن الشعر وذكر صفاته العامة ومقاييس الأصالة أو الجودة والإبداع فيه، كما تحدث عن مقاصده في الجاهلية والإسلام، وعن طبيعة لغته وما تتفرد به هذه اللغة، وعن الشاعر ونزعاته والقصيدة الشعرية وأسسها ومقوماتها، واستشهد في أثناء ذلك كله لعدد كبير من الشعراء والشاعرات، حتى يمكن القول إنه ما من شاعرة أو شاعر عربي قديم أو محدث مشهور أو مغمور إلا أورد له أو روى من جيد شعره شيئاً؛ وكأنه قد أحاط بديوان العرب بأجمعه، وعرف كل ما روي من مشهوره الشعر وغيره. ولقد أبدى المرتضى في ما تحدث به وناقشه وقارنه ورواه، كما يقول أستاذنا المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم «أبدى تفوقاً عجباً، وأبان عن ذهن وقاد، وذكاء متلهب، وبصر نافذ، وأعانه فيما فسر وأول ووجه وفرة محفوظة من الشعر واللغة ومأثور الكلام»⁽¹⁾.

لم يكن المرتضى في ما أورد في أماليه من مختاراته الشعرية مجرد راوية للشعر، أو شارحاً له مفسراً لغريبه، وإنما كان ناقداً بارعاً متذوقاً للشعر، يتحسس مواطن الجودة والجمال والإبداع فيما يرويه، وينبه إليها ويدلل عليها. يوازن بين الشعراء، ويقارن بين الصور والأساليب والمعاني، ويحلل الكثير منها⁽²⁾، معرباً في أثناء ذلك عن رأيه في مكانة الشاعر أو طبقة، أو مبيناً مواقف وآراءه في مذاهب الشعر وتياراته وقيمه، مشيراً إلى الكثير من أصوله وقواعده ومقوماته وإلى آراء النقاد والبلاغيين فيها أو مناقشاتهم حولها، متطرقاً من خلال ذلك كله، إلى الكثير مما يتعلق من بعيد أو قريب بأسس النقد وقواعده وقضاياها ومذاهب النقاد ونزعاتهم

(1) أمالي المرتضى، مقدمة المحقق، ج 1 ص 18.

(2) أنظر على سبيل المثال: موازنة المرتضى بين قول البحتري مع أقوال شعراء آخرين في وصف صفة اللون، ج 2، ص 42 - 43. وموازنته بين مدائح البحتري نفسه مع مدائح كل من عمارة بن عقيل ومروان بن أبي حفصة، ج 2، ص 43 - 45.

واتجاهاتهم وميولهم، مدلاً بذلك على سعة إحاطته بكل ما يتصل بالشعر ونقده، وعلى عمق اطلاعه على معظم ما كتب نقاد عصره، وأخيراً على ما يمكن أن يجعل له مكانة كبيرة بينهم. هذا فضلاً عن برهنته على علمه برواية الشعر ومعرفته بأسرار غريبه.

ومن بين ما تحدث فيه أو ناقشه من القضايا النقدية البارزة في عصره، وكان له منها موقف متميز ورأي خاص فيها أو في بعض جوانبها أو فروعها، قضية اللفظ والمعنى أو الشكل والمضمون، وما يدخل في سياق ذلك من الحديث عن المعنى الشعري وصوره وأبعاده، وما يمكن أن يخضع له من تصورات ويحتمله من تفسيرات مختلفة، ومن الحديث عن السبك أو الصياغة اللفظية وآثارها في تبديل المعنى أو تجديده وتغيير أوجه الإبداع فيه⁽¹⁾.

وفي أطر مماثلة لما سبق ذكره ومواطن مختلفة، يعلق المرتضى كذلك على مسألة التعارض أو التغاير بين الشعر والخطابة، والاختلاف بين الشعر والنثر، وينطلق من خلال ذلك إلى الحديث عن لغة الشعر وعن طبيعتها التي تناقض أو تغاير لغة الفلسفة ولغة المنطق والعقل بنحو عام، ثم عما تقوم عليه هذه اللغة من أساليب المبالغة والغلو وضروب الإشارة والإيحاء وطرق التجوز والتحول والاتساع المجازي التي تجعلها في تناقض تام مع لغة الفلسفة والمنطق وتباين مستمر مع لغة العقل بصورة عامة⁽²⁾.

وقد كرر المرتضى الحديث والتعليق في أماليه، كما فعل في كتابيه الآخرين المشهورين «الشهاب في الشيب والشباب» و«طيف الخيال» على قضية السرقات الشعرية، وتطرق إلى تحليل ومناقشة عدد من الموضوعات المرتبطة بها، مثل موضوع التفرد في المعنى أو السبق إليه أو الاشتراك فيه،

(1) الأمالي ج 1، ص 18 - 19، ص 280، ج 2 ص 70 - 76، 250.

(2) أنظر الأمالي، ج 1، ص 59؛ ج 2، ص 95 - 97، 312 - 314.

مع التفرد في صياغته⁽¹⁾، وموضوع توارد الخواطر، وتداعي المعاني، وعمليات التأثير اللاإرادي، والأخذ غير المقصود، أو كما سمي في العصر الحديث بالسرقة غير الواعية... وقد كانت للمرتضى في هذه القضية، بمختلف ارتباطاتها وفروعها، نظرات مميزة صائبة ومهمة، تركز في أساسها وجوهرها على معارضة اتهام الشعراء بالسرقة وعلى النهي عن التسرع في اتهام أي منهم، والتأكيد على ضرورة الأخذ في الاعتبار ما سبق ذكره من عمليات التوارد وتداعي المعاني والتأثير العفوي والأخذ غير المقصود أو غير الواعي⁽²⁾. وقد تجلت أهمية هذه النظرية في تحرير الشاعر من كثير من القيود التعسفية التي ألزمتها بها كثير من النقاد القدامى في تجديد المعاني والأساليب، وأخيراً الانتهاء إلى ضرورة إطلاق حرية الشاعر في الإبداع وتخليصه من تهم السرقة التي كانت تلصق به من دون حق ولأدنى شبهة⁽³⁾.

وقد استعرض المرتضى، في أثناء تعليقاته على القضايا النقدية والأدبية التي تناولها والتفسيرات والشروحات التي عرضها، آراء عدد من نقاد عصره، وعقّب على بعضها، وناقش بعضاً آخر منها بدقة واستقلالية، ووفق منهج يعتمد التحليل والموازنة والمقارنة واستخلاص الرأي الأرجح أو التفسير الأفضل، على طريقته في عرض ومناقشة المسائل الكلامية والعقائدية. وكان له على بعض هذه الآراء ملاحظات دقيقة وأصيلة، وكانت له وقفات نقدية مع نقاد بارزين من أمثال أبي العباس أحمد بن عبد الله بن عمار (ت 319هـ/931م)، ومحمد بن يحيى الصولي، وعمرو بن بحر

(1) الأمالي ج 1، ص ص 54، 546؛ ج 2، ص 40 - 41.

(2) أنظر على سبيل المثال إشارات المرتضى وتعليقاته حول القضية في الأمالي: ج 1، ص ص 171، 188، 198، 279، 305، 306، 400، 415، 462، 519، 547، 573، 575، 585، 596، 597.

(3) أنظر د. المعنوق، «موقف الشريف المرتضى من قضية السرقات الشعرية والموضوعات المرتبطة بها»، عالم الفكر، المجلد الثاني والعشرون - العدد الثاني - أكتوبر/نوفمبر - ديسمبر 1993م. الكويت، ص ص 292 - 341، وكمثل على أعماله التطبيقية، أنظر الأمالي، ج 1، ص 279 - 280، 540 - 548.

الجاحظ، وأبي القاسم الآمدي وغيره. وقد دلت ملاحظاته وتعليقاته الكثيرة على ما استشهد به من تفسيرات الآمدي وأقواله فيما يتعلق بأشعار كل من أبي تمام والبحتري، ودلت على قراءته النقدية المعمقة الواعية لكتاب «الموازنة»⁽¹⁾. كما دلت شواهد الشعرية الكثيرة وإشاراته المتكررة وتحليلاته على سعة اطلاعه وحسن تتبعه لما صدر من مؤلفات في الشعر ونقده، ولاسيما ما ألفه كل من محمد بن سلام الجمحي، ومحمد بن يزيد المبرد، وأبي عمرو بن العلاء، وأبي العباس عبد الله بن المعتز (ت296هـ/908م) وغيرهم ممن سبق ذكرهم من النقاد. فضلاً عما دل عليه عمله التطبيقي في نقد بعض النصوص الشعرية التي استشهد بها في أماليه من سعة الأفق ودقة الفهم وإحساس فني متوهج وذوق نقدي رفيع⁽²⁾.

يمكن الانتهاء أخيراً إلى أن كتاب الأمالي يعد من أهم الأعمال التطبيقية في النقد، فهو بما تضمنته فصوله ومجالسه من منهج نقدي في العرض والبحث والاستدلال والتعليق والمقارنة والتحقيق والتفسير، وبما احتواه من مناقشات وتعليقات وآراء قيمة وأحكام أصيلة متميزة متعلقة بالشعر ولغته ومعانيه وأغراضه وفنونه⁽³⁾، وبالنقاد ومهامه وأدواته، وبالنقد وطبيعته ووظيفته وشروطه⁽⁴⁾، وما اشتمل عليه من أعمال نقدية تطبيقية؛ يدل على براعة المرتضى وبصره بالشعر وبكثير من قضايا النقد، ويظهر شخصيته كناقد حاذق بارع متمكن من فنه ومن أدوات هذا الفن، هذا إلى جانب شخصيته كفقيه ومفسر وأصولي متكلم من الطراز الأول، وإلى مكانته كعالم في اللغة وأديب متبحر وراوية للشعر له خبرته الطويلة المميزة

(1) كأمثلة من مواقفه مع الآمدي أنظر: ج 1، ص 610 - 611، 613 - 614، 624 - 625، ج 2، ص 92، 93 - 97، 134، 230.

(2) أنظر على سبيل المثال الأمالي، ج 2، ص 249 - 250، 254 - 255؛ ج 1، ص 282، 597؛ ج 1، ص 15 - 16؛ ج 1، ص 624؛ ج 2، ص 91 - 97 على التوالي.

(3) أنظر الأمالي: لغة الشعر ج 1، ص 4، ج 2، ص 257، 94 - 97. المعنى الشعري، ج 2، ص 189.

(4) أنظر الأمالي: ج 1، ص 518، ج 2، ص 94.

وطرقه الخاصة في روايته . كما يؤكد ذلك أستاذنا الدكتور عبد الرزاق محيي الدين⁽¹⁾ .

إن الآراء والأفكار والتعليقات النقدية التي طرحها المرتضى في ثنايا كتابه «الأمالى»، والردود والمناقشات المتعددة التي عقب بها على تعليقات الحسن بن بشر الآمدي (ت370هـ/980م) وتحليلاته، وعارض فيها مواقفه حيال عدد من النصوص الشعرية والقضايا النقدية والبلاغية⁽²⁾ هذه بصورة خاصة تبدو مشتتة متفرقة، لا يجمعها موضوع أو فصل واحد، إلا أنها في واقعها تشكل، مع ما ورد من آراء وأفكار ومواقف نقدية أخرى للمرتضى نفسه في كتابيه «الشهاب في الشيب والشباب» و«طيف الخيال»، نموذجاً مميزاً لما يسمى بـ «نقد النقد»، وتبرز بالموازنة والمقارنة والدراسة الموضوعية الدقيقة شخصية المرتضى كناقذ له مكانته المرموقة بين نقاد عصره⁽³⁾ . وهذا ما يضيف إلى كتابه «الأمالى» قيمة أخرى مهمة، ويضاعف من أهميته، ويجعله مميزاً عن بقية كتب الأمالى وكتب الأدب العامة الأخرى، كما يجعل منه على حد تعبير أستاذنا الدكتور عبد الرزاق محيي الدين في كتابه «أدب المرتضى»: مفتاحاً لشخصية المرتضى في التفسير والنقد، ومصدراً قيماً للاستعانة بتحقيق النصوص الشعرية . حيث إن للسيد طرقه الخاصة في الرواية» كما يقول⁽⁴⁾ .

5 - السير والتراجم:

تضمن كتاب «الأمالى» ترجمة لما يزيد على خمس وستين شخصية عربية وإسلامية، بين فقيه ومتكلم ومفسر ولغوي وناقد وشاعر وشاعرة

(1) عبد الرزاق محيي الدين، أدب المرتضى، ص 160 .

(2) المرتضى، الأمالى، من مواقفه مع الآمدي أنظر ج 1، ص 610 - 611، 613 - 614، 624 - 625، ج 2 ص، 92، 93 - 97، 134، 230 .

(3) انظر د . أحمد محمد المعروق: «لغة الشعر بين ناقلين: الآمدي والشريف المرتضى»، علامات: في النقد، عدد ذو القعدة 1417هـ/مارس 1997م، ص 173 - 218 .

(4) د . عبد الرزاق محيي الدين، أدب المرتضى، ص 160 .

وخطيب وأديب، جاهلي قديم ومخضرم ومولد وحديث معاصر، هذا مضاف إلى ما اشتمل عليه من أخبار المعمرين والمنجمين وقصص العرب ونواديرهم وقطوف من سير خطبائهم وأعلامهم وذكر لقبائهم وأماكنهم ولفرق المسلمين وجماعاتهم وما إلى ذلك مما يتعلق بتاريخ الأمم والملل والأديان والأجناس، مما جعل من هذا الكتاب بحق مصدراً من المصادر المهمة في السير والتراجم ومرجعاً للمؤرخين بعامة، ولمؤرخي الأدب العربي بنحو خاص، هذا بالإضافة إلى أهميته في الجوانب الأخرى.

وعلى الرغم من أن أخبار بعض من ترجم لهم المرتضى في أماليه ربما لا تجتمع في فصل واحد من فصول الكتاب، بل تأتي مشتتة بين الفصول، موزعة بين الأجزاء، واردة في سياقات مختلفة، فهي في الغالب لا تسرد سرداً، كما هو معتاد في كتب التراجم ومعاجم السير وكتب التاريخ المعروفة عامة، وإنما ترد في طابع عفوي مترسل وضمن إطار وصفي نقدي في الغالب، وفي سياق توازن فيه الأقوال، وتقارن النتائج المستشهد بها بنظائرها، ويستطرد في ذكر ما يناسبها أو يشبهها أو يناقضها أحياناً من حيث المضمون أو الشكل، وقد تحلل وتفسر وتناقش وتقيم أو تغربل هذه النتائج، ويستنتج من خلالها سيرة صاحبها أو ملامح من شخصيته وجوانب من حياته. كما نجد ذلك ظاهراً - على سبيل المثال - لدى من ترجم لهم من المتكلمين من أمثال إبراهيم بن سيار النظام والحسن البصري، وبعض آخر ممن ذكر أخبارهم واستعرض نماذج مختارة من نتاجاتهم من الشعراء أمثال: أبي دهب الجمحي، وذو الرمة، ومسكين الدارمي، وبشار بن برد، ومروان بن أبي حفصة⁽¹⁾.

في ضوء ما سبق ذكره يمكن القول إنه لا غنى لمؤرخ للأدب العربي

(1) أنظر على سبيل المثال، المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 187 - 189 (ابن النظام)؛ ج 1، ص 152 - 157، 162 - 167 (الحسن البصري)؛ ج 1، ص 114 - 119 (أبو دهب الجمحي)؛ ج 1، ص 471 - 476 (مسكين الدارمي)؛ ج 1، ص 518 - 525، 532 - 536، (مروان بن أبي حفصة).

أو متحدث عن سير الأدباء والشعراء العرب بالأخص عن الاطلاع على أمالي المرتضى، لأنه سيجد في هذا الكتاب سير من يُترجم لهم وتُذكر أخبارهم مسوقة بطريقة فريدة، حيث ترد هذه السير في كثير من الأحيان مقرونة بصور أو نماذج من الأقوال أو النتاجات الإبداعية التي تعكس جوانب من شخصيات قائلها. وتحلل هذه النماذج وتُقيّم تقييماً نقدياً، وتُقدّر أحياناً في الكتاب بنحو يبرز هذه الجوانب ويميزها، وهذا لا نعرف أنه نظائر في كتب التراجم التاريخية الأخرى التي تعتمد في الغالب على النقل البحت والسرد الوصفي، وإصدار الأحكام الانطباعية العامة.

لقد تحدث المرتضى في كتابه «الأمالي»، على سبيل المثال، عن سيرة مروان بن أبي حفصة الذي تقدم ذكره، وأورد في أثناء ذلك، وفي مواقع متعددة من كتابه الكثير من النصوص الشعرية المنسوبة إلى هذا الشاعر في مختلف الأغراض والأساليب والمعاني، وقارنها ووازنها بنظائرها في المضمون أو الصياغة من أقوال الشعراء الآخرين، وشرح وحلل بعضها وفسر غريبها، وعلق على بعض آخر منها، بنحو استطاع أن يبرز لنا من خلال ذلك كله شخصية هذا الشاعر، ويجسد لنا الكثير من ملامح هذه الشخصية ومن أبعادها الفكرية والإبداعية والفنية المتميزة، وهذا ما لم يكن بوسعنا أن نجده في كتاب من كتب السير والتراجم. ولذلك كان للمرتضى في كتابه «الأمالي» في الحقيقة فضل كبير في إبراز شخصية هذا الشاعر وفي التعريف بالكثير من نتاجاته وجوانب التميز والإبداع لديه⁽¹⁾.

6 - الموضوعات الأدبية والثقافية العامة:

احتل الحديث عن الشعر وظواهره وأغراضه وموضوعاته ومقاصده وقضاياها، كما تبين من قبل، حيزاً كبيراً من كتاب «الأمالي» بجزأيه. فقد

(1) بالإضافة إلى ما ذكر في الهامش السابق فيما يتعلق بمروان بن أبي حفصة، أنظر. 540 - 549، 553 -

564، 566 - 575، 578 - 589.

تطرق المرتضى في هذا الكتاب إلى بحث عدد من قضايا الشعر التي كانت مدار النقد في عصره. كما ترجم لعدد كبير من الشعراء، وأورد الكثير مما اختاره من أشعارهم في الأغراض المختلفة، وقد أبدى اهتماماً ملحوظاً بعدد من الموضوعات والظواهر الأدبية، مثل الشعر وأغراضه وموضوعاته العامة.

لقد جمع المرتضى - على سبيل المثال - طوائف من مستحسن أقوال الشعراء في الكرم وحسن الوفادة والضيافة، ومثلها في الزهد وذم الدنيا. وفي ذكر الأوطان والحنين إليها، ثم في وصف الشيب والتألم منه، وفي مدح الطيف والخيال وذمه، وفي وصف الثغر والتغزل به، وكذلك في وصف الذئب، وفي وصف المآدب وأسمائها وأوصافها⁽¹⁾. . . . كما أبدى عناية واضحة بشعر النساء، فعلاوة على ذكره لأخبار عدد من الشاعرات العربيات الشهيرات مثل الخنساء ولبلى الأخيلية، وإيراده نماذج وفيرة منتقاة من جيد أشعارهن، فقد جمع في إطار واحد من كتابه باقة مختارة من شعر النساء عامة، ومن شعر الغناء والمغنيات⁽²⁾. . . . هذا كله إلى جانب ما ذكره من شواهد الشعر الكثيرة المتعلقة بالموضوعات الأخرى التي كانت مقاصد شعراء العربية في الجاهلية وصدر الإسلام، كالمدائح والأهاجي والمراثي والحماسيات والصيد والطرود وما إلى ذلك.

لا شك أن للمجموعات الشعرية المتعددة الموضوعات والأغراض التي أوردتها المرتضى ضمن أماليه، على نحو ما ذكر، أهمية كبيرة، ليس في إمتاع القارئ وتهذيب ذوقه وتنمية الحس النقدي لديه فحسب، وإنما تكمن أهميتها أيضاً في الكشف عن عدد من الظواهر الشعرية المميزة، وفي إبراز نواحي التجديد والتطوير في المعاني أو المحاور ذات العلاقة وإظهار

(1) أنظر المرتضى، الأمالي، ج2، ص 110 - 119، 158 - 162 (في الكرم والضيافة)؛ ج2، ص ص50

153 (في الأوطان)؛ ج2، ص ص 228 - 230 (في الزهد وذم الدنيا)؛ ج2، ص ص 207 - 214 (في

وصف الثغر، ووصف الذئب)؛ ج1، ص ص 355 - 358 (في المآدب وأنواعها وأسمائها).

(2) أنظر المرتضى، الأمالي، ج2، ص ص 240 - 245 (مختارات من شعر النساء).

بعد التأثير والتأثر في صياغة هذه المعاني والصور الشعرية المتعلقة بها، ولا سيما وأن المرتضى يعقد مقارنات بين بعض النصوص التي يوردها في طار المجموعة الواحدة، أو يعلق عليها ويشير بطريقة أو بأخرى إلى ما بينها من ترابط معنوي أو لفظي، أو يلمح إلى بعض جوانب التطوير وتجديد فيها، وما إلى ذلك مما يعين الدارس على تحليلها أو تحليل معانيها وعلى إدراك ما تشتمل عليه من نواحي التفرد وجوانب الإبداع.

وإلى جانب ما تضمنه كتاب «الأمالي» من الموضوعات المتعلقة بشعر وقضايا وظواهره وأغراضه، فقد اشتمل هذا الكتاب على موضوعات أدبية وصفية ومحاورة إخبارية ثقافية، لا تقل من حيث حيويتها وأهميتها أو قيمتها المعرفية وأهليتها للدراسة في الواقع عن الموضوعات الأولى. لقد استعرض المرتضى في ما يقرب من أربع وثلاثين (34) صفحة من هذا الكتاب على سبيل المثال طائفة كبيرة من «الجوابات الحاضرة أو مسكنة الدالة على الفطنة والذكاء وحضور البديهة»⁽¹⁾. كما تحدث، في جزء مختلف منه، عن الخطابة والارتجال، واستعرض جملة من أخبار من حصروا أو أرتج عليهم من المتكلمين والخطباء فارتجلوا وتخلصوا⁽²⁾. وهو موضوع له علاقة بسابقه كما هو واضح، حيث المحور الأساسي في كلا موضوعين مرتبط في الأصل بصفاء الفكر وتوقد الذهن وطلاقة اللغة وبلاغه القول.

وتضمن كتاب الأمالي كذلك طائفة كبيرة من أخبار المعمرين من عرب، ومن أشعارهم ومستحسن أقوالهم ملأت أكثر من ست وثلاثين (36) صفحة، نقلها المرتضى فيما يبدو من كتاب «أخبار المعمرين» لأبي حاتم السجستاني⁽³⁾. كما تضمن حديثاً وافياً للمؤلف عن التنجيم ومنتجمين والرد عليهم ونقض آرائهم ومزاعمهم وبعض ما يعتقدونه في

(1) المرتضى، الأمالي، ج 1، ص ص 273 - 307.

(2) المرتضى، الأمالي، ج 2، ص ص 101 - 105.

(3) المرتضى، الأمالي، ج 1، ص ص 232 - 269.

انفصال الكواكب واقترانها وفي تأثيراتها في الخير والشر والنفع والضرر. عن المنامات والأحلام وأسبابها الروحانية والطبيعية، ومناقشة ما يدعى جماعة الفلاسفة فيها، وعن أحوال القمر وما ورد فيه من مآثورات غريبة وأخيراً عن ما ورد في مدح وذم أجناس الطير والبهائم والمآكل والأرضيات وما قيل من وصف منشور بليغ في المرأة وصفاتها. وتضمن علاوة على ذلك عدداً من الموضوعات الفلسفية المتعلقة بالنفس البشرية وصفاتها وأحوالها والقول بتجردها عن الجسد، مع مناقشات مستفيضة أحياناً عن بعض الفلاسفة الإسلاميين في هذه المسائل، ثمّة موضوعات أخرى تنعكس بتفسير الأشياء وحركات الظواهر الكونية والسنن الطبيعية وفعاليات الأحياء. وبمنطق أرسطو المتعلق بالإلهيات، وأفلاطون والفلسفة اليونانية، وقرع هذه الفلسفة وأصولها بنحو عام⁽¹⁾، وما إلى ذلك من الموضوعات والمباحث التي يجد فيها الدارس والقارئ على حد سواء ما يفيد ويمنع ويسهم في تكوين ثقافته الأصيلة المتنوعة التي تنطلق من الماضي لتنعكس وتمثل في جوانب مختلفة من الحاضر.

منهج الأمالي:

كتاب الأمالي الذي بين أيدينا مقسم، كما أشرنا من قبل، إلى مجالس، يعقد كل مجلس منها في الغالب لتأويل آية من القرآن الكريم، أو شرح حديث نبوي شريف، أو تفسير خبر مروي يبين الحكم المستفاد من أو المترتب عليه... ويصبح الخطاب في هذه المجالس عادة كأجوبة عن أسئلة متعلقة مفترضة، أو هي قد وجهت إلى المرتضى بالفعل من قبل تلامذته أو رواد مجلسه. ينطلق منها المرتضى في الحديث عن قضية دينية أو شرعية أو مناقشة مسألة عقائدية متصلة بالموضوع، أو ذكر رواية تاريخية

(1) المرتضى، الأمالي، ج 2، ص 384 - 391؛ (في التنجيم والمنجمين) ج 2، ص 392 - 395 (في المنامات). ج 1، ص 81 - 86 (في أحوال القمر)؛ ج 2، ص 349 - 353 (في مدح وذم أجناس الطير)؛ ج 2، 262 - (في المرأة)؛ ج 2، ص 325 - 327 (بعض المسائل الفلسفية).

أو فائدة لغوية، وقد يستطرد في التعليق أو المناقشة فيتناول مسائل متفرعة متنوعة، بنحو لا يخضع فيه لمنهج ثابت أو أسلوب في العرض موحد أو تحديد صارم معين. . . ولذلك فإن المجالس التي يتألف منها الكتاب عامة متفاوتة من حيث موضوعاتها ومحتوياتها ومن حيث المساحات التي تشغلها من مجمل حجم الكتاب.

قد يكون المحور الأساسي البارز للحديث الذي يطرحه المرتضى في مجلس واحد من مجالسه آية من آيات القرآن الكريم تبين الأوجه المحتملة في تأويلها، أو حديثاً نبوياً شريفاً، أو رواية تفسر أو تشرح أو تبين الأحكام الشرعية أو العقائدية المستفادة منها. . . غير أن الاستطرادات أو الموضوعات التي تبحث أو تناقش على هامش ذلك المحور كثيراً ما تكون متعددة ومتشعبة، وقد يكون هناك ارتباط وثيق بينها وتكون هناك مناسبة للانتقال منها أو إليها، وربما لا تكون، مما يوحي بأن فقر المجلس الواحد لا تملأ في الحقيقة كلها على نسق واحد أو تيرة واحدة، وأن منها ما يمكن أن يكون من إملاء المرتضى المباشر، ومنها ما صنفه المؤلف ثم نقل عنه فيما بعد وألحق بالمجلس. .

في المجلس الثاني من الجزء الأول من كتاب «الأمالي»⁽¹⁾، على سبيل المثال، يبين المرتضى وجوه التأويل في الآية الكريمة: ﴿وَسَلُّوْكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾⁽²⁾، ثم ينتقل - ومن دون مناسبة - ليتحدث في فصل ملحق ومستقل من المجلس نفسه عن وجوه تأويل آية أخرى هي: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوْسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾⁽³⁾، ولكنه هنا يتوقف عند كلمة «موزون»، يفسرها ويبين ما أريد بها في الآية، ثم يسترسل في الحديث عن معنى الوزن في الكلام، مستشهداً بقول ذي الرمة:

(1) المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 11 - 24.

(2) سورة الإسراء / 85.

(3) سورة الحجر / 19.

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمَ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَرٍ
ثم بقول جميل آخر يصرح بما قصد من الاعتدال والتوازن وجمد
صورته ومضمونه في البيت السابق، مما يلائم المراد في الآية السابقة
الذكر، وهو قول ابن خارجة الفزاري:

وَحَدِيثُ أَلْذُّهُ هُوَ مَمَّا يَنْعَتِ النَّاعِثُونَ يوزَنُ وَزَنُ
مَنْطِقِ صَائِبٍ وَتَلَحُّنِ أَحْيَا نَأْ وَخَيْرِ الْحَدِيثِ مَا كَانَ لِحَدِّ
ويخرج المرتضى هنا خروجاً عفويّاً سلساً إلى تفسير كلمة «اللحن»
التي وردت في البيت الثاني من الشاهد المذكور، ويستطرد في الحديث
عنها وعن بعض ما جاء في معناها وما ورد من شعر وطرف وأخبار تتعز
بها، مستعرضاً في أثناء ذلك رأي أبي عثمان الجاحظ، ثم أقوال كل من
محمد بن عمران المرزباني ومحمد بن يحيى الصولي في تفسير كلمة
«اللحن» وذكر مما يتعلق بالبيت الثاني من قول الفزاري، ثم يعقب ذلك
بسرود خبر أسير بني العنبر في بكر بن وائل ورسالته إلى قومه وشرح
تضمنته هذه الرسالة من كنايات خفية، على أساس أن الكناية والتعريض من
معاني «اللحن».

وينتقل المرتضى، ومن دون مناسبة، ضمن المجلس نفسه إلى تأويل
خبر ورد في فضل حب أهل بيت الرسول(ص)، شارحاً ألفاظ الخبر، مبيّناً
وجوه تأويله. ثم يعقب ذلك فصل مستقل يتحدث فيه المرتضى عن بعض
الشعراء المتقدمين، ممن قيل إنهم كانوا - كما يصرح - على مذهب أهل
العدل مثل: ذو الرمة، وأعشى قيس بن ثعلبة، ولبيد بن ربيعة، مع
الاستشهاد بما يثبت أو يشير إلى مذهبهم من شعرهم أنفسهم، مبيّناً في أثناء
ذلك بعضاً من أسس هذا المذهب أو مظاهره...

ويختتم المرتضى مجلسه بتأويل آية ﴿لَا تَذَرِكُھُ الْآبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ
الْآبَصَرُ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾⁽¹⁾. مدلاً على ما يراه من نفي الإبصار

(1) من سورة الأنعام / 103.

الحقيقي، شارحاً ذلك كله بأسلوب علمي دقيق متتبع رصين . وهكذا يصبح في المجلس أربعة محاور رئيسة، يدلي المرتضى من خلال بحثها بفوائد وآراء مختلفة يمزج فيها - كما يفعل في معظم مجالسه الأخرى التي تضمنها كتابه «الأمالي» - بين العلم والأدب واللغة والبلاغة والشعر والتاريخ، بين التفسير والشرح والتعليق والنقد، وبين التحليل والاستدلال العقلي والتذوق الفني، رغم عدم وجود سياق موحد جامع، أو وحدة موضوع ثابتة مستمرة في المجلس كله .

إن المنهج الذي يعتمد المرتضى في تفسير الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأخبار المروية، في كتابه «الأمالي» كما يبدو ظاهراً هو التفسير بالرأي والدراية، إلا أن الواقع هو أن المرتضى، وإن كان يغلب اعتماده هذا المنهج، فإنه كثيراً ما يميل إلى التوفيق أو الجمع بينه وبين طريقة التفسير بالأثر والرواية، حيث نراه يركز في جانب كبير من تفسيراته على البرهنة والاستدلال والمناقشة العلمية المنطقية أو الاستناد إلى المعادلة أو المقارنة والقياس العقلي . وفي الوقت نفسه نراه يرجع إلى ما عرف من علوم التشريع والكلام والبلاغة والأدب وغير ذلك مما يحتكم النظر إليه في تأييد الرأي أو تأكيده . وهذا التوفيق بين الطريقتين لا يتطلب منه أعمال النظر والكشف عن الدليل العقلي أو التفصيل في تحليله وعرضه فحسب . وإنما يتطلب كذلك الإلمام بأسباب النزول والمعرفة الواسعة بأساليب العرب وطرقهم وفنونهم في الكلام، مما يمكن أن يقاس عليه أو يركن إليه في دعم ما يستنتجه العقل، ومن ثم في دعم المقاصد والأهداف التي يرمي إليها . وهذا هو ما يدعو المرتضى في الغالب إلى الاستطراد والتوسع في تدعيم وجهة نظره أو الفكرة التي يتبناها والنتيجة التي يتوصل إليها، ويجعله يبلغ حداً ينطلق فيه أحياناً عبر آفاق علمية وأدبية ولغوية رحبة واسعة متنقلاً بين الدليل المنطقي وما يوازيه أو يدعمه من رواية أو أثر . ولا شك أن طبيعة الإملاء الشفوي لدروسه أو مجالسه تشجع أحياناً على هذا

الاستطراد، حيث تتوالى التداعيات وينقاد المتحدث المملي إلى التوسع العفوي في الشرح والتفصيل والاستشهاد والتطرق إلى موضوعات وفنون مختلفة من القول.

يناقش المرتضى في كتابه «الأمالي» على سبيل المثال بعض القضايا العقائدية أو الموضوعات الكلامية أو التاريخية أو الأحكام الشرعية، سواء أكانت بصورة مستقلة، أم على نحو مرتبط بآيات قرآنية أو بموضوعات دينية أو أدبية أخرى، ويعرضها في إطار فلسفي ووفق منهج موضوعي حيوي مرن، يطرح من خلاله جملة من الأسئلة أو الإشكالات المفترضة، ويستعرض الوجوه المختلفة، والآراء المحتملة، ويناقشها برفق وبمنطق عقلاني عفيف، متبعاً الكثير مما ورد فيها أو حولها من حجج وبراهين وأقوال وشواهد وأخبار وما تعلق بها من ملابسات ومسائل، ثم يحللها ويوازن بينها⁽¹⁾. وقد ينتهي بعد كل ذلك إلى الحكم بإمكان الأخذ بالآراء التي استعرضها جميعاً. ولا فرق في هذا المنطق من الموضوعية والتسامح عند المرتضى بين ما يتعلق بالقضايا اللغوية والأدبية النقدية وما يرتبط بالمسائل الكلامية، لأن المرتضى يؤمن في واقعه بإمكان تعدد المعنى للنص الواحد، كما يؤمن بأن الناقد يجب «أن لا يستبعد حمل الكلام على بعض ما يحتمله إذا كان له شاهد من اللغة وكلام العرب، لأن الواجب على من يتعاطى تفسير الكلام والشعر أن يذكر كل ما يحتمله الكلام من وجوه المعاني، فيجوز أن يكون المخاطب قد أراد كل واحد منها منفرداً، وليس عليه العلم بمراده بعينه، فإن مراده مغيب عنه، وأكثر ما يلزمه هو وجوه احتمال الكلام»⁽²⁾.

وفي أحيان كثيرة يستطرد المرتضى في البرهنة والاستدلال والاستشهاد على الآراء ووجهات النظر التي يستعرضها ويناقشها، فيورد ما يتعلق بها من

(1) أنظر على سبيل المثال: المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 142 - 199، 244 - 269، 592 وما بعدها.

(2) المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 18 - 19.

مَثُور الكلام الفصيح البليغ من شعر ونثر، أو يستند إلى الوقائع والروايات التاريخية. ترفده في كل ذلك معرفة عميقة متشعبة واسعة، وحافظة غنية، وذاكرة قوية، وبديهة حاضرة، وذهنية متوقدة متبلورة. ولذلك يصبح بمنهج الذي يتبعه في البحث والاستدلال والمقارنة والمقايضة أثر كبير في غناء الكتاب بمجموعة كبيرة من المعارف والعلوم والفنون، وفي التعريف بعقلية المرتضى وبشخصيته العلمية والأدبية على حد سواء.

يستدرج المرتضى ذكر الشعر والشعراء في كثير من المواقف إلى لاستطراد في رواية النصوص الشعرية، ثم إلى تحليلها وتفسير غوامضها، أو إلى شرحها والتعليق عليها والتنبيه إلى ما تتضمنه من جوانب فنية، بهدف ربطها بما يسعى إلى توضيحه أو تفسيره من آيات القرآن ونصوص حديث والأخبار والأحكام التي يستنتجها منها أو لمجرد تداعي المعاني وتناسب المواقف بينها أو تماثل الأساليب وفنون القول.

ويفيض مخزون المرتضى من محفوظ الأشعار أحياناً فيسترسل في ييرادها. يسردها من دون تعليق أحياناً، ويورد ما يماثلها أو يناسبها في ن معنى أو الموضوع أو الغرض أو الأسلوب أو الاستعمال اللغوي، وأحياناً أخرى يقارن بينها وينقدها، أو يذكر ما قيل فيها أو طرح حولها من ملاحظات أو آراء ووجهات نظر. وكثيراً ما يسترسل فيذكر ما قيل حول أصحابها ويورد أخبارهم ويقىم نتائجهم أو يبين طبقاتهم الشعرية. وهكذا تتحول بعض المجالس في كتابه أو تتحول أجزاء كبيرة منها إلى سير أدبية ودراسات نقدية وبلاغية ثرية تتناول عدداً من الأعمال أو النماذج والشخصيات أو الظواهر الأدبية، وعدداً من الشعراء.

في المجلس التاسع من الجزء الأول من كتاب «الأمالى»، على سبيل مثال، يفتح المرتضى حديثه بمناقشة موضوع قرآني بلاغي، وهو أوجه تكرر في سورة الرحمن، والكافرون، والمرسلات، والقرآن بنحو عام، مقارناً ذلك بما ورد في الشعر، ممثلاً له بمقاطع مطولة أحياناً مما ورد من

شعر مهلهل بن ربعة، وليلى الأخيلية، والحارث بن عباد، وابنة عبد
النعمان بن بشير، وغير هؤلاء. وبهذا النحو يعقد المرتضى دراسة نقدية
تحليلية تستغرق ثماني صفحات من المجلس تتناول دراسة ظاهرة من أبرز
الظواهر البلاغية والنقدية، وهي ظاهرة التكرار في القرآن الكريم وفي
أساليب الشعر العربي. يتحدث خلالها عن تكرار المعنى وتكرار اللفظ.
وتكرار الإطناب، وتكرار التأكيد، والتكرار الممدوح، والتكرار
المذموم... ويستوفيها ويستكمل عناصر أخرى منها في مجالس أو فصول
أخرى من كتابه⁽¹⁾.

أما الفصل أو الجزء الثاني من المجلس المذكور، فينتقل المرتضى فيه
إلى الحديث عن أخبار الدهريين والزنادقة المتهتكين ممن كانوا في صدر
الإسلام، ويذكر منهم عدداً من الأدباء والشعراء مثل حماد الراوية.
حماد بن الزبرقان، حماد عجرد، وعبد الله بن المقفع، وابن أبي العوجاء.
وبشار بن برد. مستشهداً بما يدل على مذهبهم من أقوالهم وأقوال الأدب.
والشعراء والنقاد فيهم. مستعرضاً كل ذلك بروح نقدية رحبة، تحلل
وتستنتج وتبرهن وتمثل وتستخلص الأدلة من باطن النصوص وظواهرها وفقر
منهج محايد أحياناً. وربما مال المرتضى في أحكامه على من يذكرهم إلى
الانطباعية بدافع إيمانه وإخلاصه لعقيدته أحياناً أخرى. والهدف من كل
ذلك، وإن كان في ظاهره وأصله دينياً عقائدياً، فإن له مهمته الأدبية
الخالصة أيضاً.

لم يتركز اهتمام المرتضى في الفصل المذكور على التحقيق فيما وجه
من تهم عقائدية أو سلوكية إلى الشعراء الذين ترجم لهم أو أشار إليهم في
الفصل المذكور أو على إثبات أو نفي ما نسب إليهم عامة من خلال سيره
الذاتية أو الوثائق التاريخية فحسب، وإنما سعى إلى تحليل شخصياتهم،

(1) أنظر الأمالي، ج 1، ص ص 120 - 127.

وإلى استخلاص ما يدل على توجهاتهم من خلال نتائجهم الشعرية وأعمالهم وأقوالهم ذاتها أيضاً. ولذلك بلغ ما استشهد به من الشعر في الفصل السابق الذكر وحده (49) بيتاً . . .

هذه الفوائد الأدبية القيّمة التي تضمنها الفصل المذكور تضاف بطبيعة الحال إلى الفوائد اللغوية والبلاغية التي تخللت أحاديث المرتضى واستطراداته في الفصل نفسه. مثل استطراده في أثناء حديثه عن بشار بن برد إلى وصف براعة واصل بن عطاء في تجنب نطق ما اشتمل على حرف الراء من الكلمات وإبدالها كلمات مرادفة خالية منها، وإيراد الأمثلة على ذلك . . .

إن حديث المرتضى في المجلس السابق الذكر، كما هو في معظم المجالس الأخرى التي يتضمنها كتابه «الأمالى»، لم يقتصر في الحقيقة على بحث الأحكام الدينية أو مناقشة المسائل العقائدية أو الجوانب التاريخية التي انعقد المجلس أساساً لها، وإنما طال هذا الحديث - كما أشير إلى ذلك من قبل - واتسع وتشعب، متخذاً الطابع الأدبي النقدي بمعناه الواسع، الطابع الذي تطفح فيه النزعة الأدبية القوية المتأصلة في شخصية المرتضى، وتطغى فيه روح الناقد الجامع لأدواته المتمكن من فنه، وتمتزج فيه شخصية العالم بشخصية الفنان، وعقلية المفكر وموضوعيته وتحليلاته وإشاراته المتعمقة بعاطفة الأديب وذاتيته وإحساسه المرهف وذائقته الفنية الحرة التي تميز وتنتقي دون أن تفرض، وتعشق الشعر وتزنه وتقارنه وتتطلع إلى تحقيق المشاركة والتأثير وإلى الإفادة والإمتاع في آن واحد.

يقول المرتضى في سياق حديثه في المجلس السابق الذكر مشيراً إلى غرضه وأسلوبه في ذكر أخبار الدهريين والزنادقة المتهتكين ممن كانوا في صدر الإسلام ما نصه: «ونحن نذكر من أخبار كل واحد ممن ذكرناه وتهمة في دينه نبذة، ونومئ فيها إلى جملة. والذي دعانا إلى التشاغل بذلك - وإن كانت عنايتنا بغيره أقوى - مسألة من نرى إجابته، ونؤثر

موافقته، فتكلفناه له ومن أجله، مع أنه غير خال من فائدة ينفع علمها. ويُتأدب بروايتها وحفظها»⁽¹⁾. . فهذه العبارة على وجازتها وما يمكن أن يكون قد اعتراها من حذف أو نقصان - كافية للإيحاء بما سبقت الإشارة إليه من نزعة المرتضى الأدبية القوية المتأصلة، وطريقته في التوسع والاستطراد. وغايته من هذه الطريقة.

بالإضافة إلى اعتماد المرتضى على مصادر متعددة مختلفة موثقة فيما يورد من روايات وأخبار وأشعار، فإنه لا يورد ما ينقله من دون غربلة وتدقيق وتمحيص، ومن دون أن يخضعه لذوقه وحسه النقدي، وينظر إليه في إطار تجربته الخاصة. فهو، مثلاً، ينقل ما ينقله من غريب الأحاديث والتفسير والنصوص الشعرية المتعلقة بها عن ابن سلام وعن ابن قتيبة، لكنه لا يبقى مجرد ناقل واصل، وإنما يعلق على ما ينقله عنهما في كثير من الأحيان، ويحقق في روايته، ويحلله، ويعمق النظر فيه، وقد يؤيدهما في ما يذهبان إليه من التفسير والتعليقات والتحليلات ويصلان إليه من النتائج، ويدعم آراءهما بالمزيد من الشواهد والأدلة العقلية والنقلية، وقد يخطئهما ويحدد ما يخطئان فيه، موضحاً رأيه أو موقفه بكامل مسوغاته وأدلته⁽²⁾. ولذلك يمكن اعتبار «أمالى المرتضى» مصححاً أو مكمللاً للكتابين المذكورين ولكثير من الكتب أو المصادر التي ينقل عنها أو يرجع إليها.

مصادر الأمالي:

الحقيقة أن من روى عنهم المرتضى ورجع إليهم فيما نقله أو تحدث به في أماليه كثيرون، والظاهر أنه ما من مؤلف ظهر في عصره إلا يرجع أن يكون قد نظر فيه أو اطلع عليه ورجع إليه في حقله وموضوعه، وما من

(1) الأمالي، ج 1، ص 128.

(2) أنظر على سبيل المثال وليس الحصر: الأمالي، ج 1، ص 5 - 9، 62.

فكرة مهمة أو رأي طرح له قيمة إلا يظن أنه قد أحاط به، والمعلومات والمعارف والأخبار المتعلقة بالموضوعات المختلفة التي يزخر بها الكتاب، وذلك العدد الكبير من العلماء والمتكلمين والكتاب والنقاد والشعراء الذين ذكرت أسماؤهم ونوقشت آراؤهم أو عرضت وحللت وجهات نظرهم أو استشهد بأقوالهم في الكتاب، كل هذه تشير بلا شك إلى هذه الحقيقة بل تؤكدتها وترسخ الاعتقاد بها، كما يزيد في تأكيدها ما ورد في تاريخ المرتضى الثقافي نفسه وسيرة حياته العلمية وما ينقل عن ولعه باقتناء الكتب وشغفه بالقراءة ودوامه على مجالسة العلماء.

يقول ابن حجر العسقلاني إن الشريف المرتضى «كان لا يؤثر على العلم شيئاً... وأنه جعل داره للعلم وقدرها للمناظرة»⁽¹⁾. ويقال إنه كان له مجلس خاص يتردد عليه كثير من رجال الفكر والعلم والأدب من أمثال الشاعر والفيلسوف أبي العلاء المعري (ت 449هـ/1057م)، وإمام النحو واللغة المشهور عثمان بن جني (ت 393هـ/1002م)⁽²⁾. كما يروي صديق المرتضى المقرب، القاضي علي بن المحسن التنوخي (ت 447هـ/1055م): أن المرتضى كان يمتلك مكتبة ضخمة تضم ثمانين ألف (80000) مجلد، في مختلف العلوم والفنون⁽³⁾. وأن هذه المكتبة كانت تعد رافداً علمياً ثراً له ولجلاسائه ومناظريه.

ورغم كثرة من روى أو نقل المرتضى عنهم، فقد رجع في موضوعات كتابه الأساسية فيما يبدو إلى أبرز المختصين فيها من أئمة عصره. فقد كان من أبرز رواته ومراجعته الذين نص عليهم وعلى ما استفاد

(1) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، (بيروت: مؤسسة الأعلمي، 1390هـ/1971م)، ج 4، ص 223.

(2) محيي الدين، أدب المرتضى، ص 122.

(3) عبد الله أفندي الإصبهاني، رياض العلماء وحياض الفضلاء، تحقيق أحمد الحسيني (قم: مطبعة الخيام 1401هـ/1980م) ج 4، ص 21، 22.

من مؤلفاتهم في الحديث وتفسيره أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ/ 838م)، في كتابه «غريب الحديث»، وهو أشهر وأوسع وأجل الكتب في موضوعه. فقد جمع فيه مؤلفه ما في كتب أبي عبيدة وقطرب والأخفش والنضر بن شميل، وذكر فيه أحاديث كل رجل من الصحابة على حدة. وصرف في تأليفه أربعين سنة. ومن مراجعه في ذلك أيضاً عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ/ 889م) في كتابه المسمى بـ«غريب الحديث» أيضاً الذي يعد مكملاً لكتاب ابن سلام، ثم كتابه الآخر المسمى بـ«عيون الأخبار».

أما في تفسير القرآن فقد كان من رواة المرتضى ومراجعته البارزين الذين نص على ذكرهم وكرر الرجوع إلى مؤلفاتهم: أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي البغدادي (ت 319هـ/ 931م)، وهو من كبار متكلمي المعتزلة وشيوخهم، وقد عرف بمؤلفاته الكثيرة في التفسير والإلهيات وقضايا علم الكلام التي عد منها كتابه «المجالس الكبير» وكتاب «التفسير الكبير في القرآن» الذي يقع في (12) اثني عشر مجلداً⁽¹⁾، وقد ذكره المرتضى في أماليه وأخذ عنه مباشرة. وممن روى المرتضى عنهم أو رجع إليهم كذلك، أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي (ت 321هـ/ 933م)، وكان هو وأبوه من كبار علماء المعتزلة ومتكلميهم أيضاً. وقد عرف بمذهبه ومنهجه الخاص في التفسير. ومما ذكر له من المؤلفات كتابه المسمى بـ«الجامع الكبير»، و«كتاب الأبواب الكبير»، ثم كتاب «الاجتهاد»⁽²⁾. ومنهم أيضاً أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني (ت 322هـ/

(1) أنظر: ابن النديم، الفهرست، ط 3، تحقيق رضا تجدد بن علي الحائري (دار المسيرة، 1988م)، ج 5، ص 219؛ عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت)، ج 6، ص 31.

(2) ابن النديم، الفهرست، ج 5، ص 222؛ كحالة، معجم المؤلفين، ج 5، ص 230؛ لمزيد من التفصيل عن الجبائي ومكانته ومذهبه في علم الكلام أنظر محمد يوسف موسى في: دائرة المعارف الإسلامية (بيروت: دار المعرفة، د. ت)، ج 6، ص 174 - 271.

934م). وكان، كما يقول عنه المؤرخون، متكلماً بارعاً وعالمًا بالتفسير وبغيره من صنوف العلم. ومما اشتهر به من المؤلفات كتابه «جامع التأويل لمحكم التنزيل» في التفسير على مذهب المعتزلة، ويتكون من (14) أربعة عشر مجلداً وكتاب «الناسخ والمنسوخ»⁽¹⁾.

وقد اعتمد المرتضى فيما نقله وفسره أو شرحه من نصوص شعرية، وما ناقشه أو أورده من أخبار وقصص أدبية أو تاريخية أو آراء في اللغة والنقد والبلاغة والشعر عامة على مجموعة كبيرة من أشهر المصادر المعتبرة في عصره. أبرزها كتب صديقه وأستاذه محمد بن عمران المرزباني، وفي مقدمتها كتابه المعروف بـ«الموشح»، ثم كتاب «طبقات الشعراء» لمحمد بن سلام الجمحي، و«ديوان الحماسة» لأبي تمام، و«البيان والتبيين» للجاحظ، وكتاب «الموازنة بين أبي تمام والبحتري» للآمدي، وكتاب «النوادر في اللغة» لسعيد بن أوس الأنصاري (ت215هـ/827م). كما روى المرتضى الكثير عمن سبقه أو عاصره من الأدباء والشعراء ورواة الشعر ونقاده وعلماء اللغة ومعجميها، على نحو ما رأينا في الأجزاء السابقة من هذا البحث. لقد روى المرتضى عن هؤلاء واستشهد بأقوالهم وناقش آراء الكثيرين منهم واستمد من أفكارهم وإن لم يسم كتبهم أو ينص على ذكر مؤلفاتهم.

يلاحظ من خلال ما سبق ذكره، أن المرتضى قد استعان بكثير مما كتبه وصرح به شيوخ المعتزلة وعلمائهم في التفسير، وفي بحث المسائل الكلامية والعقائدية والفلسفية عامة. والحقيقة أنه استعرض الكثير من أفكارهم وآرائهم، واستشهد بالكثير من أقوالهم، ومما صرح به شيوخهم وكبار متكلميهم في الموضوعات السابقة الذكر. ولقد كانت هذه الظاهرة في ما يبدو، سبباً في نسبة المرتضى إلى الاعتزال من قبل بعض الدارسين،

(1) أنظر معجم المؤلفين، ج9، ص97؛ خير الدين الزركلي، الأعلام، ط3 (بيروت: 1389هـ/1969م)، ج6 ص273.

أو الاعتقاد أنه - كما سبق القول في أثناء الحديث عن سيرته - كان مؤيداً للمعتزلة ميالاً إليهم وإلى الأخذ بأصولهم⁽¹⁾. وقد وجد بعض من تصور ذلك في المنهج العقلي الجدلي وطريقة التفسير بالرأي السائدين في مناقشات المرتضى وبحوثه وتفسيراته المتعلقة بالقضايا الكلامية والعقائدية التي وصلت إلينا سبباً آخر يعزز ما ذهبوا إليه، حيث اشتهر كتاب المعتزلة ومتكلموهم، كما هو معروف، بمنهجهم العقلي الجدلي وبطريقتهم في التفسير بالرأي والدراية في معظم ما صنفوه. والواقع أنه يمكن القول، من دون حاجة إلى الخوض في تفاصيل القضية أو في ملابساتها وأسباب إثارتها، إن ما نسبته هؤلاء إلى المرتضى في ما ذكر لا يعدو أن يكون شبهة، لأن في كتب المرتضى نفسها من الأدلة ما يكفي لنفي وإبطال ما تصوره.

لقد سلف القول إن في كثير من أعمال المرتضى وتصريحاته ما يدل دلالة واضحة على معارضته لمذاهب المعتزلة في كثير من المسائل الفقهية والعقائدية وتصديه للرد على كثير من آرائهم وادعاءاتهم، كما يمكن أن يتبين ذلك، على نحو المثال، في كتاب «الشافعي في الإمامة» الذي ألفه المرتضى في نقد كتاب «المغني» للقاضي عبد الجبار المعتزلي، إمام المعتزلة في عصره. فهذا الكتاب وحده يدل بمضمونه وهدفه دلالة قاطعة على معارضته للمعتزلة وعلى خلافه الكبير معهم؛ فقد تصدى المرتضى فيه لنقض كثير من آرائهم، ودحض عقائدهم، وتفنيد مزاعمهم بكل ما أوتي من قوة، ونبه على بعض طرقهم المذمومة في الجدل وإصدار الأحكام، وعلى ما أحصاه ابن الراوندي عليهم من الفضائح⁽²⁾ التي يشرف منها المطلع عليها، كما يقول المرتضى نفسه «على ما يجد به على الخصوم

(1) ممن وقعوا في هذه الشبهة من كتابنا المعاصرين أستاذنا الدكتور عبد الرزاق محيي الدين، أنظر أدب المرتضى، ص 34. وقد رد عليه أحد الباحثين رداً سديداً، أنظر، السيد محمد الحيدري مع الدكتور محيي الدين في أدب المرتضى (بغداد: مطبعة الزهراء، 1377 هـ / 1957 م)، ص 14 - 26.

(2) ابن الراوندي هو أحمد بن يحيى بن إسحاق (ت 245 هـ)، وهو عالم ومتكلم يعد من فضلاء عصره، مؤلفاته تزيد على (114) أشهرها وأبرزها كتابه «فضيحة المعتزلة» الذي نقض فيه كتاب معاصره الجاحظ «فضيلة المعتزلة»، أنظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 1، ص 94.

فضلاً كثيراً لو أمسكوا معه عن تعيير خصومهم لكان أستر لهم⁽¹⁾. فهل يمكن أن يكون المرتضى مالياً لمن يعلن هو نفسه عن فضائحتهم وينكر عليهم طرقهم في الرد والحكم على سواهم.

أما في كتاب «الأمالى» ذاته فإن المرتضى كثيراً ما يتعرض لآراء علماء المعتزلة وتصريحاتهم التي ينقلها عنهم كذلك بالنقد والتحليل والمناقشة والنقض والتفنيد أو المعارضة، كما أشرنا عند حديثنا عن محتوى الكتاب من المسائل الكلامية. وهذا يتضح لنا أيضاً في تعامله مع ما ينقله من آراء المفسرين منهم، ممن مر ذكرهم، حيث نراه ينقد ما ينقله عن أبي القاسم البلخي السابق الذكر من التفسيرات القرآنية والأقوال المتعلقة بالمسائل الكلامية والعقائدية، ويفند آراءه، ويعارض أفكاره، ويخطئه أحياناً، مما لا يترك أي مجال للشك في ممالأته أو الميل إلى فكره ومعتقد⁽²⁾. وهكذا يفعل مع أبي مسلم محمد بن بحر الأصفهاني⁽³⁾. ولا يختلف في هذا المنهج مع أبي هاشم عبد السلام محمد الجبائي، وما يورد له من التفسيرات أو الآراء والأفكار المتعلقة بالمسائل الفلسفية⁽⁴⁾ التي يبدو أن المرتضى رجع فيها إلى ما ذكره المؤرخون من كتب الجبائي في هذا المجال مثل «النقض على أرسطاليس في الكون والفساد»، و«الطبائع والنقض على القائلين بها»، وكتاب «الإنسان»⁽⁵⁾. وإذا كان الحال هذا، فهل يصح بعد ذلك أن يقال إن المرتضى «عالج تأويل الآيات والأحاديث في أماليه ووجهها على طريقة أصحابه من المعتزلة، أو أصحاب العدل»⁽⁶⁾؟

-
- (1) أنظر الشريف المرتضى، الشافي في الإمامة، تحقيق عبد الزهراء الحسيني الخطيب، (بيروت: مؤسسة أهل البيت للمطبوعات، 1407هـ - 1986م)، ج 1، ص 38.
- (2) أنظر على سبيل المثال: الأمالى، ج 1، ص 9 - 10، 468؛ ج 2، ص 364 - 365.
- (3) أنظر الأمالى، ج 1، ص 13، 367؛ ج 2، ص 304 - 305.
- (4) أنظر مثلاً، الأمالى، ج 1، ص 325 - 327؛ ج 2، ص 362؛ ج 1، ص 515 - 518.
- (5) أنظر ابن النديم، الفهرست، ج 5، ص 222.
- (6) أنظر أمالى المرتضى، مقدمة المحقق، ص 18. هكذا تصور أستاذنا المحقق محمد أبو الفضل وذلك بعيد عن الصواب كما هو واضح.

إن رجوع المرتضى في أماليه إلى ما كتبه المعتزلة أو إكثاره من النقل عنهم لا يعني كما يتبين مما سبق ذكره ميله إليهم أو تبنيه لما يعتقدونه، بل إنه ربما يعني عكس ذلك، وهو التصدي للرد عليهم في معتقداتهم المعارضة لمعتقدات الإمامية أو مزاعمهم المنافية لها أو المنكرة أو المتنكرة لأصولها، كما تصدى للرد عليهم في كتبه الأخرى المتعلقة بالقضايا الكلامية والعقائدية.

إن ما يمكن أن نخلص بإيجاز إليه هو أن ما نشأ عليه المرتضى من ميل إلى المنهج العقلي، ومهاماته الدينية والاجتماعية، وتوجهاته في الدفاع عن معتقدات طائفته، كانت كلها تعتبر دوافع له في الرجوع إلى كتب المعتزلة وغيرهم ممن أثاروا الجدل والنقاش حول القضايا العقائدية والفكرية، وبحثوا في عامة المسائل الخلافية. وبما أن المعتزلة في مقدمة أولئك، وأن معظم العلماء والمتكلمين والمفسرين في ذلك العصر كانوا منهم، فلا مناص من الرجوع إليهم وإلى ما ألفوه وما صرحوا به. ولا بد أن تكون مؤلفاتهم في مقدمة ما يوقف عليه ويرجع إليه، لتبين أهدافهم ومواقفهم، وتناقش أفكارهم، أو يرد على ما ادعوه مما لا يتفق مع معتقدات الطائفة.

أما فيما يتعلق بالقول بتأثر المرتضى بمناهج المعتزلة وسلوكه طريقته في المناظرة والمدافعة والتفسير بالرأي، فإنه يمكن الرد عليه بالقول إن الطرائق التي نهجها المرتضى في تفسيراته ومناقشاته في أماليه، وإن كان لها طابعها الخاص أو المميز من حيث العمق والتوسع والاستطراد والمزج المتناسق بين العلم والأدب، ظهرت في مباحث أساتذة المرتضى ومناقشاتهم الكلامية والأصولية والعقائدية مثلما ظهرت في مباحث المعتزلة ومناقشاتهم. فقد بدت واضحة على سبيل المثال في أعمال الشيخ المفيد محمد بن النعمان العكبري أستاذ كرسي الكلام في عصره وكبير أساتذة المرتضى نفسه، والتي من بينها كتاب «نقض فضيلة المعتزلة» المنسوب

إليه. فإذا كان من مبرر للقول بتأثر المرتضى، في الطرائق أو المناهج المشار إليها، بجهة ما أو بأحد من العلماء أو المتكلمين، فإن تأثره بأستاذه المفيد وأساتذته الآخرين أولى.

وإن كان يمكن القول إن المرتضى قد وجد بالفعل في مناقشات المعتزلة وطرح مسائلهم الخلافية ما يحفز ويشجع على ممارسة المناهج المذكورة، أو على التمرس بها والبراعة في تطبيقها، ولا سيما في محاوراته معهم وردوده عليهم وفي مدافعاته ومرافعاته المذهبية عامة. ولا مانع من أن يكون اطلاع المرتضى على مناهج المعتزلة في التحليل والنقد والاستدلال والاستنباط من خلال قراءته المعمقة الفاحصة الناقدة لكتبهم ومؤلفاتهم، قد زاد من تبلور منهجه العقلي أو من توجهه إلى هذا المنهج، ولا سيما في رده عليهم، حيث يكون الرد عليهم بمثل طرائقهم وأساليبهم، إلا أن هذا لا يقضي بطبيعة الحال بتبنيه لأصولهم أو التأثير بعقائدهم.

أثر كتاب الأمالي في المؤلفات الأخرى:

ظهر لكتاب «الأمالي» أثر واضح في العديد من المؤلفات التي صدرت من بعده في اللغة والأدب وتاريخه والبلاغة والنقد، وقد رجع إليه واستفاد منه بلا شك كثير من المحققين ورواة الشعر، حيث اجتمع لهذا الكتاب - كما يقول محققه محمد أبو الفضل إبراهيم - «ميزة كبرى بين الكتب العربية وعُدَّ مصدراً ينقل عنه العلماء، ويحتج به الأدباء، ويرد شرعته القارئون على ممر الأجيال»⁽¹⁾.

ولقد كان من بين المؤلفات التي ظهر أثر «الأمالي» فيها كبيراً وواضحاً كتابان مهمان للمرتضى نفسه، صدرا بعد كتاب «الأمالي»، وهما «الشهاب في الشيب والشباب»⁽²⁾ الذي ضمنه المرتضى مجموعة كبيرة مما

(1) أمالي المرتضى، مقدمة المحقق، ص 19.

(2) الشریف المرتضى، الشهاب في الشيب والشباب، قسطنطينية الجوائب، 1302هـ.

قيل في وصف الشيب أو في مدحه وذمه من نصوص شعرية لعدد من الشعراء هو من ضمنهم، وساقها في أسلوب تحليلي نقدي فريد، وكتاب «طيف الخيال»⁽¹⁾ الذي جمع فيه المرتضى أيضاً الكثير مما قيل من الشعر في وصف الطيف أو الحلم والخيال، وسلك فيما جمعه المنهج الذي اتخذه في كتاب «الشهاب». فمن خلال ما نقرأه في كل من الكتابين المذكورين من النصوص والشروحات الكثيرة المقتبسة من كتاب الأمالي، وما نجده من الإحالات والإشارات العديدة فيهما إليه⁽²⁾، يبدو لنا وكأن هذين الكتابين فصلان استلزاماً منه، ووسع فيهما وفي مادتهما كل بحسب موضوعه، وطور المنهج بما يتلاءم مع غرض كل كتاب ومحتواه الموسع، حتى أصبح كل منهما، بما يتضمن من مادة وفيرة ومنهج متميز، كتاباً قائماً بنفسه مستقلاً عن الأصل.

أما تأثير كتاب «الأمالي» في مصنفات العلماء والأدباء الآخرين الذين عاصروا المرتضى أو جاءوا من بعده، فقد تجاوز حدود الاقتباس منه والاستعانة به والرجوع إليه في مادته، فبلغ حدود التأثير بمنهجه وطريقته تناول الموضوعات وعرضها أو إملائها فيه. ومن بين المصنفات التي ظهر فيها هذا التأثير بوضوح كبير، كتاب «حقائق التأويل» للشريف الرضي، شقيق المرتضى، وكتاب «أمالي ابن الشجري» لهبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي المعروف بابن الشجري (ت 543هـ/1148م).

يقول أحد دارسي أدب الشريف الرضي في معرض حديثه عن المصادر التي أثرت في أدب الشريف أو تحدثت عن أدبه:

(1) الشريف المرتضى، طيف الخيال، تحقيق حسن كامل الصيرفي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1381هـ/1962م).

(2) فرغ المرتضى من تأليف كتابه «الأمالي» سنة 413 هـ، بينما فرغ من تأليف كتابه «الشهاب» - كما هو مشار في الكتاب نفسه، ص 99 - في عام 421 هـ؛ في حين انتهى من تأليف كتابه «طيف الخيال». كما تفيد الدلائل في سنة 422 هـ؛ أنظر طيف الخيال، ص 95، وإن كان هناك بعض الاختلاف، أنظر كذلك، طيف الخيال، مقدمة المحقق، ص 27.

«يمكننا الاستفادة من الكتاب للمقارنة بين أسلوب المرتضى المؤلف، وأسلوب الرضي الناصر. لنأخذ كتاب «حقائق التأويل في متشابه التنزيل» للرضي، ونقارنه بأمالي المرتضى، فإننا نلاحظ أن الرضي تتبع خطى شقيقه في كثير من المسائل. فهو يعرض لتفسير كل آية مسألة على غرار مسائل الأمالي. وهناك تشابه في الأسلوب والموضوعات وطريقة عرضها ومناقشتها، والإكثار من الشواهد الشعرية واللغوية، ومن اللفات النقدية في بعض الأحيان. ذلك كله يؤكد مدى تأثير المرتضى في شقيقه الرضي»⁽¹⁾.

أما كتاب «الأمالي» لابن الشجري فيقول فيه الدكتور محمود محمد الطناحي الذي قام بتحقيق هذا الكتاب ودراسته⁽²⁾:

«لا ريب أن ابن الشجري قد نظر في الأمالي التي سبق بها الأوائل، وقد ثبت أنه كان يقرئ أمالي ثعلب، كما ثبت أنه استنسخ بخطه نسخة من أمالي المرتضى. والناظر في أمالي ابن الشجري يرى مشابه واضحة بينها وبين أمالي المرتضى، في الشكل العام، من حيث تقسيم الأمالي إلى مجالس، وتفرع المجالس إلى مسائل وفصول، ثم تعدى تأثر ابن الشجري بالشريف المرتضى في الشكل العام للأمالي، إلى أن نقل شيئاً من كلامه وشواهد، مصرحاً وغير مصرح، وقد أشرت إلى ذلك في حديثي عن الشريف المرتضى».

ويضيف الطناحي واصفاً منهج الشجري في كتابه المذكور قائلاً: «وقد جرى ابن الشجري في أماليه على أن يستفتح مجلسه بذكر مسألة من مسائل النحو أو الصرف، أو آية قرآنية، أو بيت من الشعر، ثم يدلف من ذلك إلى

(1) حسن محمود أبو عليوي، الشريف الرضي - دراسة في عصره وأدبه (بيروت: مؤسسة الوفاء، 1986م/1414هـ)، ص 31.

(2) أنظر: أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد الحسيني العلوي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1412هـ/1992م)، الدراسة، ج 1، ص 191.

مباحث أخرى يدعو إليها الاستطراد والتداعي. ومسائل الأمالي ذات ثلاث شعب: مسائل يلقيها ابن الشجري من ذات نفسه، ومسائل أخرى يجيب بها تلامذته، والثالثة ما يرد به على المسائل التي ترد عليه من البلدان كالموصل وغيرها.

وهذا هو المنهج الذي سار عليه المرتضى في أماليه بذاته. وعلى هذا النحو من التفرع والشعب تقريباً كانت المسائل التي تناولها، كما رأينا ذلك من قبل.

ولم يكن تأثر ابن الشجري في أماليه بأمالي المرتضى مقتصرًا على تقليد المرتضى أو محاكاته في منهجه في تقسيم كتابه، وفي تشكيل مجالسه وتفريعها، وفي تنوع المسائل وطريقة عرضها ومعالجتها، ولم تكن استعانة به واستفادته منه لتقف عند نقل الشواهد مصرحاً بنقلها وغير مصرح - وإنما بلغ في الاستمداد والأخذ عنه حداً - كما يقول محقق الكتاب نفسه: «أغار فيه على كلام المرتضى في الحذوف، وذكر كلامه بألفاظه، دون أن يصرح بالنقل عنه أو الإفادة منه»⁽¹⁾.

وذكر المحامي رشيد الصفار، في مقدمته لديوان المرتضى، أن عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم العلائقي قد اختصر كتاب «الأمالي» في كتاب سماه «غرر الغرر ودرر الدرر» وأنه أكمل هذا المختصر سنة 766 هـ وأن نسخة خطية منه موجودة في مكتبة طهران، وذكر أن كارل بروكلمان أشار إلى هذا المختصر في كتابه تاريخ الأدب العربي، ولكننا لم نعثر عليه في الطبعة الموجودة لدينا⁽²⁾.

وقد صدر في عصرنا الحديث كتاب بعنوان «الفرائد الغوالي على شواهد الأمالي للسيد المرتضى» للشيخ محسن آل الشيخ صاحب الجواهر يبلغ عددها - كما يقول محقق الكتاب وناشره في تقديمه للكتاب - عشرة

(1) المصدر السابق نفسه، ص 148.

(2) أنظر ديوان الشريف المرتضى، ج 1، مقدمة المحقق، ص 122 - 123.

أجزاء، وبين أيدينا من طبعته الأولى ثلاثة أجزاء فقط، صدر آخرها في عام 1387هـ/1967م⁽¹⁾. وهذا الكتاب ألف في ما يبدو ليكون شرحاً لشواهد أمالي المرتضى أو استدراك ما فات المرتضى شرحه والتفصيل في تفسيره وتحليله منها. وقد سلك مؤلف هذا الكتاب في كتابه منهج المرتضى في تفسير هذه الشواهد وشرحها أو التعليق عليها بما يدل على تأثره الكبير بهذا المنهج، وإن لم يصل كتابه في الواقع إلى مستوى أمالي المرتضى في مجال النقد والتحليل والمقارنة والاستنتاج وتحديد الأهداف.

يعنى مؤلف كتاب «الفرائد الغوالي» بنحو أخص بالشواهد الشعرية التي استشهد بها المرتضى في أماليه. فيعمد إلى سرد هذه الشواهد كما وردت أحياناً، وفي سياق النصوص أو القصائد التي أخذت منها أحياناً أخرى، ثم يشرح في تفسير كلمات النص الذي يورده، دون اقتصار على الغريب أو الغامض منها، كما يفعل المرتضى في أماليه ويتبع ذلك بشرح النص الشعري أو بيان معناه العام، ويحدد موضع الشاهد أو وجه الاستدلال فيه، وقد يدعمه بشواهد أخرى من استخراج هـ. ويستطرد أحياناً إلى ذكر معاني الكلمات، فيذكر كيفية نطقها ووجوه الاختلاف في تفسيرها، كما قد يستطرد أيضاً، فيسرد في أثناء التفسير والشرح بعضاً من القصص وبعضاً من العبر والأمثال العربية والأشعار التي لها علاقة بالنص الشعري، أو بالشاهد فيه من قريب أو بعيد على جهة التداعي أو طريقة «الشيء بالشيء يذكر» التي يسلكها أصحاب الأمالي ومنهم الشريف المرتضى. كما يورد في أحيان كثيرة أيضاً ترجمة لصاحب النص، ويعرض أو يشار أحياناً كذلك إلى تفسير بعض الآيات القرآنية، وتطرح بعض المسائل الفقهية والأصولية والعقائدية، وتسرد بعض الوقائع التاريخية

(1) الفرائد الغوالي على شواهد الأمالي للسيد المرتضى. للشيخ محسن آل الشيخ صاحب الجواهر (ت355هـ)، أشرف على نشره وتحقيقه محمد حسن الجواهري نجل المؤلف. ثلاثة أجزاء، الطبعة الأولى الجزء الأول بدون تاريخ، الجزء الثاني صدر في (1386هـ/1966م)، والجزء الثالث في (1387هـ/1967م)، مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

وتناقش أو يعلق عليها، وقد يستجلي رأي الشريف المرتضى وغيره فيها. وفي أثناء ذلك كله ترد بنحو أو بآخر وبشكل عرضي أو عفوي غير مطرد بعض الفوائد اللغوية والبلاغية والتاريخية والأدبية العامة، على غرار ما نجده في «أمالي المرتضى» تقريباً. وعلى هذا الأساس وصف هذا الكتاب بأنه «موسوعة عامة تبحث في العلم والتفسير والعقيدة والتاريخ والأدب». وهذا ما يجعله قريباً في أسلوبه وشكله الظاهري العام من «أمالي المرتضى»⁽¹⁾.

إن كتاب «فرائد الغوالي» يعد بالفعل موسوعة لغوية وأدبية ومعرفية عامة، ربما كانت فريدة من نوعها؛ ولكن يمكن القول إنّ هذا الكتاب، في حقيقته وفي غالب أجزائه وموضوعاته، أقرب إلى الجمع والوصف السردى منه إلى النقد والتحليل، وأقرب إلى توضيح النصوص الشعرية وشرحها وتفسير لغتها منه إلى التعمق في مناقشتها أو موازنتها وإبراز النواحي الفنية أو البلاغية فيها، والتعرض فيه للمسائل العقائدية والشرعية والوقائع التاريخية وغيرها لا يخضع لمنهج عقلي متبع ومناظرات كلامية موسعة أو معمقة بقدر ما هو استعراض ووصف لها. ولذلك فهو لا يشابه «أمالي المرتضى» في جوهره الحقيقي، ولا يرقى بطبيعة الحال إلى مستواه، لا من حيث الشكل الواقعي ولا من حيث المنهج والمضمون؛ ولكنه، في مجمله وشكله العام، يعكس بلاشك جانباً كبيراً من التأثير بأسلوب المرتضى في أماليه، ولاسيما من حيث التعامل مع الشواهد الشعرية وعامة النصوص الأدبية. كما يعد لأمالي المرتضى من جانب آخر الفضل الكبير في وجوده وفي تأليفه وتكوينه عامة؛ لأن المحور الذي قام في الأساس عليه وانطلق منه هو شواهد الأمالي «أمالي المرتضى».

(1) هذا الوصف ورد على غلاف الكتاب، وقد ورد كذلك في كلمة «التعريف بالكتاب» التي كتبها الناشر أنظر الكتاب، ج 1، ص (ح).

مكانة «أمالى المرتضى» من كتب الأمالى الأخرى:

يعد كتاب «أمالى المرتضى»، فى صورته التى عرضناها والنحو الذى رأيناه، موسوعة هامة فى العلوم الإسلامية والأدب والشعر واللغة والتاريخ وعلم الكلام والفلسفة والنقد النظرى والتطبيقي، ويدل على سعة اطلاع مؤلفه وعمق ثقافته فى هذه المجالات. وربما شابه هذا الكتاب، فى ظاهره وتوجهه الموسوعى، كتب الأمالى وكتب الأدب المماثلة الأخرى، مثل كتاب «الأمالى» لأبى على إسماعيل بن القاسم القالى (ت356هـ/966م)، و«أمالى ابن الشجرى» السابق الذكر، وكتاب «الأمالى» لإبراهيم بن محمد الزجاج النحوى (ت316هـ/928م)، و«أمالى العشيات» لمحمد بن عبد الله بن محمد المعروف بالحاكم النيسابورى (ت405هـ/1016م)، وأمالى أبى العباس أحمد بن محمد المعروف بالنامى (ت399هـ/1008م)، وأمالى أبى على أحمد بن محمد المرزوقى (ت421هـ/1030م)، وكتاب «الكامل» لأبى العباس المبرد (ت286هـ/899م). ربما شابه «أمالى المرتضى» هذه الكتب أو اتفق مع بعضها، من حيث الاهتمام برواية الأخبار والأشعار وطرائف الأدب وأمثاله، وذكر بعض وقائع التاريخ، وتناول ما يتعلق بذلك من مسائل اللغة والصرف والبلاغة والأدب وغيرها، إلا أن «أمالى المرتضى» يبقى مختلفاً عنها، بل متفرداً من حيث منهجه وطريقة الطرح والعرض والمعالجة والاستدلال، هذا يضاف إلى اختصاصه بجوانب حيوية مهمة من المعارف والفنون.

لقد ساد فى «أمالى المرتضى»، كما رأينا فيما سبق، المنهج النقدي الاستدلالي القائم على التحقيق والتدقيق والفحص والمقارنة والموازنة والاستنتاج والكشف فى كثير مما تطرق إليه من موضوعات وعرضه من أفكار وآراء ونصوص، فى حين غلب على الكتب الأخرى التى سبقت الإشارة إليها طابع النقل السردى واستعراض الأحكام التأثرية والانطباعية، والاقتصار على إفراغ مخزون الذاكرة من محفوظ العلم ومأثور القول وموروث الحكم ومستحصل المعرفة فى الموضوعات المطروحة.

وفي الوقت الذي نرى فيه التركيز في كتب الأمالي الأخرى ينصب بالدرجة الأولى على التنبيه على مسائل اللغة والنحو والصرف، وعلى رواية الأشعار والأحاديث والتفاسير المتعلقة بهذه المسائل وهذه الأشعار والأحاديث، وسرد ما يتوارد عليها أو يستطرد في ذكرها من النصوص، نرى أن أغلب المحاور الرئيسة في «أمالي المرتضى» يدور حول تفسير آيات القرآن وتأويل الأحاديث والأخبار ومناقشة المسائل العقائدية والكلامية والشرعية والفلسفية المتعلقة بها مناقشة عقلية استدلالية، جنباً إلى جنب مع الاهتمام برواية الأشعار وتفسير غوامضها، ثم نقدها وتحليلها عملياً، وبحث ما قد يعرض ذكره من القضايا النقدية والبلاغية ومسائل اللغة والنحو والصرف بحثاً نظرياً أو التعليق عليها.

إن كتاب «أمالي المرتضى»، فضلاً عن كونه كتاباً في اللغة والنحو والصرف ورواية الأشعار والأخبار، كمعظم كتب الأمالي التي صدرت قبله وبعده، هو كتاب تفسير وبحث استدلالى فكري وعقائدي وفلسفي عقلي من الدرجة الأولى، وكتاب في النقد لا يقل في قيمته أو مستواه الفعلي كثيراً عن كتب النقد الأخرى التي صدرت قبله. وهو يتميز عن كتب الأمالي الأخرى بالجمع بين هاتين الصفتين. وإذا كانت ميزته في الصفة الأولى بينة واضحة لكل دارس، إن لم تكن لكل قارئ، وقد أشرنا إلى ما يبرزها في عدة مواقع سابقة من هذه الدراسة، فإن المقارنة والموازنة الدقيقة العادلة بينه وبين تلك الكتب في تناول الموضوعات والقضايا الواحدة تظهر تميزه بمنهجه الدقيق المتبع في مجال النقد الأدبي.

وحسبنا أن نقارن في ذلك بين ما نجده وما سبق أن نبهنا عليه أو أشرنا إليه عند المرتضى في روايته للأشعار ومناقشته للقضايا النقدية واللغوية من زيادة في التتبع، وحيطة في الثبوت، وقوة في الإسناد، ووضوح الموقف، وتحديد الرأي، ودقة التعليق والتحليل والتدليل والتفسير والربط والموازنة بين النصوص ووجهات النظر المختلفة من أجل الوقوف

على الرأي الأصح. وبين ما نجده عند أبي علي القالي في كثير من أماليه من الاعتماد على السرد ونقل الأخبار والآراء من دون تحليل أو معالجة كافية لها⁽¹⁾، إلى درجة دفعت عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي إلى أن يؤلف كتابه المعروف «التنبيه مع أوهام أبي علي القالي في أماليه»، وفيه يستعرض أخطاء القالي وأوهامه وجوانب القصور في أماليه، في تتبع حثيث دقيق وعبارات شديدة صارمة أحياناً. وينتقده في عزو الأبيات إلى غير قائلها، وفي الخطأ في تسمية الشعراء وذكر أنسابهم، ثم في نوعية الشعر الذي يستشهد به وتداخل سياقاته ومعانيه، كما يعيب عليه انشغاله بتفسير ظواهر المعاني عن غوامضها⁽²⁾. . . . وغير ذلك مما يبرز تميز «أمالي المرتضى» ويظهر تفوق مؤلفه.

إن ما سبق ذكره لا يعني في أي حال من الأحوال الطعن في قيمة «أمالي القالي»، ولا التقليل من شأنه أو شأن غيره من كتب الأمالي وكتب الأدب الأخرى المشار إليها، ولا التهوين من اعتبارها موارد أولى صافية للغة في معظم فروعها الموروثة، وكتباً تاريخية وأدبية عامة متنوعة الأغراض والفوائد، ومصادر قيمة نافعة في تحقيق الكثير من النصوص الشعرية والنثرية. كما أنه لا يعني التكرار لما في هذه الكتب بمجملها من اللفظات النقدية والبلاغية المثرية، والمتمشية في الغالب مع روح العصر الذي ألفت فيه أو انبثقت منه. وإنما نهدف من خلال ذلك إلى القول إنّ «أمالي المرتضى» ليس بأقل شأنًا من أي من هذه الكتب على الإطلاق، هذا إن لم يكن أكبر منها قيمة وأولى بالعناية والاحتفاء والشهرة.

(1) أنظر على سبيل المثال: تفسير كل من المرتضى وأبي علي القالي لكلمة «الحن» وتناولهما معاً للمفاهيم والمعاني المتعلقة بها، في كل من كتاب أمالي المرتضى، ج 1، ص 13 - 17. وكتاب الأمالي مع كتاب ذيل الأمالي والنوادر، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، تحقيق: الشيخ صلاح فتحي هلال وسيد بن عباس الجليمي (بيروت: المكتبة العصرية، 1422هـ - 2001م)، ص 7 - 19.

(2) أنظر كتاب التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، مع كتاب «الأمالي» للقالي، ص 759 - 760 وما بعدها؛ أنظر كذلك مقدمة المحقق، ص 9.

وربما تكون لنا في المستقبل وقفة متأنية في دراسة خاصة مفصلة نعقد خلالها مقارنة منهجية تحليلية مكثفة، ومن خلال النصوص، بين «أمالى المرتضى» وبعض كتب الأمالى وكتب الأدب العامة مثل «أمالى القالى» و«أمالى ابن الشجرى»، وكتاب «الكامل» للمبرد، لتتبرز الرؤية فى القيمة العلمية والأدبية والفكرية العالية والمكانة الرفيعة التى تميز بها كتاب «أمالى المرتضى» عن تلك الكتب.

الفصل الرابع

المرتضى الناقد

تقديم

تقدم القول إنَّ غلبة شهرة المرتضى في مجالات الفقه والأصول وعلوم الشريعة والعقائد وعلم الكلام على شهرته أدبياً أدت - كما يبدو - إلى محدودية تداول كتبه وأعماله الأدبية في الماضي قياساً إلى المشهورين من أدباء عصره. وذلك ما أدى إلى تأخر طباعة الكثير منها في عصرنا الحاضر وإلى إغفال دراستها من قبل النقاد، ومن ثم إلى محدودية انتشارها، حتى بين مريدي المرتضى وأفراد طائفته. وقد نتج عن ذلك كله جهل الكثيرين بالمنزلة العالية التي يستحقها هذا الرجل في مجالات الأدب عامة، وفي مجال النقد بنحو خاص. وهكذا بقيت مكانة المرتضى الحقيقية في هذا المجال الأخير مجهولة تقريباً.

على الرغم من إشارة عدد كبير من دارسي الأدب ومؤرخيه إلى شاعرية المرتضى وإشادتهم المطردة بعلمه بالشعر وروايته ومعرفته الواسعة بأغراضه وفنونه ومعانيه، لم تصدر - على حد علمي - دراسة خاصة وافية عن أعماله النقدية. فلم تكن هناك سوى إشارات عابرة مقتضبة من قبل بعض الكتاب المعاصرين إلى جملة من مواقفه النقدية وملاحظاته على 'الأمدي' وتعليقاته على بعض الأبيات الشعرية، لا تتجاوز في أكثرها، من حيث القيمة النقدية، تلك الأحكام الإيجابية العامة التي أطلقها الأدباء والمؤرخون القدامى، وما كانوا يرددونه من عبارات المدح والثناء على علمه بالشعر ومعانيه، وإن تضمن بعضها ما يلفت الأنظار إلى عمل المرتضى في النقد ونقد النقد عامة⁽¹⁾.

(1) من بين هؤلاء الدارسين: د. إحسان عباس في كتابه تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص 162 - 164 =

يمكن القول إنَّ الفصل القصير الذي وضعه الدكتور عبد الرزاق محيي الدين، ضمن كتابه «أدب المرتضى» الصادر عام 1957⁽¹⁾، هو أول عمل اشتمل على ما يمكن اعتباره مهماً في التنبيه إلى جهود المرتضى في مجر نقد الشعر وفي لفت الأنظار إلى ما تستحقه هذه الجهود من العناية والتتبع والدراسة والتقييم. لقد كان لهذا الفصل في الواقع فضل كبير في إثارة اهتمامي شخصياً بأعمال المرتضى وآثاره النقدية، ومن ثم اختياري جانباً مهماً من هذه الأعمال والآثار كمحورٍ للدراسة في رسالتي لنيل شهادة الدكتوراه التي انتهيت من كتابتها باللغة الإنكليزية في عام 1987⁽²⁾. حيث جعلت المحور الأساسي للبحث في هذه الرسالة «قضية السرقات الشعرية» التي كان للمرتضى إسهام بارز مجهول في بحثها وتطويرها، وتناولت كل الموضوعات والمسائل المرتبطة بالقضية عامة وفق منهج تحليلي تفصيلي مقارنة، أثبت من خلاله ريادة المرتضى لعدد من النظريات والأفكار المهمة ذات العلاقة بالقضية المذكورة، في إطار العصر الذي عاشه وخارجه.

وقد كانت الرسالة المذكورة منطلقاً لي فيما بعد للكتابة باللغة العربية عن جوانب مختلفة في نقد المرتضى وأعماله النقدية، منها دراسة بعنوان: «الشريف المرتضى: حياته - ثقافته - أدبه ونقده»: نشرت في العدد الرابع والأربعين (44) من «المجلة العربية للعلوم الإنسانية»، الصادر في صيف عام 1993- الكويت، ودراسة أخرى بعنوان: «موقف الشريف المرتضى من قضية السرقات الشعرية والموضوعات المرتبطة بها» نشرت في العدد الثاني

=وص 78 - 79. د. محمد مندور في كتابه النقد المنهجي عند العرب، (القاهرة: دار نهضة مصر، د،

ت)، ص 233، وص 240. د. هند حسين طه في كتابها الشعر ونقد الشعر منذ الجاهلية حتى نهاية

القرن الرابع الهجري، ص 163 - 184

(1) أنظر د. عبد الرزاق محيي الدين، أدب المرتضى، ص 187 - 213.

(2) عنوان هذه الرسالة هو:

Al-Matouq. Ahmad Muhammad., Al-Sharif Al-Murtada Contribution to the Theory of Plagiarism in Arabic Poetry, PH.D.Dissertation, University of Pennsylvanya 1987, U.M.I.no. 47993178.

من المجلد الثاني والعشرين من مجلة «عالم الفكر» - الصادر في أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر من عام 1993م في الكويت أيضاً، ودراسة ثالثة مقارنة بعنوان: «لغة الشعر بين ناقلين: دراسة نظرية تحليلية مقارنة لنظريتي لآمدي والشريف المرتضى في لغة الشعر» نشرت في عدد مارس 1997م من مجلة «علامات في النقد» الصادرة في جدة. وقد شكلت أصول هذه الدراسات المتفرقة بدورها أساساً ومنطلقات رئيسة لتأليف هذا الكتاب المائل الآن بين يدي القارئ الكريم.

هذا وقد صدر في عام 1417هـ - 1996 عن نادي جازان الأدبي بالمملكة العربية السعودية كتاب بعنوان «النقد الأدبي في آثار الشريف المرتضى» للدكتور أحمد عبد الواحد من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وهو فيما يبدو رسالة جامعية، وقد اشتمل على مجموعة معلومات جيدة وملاحظات أفدت من بعضها شخصياً في توسعي في هذه الدراسة. بيد أن القراءة المتأنية لهذا الكتاب تفيد بأن مؤلفه لم يستفد في الحقيقة من المنهج الحديث في البحث والاستقصاء والتحليل والتحقيق بالقدر الذي يمكنه من الكشف عن كل ما تتضمنه آثار الشريف المرتضى الأدبية الموجودة من نتاج نقدي متميز. فقد اكتفى المؤلف في غالب دراسته مثلاً بعرض النصوص المقتبسة من أصولها والإشارة إلى موضوعاتها، وربما إلى بعض جوانب الأهمية في مضامينها، أو التعليق المقتضب عليها وإبداء آراء وأحكام عامة حولها لا تطمح إلى اختراق النصوص وتحليلها ومناقشتها مناقشة موضوعية دقيقة.

يستهل صاحب الكتاب المذكور على سبيل المثال حديثه عن المرتضى بفصل رئيس «مذاهبه في قضايا النقد»، ومن دون مقدمات تمهد لموضوعه ينتقل في حديثه إلى فصل ثانوي عن «لغة الشعر» لا يضمنه سوى عرض سردي لمجموعة من أقوال المرتضى وتعليقاته المرتبطة بلغة الشعر، وعرضها، والتعقيب عليها أحياناً بعبارات مختصرة تشير إلى ما يختص به بعضها من جوانب القضية فقط. ثمة تعليق عليها كلها فيما يقرب من نصف

صفحة. ينتقل المؤلف بعده إلى قضية رئيسة أخرى هي قضية «السرقاا الشعرية» ليعرضها بالأسلوب نفسه...

لا يعتقد أن دارساً جاداً يمكن أن يقيم عملاً فكرياً له كيانه الخاص ويكشف بدقة عن مواطن التميز أو الإبداع فيه من خلال المنهج أو من خلال أسلوب العرض. ولذلك فلا غرابة أن ينتهي صاحب الكتاب المذكور إلى ما انتهى إليه في الحكم على المرتضى بأنه «ليس ناقدأ أصيلاً ممن يؤخذ عنهم ويحتج برأيهم ويقضى بكلامهم» (ص240). فهذا حكم عام لا يعبر عن نظر فاحص دقيق أمين، وصاحبه يواجه تساؤلات لا نحب له أن يواجهها:

يمكن أن يقال: بأن المؤلف المذكور: إذا كان قد رأى أن المرتضى لم يكن من الذين يؤخذ عنهم ويحتج برأيهم ويقضى بكلامهم في النقد، فعلى أي شيء ارتكز في اهتمامه بالرجل، ولماذا اتخذ من نقده موضوعاً لدراسته وأرهق نفسه في جمع ما جمعه من أعماله فيه؟ فهل يصح أن يعنى بما لا يؤخذ به وتدرس آراء لا قيمة لها. أليس هذا إقرار من الكاتب نفسه بعشبة ما قام به؟

ولقد أغاناا الكاتب المذكور في الحقيقة عن التنبيه على المفارقة التي وقع فيها، وأقر بنفسه في مقدمة كتابه بما ينقض حكمه السابق على آراء المرتضى وكلامه في النقد نقضاً واضحاً، فصرح بقوله بأن «من جهد المرتضى في النقد حصيلة تستوجب من الاعتبار والعناية بالدرس ما حزن لنظائرها من ذخائر النقد في هذا العصر». (ص7) أي عصر المرتضى. فهل كان يستحق الاعتبار والعناية من لا يصح أن يؤخذ عنه ولا يحتج برأيه ولا يقضى بكلامه. أم أن المؤلف قد تسرع في حكمه وتعجل في اختياره لموضوعه فخاب توقعه وفشل في إنجاز ما وعد به من الكشف عن بعض ذخائر النقد فأصبحت دراسته لا قيمة لها، لأنها لم تحقق الهدف المنشود؟!

الحقيقة هي أن مؤلف الكتاب المذكور - كما يبدو - لم يكن ليولي آثار المرتضى النقدية بعنايته واعتباره ويخصها بدراسته ليكشف عنها أو عن قيمتها وينظر بأمانة فيما تستحق من مكانة، بقدر ما كان يبحث عن السقطات والهفوات فيها ليثبت أن صاحبها ليس كفواً لأن يرقى إلى مصاف الآمدي فضلاً عن أن يصل إلى مرتبة ينتقده فيها أو ينتقصه.

يقول المؤلف في مقدمته لكتابه «على أن في حصيلة الشريف المرتضى ما يقتضي تناولها في الدرس بعناية خاصة، فقد انتصب لنقد الآمدي، أكبر ناقد عرفه الأدب، بزعم تعصبه على أبي تمام في موازنته، وصدر في نقده عن تيه وتعظم، جعله يقول عن الآمدي: «ما رأيت أشد تهافتاً في الخطأ منه فيما يفسره ويتكلم عليه من شعر هذين الرجلين» أي أبي تمام والبحثري (ص7). فهذا كلام يوحى بموقف نفسي يسعى صاحبه بدافع منه إلى الانتصار للآمدي والأخذ بالثأر لمن يعتبره (أكبر ناقد عرفه الأدب) ممن تعاضم وتجاسر عليه وانتقصه. وهذا هو تماماً ما سعى المؤلف إليه من خلال عرضه لمادة كتابه. فقد دأب في كل فصل أو جزء من كتابه على التهوين من شأن آراء المرتضى وأفكاره، أو استعراض كل ما ينتقص - في رأيه - من قدره، أو التقرير سلفاً بما يقلل من شأنه والحكم سلباً على ما ينوي تقديمه من عمله، من دون أن يتورع عن التعسف في الحكم أو استلال العبارات التي يريدها من سياقاتها الخاصة في سبيل التوصل إلى ما يسعى إليه.

بعد أن استعرض الكاتب أقوال المرتضى المتعلقة بـ(لغة الشعر) مثلاً، لم يتبعها إلا بتعليقات مختصرة مفادها أن المرتضى: لم يأت إلا بما أتى به الجاحظ وقدامة بن جعفر وتعارف عليه أكثر النقاد (ص63 - 64). . . وعندما انتهى من استعراض أقوال المرتضى وتعليقاته المرتبطة بقضية (السرقا الشعرية)، لم يعقب عليها بشيء سوى قوله: «إن المرتضى لم يلتزم بما نبه على مجانبته من الحكم بالأخذ وتقرير السبق» (ص71). وعندما جاء

ليتحدث عن (طابع المرتضى في تأويل النصوص)، قرر منذ بداية حديثه بأن «طابعه في ذلك يظهر فيه - بعامّة - الميل إلى التكلف والجنوح إلى الاستكراه والتعسف، والكد في استقصاء الوجوه المحتملة في معاني النصوص»، (ص213). ثم استعرض من تأويلات المرتضى للروايات والأحاديث ما يراه مؤيداً لما قرره سلفاً. وعندما تحدث عن (أحكام المرتضى) بدأ حديثه بالقول: «إن أحكام المرتضى لا تسلم من المؤاخذه»، ثم حشد من الشواهد ما اعتقد أنه دال على إثارة المرتضى لشعره بالفضيل، ليصل في النهاية إلى ما يفيد بأن المرتضى أتى بما خالف به آداب الشاعر، لأن ابن رشيّق القيرواني قد نبه في كلامه عن آداب الشاعر على أنه لا يجوز أن يكون الشاعر معجباً بنفسه مثنيّاً على شعره (ص231).

وفي الجزء الأخير من كتابه، الذي تحدث فيه عن (مذهب المرتضى بين النقاد)، استهل الكاتب كلامه بالقول بأن «الباحث لا يجد في نقد المرتضى ما يمكن أن يدل على مذهب خاص به، فنقده في الأكثر يتمثل في أحكام جزئية خالية من التعليل». (ص232) وبالروح نفسها والموقف العدائي نفسه وفي ضوء المنهج المجافي للدقة والموضوعية راح يمعن الكاتب في سرد الأحكام الاعتبارية الجائرة التي سبق وأن ردها أو ردد مضامينها في أثناء فصول كتابه، (ص232 - 240) فزعم مثلاً بأن «أحكام المرتضى جزئية خالية من التعليل وآراؤه في قضايا النقد ومسائله - من مثل المفاضلة بين اللفظ والمعنى والسرقات الشعرية، لا تخرج عن الشائع المعروف في عصره» وأنه «كثيراً ما يقع الغلط والوهم في تفسيره للنصوص ويضل عن القصد ويستعصي عليه الصواب الشعراء»، أما من ناحية المعرفة البيانية فإن المرتضى، كما يقول الكاتب المذكور: «مع كثرة ترديده لمصطلحات من علوم البلاغة لم تكن معاني هذه المصطلحات تتمايز عنده بحدود فاصلة»، وإنه مع خلطه في المصطلح يؤاخذ «على غلطه الدال على ضعف ملكته وقصور فهمه عن الإدراك الصحيح لألوان من البيان». وأما

من ناحية الدراية بتقاليد الشعر وقيمه - ويقصد بها في نقد الشعر ما جرت عبه عادة الشعراء، ومذاهبهم في المعنى والعبارة عنه - فإن المرتضى في ربه «يستدعي النظر»، حيث «إن بعض فنون الشعر تشبه عليه وتختلط، فلا يميز معانيها»... ومن ناحية التعريف بخصائص الشعر وإيضاح مذهب شاعر وما تفرد به فإن المرتضى حسب قول الكاتب نفسه: «لم يسهم - عسى كثرة من عرض لهم ووفرة ما أورد لهم - إلا بقليل».. وبعد أن يستكمل الكاتب حلقات أحكامه وصل إلى بيت القصيد، وراح يفصح عن بيته المبيتة وهدفه الأساسي فصرح بقوله:

«ومن المآخذ عليه تعصبه على الأمدي، وتعقبه بروح ظاهرة من عداوة تتجلى في المسارعة إلى تخطئته وإدائته والنيل منه - وقد خاب فيما زاد، ولم يرجع بطائل، وإن كان قد صادف صواباً في بعض تعقيباته فقد دن - بكثرة غلطه - على رسوخ الأمدي وتمكنه، وزاد الباحثين معرفة بفضلته». (ص 239 - 240).

إن روح العداوة تتجلى طافحة عند صاحب الكتاب المذكور، حيث يتحول عنده ذلك الرجل الكبير، الشريف المرتضى، الشاعر والعالم الذي أجمع مؤرخو الأدب على القول بإمامته في اللغة والأدب والشعر وروايته ومعانيه إلى إنسان متطفل، ليس على النقد فحسب، وإنما على اللغة والأدب والشعر أيضاً، بل يصبح من الذين لا يؤخذ عنهم ولا يحتج برأيهم ولا يقضى بكلامهم.

لقد طغت المشاعر المعادية للمرتضى على صاحب الكتاب المذكور، فجعلته ينقض حكمه بنفسه، ويفصح عن نيته من دون وعي منه، إذ اعترف للمرتضى بالتميز والمكانة العالية في المعارف والعلوم المذكورة كلها، وبالإمامة في الفقه والأصول والحديث وعلم الكلام على المذهب الإمامي والجدل والمناظرة، وبأنه كان يتلقى قوله بالقبول والتسليم. وعندما جاء للحكم عليه في مجال النقد صرح بقوله: «تصدى للنقد، وخاض في أكثر

فنونه، واجتهد وأصاب في كثير مما عالجه، ولكن غلظه كان من الفحش والوفرة بحيث يقدح في صحة طبعه وسلامة قريحته». وأضاف، وهو يعانق الآمدي معانقة المنتصر برأيه: «ولا غرابة فإن الحذق في النقد لا يتبهاً إلا بطبع موات يصقله كثرة النظر في الشعر والارتياض به وطول الملابس له. ولا يعني فيه مجرد التحصيل»، وكما قال الآمدي في «الموازنة»: «لعبت اغتررت بأن شارفت شيئاً من تقسيمات المنطق، أو جملاً من الكلام والجدل، أو علمت أبواباً من الحلال والحرام أو حفظت صدرأ من اللغة. أو اطلعت على بعض مقاييس العربية». (ص240).

كيف بمن يحكم له بالتميز في اللغة وعلومها، وفي الأدب وفنونه. وفي الشعر وروايته، ويقال فيه إنه «خاض في أكثر فنون النقد»، ويعترف به بالإمامة في علم الكلام، وعلوم الدين التي لا تقوم في أساسها إلا على التمكن من اللغة، والتميز في علومها، وعلوم البلاغة وفنونها مع طور الملابس وصفاء الطبع فيها، أن يقال فيه إن غلظه كان من الفحش والوفرة بحيث يقدح في صحة طبعه وسلامة قريحته؟ أليس هذا هو التناقض والجور بعينه؟

نحن لا ننزه المرتضى، ولا الآمدي، ولا أنفسنا بالطبع عن الوقوع في الزلل والخطأ، ولكن لا بد أن يكون لكل منا نصيب من الخطأ ونصيب من الصواب، كل بحسب سعيه واجتهاده بعد توفيق الله وتسديده، ولا بد لمن يريد أن يحكم على فرد بالعدل أن يقرن الحديث عن خطئه بالحديث عن صوابه، والناقد المنصف البناء هو من غلب عقله هواه، وصفت نيته، وحسنت معرفته، وهذب علمه طبعه، فراح يتلمس أوجه المنفعة والخير، ويبحث عما يشارك به في البناء والتطوير. وليس ذلك الذي يلوي أعناق الحقائق، ويصرف جهده لتصيد الهفوات والأخطاء أو يختلقها ويتمحلها، غير واع أن ذاكرة التاريخ لا تنسى، والحقيقة لا بد أن تنكشف وتظهر.

هذا، مع العلم أنّ مؤلف الكتاب المذكور لم يظهر على نحو بارز

صريح استفادته أو اطلاعه على أي من الأبحاث المشار إليها، والتي سبقت كتابه في الصدور، كما هو واضح من تواريخ نشرها وصدورها في دوريات معروفة وقريبة. هذا بالطبع باستثناء ما نقله أو أشار إليه من كتاب «أدب المرتضى» للدكتور عبد الرزاق محيي الدين من الملاحظات النقدية والمعلومات التاريخية المتعلقة بثقافة المرتضى وبأدبه بنحو عام، مع تعليقات سطحية مقتضبة على بعضها.

أما بخصوص الفصل القصير الذي جاء ضمن كتاب «أدب المرتضى» للدكتور عبد الرزاق محيي الدين السابق الذكر، والذي اشتمل، كما سبق القول، على ما يمكن اعتباره مهماً في التنبيه إلى جهود المرتضى في مجال نقد الشعر. فقد نوه فيه كاتبه ببراعة المرتضى في الوصف، وبأصالته في التذوق والنقد وسعة معرفته بمعاني الشعر وفنونه وبعد إدراكه لمواطن الحسن والجمال فيه، وأكد أهمية آثاره في ذلك، وصرح بقوله إن المرتضى «كان من فهم الأساليب والإحاطة بما عرف في عهده من مصطلحات بلاغية بالمكان الذي يجعله في طليعة الناقدين الوصفيين»⁽¹⁾، وإنه «كان من خيرة الأدباء الوصفيين، إذ تناول بالنقد كثيراً من الشعر والنثر، وحكم في آثار عدد غير قليل من الشعراء والناثرين، وتحدث ببراعة وحسن إدراك للجمال وظواهره في حدود ما عرف أو استشف منها آنذاك، وكانت له لفتات بلاغية تستحق الانتباه، سجلها أثناء تعقيقه على آيات القرآن وعلى الحديث، كما كانت له آراء تشبه أن يكون قد تفرد بها، وتعقيبات على معاني الشعر، في موازنات لا تقل أصالة عن موازنات الآمدي وأبي هلال العسكري»⁽²⁾.

واستشهد محيي الدين ببعض ما يمكن أن يدعم رأيه من تفسيرات المرتضى لبعض الآيات القرآنية وتعليقاته على بعض الأبيات الشعرية

(1) محيي الدين، أدب المرتضى، ص 194.

(2) محيي الدين، أدب المرتضى، ص ص 188 - 189.

وموازاته، مشيراً إلى ما تتضمنه هذه التفسيرات والتعليقات في تقديره من آراء نقدية، وتطبيقات صائبة، وفوائد لغوية، ولفات بلاغية جديدة بارعة، ووجهات نظر رائدة سديدة في بعض القضايا المتعلقة بالشعر ومعانيه⁽¹⁾. كما عرض لجانب من مآخذه على بعض النقاد، ولاسيما الأمدي والصولي وعبد الله بن مسلم بن قتيبة، ونبه على أهمية كتابه «الأمالى» معتبراً إياه «وحده كافياً في تصوير ما حفظ الرجل ووعى من شعر جاء على أكثره بالموازنة والتعقيب». وانتهى إلى أن آراء المرتضى في البلاغة ونقد النصوص «كانت حلقة الوصل بين ما بدأه الجاحظ من إثارة الخواطر البلاغية عند نقد النصوص في كتابه «البيان والتبيين»، وما انتهى إليه عبد القاهر الجرجاني من تركيز تلك الخواطر وتصنيفها إلى أبواب مستقلة، في كتابه: «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة»⁽²⁾.

بيد أن محيي الدين آخذ المرتضى وانتقده في مسائل تتعلق بالمعنى الشعري وتعتبر محل خلاف، بل إنها بعيدة في الواقع عن موضع الانتقاد والمؤاخذه من وجهة نظر النقد الحديث، أو في مقياس النقد المنهجي المتطور عامة، كما سنبين ذلك لاحقاً⁽³⁾.

انتقد محيي الدين الشريف المرتضى - على سبيل المثال - في فكرته القائلة بإمكان تعدد المعنى الشعري أو معنى العبارة الشعرية الواحدة، وعاب عليه ولعه «بكثرة التخريج والتأويل وادعاء إمكان أن يراد بتعبير ما جملة من المعاني، أو أنه يؤدي إلى جملة أغراض لا مانع من الأخذ بأحدها». وأعلن عن معارضته لرأي المرتضى هذا بقوله: «إن العبارة لا تؤدي إلا إلى معنى واحد، هو هذا الذي يبدئك، ويتلقاك متلاًئناً بين ثنايا السطور». وقد رأى محيي الدين أن اهتمام المرتضى بكثرة التخريج

(1) المصدر السابق، ص ص 189 - 194.

(2) محي الدين، أدب المرتضى، ص 195.

(3) أنظر المصدر السابق، ص ص 200 - 204.

وتأويل في الشعر ناتج عن اشتغاله بالعمل الفقهي وتأثره بالمناهج العلمية، فكرة تعدد المعنى عنده ليست سوى «خاطرة التزم بها المرتضى وعمل بها تحت ظروف قاسرة من عمله الفقهي أو عمله الكلامي، وأسرى بها إلى عصبه الأدبي النقدي. وإن كان عمله بهذه الفكرة وتطبيقه إياها في الشعر يـر على شيء، «فإنما يدل على أن علم المرتضى باللغة قد أفسد عليه نوقه، وأن تحرجه الديني قد أملى عليه الاحتراز والحيلة في كل ما له وجه واحتمالات».

وهكذا أصبحت فكرة تعدد المعنى الشعري في جانب منها، وفق تصور محيي الدين، مظهراً لفساد الذوق، وأصبح أكثر تخريجاته نوعاً من تمحل و«إحالة بالعبارة عن معناها، وإطاحة بمؤداها، وتفويتاً لأهم المزايا التعبيرية فيها»⁽¹⁾. بينما يعتبر الوصول إلى الفكرة في واقع الأمر زيادة سجل للمرتضى سواء أكان من حيث طرحها وتحليلها أم أكان من حيث تطبيقها في مجال التفسير القرآني ودراسة الشعر، كما سيتضح ذلك في أثناء حديثنا عن أفكار المرتضى المتعلقة بلغة الشعر.

لقد حكم محيي الدين - كما رأينا - بالفساد على رأي المرتضى يعد من أهم الآراء النقدية المتعلقة بلغة الشعر. هذا مضاف إلى حكمه الغريب بأن العلم باللغة يفسد الذوق، وأن علم الفقه والعمل بالكلام يدعو إلى تعسف والتكلف والاستكراه في تفسير النصوص وتقصي وجوه الاحتمال فيها. وبهذه الذهنية نفسها قرر محيي الدين كذلك أن المرتضى «لو استطاع أن يتناسى شخصيته العلمية حين يطرق أبواب الأدب، وأن يخلص من عقائده الكلامية، مكتفياً منها بما آتت من آثار في شحذ أفكاره وإرهاف ذهنه، لأبدع في النقد غاية الإبداع. ولكن أنى له بذلك وهو يمشي إلى لأدب بروح المتكلم الفقيه؟»⁽²⁾. مع أنه ليس بالضرورة، كما هو واضح،

(1) المصدر السابق، ص 201.

(2) المصدر السابق، ص 213.

أن يكون هناك تعارض بين العلم والنقد ولا بين النقد وعلم الكلام. فلا مانع من الجمع بين مهنة الفقيه الناقد ومهنة الناقد المتكلم، والإبداع في المهنتين معاً. ولنا مثل في القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني صاحب «الوساطة بين المتنبي وخصومه»، وفي أبي بكر الباقلاني، صاحب كتاب «إعجاز القرآن».

هذا مع العلم أن محيي الدين نفسه قد نص في مبدأ حديثه عن المرتضى بقوله⁽¹⁾: «ليس بعيد فرق بين أن تناقش رأياً في الكلام أو رأياً في الأدب، ما دام سبيل الوصول إليه يجري في حدود الأداء المقبول والعبارة المستساغة»، وأن «انتفاع المرتضى بأعماله الثقافية الأخرى كان بارز النفع في عمله الأدبي». فهذا كلام يدل على أن اشتغال المرتضى في ما عمل فيه من علوم وثقافات، ومنها علم الفقه وعلم اللغة، قد نفعه وصقل ذوقه ولم يفسده كما ادعى. وهكذا يكون أستاذنا محيي الدين بكلامه في الفقرة السابقة قد نقض رأيه وناقض نفسه.

ولقد زاد أستاذنا الكريم، رحمه الله، من نقضه لمؤاخذاته السابقة على المرتضى، حين نص على أنه «إذا كان في عمل بعض المتفقيين أو النحويين أو المناطقية والمتكلمين كلال عن نقد الأدب والبصر بفنونه، فذلك يرجع إلى انقطاعهم عن هذا الفن واحتجازهم عن معالجته وطرق أبوابه، وهم لو فعلوا ذلك لكانوا من دون شك أبصر بمزاياه وأدخل إلى مضايقه من هؤلاء الذين يبدأون حياتهم وينهونها في نطاق العمل الأدبي الضيق المحدود». وأعقب ذلك بقوله: «كان المرتضى، ككثير من رجال الفقه والحديث والكلام، معنياً بأمر الأدب متعاطياً لفنونه إلى جانب عنايته بثقافته الأخرى، فعاد لهذا من خيرة رجاله فهماً له ونقداً لأصوله وإنشاء لضروبه»⁽²⁾. وقد أكد أستاذنا هذا القول من قبل مراراً، وإن كان في

(1) المصدر السابق، ص 187 - 188.

(2) المصدر السابق، ص 188.

عبارات مختلفة، ونص على اهتمام المرتضى بالأدب طوال حياته من دون انقطاع، وعلى بروزه فيه وتمكنه من فنونه ولذلك عقد كتابه لدراسة هذا الأدب. وهذا كله يؤكد اتساع تجربة المرتضى في مجالات الأدب، وعمق بصره بأسراره وفنونه، وبراعته في نقده. كما يؤكد عدم وجود أي تعارض بين شخصية المرتضى كفقيه ومتكلم وشخصيته كلفوي وأديب ناقد، وأن عمله في الفقه والكلام واللغة لم يؤثر في ذوقه الأدبي النقدي أو يفسده.

ومن التصورات الخاطئة التي بناها أستاذنا محيي الدين على ما رآه من قبل، من طغيان شخصية المرتضى العلمية، ونزعته العقلانية الناتجة عن عمله في الفقه واللغة والكلام، وتأثيرها سلباً - كما زعم - في ذوقه النقدي، وإضرارها بعمله الأدبي عبارة وفكرة بنحو عام كما يقول، تصوره أن المرتضى يعنى بالتقسيمات المنطقية وبتقرير الحقائق في نقده أكثر من عنايته بجمال التصوير والتعبير، و«يقف من النصوص الأدبية موقفه من النصوص القرآنية والمذاهب الكلامية يطالبها بصحة الحكم واطراد واستيفاء وجوه القسمة واستقصائها، الأمر الذي لا بد من طرحه وإغفاله»⁽¹⁾.

هذا استنتاج من أستاذنا محيي الدين غير موفق أيضاً، إذ ينبغي المرتضى نفسه نفيّاً صريحاً نظرياً وعملياً، بل إن المرتضى، كما سنرى لاحقاً في أثناء هذه الدراسة، يؤاخذ كل من ينظر إلى الشعر بمعانيه ومبانيه وصوره بمنظار العقل، ويشجب كل حكم على معنى شعري أو صورة شعرية بني على أساس من مقاييس المنطق والعلم العقلي. ذلك لأن الشعر في رأيه، كما سنوضح ذلك ونحلله لاحقاً، موضوع أساساً «على الاختصار والحذف والإيماء إلى الأغراض وحذف فضول الكلام»⁽²⁾، وهو يرى أن

(1) المصدر السابق، ص 205.

(2) المرتضى، الشهاب، ص 39. وكذلك 83 - 84.

«للناظم سكرات وغمرات يدخل عليه فيهن من الشبه ما لا يكاد ينحصر وينضبط»⁽¹⁾. وأن كلام الشعراء «مبني على التجوز والتوسع والإشارات الخفية والإيماء على المعاني تارة من بعد، وأخرى من قرب، لأنهم لم يخاطبوا بشعرهم الفلاسفة وأصحاب المنطق؛ وإنما خاطبوا من يعرف أوضاعهم ويفهم أغراضهم»، ولذلك كان على الناقد في رأي المرتضى أن لا يحاسب الشاعر محاسبة سائر أصحاب اللغة، ولا «أن يأخذ عليه في كلامه التحقيق والتحديد، فإن ذلك متى اعتبر في الشعر بطل جميعه»⁽²⁾. وبعد هذه التصريحات لا يبقى هناك أساس لما تصوره محيي الدين في هذا الصدد.

ربما يترأى للناظر في تعليقات المرتضى على عدد من النصوص الشعرية بعض مظاهر النزعة العلمية العقلانية بالفعل، إلا أن الدارس المتثبت يفترض أن لا يبني حكماً عاماً من خلال النظر إلى هذا البعض القليل. وإنما يتتبع بالدراسة والتأمل كل التعقيبات والتعليقات على النصوص الأخرى التي كانت موضعاً للنقد ويقارن أو يربط بينها ليتوصل إلى حكم منصف دقيق.

إضافة إلى كل ما سبق ذكره فإنه يمكن القول بأن تأثيرات النزعة العلمية العقلانية في النقد لا يكاد يسلم منها ناقد عاش في عصر المرتضى. حيث ارتبط الشعر بفلسفة اليونان وتطورت العلوم العقلية المتعلقة بالأدب والنقد كاللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة وغيرها، وأصبحت الشغل الشاغل لمعظم الأدباء إن لم يكن كلهم. كما وأن المرتضى مع توزع نشاطاته العقلية وغلبة اهتماماته العلمية تميز على كثير منهم مثلما تبين من

(1) أنظر المرتضى، طيف الخيال، ص 82، وكذلك ص 75.

(2) المرتضى، الأمالي، ج 2، ص 95.

قبل باهتمامه الكبير بالأدب والشعر ونظمه وسماعه وروايته في فترات ممتدة من حياته الطويلة، انعكس ذلك بصورة واضحة في إنتاجه الشعري الغزير وفي نظراته الأصيلة المتطورة في أساليب الشعر وفنونه ولغته، كما سنبين ذلك لاحقاً بنحو من التفصيل.

تلك النظرات الضيقة المحدودة التي أدت إلى إغفال جوانب مهمة من أعمال المرتضى وتجاربه النقدية، وتلك التصورات التي لم تؤسس على دراسات تحليلية متأنية متعمقة لهذه الأعمال والتجارب، هذه كانت من البواعث الرئيسة لوضع هذه الدراسة التي تطمح إلى استكمال ما بدأته في الدراسات السابقة الذكر من محاولة الكشف عن شخصية المرتضى الناقد، إن لم تكن بكل أبعادها كما نأمل، فبجانب مهم من هذه الأبعاد. على أن تهيئ هذه الدراسة بدورها لاكتشاف الجوانب الأخرى في دراسات مستقبلية قادمة بإذن الله.

إن الكشف الموضوعي الدقيق عن أبعاد شخصية المرتضى وعمّا أسهمت به أعماله وتجاربه النقدية بنحو مباشر أو غير مباشر في تنشيط الحركة النقدية في العصر الذي ظهرت فيه، يعد بمنزلة إبراز لجانب مجهول من تراثنا النقدي، وذلك يحتاج بلا شك إلى دراسة منهجية فاحصة متأنية تنتهي عن طريق البحث والتحليل والاستدلال المنطقي الأمين إلى تقويم حقيقي لموضوعها، وتضع الإنجاز المدروس مكشوفاً تحت ضوء الشمس. وهذه الدراسة بما تمّ التوسع فيه من حلقاتها المذكورة التي سبق نشرها وما تستكمّله أو تضيفه إليها تسعى إلى تحقيق ذلك، من دون أن يُدعى فيها الكمال أو يتنزه عن القصور والتقصير. ولذلك فالعذر للقارئ الكريم عمّا بان الخطأ فيه وقصرت الهمة عن بيانه وظهر العجز عن استكماله أو بلوغه.

أشير ضمن التعريف بأهم مؤلفات المرتضى إلى أن لهذا الرجل مشاركات كثيرة في نقد الشعر وفي شرحه وتفسيره واستقصاء فنونه، فضلاً عن قوله والتفنن في نظمه، كما أشير إلى أن من أبرز أعماله التي تضمنت هذه المشاركات كتبه الثلاثة: «الأمالي»، و«الشهاب»، و«طيف الخيال»، وأن قراءة داخلية معمقة متفحصة لكتبه الثلاثة هذه كفيلة بالكشف عن شخصية هذا الرجل بوصفه ناقدًا بصيراً متمكناً.

لقد تطرق المرتضى في كتبه المذكورة إلى عددٍ كبير من الموضوعات البارزة في عصره، وناقش بعضها مناقشة دلت على اهتمامه الملحوظ بنقد الشعر، وعلى تتبعه لأعمال كثير من نقاد عصره، على الرغم من انشغاله بمهامه الأساسية وتكريس معظم جهوده لبحث القضايا الدينية والعقائدية وما ارتبط بها من موضوعات ومسائل. وربما كان هذا الاهتمام بالنقد ناتجاً عن طموحه كأديب متذوق للاطلاع على كل ما يتصل بالأدب أو ينسب إليه، أو عن تأثره بالمحيط الأدبي الغالب في هيئته على الحياة العامة في عصره. وليس ببعيد أيضاً أن يكون ذلك ناتجاً عن تأثره ببيئته الأسرية التي برز منها ونشأ فيها شعراء كثر ومتذوقون للشعر. هذا إلى جانب كون المرتضى نفسه شاعراً، يهمه أن يتابع ما يحكى عن الشعر وعن قضاياها وما يقال عن رواده وصانعيه، ويحلوا له أو ينتظر منه أن يعلق على ما يقال فيه أو يثار حوله ويبيدي رأيه أو آراءه في ما يرتبط بذلك من بعيد أو قريب، وكلما أتاحت له الفرصة ودعت المناسبة، ولاسيما أن عمله كمتكلم محاجج ولسان ناطق مقارع مدافع عن عقائد طائفته يجعل من محاججته ومناقشته لآراء الآخرين وتفنيدها أو تأييدها والدفاع عنها أمراً طبيعياً، وعملاً يكاد أن يكون جزءاً من مهنته ومن صلب اهتمامه.

هذا، مع العلم أن كتب المرتضى الثلاثة المذكورة لا تحوي - على ما يبدو - كل ما أسهم به في مجال النقد، فهناك كتب أخرى نسبت إليه ولم

تصل إلينا بعد، يرجح أن تتضمن أعمالاً أو مشاركات نقدية مهمة. ومنها كتاب «البرق»، أو ما أطلق عليه كذلك «المرموق في أوصاف البروق»، والذي يتوقع أن يكون على غرار كتابي «الشهاب» و«طيف الخيال» من حيث المحتوى والمنهج، وإن اختلف الموضوع. ومن هذه الكتب أو الأعمال كذلك كتاب بعنوان «تبع الأبيات التي تكلم عليها ابن جني في إثبات المعاني للمتنبي»⁽¹⁾. وهو كتاب يغلب الظن أن يكون المرتضى قد علق فيه على أبيات المتنبي، وناقش بعض شروح ابن جني لها وتعليقاته عليها، مبدئياً ملاحظاته ووجهات نظره فيها. وهناك احتمال كبير في أن تكون هذه التعليقات والملاحظات كثيرة ومصحوبة بتحليلات ومناقشات كثيرة وثرية للأسباب التالية:

1 - إن الخصومة حول المتنبي كانت حينئذ شديدة واسعة النطاق.

وكان لأبي الفتح بن جني (ت 392هـ / 1001م) ولكتابه «الفسر في شرح ديوان المتنبي» دور كبير في إحداث تلك الخصومة، حيث شرح في هذا الكتاب ديوان المتنبي محاولاً تقريبه من الناس، ورد على ابن وكيع في اتهامه له بالسرقة، ودافع عنه ضد ما وجه إليه أو هوجم من أجله، في تحيز ظاهر نحوه، وكانت لأقوال ابن جني هذا آنذاك تأثيرات كبيرة⁽²⁾، وزاد منها شعور بعض النقاد والأدباء بتدخل ابن جني كعالم مختص بشؤون اللغة والنحو في أمور لا تعنيه، إذ إن نقد الشعر وتقييمه وشرحه والخوض في قضايا شؤون خارجة في تصورهم عن دائرة اختصاصه. كان ذلك بلا شك مثيراً ومستفزاً لمن كان يعنيه أمر الشعر ولمن كان له موقف خاص من المتنبي كالشريف المرتضى نفسه، ولا يبعد أن تقود الاستشارة هذا الأخير إلى الخوض في الخصومة والإدلاء بدلوه فيما يتعلق بها وبملاساتها وتبعاتها وبعض المشتركين أو المنازلين فيها.

(1) أنظر الطوسي، الفهرست، ص 126؛ ابن شهر آشوب، معالم العلماء، ص 70.

(2) أنظر د، محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب (القاهرة: دار نهضة مصر، د، ت)، ص 240.

2 - كان المرتضى من الناحية الأخرى قليل الاحتفاء بالمتنبي غير ميل له، كما يشير إلى ذلك ياقوت الحموي⁽¹⁾ وكما يبدو كذلك من ندرة استشهاد المرتضى نفسه بشعر المتنبي في أعماله الأدبية والنقدية التي جرى الحديث عنها، على كثرة ما يورده من الشواهد لغيره من شعراء عصره، وإن لم يكن يظهر له العداء أو يشير بنحو ما إلى التحيز ضده. إن تحيز المرتضى غير الظاهر ضد المتنبي - إن جاز لنا أن نحكم بتحيزه - قد يجره إلى التعليق على ما كتبه ابن جني حول المتنبي، وقد يقوده إلى الاستطراد في الحديث عن شعره.

3 - كان للشريف المرتضى - كما سنفصل في ذلك لاحقاً - اهتمام خاص بقضية السرقات الشعرية، ولا يبعد أن يكون ما تحدث به ابن جني عن سرقات المتنبي، وما دافع به عنه قد استثاره للتعرض للقضية ولإبداء وجهات نظره فيها. ولقد كان كل اتهام بالسرقة أو حديث عنها يستثيره، كما سيتبين ذلك في حينه.

ومن الكتب التي نسبت إلى الشريف المرتضى، وما تزال مفقودة، ويحتمل أن تكون قد اشتملت على تجارب نقدية أو على ما له علاقة بمناقشة القضايا النقدية، كتاب «الموضح عن وجه إعجاز القرآن»، أو ما سمي في بعض المؤلفات التي ترجمت للمرتضى بـ «كتاب الصرفة»، إذ لا بد أن يكون في هذا الكتاب ما له علاقة بقضايا البلاغة وبأساليبها المتعلقة بالخطاب القرآني وبيان أوجه الإعجاز البلاغي فيه. ولا يبعد أن يكون فيه من الشواهد الشعرية والنصوص النثرية البليغة، ومن تعليقات المرتضى ومقارناته وملاحظاته النقدية ما يجعله قريب الشبه بكتاب «إعجاز القرآن» لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت 403هـ / 1012م)، أو غيره من كتب الإعجاز. ولا يستبعد كذلك أن يحوي هذا الكتاب مناقشات لبعض آراء

(1) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج1، ص 406.

الباقلائي نفسه، معاصره ونديده في الكلام والبراعة في المناظرة وقوة الحجة، والمخالف له في التوجه المذهبي والفكري، على غرار ما نجده في كتبه الأدبية الموجودة بين أيدينا من مناقشات لآراء الآمدي وتعليقاته على مواقفه في كتاب «الموازنة». هذا إن لم يكن المرتضى قد ناقش في هذا الكتاب «الصرفة» العديد من الآراء المختلفة ووجهات النظر المتعلقة بالموضوع، ولاسيما أنّ الحديث قد كثر بين العلماء والمتكلمين من أئداده في عصره، كما أسلفنا، حول بلاغة القرآن الكريم وأسباب إعجازه، وحول قضية الصرفة وما يتعلق بها من موضوعات.

وإذا صحت الاحتمالات المذكورة أو رجحت، يكون كتاب «الموضح عن وجه إعجاز القرآن»، أو «كتاب الصرفة» المنسوب إلى المرتضى بلا شك من بين كتبه النقدية المهمة الجديرة بالبحث والتفتيش عنها ودراستها.

ومهما يكن الأمر، فإن ما بين أيدينا في الوقت الحاضر من أعمال المرتضى كافٍ، كما سبق القول، لإبراز خبرة هذا الرجل وبراعته في نقد الشعر، ومُجَزِّ في إظهار أهمية نظرياته وجداره هذه النظريات بالتبصير والفحص والدراسة والمقارنة.

القضايا النقدية التي بحثها المرتضى:

نظرة عامة:

تطرق المرتضى في كتبه التي بين أيدينا إلى موضوعات نقدية متعددة، لبعضها جانب كبير من الأهمية، ولم تبحث أو تتبلور إلا في كتب النقد المنهجي الذي تطور خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين، مثل: قضية اللفظ والمعنى، وقضية الصدق والكذب في الشعر، وقضية الموازنة بين الشعراء وبين الأشباه والنظائر الشعرية، وأسس النقد وما يشترط في الناقد، أو المنهج النقدي وما يتطلبه من قواعد وشروط، ثم فكرة الفصل بين النص

الشعري وشخصية قائله . وفكرة الزمان ، أو القدم والحدثة في الشعر⁽¹⁾ . كما تحدث عن أصول القصيدة العربية ، وعن الشعر ولغته وأدواته وعيوبه وخصائصه الفنية ، وعن عملية الخلق والبناء الشعري ، ومسألتي الإيحاء والتخييل ، وعن الشاعر وما يتميز به عن غيره في أحاسيسه ونظراته ونزعاته وحالاته النفسية⁽²⁾ . وتطرق كذلك إلى الحديث بنحو أو بآخر عن عملية النظم وموضوع العبارة الشعرية⁽³⁾ ، وعن العلاقة بين الشعر والعقل والشعر والفلسفة .

وفي إطار كلامه المتكرر على البلاغة وعلى الخصائص البلاغية للنظم والصياغة الفنية ، عرّف المرتضى البلاغة ، وحدد مفهوماً ، وطبيعتها ، وتطرق إلى بحث كثير مما يتعلق بها من موضوعات واصطلاحات مثل : الاختصار ، والحذف ، والإيجاز ، والإشارة ، والكناية ، والتشبيه ، والمبالغة ، والمجاز ، والاستعارة ، والتخييل ، وغير ذلك من المفاهيم البلاغية والنقدية ، وهو يربط ذلك تارة بالنثر البليغ وأخرى بالشعر وأغراضه ومعانيه وصور نظمه ، في أجواء لا يبعد فيها عن أساليب النقد المتطور وطرقه⁽⁴⁾ ، وفي أطر وسياقات تختلف من حيث اتساعها أو التفصيل فيها .

أما من حيث طبيعة بحث القضايا المذكورة أو مناقشتها ، فإن المرتضى لا يتجاوز في تناوله للموضوع أو القضية أحياناً حدود التعليق العابر المقتضب . وقد يستعرض جوانب من الموضوع أو يبحث في جزئيات معينة منه ، في حدود ما يتطلبه سياق الحديث فقط ، من دون استطراد أو توسع ، ثم يتطرق إلى الحديث عن جوانب أو أجزاء أخرى منه في مواضع تالية . وهذا هو الغالب في منهجه ، ولكنه يستطرّد أحياناً أخرى

(1) للتمثيل على ذلك انظر : الشريف المرتضى ، الأمالي ، ج 1 ، ص 7 ، ج 2 ، ص 94 ، 250 ؛ الشهاب ، ص 3 ؛ طيف الخيال ، ص 37 .

(2) الشريف المرتضى ، الأمالي ، ج 1 ، ص 4 ، 67 ، 279 ، 574 ، 518 ؛ ج 2 ، ص 95 - 96 ، 250 ، 309 - 314 ؛ الشهاب ، ص 3 ، 39 ، 83 ؛ طيف الخيال ، ص 74 - 75 ، 82 ، 122 .

(3) الشريف المرتضى ، الشهاب ، ص 3 ؛ طيف الخيال ، ص 168 وكذلك 148 .

(4) الشريف المرتضى ، الأمالي ، ج 1 ، ص 4 ، 26 ، 189 ، ج 2 ، ص 43 ، 75 ، 95 - 79 ، 122 ، 309 - 314 ، 372 ؛ - الشهاب ، ص 3 ، 39 .

في بحث الموضوع الذي يتطرق إليه، فيتناوله من أطراف مختلفة في موضع واحد، ويعلق ويناقش ويحلل ويعلل ويفصل ويتعمق ليجعل من حديثه نسيجاً متلاحماً يدور حول محور رئيس بارز. كما هو الحال في تناوله لبعض الموضوعات المتعلقة بقضية السرقات الشعرية، وبعض ما يتصل بلغة الشعر. هذان هما الموضوعان اللذان خصهما بجانب كبير من جهوده أو من أعماله النقدية.

خص المرتضى قضية السرقات الشعرية وما ارتبط بها من موضوعات ومفاهيم باهتمام ملحوظ، فتحدث عن طبيعة السرقة الشعرية وعن حكمها، وعن السرقة غير المقصودة أو غير الواعية، وعلق على كثير مما نسب إلى السرقة من شعر كل من أبي تمام والبحتري وغيرهما. كما تطرق إلى موضوعات متعلقة بها مثل: الأصالة الشعرية، والابتكار، والمعاني المشتركة، وتوارد الخواطر، وفكرة السبق إلى المعنى أو التفرد فيه، مستخدماً، في أثناء ذلك كله، مجموعة من المصطلحات النقدية والبلاغية التي تتعلق بالقضية مثل: ابتداء، أخذ، اختراع، استيفاء، استبداء، إلمام، إنشاء، تركيب، سبق، سرق، مزج، ملاحظة، نظر... وما إلى ذلك.. واستخدام المرتضى لهذه المصطلحات لا يدل فقط على سعة معرفته وكبير إحاطته بما كان يدور حول القضية من مناقشات، وما كان يطرح فيها من آراء وتصورات، وإنما يشير أيضاً إلى أن هذا الرجل قد سبق بعض معاصريه وغيرهم من مشاهير النقاد في إدراك مدلولات هذه المصطلحات، وفي استخدامها بشكل عملي تطبيقي في نقد الشعر. هذا، وقد كانت للمرتضى أفكاره الأصلية ونظرياته الخاصة المتميزة في القضية وفي كثير من الموضوعات ذات الصلة بها⁽¹⁾.

(1) أنظر:

Ahmad Muhammad Al-Matouq, Al-Sharif Al-Murtada Contribution to the Theory of Plagiarism in Arabic Poetry.

لقد خصصت هذه الرسالة لدراسة نظرية الشريف المرتضى في قضية السرقات الشعرية مع كل ما=

غالبية الموضوعات التي ناقشها أو تطرق إليها المرتضى لاقت، كما أشرنا من قبل، اهتماماً كبيراً من قبل النقاد البارزين في عصره، أمثال أبي هلال العسكري، والحسن بن بشر الآمدي، والقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، ومحمد بن الحسن الحاتمي، (ت 388هـ/998م) وعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471هـ/1078م) من بعدهم. والمرتضى، وإن لم يبحث هذه الموضوعات كلها بنحو التفصيل، كما بحثها بعض هؤلاء النقاد، فإن ملاحظاته وتعليقاته عليها، أو مناقشاته وتحليلاته لبعضها، تتضمن وجهات نظر أصيلة وقيمة. فعلى الرغم من أن المرتضى يستشهد في أثناء تعليقاته على هذه الموضوعات، بآراء بعض النقاد أمثال الجاحظ، وبشر بن المعتمر، ومحمد بن يحيى الصولي، وأحمد بن عبد الله بن عمار، والآمدي وغيرهم⁽¹⁾، لا يبدو في ذلك متأثراً بآراء أي من هؤلاء النقاد. فهو يناقش أو يعلق أو ينقد باستقلالية وصراحة وموضوعية تامة، وبشكل يبدو فيه مسيطراً على مادته ومحيطاً بموضوعه متمكناً من فنه. ولئن كانت تعليقاته في الغالب تبدو عفوية أو عرضية، فإن بعضها يتميز بلا شك بالدقة وبعمق الرؤية وأصالة المنهج في التحليل والتدقيق واستقلالية في الطرح والاستدلال والاستنتاج والموقف.

يذكر المرتضى، على سبيل المثال، في كتابه «الأمالى»، ضمن ما اعتبره الآمدي أخطاء في شعر البحتري، تشبيهاً لذنوب فرس بالرداء الطويل زعم الآمدي أنه تشبيه معيب، لأنه - كما يقول - مبالغ فيه أو لا يتفق مع الحقيقة. وهنا ينتقد المرتضى الآمدي ويعارضه في الحكم، لكنه لا يرفض رأيه رفضاً عشوائياً، ولا يطلق حكمه عاماً انطباعياً، كما يفعل بعض النقاد

=ارتبطت به من موضوعات وقضايا نقدية على ضوء النظريات المطروحة فيها من قبل النقاد العرب منذ بدايات النقد العربي المنهجي وحتى منتصف القرن الخامس الهجري مع مقارنتها في عدد من جوانبها بالنظريات الحديثة في النقد الأوربي.

(1) أنظر الشريف المرتضى، الأمالى، ج 2، ص 596 - 597، (حول الصولي)، وص 249 - 250 (حول ابن عمار).

التقليديين أمثال عبد الله بن سلام، وإنما يناقش الموضوع بشكل تدريجي دقيق، ويحلل ويعلل على نحو ما يفعل عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471هـ/1078م) وغيره من ذوي المناهج النقدية المتطورة. فيذكر كل التعليقات التي يستند إليها الآمدي في تخطيطه لتشبيه البحري، ثم يتحدث عن لغة الشعر ويقارنها بلغة الكلام العادي ولغة الفلسفة، ليبين أن الشعر وتشبيهاته لا يشترط فيها مطابقة الواقع ومجاراة المنطق، كما يشترط في لغة الكلام أو لغة الفلسفة، وينتقل بعد ذلك إلى خطوة أخرى أخص، فيناقش التشبيه ويحلله، ثم يتحدث عن المبالغة في التشبيه ودورها وطبيعتها في لغة الشعر وأهميتها، ويدعم آراءه بأمثلة عديدة يثبت بها جمال المبالغة أو الغلو في التشبيه في موقعه المناسب. كل ذلك ليدلل على أن الآمدي كان مخطئاً في حكمه، وأنه لم يلتفت إلى هذا الخطأ، وأن المبالغة في تشبيه البحري هي سر جودة البيت الذي وردت فيه⁽¹⁾. وفي الوقت الذي يدلل فيه المرتضى بهذه المناقشة على حذقه وفطنته، وعلى سعة اطلاعه وإدراكه التام لطبيعة الشعر وطبيعة لغته، وعلى أصالته واعتداده بنفسه، يبرهن أيضاً على منهجه المتطور في النقد والتحليل والمقارنة.

أشرنا في ما تقدم إلى أهم الموضوعات التي ناقشها المرتضى أو علق عليها، وذكرنا نموذجاً من تناوله لهذه الموضوعات، والبواعث التي دفعت به إلى معالجتها أو التطرق إليها. وسنسلط، في ما يلي من أجزاء هذه الدراسة، بعض الضوء على أبرز ما بحثه وشارك به في إظهار شخصيته النقدية، ولاسيما في حديثه عن لغة الشعر وما يرتبط بها من موضوعات، ومناقشته لقضية السرقات الشعرية وما يتعلق بها من مسائل، وقضية السبق وملابساتها. وذلك بعد التحدث عن علاقة المرتضى بالآمدي أو مواقفه معه، حيث كانت هذه العلاقة وهذه المواقف الباعث الأساسي في بلورة أفكار المرتضى النقدية، ومن ثم في بروز شخصيته كناقد متميز.

(1) الشريف المرتضى، الأمالي، ج 2، ص 95 - 97.

يعتبر أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى (ت370هـ/980م) في نظر الدكتور إحسان عباس «أول ناقد متخصص، جعل النقد أهم ميد - لجهوده، وفيه كتب أكثر مؤلفاته... وسيطر على التراث النقدي حتى عصره، وتصدى بالتعقب لأهم أثرين نقديين ظهرا في أوائل القرن الرابع - وهما عيار الشعر ونقد الشعر. ولم يعتمد طريقة المناقشة لأخطاء من سبقه - وحسب، بل كان ناقدًا بناءً، وكان منهجه واضحاً في أكبر أثر نقدي وصر إلينا من آثاره، وذلك هو كتاب الموازنة بين الطائيين»⁽¹⁾، وللأمدى، فضلاً عن كتابه «الموازنة» كما يذكر مؤرخو الأدب، تصانيف كثيرة في النقد والشعر ومعانيه وشؤونه، منها «كتاب في إصلاح ما في عيار الشعر لمحمد بن طباطبا الحسني العلوي (ت322هـ/934م)، وكتاب «في تبين غلط قدامة في نقد الشعر»، وكتاب «في تفضيل شعر امرئ القيس على الجاهلين»، وكتاب «في الفرق ما بين الخاص والمشارك من المعاني»، وكتاب «الخاص الذي ابتدعه الشعراء وتفردوا به ومن اتبعهم»، وكتاب «معاني الشعر للبحري»، وكتاب «المختلف والمؤتلف في أسماء الشعراء»، وكتاب «نثر المنظوم». هذه المصنفات بالإضافة إلى ديوان شعره المكون من نحو مائة ورقة كما ينقل ياقوت الحموي⁽²⁾. كلها منسوبة للأمدى. وعلى الرغم من أن معظمها ما يزال محجوباً عنا، وأن الشخصية النقدية لمؤلفها لا تكتمل في أذهاننا إلا بعد توافرها والاطلاع عليها، فإن كتابه «الموازنة» الذي يعد أكبر أثر نقدي وصلنا له - كما يقول إحسان عباس كذلك - يمكن أن يرينا جانباً مهماً من هذه الشخصية، ويعرفنا ببعض ما يمثل خلاصة فكره وآرائه في الشعر ونقده، ومن ثم بعلاقته بالشريف المرتضى وبآثار هذه العلاقة أو نتائجها.

(1) إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي، ص 154 - 155.

(2) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 2، ص ص 474 - 476.

إن من الأمور الملحوظة أو البارزة في أعمال المرتضى النقدية، اهتمامه بآراء الآمدي وبكتابه «الموازنة» بصورة أخص، إذ يبدو أن المرتضى قد قرأ هذا الكتاب قراءة نقدية متأنية دقيقة، وتأثر بآراء صاحبه وتفاعل معها؛ ويظهر ذلك من تعليقاته على مواقف الآمدي وأفكاره المطروحة في هذا الكتاب ومناقشاته لكثير منها.

إن المرتضى لا يعلق على ما يقتبسه من أقوال الآمدي في كتابه «الموازنة» تعليقاً هامشياً، كما يفعل مع كثير من رواته ومن ينقل عنهم أو يستشهد بأقوالهم من الأدباء والنقاد، وإنما يحلل أو يناقش ما يقتبسه منه بعناية خاصة أحياناً، ويعلق على أقواله ومواقفه متبعاً أخطائه وأحكامه التي يشعر بمجانبتها للصواب أو بوجود المبالغة فيها، ويعقب عليها بالتصحيح والرد أو النقض أو بالتبسيط والإضافة أحياناً.

ومن الملاحظ أيضاً، أن المرتضى لا يورد آراء الآمدي ويعلق عليها ويبيد وجهات نظره فيها وفي المسائل المتعلقة بها في الأعم الأغلب إلا في مواضع الاستشهاد بأبيات لأبي تمام أو قرينه البحتري⁽¹⁾. والواقع أن أكثر المناسبات أو الأسباب التي دفعت المرتضى إلى تناول موضوعاته النقدية ومناقشتها وطرح نظرياته وآرائه فيها هي تعليقات الآمدي على أشعار كل من أبي تمام والبحتري، حتى لكأنه كان يناقش أو يدرس كتاب «الموازنة». وهذا يبدو واضحاً بصورة أكثر في كتابي «الشهاب» و«طيف الخيال»، وهو ما يجعل هذين الكتابين، فضلاً عما في كتاب «الأمالي» من التعليقات المتفرقة، مادة صالحة لوضع دراسة خاصة بالمقارنة بين آراء كل من المرتضى والآمدي في المسائل المتعلقة، لإبراز مدى تفاعل المرتضى مع آراء الآمدي ومدى ما تميز به كل من الرجلين في بحث هذه المسائل..

(1) الشريف المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 610 - 611، 624 - 625، ج 2، ص 91 - 93، 94 - 97، 23 - .
الشهاب، ص 4 - 19؛ طيف الخيال، ص 8 - 9، 10، 12، 13، 19، 22 - 23.

قد توحى مناقشات المرتضى للآمدي، أو تعليقاته على آرائه في كتابه «الموازنة» عامة، ميلاً من المرتضى إلى مذهب أبي تمام أو انتصاراً له، ليس ضد نده البحتري، وإنما ضد موازنة الآمدي التي تميل إلى ترجيح كفة البحتري وتميل إلى انتقاص أبي تمام، إلا أن هذه التعليقات في مجملها تدل أيضاً على اهتمام المرتضى بالآمدي، كناقده له مكانته المرموقة في عصره، وبكتابه «الموازنة» بنحو خاص، كما تدل على اهتمامه بشعر كل من أبي تمام والبحتري ومتابعته لما يدور حولهما من نقاش وما يطرح فيهما من آراء.

ومجمل القول: إننا، في الواقع، مدينون بصورة خاصة للآمدي في جانب كبير من معرفتنا بالشريف المرتضى كناقد، وفي اطلاعنا على أهم آرائه النقدية، لأن المرتضى قد أدلى بمعظم آرائه في الشعر والنقد وقضاياها، كما سبق القول، من خلال تعقيباته وتعليقاته على آراء الآمدي وتفسيراته وشروحه لأبيات كل من أبي تمام والبحتري. وبعبارة أخرى، كان الآمدي، بمواقفه وأحكامه المتطرفة وموازناته ووجهات نظره التي طرحها في كتابه الموازنة، حافزاً رئيساً للمرتضى في مناقشته لعدد من القضايا النقدية⁽¹⁾.

ومما يميز المرتضى، في مجمل أعماله النقدية، هو أنه لا يتناول موضوعاته والمسائل التي يتطرق إلى بحثها من الناحية النظرية فقط، وإنما يطبق عملياً ما يوضحه أو يقترحه نظرياً في كثير من الأحيان إن لم يكن في معظمها. فهو على سبيل المثال، عندما يشترط أن يكون الناقد موضوعياً منصفاً دقيقاً في حكمه وفي توضيح موقفه، كما مر بنا، يسعى إلى تطبيق هذا الشرط في أعماله النقدية، فلا يبدي تحيزاً لرأي، ولا يظهر تعصباً ضد

(1) كأمثلة على ذلك أنظر: الشريف المرتضى، الأمالي، ج1، ص 610 - 611، 624 - 625، ج2، ص94، 97؛ طيف الخيال، ص 10 - 13، 47 - 52؛ الشهاب، ص 5 - 11، 19، 26.

أحد معين. وهكذا فهو عندما يعلق على آراء الآمدي يعمل جاهداً على تطبيق اشتراطه، فيخطئ الآمدي، وينتقده نقداً لازعاً أحياناً، ولكنه يعترف له بصواب الرأي ويشني عليه حين يقتضي الموقف ذلك⁽¹⁾. وهكذا فإن معارضاته للآمدي وشدة عليه في النقد أو التعليق أحياناً لا تدل في الواقع على كراهية أو عدااء شخصي له⁽²⁾، كما تصور الدكتور أحمد عبد الواحد في كتابه السابق الذكر «النقد الأدبي في آثار الشريف المرتضى»، (ص 7)، وإنما تدل على شدة استيائه من مغالاته في تعصبه ضد أبي تمام وجوره في الحكم عليه. فالآمدي كثيراً ما يسرف في استرذال أشعاره التي يوردها له - كما يعبر المرتضى نفسه - أو يذمها غاية الذم، أو يصفها بغاية الاضطراب والاختلال⁽³⁾، أو يجحف في تقييمها وتقديرها، أو لا ينظر إليها بعين الرضا ويعطيها حقها من المدح كما يفعل مع ما يورده للبحثري. وهذا ما يثير المرتضى ويبعثه على الاستياء ويدفعه للانتقاد، ولا سيما أن طبيعة المرتضى وطبيعة وظائفه الدينية تملي عليه الاعتدال في النظر إلى الأمور وتحكيم العقل ونبد التطرف.

وقد شهد بمغالة الآمدي في التعصب على أبي تمام - كما سنرى - عدد غير قليل من النقاد، وأبدوا استياءهم منها وأخذوه عليها، ولم يكن المرتضى وحده المنفرد بالاستياء منها.

يعيب المرتضى على الآمدي تعصبه للبحثري ضد أبي تمام، ويبدى امتعاضه الشديد من هذا التعصب أحياناً بنحو ظاهر لا يعرف المجاملة. كما يبدو لنا في المثال التالي الذي يبين كذلك جانباً من أسلوب المرتضى العام في نقد الآمدي وطريقته في التعليق عليه:

(1) الشريف المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 625؛ الشهاب، ص 21؛ طيف الخيال، ص 37.

(2) كمثل على ذلك أنظر الشريف المرتضى، الأمالي، ج 2، ص 250.

(3) أنظر على سبيل المثال: المرتضى، الشهاب، ص 5.

يورد المرتضى، في معرض استشهاده بما قيل في الطيف، الأبيات الثلاثة التالية لأبي تمام:

زَارَ الْخَيَالَ لَهَا لَا بَلَّ أَزَارَكُهُ فِكْرٌ إِذَا نَامَ فِكْرُ الْخَلْقِ لَمْ يَنَمْ
ظَبْيٌ تَقَنَّنَتْهُ لَمَّا نَصَبَتْ لَهُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ أَشْرَاكاً مِنَ الْحُلُمِ
ثُمَّ اغْتَدَى وَبِنَا مِنْ ذِكْرِهِ سَقَمٌ بَاقٍ وَإِنْ كَانَ مَعْسولاً مِنَ السَّقَمِ⁽¹⁾

ويذكر المرتضى أن الآمدي لم يعجبه قول أبي تمام «زار الخيال لها، لا، بل أزاركه» وقال فيه إنه «ليس بجيد، لأنه إذا أزاره الفكر فقد زار، فما وجه الاستدراك؟ فكأنه أراد أن الخيال لم يعتمد الزيارة، وإنما أزاره الفكر. ومثله: قام زيد لا بل أقمته، وكأن قائل هذا يريد: ما اعتمد زيد القيام بل أقمته أنا». ويعقب المرتضى على تعليق الآمدي هذا بقوله:

«إن الآمدي عاب هذا البيت ثم اعتذر إلى قائله بما هو العذر الصحيح الذي يخرج من أن يكون معيباً، فأبي معنى لقوله: «إنه ليس بالجيد؟». وقد فطن من غرضه لما فيه العذر وزوال العيب والقبح، فكأنه جمع بين الشيء وضده، وإنما يعيب بما ذكره من لم يفطن لما فطن له».

ويسترسل المرتضى في توضيح وتبسيط التعليل الذي ذكره الآمدي للاستدراك الوارد في البيت المذكور بطريقته الخاصة، ثم يواصل إيراد تعليقات الآمدي الأخرى على الأبيات، معقبات عليها بالشرح والتفصيل، مقرأ ببعضها أحياناً، مقترحات تفسيرات أخرى غيرها أحياناً أخرى على الصورة التالية:

يقول الآمدي: إن أبا تمام في البيت الأول «لم يرد حقيقة النوم، وإنما أراد لم يفتر ولم يسكن كما يقال: فلان لا ينام عن هذا الأمر، أي لا يفتر عنه ولا يقصر».

(1) أنظر الشريف المرتضى، طيف الخيال، ص 7 - 8 والتعليق في الصفحات التي تليها.

ويعقب المرتضى على ذلك بقوله: إن إرادة الفتور والسكون هنا أمر «ظاهر لا يشكل مثله فيفسر»، فالآمدي عنده يفسر ما هو واضح لا يحتاج إلى تفسير، بينما يأخذ عليه أنه «ترك تفسير المشكل» وهو عبارة «كان معسولاً من السقم»، فلم يبين «كيف استحلّى هذا السقم والتذّه حتى جعله معسولاً وكأنه ممزوج بالعسل؛ والسقم لا يستحلّى». ثم يستطرد المرتضى بعد ذلك إلى تحليل العبارة وفي بيان معناها.

والمرتضى، بإشارته إلى المعنى الذي أغفل الآمدي تفسيره في العبارة السابقة، يدل على دقة ملاحظته ومتابعته، كما يشير إلى ناحية مهمة، وهي أن المرتضى، بتعقيباته على تعليقات الآمدي وملاحظاته، يمكن اعتباره مكملًا له في بعض ما شرحه من أشعار أبي تمام والبحري، ومسدداً للكثير مما وقع فيه من هفوات في هذه الشروح.

وبالعودة إلى عبارات المثال السابق، نرى الآمدي - كما ينقل المرتضى - يعلق على عبارة «من آخر الليل» التي وردت في البيت الثاني بقوله: «ولم يقل - من أول الليل - يريد أنه لا ينام بالليل وأنه يسهره، وأنه يهوم في آخره تهوياً فيطرقة الخيال في ذلك الوقت».

فيعلق المرتضى على ذلك بقوله: «ونقول إن الذي قاله الآمدي في معنى تخصيصه آخر الليل دون باقيه جائز ممكن أن يكون مقصوداً. وفيه وجه آخر، وهو: أن الخيال لا يطرق في العادة إلا مع وفور النوم وغزارته والاستثقال فيه، وهذا إنما يكون في أواخر الليل ومع استمرار النوم وطول زمانه، فلهذا خص آخر الليل».

ومن خلال تعليقات المرتضى القصيرة السابقة يمكن أن نتبين ما يلي:

1 - استقلالية المرتضى في النظر والتفسير ووقوفه من الآمدي في تفسيراته موقف الند مع مرونته في الحكم.

2 - إيمانه العميق بفكرة تعدد المعنى الشعري، وهي من الأفكار التي يضيق بها الآمدي وينكرها بشدة، مما يوجب نوعاً من التنافر بين الرجلين أحياناً، أو يستفز المرتضى ويحفزه على التعليق. فالمرتضى، كما رأينا، يضيف تفسيراً لعبارة «من آخر الليل»، على الرغم من إقراره بإمكان إرادة التفسير الذي طرحه زميله الآمدي. وهو تفسير يبدو أقرب إلى الواقع من تفسير الآمدي وتحليله لمعناها من وجهة نظر علماء النفس المتعلقة بالطيف والأحلام⁽¹⁾.

ولقد تبنى فكرة تعدد المعنى الشعري التي تركز أساساً على الاعتقاد بوجود التعمق في النظر إلى معاني الشعر وعدم الوقوف عند الظاهر منها عدد من النقاد البارزين المعاصرين للمرتضى، وتبناها المرتضى نفسه وأكدها مراراً ضمن تعليقاته وإشاراته، كما سنفصل في ذلك لاحقاً. فقد صرح مثلاً بقوله: «ليس يجب أن يستبعد حمل الكلام على بعض ما يحتمله إذا كان له شاهد من اللغة وكلام العرب... لأن الواجب على من يتعاطى تفسير غريب الكلام والشعر أن يذكر كل ما يحتمله من وجوه المعاني، فيجوز أن يكون أراد المخاطب كل واحد منها منفرداً، وليس عليه العلم بمراده بعينه؛ فإن مراده مغيب عنه»⁽²⁾. وهذا رأي يلتقي المرتضى فيه مع معاصره عبد القاهر الجرجاني ونظريته القائلة «بأن المزية تكون للكلام الذي يحتمل أكثر من معنى واحد، وأن تعدد المعنى أمر وارد وطبيعي في الكلام البليغ»⁽³⁾. ولكنه يختلف فيه تماماً مع الآمدي الذي يؤمن إيماناً مؤكداً «بأن الدلالة رغم تقاربها واشتراكها بين لفظين لا تصح إلا بوحدة

(1) لقد تحدث علماء النفس عن الأحلام وقرروا أن الحلم أو الطيف عادة ما يحدث للإنسان السوي في الثلث الأخير من الليل أو ما أسموه بالمرحلة الرابعة من النوم؛ أنظر فاخر عاقل، أصول علم النفس وتطبيقاته، ط 6، (بيروت: دار العلم للملايين، 1984م)، ص 235 - 237.

(2) الشريف المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 19.

(3) أنظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (بيروت: دار المعرفة، 1402هـ/1982م)، ص 202، 221 وما بعدها.

منهما»⁽¹⁾. ولذلك فهو، كما يقول الدكتور إحسان عباس، «لا يستطيع أن يتقبل ذوقياً إلا المعنى القريب الذي يُسلم للقارئ نفسه في صياغة جميلة إسلاماً مباشراً، دون إعمال خيال أو إجهاد فكر»⁽²⁾.

وهكذا يصبح هذا الرأي نقطة خلاف أو صدام وتنافر مهمة بين المرتضى والآمدي باعثة على الاستفزاز والتعقيب والرد، ولاسيما أنّ الموقف يتكرر عندها. وقد أوردناه مثلاً على نقاط الاختلاف المثيرة بينهما. ولقد انتهى المرتضى من تعليقه على الأبيات السالفة الذكر بتقرير ملاحظاته الخاصة على طريقة الآمدي في النقد والتعليق، حيث لاحظ عليه وأخذه لأنه كما يقول: «قدح في البيت الأول بما ليس بقدح، على اعترافه»، وجاهد في نسبته إلى القصور، بينما لم يمدح من الأبيات المذكورة ما يستحق المدح. «وما رأيانه أثنى على البيت الثاني من هذه القطعة ولا مدحه بما يستحقه من المدح، فإنه في غاية الحلاوة والطلاوة وسلاسة الألفاظ وعذوبة النسيج»، واكتفى بمدح الأبيات جملة مدحاً متكلفاً، إذ لم يزد على قوله: «وهذه الأبيات حسان وغرض صحيح مستقيم».

قد يبدو من التعنت أو الإجحاف هنا أن يفرض المرتضى ذوقه على الآمدي ويطلب إليه أن يمدح ما يراه هو أهلاً للمدح، ويحكم بما يراه في الأبيات من الحلاوة والطلاوة والعذوبة، فالناقد الأصيل الفنان حكمه ذوقه، أولاً وقبل كل شيء، والآمدي له ذوقه الخاص المستقل الذي قد يختلف عن ذوق زميله المرتضى أو غيره في تقييم ما يتلقاه من صور الفن والإبداع، وإذاً فليس من العدل أن يطالب المرتضى زميله الآمدي هنا بالتخلي عن ذوقه والحكم بما رآه هو في أبيات أبي تمام المذكورة. إن

(1) فايز الداية، الجوانب الدلالية في نقد الشعر (دار الملاح للطباعة والنشر، 1978م)، ص 338.

(2) إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عن العرب، ص 172 - 173.

العدل في الأدب، كما يقول الدكتور مندور، ليس معناه إهمال الذوق الشخصي في الحكم على الرديء برداءته والجيد بجودته⁽¹⁾.

بيد أن الذي حدا المرتضى على اتخاذ هذا الموقف، في واقع الأمر، هو أن الآمدي، كما تفيد تعليقات المرتضى نفسه هنا وفي مواضع أخرى: قد اعتاد أن يُحكّم نظراته السريعة المجحفة أو غير المتأنية في كثير مما يورده من شعر أبي تمام، ويحكّم بمثل هذا الحكم المقتضب العام غير المحايد (في نظر المرتضى طبعاً)، بينما لا يفعل ذلك مع أبيات البحتري. وبناء على هذه الخلفية المتجددة، يخاطب المرتضى زميله الآمدي بلهجة مستنكرة لهذا التمييز أو هذا التحيز، ويقول له: «وما نراك إذا أعجبك أو أطربك معنى للبحتري تقتصر على هذا القدر من المدح!».

ولم يكن المرتضى، كما ألمحنا، الوحيد في ما لاحظته من تحيز الآمدي ضد أبي تمام وإطلاقه الأحكام الجائرة أو المتسرفة على شعره. فقد لاحظ ذلك عدد كبير من الأدباء والنقاد، وآخذوه عليه، واستنكروه منه.

ذكر ياقوت الحموي⁽²⁾ «بأنه قد عيب على الآمدي في مواضع من كتابه «الموازنة»، ونسب إليه الميل مع البحتري في ما أورده، والتعصب على أبي تمام فيما ذكره، وأن الناس بعد فيه على فريقين: فرقة قالت برأيه - حسب رأيهم في البحتري وغلبة حبهم لشعره - وطائفة أسرفت في التقييح لتعصبه، فإنه جد واجتهد في طمس محاسن أبي تمام، وتزيين مردول البحتري، ولعمري إن الأمر كذلك، وحسبك أنه بلغ في كتابه إلى قول أبي تمام:

أصم بك الناعي وإن كان أسمعا

(1) د. محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب، ص 92 - 93. عن النقد الأدبي في آثار المرتضى.

(2) ياقوت الحموي، معجم الأدباء: ج 8، ص 87 - 88.

وشرع في إقامة البراهين على تزييف هذا الجواهر الثمين، فتارة يقول: هو مسروق، وتارة يقول: هو مرذول، ولا يحتاج المتعصب إلى أكثر من ذلك - إلى غير ذلك من تعصباته. ولو أنصف وقال في كل واحد بقدر فضائله لكان في محاسن البحرني كفاية عن التعصب بالوضع من شأن أبي تمام».

وذكر ياقوت كذلك عن أبي الفرج منصور بن بشر الكاتب أنه قال: إن الآمدي في كتابه «الموازنة» «كان يدعي المبالغات على أبي تمام ويحيلها، استطراداً لعييه إذا ضاق عليه المجال في ذمه». وأورد أمثلة من تخريجات أبي الفرج أو شواهد على ذلك.

وقد أيد بعض نقادنا المعاصرين ما قاله السابقون عن تحيز الآمدي في أحكامه ضد أبي تمام، ومحاولاته للنيل منه والانتقاص من شأنه بمختلف الطرق. فقد صرح أحد الباحثين في تعليق له على «موازنة» الآمدي بقوله: «وحين ننظر إلى حجج صاحب أبي تمام وحجج صاحب البحرني نشعر بما يشبه تعمد الآمدي نحو الاحتفال والاجتهاد في إبراز حجج صاحب البحرني، وكأنه هو الذي يبرزها ويميل إليها، بينما نجد حجج صاحب أبي تمام وكأنها نقطة ضعف صنعت خصيصاً ليصيب منها صاحب البحرني مقتلًا⁽¹⁾. وقال شوقي ضيف: «إن الآمدي برغم ما يصرح به يطوي في نفسه تعصباً على أبي تمام وتحيزاً للبحرني»⁽²⁾. أما إحسان عباس فقد نص على: «أن اطمئنان القارئ لعدالة الآمدي لا يستبعد أن يهتز ويضطرب»، وذكر لذلك أسباباً منها تعليقاته الجارحة في التعقيب على شعر أبي تمام⁽³⁾.

وهكذا فإن المبالغات والأحكام المتحيزة، ومحاولات الانتقاص من شأن أبي تمام التي بدت في كتاب «الموازنة» واضحة لمن ذكرناهم ولغيرهم

(1) د. رجاء عيد، التراث النقدي، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1983م)، ص 244 - 245.

(2) شوقي ضيف، في النقد الأدبي، ط4 (القاهرة: دار المعارف، 1962م)، ص 87.

(3) إحسان عباس: تاريخ النقد الأدبي عند العرب: ص 163 - 174.

من الأدباء والنقاد، فعابوها، واستنكروها؛ هي التي كانت تثير حفيظة المرتضى، وتحفزه على تعقب هفوات الآمدي والرد على تعليقاته وعلى مطالبته بأن يكون عادلاً منصفاً في حكمه ونقده، وأن يجمع «بين القدح للمقدوح والمدح للمدوح»، وليس العدااء الشخصي للآمدي والتعصب ضده، ولا بسبب التحيز لأبي تمام ضد البحري والنزوع للأخذ بثأره، لأن البحري وأبا تمام في رأي المرتضى شاعران مبرزان متساويان في المكانة.

ومن جانب آخر، أخذ المرتضى الآمدي، ورد عليه في مواقف أو مواضع عديدة لمس منه فيها المبالغة في التمثل والتعسف في تفسير معاني الشعر وحملها على ما لا يجوز أن تحمل عليه في ضوء فهمه للغة الشعر. فالمرتضى يرى أن للشعراء أن يتصرفوا في المعاني بحسب أغراضهم وقصودهم⁽¹⁾، وأنهم «لا يخاطبون بشعرهم الفلاسفة وأصحاب المنطق، وإنما يخاطبون من يعرف أوضاعهم ويفهم أغراضهم». ولذلك كان على الناقد في رأيه كما رأينا من قبل «أن لا يحاسب الشاعر محاسبة سائر أصحاب اللغة، ولا أن يأخذ عليه في كلامه التحقيق والتحديد، فإن ذلك متى اعتبر في الشعر بطل جميعه»⁽²⁾. هذا في الوقت الذي نجد فيه الآمدي، على الرغم من ضعف عارضته في الجدل كما يقول الدكتور إحسان عباس⁽³⁾، يمعن أحياناً في التأويل والتخريج واستنباط الوجوه المحتملة من العبارة الشعرية إلى درجة يشعر معها المرتضى - كما يبدو - بالتعسف والخروج بالعبارة من إطارها الفني السلس الأصيل إلى نوع من الفلسفة أو السفسطة الفارغة مما يبعث على استفزازه للرد ويدفعه لنقد الآمدي نقداً لا دعاً أحياناً، كما فعل في تعقيبه على ملاحظة الآمدي وتأويلاته لبیت البحري⁽⁴⁾:

ولابد من ترك إحدى اثنتين إما الشباب وإما العمر

(1) الأمالي، ج 2 ص 255.

(2) المرتضى، الأمالي، ج 2، ص 95.

(3) إحسان عباس، تاريخ النقد، ص 172.

(4) الأمالي، ج 1، ص 625 - 626.

فقد قال الآمدي، كما ينقل عنه المرتضى، إن على هذا البيت معارضة، «وهو يقال له (أي للشاعر): إن من مات شاباً فقد فارق الشباب وفاته العمر أيضاً، فهو تارك لهما معاً، ومن شاب فارق الشباب، وهو مفارق للعمر لا محالة، فهو أيضاً تارك لهما جميعاً. وقوله: «إما وإما» لا نوجب إلا إحداهما، قال: والعذر للبحثري أن يقال: إن من مات شاباً فقد فارق الشباب وحده لأنه لم يعمر، فيكون مفارقاً للعمر، ألا ترى أنهم يقولون: عَمَّرَ فلان إذا أسن، وفلان لم يعمر إذا مات شاباً، ومن شاب وعَمَّرَ ثم مات لم يكن مفارقاً للشباب في حال موته، لأنه قد قطع أيام الشباب، وتقدمت مفارقتة له، وإنما يكون في حال موته مفارقاً للعمر وحده، فإلى هذا ذهب البحثري، وهو صحيح، ولم يرد بالعمر المدة القصيرة التي يعمرها الإنسان، وإنما أراد بالعمر ههنا الكبر، كما قال زهير:

رَأَيْتُ الْمَنَايَا خَبَطَ عَشَوَاءَ مَنْ تُصِيبُ تُمِيتُهُ وَمَنْ تُخْطِئُ يُعَمِّرُ فَيَهْرَمُ

هذه الفلسفة وهذه التخريجات في تأويل الآمدي للبيت لم تعجب المرتضى في ما يظهر؛ فهو يرى أن معنى البيت «أظهر من أن يخفى، حتى يحتاج فيه إلى هذا التغلغل والتعسف»، كما يقول. وهذا الشعور منه هو الذي حرضه على أن يقول في الآمدي: «وما رأيت أشد تهافتاً في الخطأ منه فيما يفسره ويتكلم عليه من شعر هذين الرجلين!». غير أن هذا التصريح لم يكن مبنياً بالطبع على نظرة المرتضى إلى تعليق الآمدي على بيت البحثري السابق الذكر وحده، وإنما هو تعبير عن تجربة سابقة مستمرة مع الآمدي ومواقف وتعليقات أخرى عديدة مماثلة، احتشدت آثارها وتراكمت أصداؤها في نفس المرتضى وانصبت في هذه العبارة.

على الرغم من سعي المرتضى إلى التوفيق بين النظرية والتطبيق العملي، فهو يفشل أحياناً، ويقع، بوعي أو من دون وعي منه، في ما خطأ فيه الآمدي، ويميل إلى فلسفة العبارات الشعرية، وإلى الإكثار من التخريج

واستنتاج المعاني المحتملة أيضاً، متأثراً في ذلك بمنهجه في التفسير وفي أعماله العلمية الأخرى التي تنحو بطبيعتها إلى عمل العقل في التعليل والتدليل والتحليل والاستنتاج، وتغرس في النفس الرغبة في النقد والحجاج والمناقشة والموازنة والمقارنة. وربما كان في ممارسة المرتضى لهذه الأعمال ما يحفزها على تعقب أخطاء الآمدي والرد أو التعقيب على آرائه وتعليقاته على النصوص والمعاني الشعرية، ولا سيما أنه شاعر يعنيه أمر الشعر ويمسه الحديث عن قضاياها بلا شك. ولا يمنع أن يكون قد زاد من رغبته في تعقب هفوات الآمدي ومناقشته لأفكاره أو الرد عليها أيضاً باعث التحدي والتوق إلى البروز في ما كان يتنافس المتنافسون في عصره على البراعة والحدق فيه. وهو نقد الشعر أو العلم به وبطرقه وأساره؛ وكيف لا وهو ذلك الرجل الطموح المتطلع دائماً إلى معالي الأمور، ووجود مثل هذا الدافع لا يقلل بالطبع من شأن ما أنجزه أو حققه في ميزان النقد السليم.

ومهما كانت دوافع المرتضى لتتبع ما تتبعه من تعليقات الآمدي في كتاب «الموازنة»، ومناقشتها أو الرد عليها على الصورة التي وصلتنا، فالمهم هنا هو أن «موازنة» الآمدي وتعليقاته فيها، بكل ما أثارته في ذهن المرتضى وفي نفسه ووجدانه وما حفزته عليه من مواقف وتعليقات، كان لها الفضل أو الدور الكبير، في إبراز البعد النقدي في شخصية المرتضى، وفي بلورة تجربته في مجال نقد الشعر وإطلاعنا على الكثير من آرائه ومواقفه المتعلقة به وبقضاياها. فضلاً عن دورها في ظهور نموذج حي متميز لما سمي بـ«نقد النقد».

ولقد رأينا في المثال الذي سقناه لتعقيبات المرتضى على تعليقات الآمدي، والذي يعتبر في الواقع نموذجاً لما سنستعرضه منها في مواضع مختلفة من هذا الفصل، ما يمكن أن يشكل انطباعاً مهماً عن موقف المرتضى من الآمدي، وعن طريقته في النقد وفي التعامل مع شعر كل من

أبي تمام والبحثري بنحو خاص، الأمر الذي لا غنى عن استحضاره عندما يجري الحديث عن شخصية الآمدي ووضعها في ميزان النقد، وعندما يجري الحديث كذلك عن شخصية الشاعرين المذكورين.

وليس من الصعب أن نتبين، من خلال المثال السابق الذكر، كذلك المقدمات الأولى لما سنتحدث عنه لاحقاً بنحو من التفصيل، ما يتمتع به المرتضى من حس لغوي متعمق ومن قوة في الملاحظة ودقة في التتبع، وما ينحو إليه في منهجه النقدي عامة من الجمع بين حكم الذوق وحكم العقل، ثم ما يبدو عليه من طول النفس في الشرح والتحليل والتعليل ومن استعداد للمناقشة والمحااجة، وأخيراً ما يتميز به عن زميله الآمدي من حرص على تجنب المغالاة في الحكم ومحاولة الوصول إلى معادلة منصفة، تنطلق أحياناً من «موازنة» الآمدي، ولكنها تكشف، في الوقت ذاته، عن مدى توافق تطبيقات هذه الموازنة وإجراءاتها مع أسس النقد المنهجي التي تبلورت في أثناء الفترة الزمنية التي صدرت فيها، والتي بدا أن المرتضى، من خلال طرحه النظري وعمله التطبيقي في النقد، مدركٌ للكثير منها.

أسس النقد وصفات الناقد عند المرتضى:

تحدث النقاد العرب القدامى، ومنذ زمن أبي عثمان الجاحظ، عما يجب أن يتصف به ناقد الشعر، أو ما يفترض أن يسلكه في تعامله معنتاجات الشعرية، وإن كان الحديث عن هذه الصفات والسلوكيات لم يجمع على حد علمنا في كتاب، ولم يتبلور إلا بعد ظهور التأثير بالثقافة اليونانية، وبما كتب أرسطو في مجالات البلاغة والشعر ونقده بنحو خاص، وتطور علوم اللغة وعلوم البلاغة العربية، ثم ما حصل من احتدام الخصومات والمعارك الأدبية الحامية حول المتنبي وحول كل من أبي تمام والبحثري، وما تبع كل ذلك أو نتج عنه من ظهور المؤلفات الكثيرة في الشعر ونقده. فقد أدت هذه العوامل بمجملها إلى تبلور الفكر النقدي،

وتوجه عدد من النقاد أمثال الأمدي والقاضي الجرجاني ثم عبد نذير الجرجاني من بعدهما إلى نوع من التقنين والمنهجية في النظر إلى نتاجات الشعرية، بدلاً من الوقوف به عند حدود الأحكام الانطباعية العامة والنظرات الوصفية الجانبية، أو الاكتفاء بالمقارنات الإجمالية بين الشعراء ونتائجهم والتميز بين طبقاتهم وما برزوا فيه من أغراض الشعر ومعانيه صوره، وما إلى ذلك من الوظائف التي لا تهدف في أساسها إلا إلى تعب النظم وفق أصول شعراء العرب القدامى وسنتهم.

لقد دعا الجاحظ إلى تحكيم الذوق ونبذ العصبية في انتقاء الشعر والحكم عليه، ودعا محمد بن سلام الجمحي الذي كان يعتبر نقد الشعر علماً قائماً بذاته إلى أن يكون ناقد الشعر كناقد الدرهم والدينار يميز بين الجيد والزائف أو الحسن والرديء منه بالبصر والمعاناة⁽¹⁾، وإلى أن يتثبت ويتحقق من نسبة الشعر قبل الحكم عليه، كما أشار عبد الله بن المعتز، هــ الآخر، إلى أهمية الاحتكام إلى الذوق في عملية تقويم نتاج الشعري ومعرفة ما يتضمنه من عناصر الإبداع، وإلى الحس الجمالي وردود الفعل النفسية التلقائية لمؤثرات النص الشعري⁽²⁾.

وبقيت أسس النقد ومقاييسه بعد ذلك تتطور شيئاً فشيئاً حتى منتصف القرن الرابع الهجري، حيث بلغ النقد درجة عالية من التقدم والمنهجية نسبياً، وأصبح يقوم ليس على الملكات الطبيعية فحسب، أو على الفطنة ولطيف الفكر وصحة الطبع والذوق الذي تصقله كثرة الرواية للشعر كما كانوا يقولون، وإنما أصبح يقوم، علاوة على كل ذلك، على الدربة وإدمان الرياضة فيه وعلى القراءة الدقيقة والمعاناة والفحص للنصوص، ثم

(1) محمد بن سلام الجمحي، طبقات الشعراء (القاهرة: مطبعة المدني، 1399هـ/1979م)، ص 5 من أصل الكتاب.

(2) أنظر د. سامي منير عامر، وظيفة الناقد الأدبي بين القديم والحديث: دراسة في تطور مفهوم الذوق البلاغي (القاهرة: دار المعارف، د. ت)، ص 21.

على الإحاطة بما يتعلق بموضوع التقييم والحكم، وعلى التحليل والمقايسة العقلية الدقيقة والنقد اللغوي المفصل والموازنة المعللة بين النتائج المدروسة أو بين عناصرها ومركباتها الجزئية وإخضاع عمليات تقييمها أو الحكم عليها أو على جزئيات فيها للنظر الموضوعي المنصف ولما عرفه انعصر من مقاييس اللغة ومعايير البلاغة وغيرها. هذا كله علاوة على اللجوء أحياناً إلى ما كان معمولاً به عند بعض الأدباء والنقاد الأوائل من تفسير النصوص وتأويلها وتخريج الفوائد اللغوية أو الإشارة إليها وإلى المعاني المتشابهة فيها. وهكذا أصبحت هذه الإجراءات بمجملها من وظائف الناقد المتخصص، ومن أسس النقد ومبادئه التي ينادى إليها ويجري تنافس النقاد على الالتزام بها.

هذه الأسس والمبادئ لا نعدم أن نجد الإشارات إليها مبثوثة في كتب النقاد المنهجيين المعاصرين للشريف المرتضى مبثوثة في أحاديثهم وتعليقاتهم. وقد نبه الشريف المرتضى عليها في أساليب لا تختلف عن أساليبهم، وطبق الكثير منها في أعماله النقدية الواصلة إلينا بما يدل على حسه النقدي ومنهجيته ووعيه بمجريات حركة النقد في عصره.

يصرح المرتضى، في سياق حديثه عما ورد من الشعر في وصف الشيب والشباب على سبيل المثال، بقوله: إن الإحسان والتجويد في هذا الوصف «يخرجه الاختبار، ويبرزه الاعتبار، ويشهد بتقدم فيه أو تأخر، ضم قول إلى نظيره ومعنى إلى عديله، وأطراح التقليد والعصبية، وتفضيل ما فضله السبك والنقد، من غير احتشام لحق يصدع به وباطل يكشف عنه، ولا محاباة لمتقدم بالزمان على متأخر، فما المتقدم إلا من قدمه إحسانه لا زمانه، وفضله لا أصله»⁽¹⁾...

يتضمن هذا التصريح الموجز، كما هو واضح، تقريراً لمعظم الأسس

(1) الشريف المرتضى، الشهاب، ص 3.

النقدية التي سبق ذكرها. فقد أفاد بأن نقد النص أو معرفة قيمته الإبداعي
تتم وفق الإجراءات التالية:

1 - فحصه ومعاينته والتحقق من نسبته ومن صورته المنقولة
(الاختبار).

2 - تحكيم الذائقة الفنية فيه، أو تذوقه (الاعتبار).

3 - موازنته ومقايسته بما يماثله ويشاكله في الموضوع أو الغرض أو
المعنى أو في جزء منه (ضم قول إلى نظيره ومعنى إلى عديله).

4 - البعد عن التقليد ونبذ التعصب (ولا محابة لمتقدم بالزمان على
متأخر، فما المتقدم إلا من قدمه إحسانه لا زمانه، وفضله لا أصله...).

5 - التزام الموضوعية، أو ما يسميه الإنصاف في الحكم (من دون
احتشام لحق يصدع به وباطل يكشف عنه).

والإجراء الأخير طالما نص عليه المرتضى بوصفه شرطاً أساسياً لا بد
للقائد الجيد من التزامه، بل الشرط الأولي والمهم، حيث يرى أن التجويد
في القول الشعري يخرج، «التقدير والفطنة مع الإنصاف في الحكم
فيه»⁽¹⁾، فهو هنا يولي موضوعية الحكم اهتماماً كبيراً ويرى أن الإنصاف
في الحكم هو كما يعبر: «العمدة والعقدة في كل دين ودنيا وأخرى
وأولى»⁽²⁾.

والواقع أن تصريحات المرتضى السابقة الذكر، وغيرها مما لا يتسع
المجال هنا لاستعراضه، تدل كلها على أنه يولي اهتماماً كبيراً إلى
موضوعية الحكم أو الإنصاف فيه كما يعبر، لا يقل فيه عن معاصره
القاضي الجرجاني، نديده في التوجه والاختصاص. فهذا الأخير يرى كذلك

(1) المرتضى، طيف الخيال، ص 181.

(2) المرتضى، الشهاب، (بيروت: دار الرائد العربي 1402هـ)، ص 7. المقدمة.

أن الناقد يجب أن يكون «أشبه بالقاضي العادل الذي لا يتردد في الحكم على ذي رحمه، إذا رأى الحق ضده»⁽¹⁾، بل لا يتردد في الحكم - إذا ما قامت البيئة - حتى على نفسه.

وتصريحات المرتضى السابقة الذكر من ناحية أخرى لا تكاد تبعد في مضمونها وفحواها - وإن بعد زمانها وقصرت عباراتها - عن فكرة الحيادية أو القول بضرورة عدم التقيد بمذهب معين في النقد وهي ما نادى بها عدد من النقاد في عصرنا الحديث⁽²⁾. وستظهر لنا تطبيقات المرتضى النقدية مدى التزامه عملياً بهذا الذي يفرضه في الواقع منهجه النقدي العام القائم، في مجمله وأصله، على الجمع بين منطق الدين وعقلانية العلم إلى جانب منطق الفن وذائقته وأساليبه. كما تفرضه، وفي المقام الأول، شخصيته الدينية القائمة، في تكوينها وفي أداء مختلف أدوارها وتعاملاتها، على التزام موازين العدل والإنصاف في النظر والحكم.

ومن بين ما يؤكد المرتضى، باعتباره من المبادئ أو الشروط الأساسية الأولى في النقد وصفة لازمة في الناقد الحقيقي، علاوة على الصفات الأخرى التي نبه عليها وأكدها، الخبرة والدراية، والتذوق الفني. فهو - مثلاً - ينعى على أحمد بن عبد الله بن عمار تناقضه، وسوء تذوقه، وخروجه عن الصواب في الحكم على أبيات نقلها لأبي تمام. ويرجع هذا التناقض عنده، كما يبدو، إلى عدم خبرته وقلة معرفته بالشعر، إذ يعلق على رأيه في الأبيات المذكورة بقوله: «وليت من جهل شيئاً عدل عن الخوض فيه والكلام عليه. فكان ذلك أولى»⁽³⁾.

أما بالنسبة إلى التذوق الفني، فإن المرتضى يرى أن صدق التفاعل

(1) أنظر: د. محمود السمرة، القاضي الجرجاني: الأديب الناقد، (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، 1979م)، ص 167.

(2) سانتسيري، نقلاً عن المصدر السابق، ص 168.

(3) المرتضى، الأمالي: ج 2، ص 250.

مع العمل الشعري الجيد والتأثر الذي يحصل في النفس حياله، دليل على صفاء ملكة الناقد، بل أساس في وجود هذه الملكة. فهو يقول - على سبيل المثال - : إن «حسد الفرزدق على الشعر وإعجابه بجيده دليل على حسن نقده له وقوة بصيرته فيه، وأنه كان يطرب للجيد منه فضل طرب، ويعجب منه فضل عجب»⁽¹⁾.

وهكذا يضيف المرتضى، إلى الأسس أو المبادئ التي صرح بها وأكدها، أساسين مهمين للعمل النقدي، وهما الدراية والخبرة، وحسن التدوق.

هذه هي الأسس التي يقوم عليها مذهب المرتضى النقدي. وبذلك يسقط ما ادعاه صاحب كتاب «النقد الأدبي في آثار الشريف المرتضى» من قوله: «إن الباحث لا يجد في نقد المرتضى ما يمكن أن يدل على مذهب خاص به». (ص 232) فالأسس السابقة الذكر - كما رأينا - هي المعالم التي يتكوّن منها مذهبه، وتقوم عليها طريقته في نقده العملي. ولا مانع من أن يكون المرتضى قد اشترك في تبنيها مع نقاد عصره. فالاشتراك هنا لا يمنع من الخصوصية، لأنه ناشئ عن اقتناع رسخته التجربة أو تجربة أدت إلى اقتناع راسخ.

منهج المرتضى في نقده التطبيقي:

إن تأكيد المرتضى الأسس السابقة الذكر يرد، على نحو متكرر، وفي صور وسياقات مختلفة من أعماله النقدية وتعليقاته. وهو يكرر الحديث عن هذه الأسس أو يشير إليها في أثناء تعقيباته وتعليقاته على الآمدي أو على غيره من النقاد، وكأنه يذكرهم بها أو بما أدخلوا به منها، كما يسعى، في الوقت نفسه، إلى تطبيقها في ممارساته النقدية. وسنورد بعض الأمثلة التي نستبين من خلالها أهم الملامح التي يقوم عليها منهجه في نقده التطبيقي.

(1) المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 60.

1 - تحقيق النصوص وفحصها:

إن تحقيق النص الشعري وفحصه، والتأكد من صحة نسبته وصحة منته أو عبارته، يعد إجراءً فنياً يفترض أن يكون سابقاً على النظر إلى فنية النص أو الحكم عليه أو على صاحبه أو على أي عنصر فيه، حيث لا يمكن الوصول إلى حكم تام سليم على نتاج شعري قبل التأكد من سلامته وسلامة تركيبه، ولا يمكن الحكم على شاعر من خلال النظر إلى نتاج معين له قبل أن تثبت نسبة هذا النتاج إليه بالفعل. والتحقيق أساس في النقد لا يقوم على ذائقة الناقد الأدبية وفطنته وبعد نظره وقوة نفاذه إلى داخل النص وتمييز عناصره فحسب، وإنما يقوم كذلك على الدراية وسعة الاطلاع وعلى الدربة والممارسة التي تشحذ ملكات الناقد الطبيعية وتجعلها أكثر شفافية وفاعلية.

والمرتضى يطبق هذا الإجراء في نقده للشعر، كما يطبقه في نقده لروايات والأحاديث التي يستعرضها في مناقشاته للقضايا العقائدية والمسائل الأصولية والكلامية، على نحو ما بيناه في ما سبق. بل يعيب على الناقد تركه أو الغفلة عنه، مما يدل على وعيه التام بأهميته وبدلالته على نباهة الباحث ويقظة الناقد وبراعته وعلمه.

يقول المرتضى على سبيل المثال⁽¹⁾: ومن غلط ابن عمار القبيح قوله بعد أن أنشد شعر المجنون: وهذا هو الأصل، ثم استعاره الناس في ما بعد فقال الشاعر:

النشر مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف عنم
وهذا الشعر للمرقش الأكبر «وهو والمرقش الأصغر جميعاً كانا على عهد مهلهل بن ربيعة وشهدا حرب بكر بن وائل، فكيف يكون قول المرقش الأكبر بعد قول المجنون لولا الغفلة». فالمرتضى هنا ينعى على ابن عمار غفلته عن تحقيق النص الذي نقله ويقبح فعلته.

(1) المرتضى، الأمالي ج2، ص 257.

وذكر المرتضى في جملة ما نقله عن مفاضلة جرت بين بعض النصوص وبعض المعاني الشعرية، مفاضلة بين الخنساء وليلى الأخيلية جرت في مجلس عبد الملك بن مروان، وحضرها الأخطل الشاعر والشعبي، ذكر فيها بيتين في الرثاء، نسبهما عبد الملك بن مروان إلى ليلي الأخيلية معتبراً إياهما دليلاً على تفوق ليلي الأخيلية على صاحبتهما الخنساء، وهما⁽¹⁾:

مُهَفِّهَفُ الْكَشْحِ وَالسَّرْبَالُ مُنْخَرِقٌ عَنْهُ الْقَمِيصُ لِسِيرِ اللَّيْلِ مُخْتَقِرٌ
لَا يَأْمَنُ النَّاسُ مَمْسَاهُ وَمُضْبَحَهُ فِي كُلِّ فَجٍّ وَإِنْ لَمْ يَغْزُ يُنْتَظَرُ
ثم عقب على البيتين وحكم عبد الملك فيهما بقوله:

«والصحيح في الرواية أن البيتين اللذين رواهما عبد الملك ونسبهما إلى ليلي الأخيلية هما لأعشى باهلة، يرثي بهما المنتشر بن وهب الباهلي، وهذه القصيدة من المراثي المفضلة المشهورة بالبلاغة والبراعة، وهي:

إني أتتني لسان لا أسربها من علو لا عجب منها ولا سخر..
ويورد المرتضى القصيدة، ثم يضيف قائلاً:

وقد رويت هذه القصيدة للدعجاء أخت المنتشر، وقيل لليلى أخته، ولعل الشبهة الواقعة في نسبتها إلى ليلي الأخيلية من ههنا، والصحيح ما ذكرناه».

ولا يخفى أن أهمية هذا التحقيق الذي أورده المرتضى، أو التصحيح لنسبة البيتين المذكورين، تظهر في كونه إبطال للدليل الذي استند إليه عبد الملك بن مروان في تفضيله لليلى الأخيلية على صاحبتهما، وإذا بطل الدليل بطل ما يقام عليه أو شك فيه. ولا ريب أن في التفاتة المرتضى لهذا التصحيح، وللصورة الحاصلة للشبهة في نسبة البيتين دلالة على حس نقدي متوثب وتتبع يقظ لرواية النصوص، كما أنها موحية، في الوقت نفسه، لما

(1) المرتضى، الأمالي ج2، ص19 - 24.

يراه من ضرورة التنبيه إلى نسبة النص إلى صاحبه قبل إطلاق الحكم عليه أو على قيمة عنصر فيه .

ومثال آخر على كثرة دقة تحريره وتتبعه في التحقيق، قوله في تعليق على بيت له أورده في وصف الطيف بأن البيت - كما ينص: «تضمن معنى في الطيف عربياً ما ظفرت بنظير له إلى الآن في الشعر المدون»⁽¹⁾ . فهذا القول إذا سلم من المبالغة، وهو أمر مرجح، يعني أن المرتضى كان على إحاطة واسعة بما دوّن من الشعر، وعلى تتبع ورصد متواصل وتثبت في تقييمه ونقده حتى لشعره هو نفسه .

2 - الموازنة والمقايسة:

يرى الأمدي الذي عد من أبرز واضعي أسس النقد المنهجي عند العرب في القرن الرابع⁽²⁾، وأول من وسع وبلور فكرة الموازنة: يرى أن الموازنة القائمة على التعليل والتحليل هي الطريقة التي يثبت بها المرء أنه أصبح ناقدًا حاذقًا للشعر وحكماً منصفاً في تمييزه . ولذلك ألف كتابه المشهور «الموازنة»، أي ليبرهن، كما يبدو، على براعته وحذقه وإنصافه في النقد، فعرض فيه لأشعار أبي تمام والبحتري، وذكر لكل منهما بعض ما أحسن فيه، ثم ما أساء وأخطأ فيه، وما أخذه أو سرقه، ووازن بين أشعارهما على وفق ما ارتأى: بين قصيدة وقصيدة إذا اتفقتا في الوزن والقافية وفي إعراب القافية، وبين معنى ومعنى، لتظهر في تضاعيف ذلك وتكشف - كما يقول - محاسن كل منهما . ثم بين ما انفرد به كل من الشاعرين⁽³⁾، محتكماً في ذلك إلى الثقافة حيناً، وإلى الانطباع والذوق الشخصي أحياناً.

(1) المرتضى، طيف الخيال، ص 146 .

(2) د. محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب، (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر)، ص 384 وما بعدها .

(3) أنظر «الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري»، ط 2، تحقيق السيد أحمد صقر (القاهرة: دار المعارف، 1392هـ / 1972م)، ج 1، ص 5 - 6 .

ومثلما كانت «الموازنة» عند الآمدي وسيلة للإنصاف وطريقاً إلى إثبات براءة الناقد وحذقه، كانت «المقايضة» عند القاضي الجرجاني وسيلة لتحقيق العدالة في الحكم على الشاعر أو على نتاجه. فالناقد الذي يتحرى الإنصاف في حكمه عند الجرجاني، عليه أن يقيس الشاعر في ما يصنفه به من محاسن أو عيوب بما كان عليه غيره من الشعراء، فلا يستهجن خطأ في اللفظ، لأنه، كما يقول: قلما تجد شاعراً سلم من هذا الخطأ، ولا يستنكر خطأه في المعنى، فكم عدّد العلماء من صنوف هذا الخطأ في شعر الأقدمين، ولا يسقطه بسبب التفاوت في شعره⁽¹⁾.

هذا مع العلم بأن الموازنة التي طبقها الآمدي، في كتابه «الموازنة» بين أبي تمام والبحري، لم تكن في واقعها قائمة على أساس سليم، ذلك لأنها كما يؤيد ذلك أحد الباحثين، تتجاهل طبيعة الشعر، و«تتغافل عن اختلاف المنهج الشعري بين أبي تمام والبحري»⁽²⁾، الناتج في الأساس عن اختلاف الشاعرين من حيث الشخصية والبيئة والثقافة والنوازع الذاتية الخاصة. ولم تكن الموازنة بين الشاعرين عادلة على النحو المطلوب، لأن الآمدي لم يكن فيها منصفاً تمام الإنصاف. فهو، حتى في مقارنته التي أوردها في بداية كتابه بين حجج أصحاب البحري وحجج أصحاب أبي تمام، يسعى لإبراز الأخيرة على أنها الأضعف والأوهن، وهو ما يظهر تحيزه منذ البداية للبحري. أما المفارقات التي ساقها الآمدي، بين عيوب ومحاسن كل من الشاعرين، فهي تهدف في حقيقتها إلى الإعلاء من شأن البحري والتقليل من شأن أبي تمام، إلى درجة الحكم بخروج شعره عن طرق الأوائل والمطبوعين من الشعراء، وبعده عن الالتزام بعمود الشعر الذي ابتدعه الآمدي لنصرة البحري، واعتبر اعتماده ونهجه الأساس في الشعر الأصيل المطبوع. وهكذا لم تكن موازنة الآمدي في حقيقة الأمر

(1) الوساطة، ص 17 وما بعدها.

(2) د. رجاء عيد، التراث النقدي، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1983م)، ص 244.

منصفة، وإنما هي موهمة بالإنصاف، كما يعبر أحد الباحثين، وكانت «نظرياً نقطة التقاء المنصفين وعملياً توقع الآمدي في التناقض»⁽¹⁾.

أما مقايسة القاضي الجرجاني فقد كان الهدف الأساسي منها هو 'لدفاع عن المتنبي، وإظهار عدم انفراده في ما نسب إليه من هنات وسقطات وأخطاء، إذ ليس هناك من الشعراء من يقيس الجرجاني أو يوازن صراحة بينهم، وليس هناك إلا المتنبي وخصومه، وهو كما يعبر أحد 'لدارسين: «بدلاً من أن يكون قاضياً يتوسط بين الخصمين، صار مجادلاً مدافعاً عن المتنبي، ومهاجماً لخصومه»⁽²⁾. ومع ذلك، فقد كان لابد من الوصول إلى طريق مسدود في تطبيق قانون المقايسة، حين يكتشف أن اختلاف الطبائع والأذواق والظروف والموازين بين عصر وعصر وبين بيئة وأخرى يمنع منه أو يحد من صلاحيته. وقد أقر الجرجاني بالفعل بذلك، حيث ضاقت عليه الحجة وصعب وصول البرهان إلى ما يريد من المقايسة، وأقر في نهاية المطاف بعيوب المتنبي وعدد أنواعها، ووجد أن الأصلح للحكم فيها أو في ما يقابلها من المحاسن هو «استشهاد القرائح الصافية والطبائع السليمة التي طالت ممارستها للشعر، فحذقت نقده، وأثبتت عياره، وقويت على تمييزه، وعرفت خلاصه»⁽³⁾. ذلك لأن «الشعر لا يحجب إلى النفوس بالنظر والمحاجة، ولا يحلّى في الصدور بالجدال والمقايسة، وإنما يعطفها عليه القبول والطلاوة ويقربه منها الرونق والحلاوة؛ وقد يكون الشيء متقناً محكماً ولا يكون حلوّاً مقبولاً، ويكون وثيقاً وإن لم يكن لطيفاً رشيقاً»⁽⁴⁾.

لقد أقر المرتضى منهج الموازنة الذي سلكه الآمدي، واعتمده في

(1) د. إحسان عباس، تاريخ النقد العربي، ص 160. أنظر كذلك الصفحات التي بعدها.

(2) أنظر د. محمود السمره، القاضي الجرجاني: الأديب الناقد (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ط2، 1979م)، ص 168.

(3) القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص 100.

(4) المصدر السابق نفسه، نفس الصفحة.

كثير من تطبيقاته النقدية، معتبراً إياه أساساً للوصول إلى حكم منصف سليم بالفعل، ونص، كما رأينا، على أن الإحسان والتجويد في هذا الوصف «يخرجه الاختبار، ويبرزه الاعتبار، ويشهد بتقدم فيه أو تأخر ضم قول إلى نظيره ومعنى إلى عديله...»⁽¹⁾. كما نهج أسلوب المقايسة الذي نادى به القاضي الجرجاني في بعض مقارناته وأحكامه المتعلقة بالشعر، ولكن من دون قصد مبيت، كما يبدو، لتفضيل شاعر على آخر أو الدفاع عن شاعر معين أو نص شعري محدد.

ولا يبدو أن المرتضى في اتخاذه لطريقة المقايسة كان متأثراً بسلفه الآمدي أو بالقاضي الجرجاني، لأن الموازنة والمقايسة تعتبران من أساليب المنهج العقلي الذي ألفه المرتضى نفسه، وسار عليه في مناقشاته ومناظراته العقائدية والكلامية، وفي تحليلاته الفقهية والأصولية المتمثلة في مجموعة كبيرة من كتبه ورسائله، حيث القياس والمقارنة والموازنة من الطرائق التي تُعتمد - كما هو معلوم - لالتماس الحجج والوصول إلى الأدلة المقنعة.

إن ملاحظات المرتضى على الآمدي ومعارضاته له تشير، في معظمها، إلى أنه كان مدركاً لما وقع فيه الآمدي من تناقض ومن مجافاة لمنهج الموازنة العادلة التي وعد بها، ومخالفته للإنصاف الذي تظاهر به. وهذا ما دفع المرتضى، في ما يبدو، إلى أن ينبه، في سياق تعليقاته عليه ووقفاته معه، على منهج الموازنة وعلى ما يرتبط به. وممارسة المرتضى لهذا المنهج، في تطبيقاته النقدية، تعكس إدراكه لأهميته، وإن لم تصل هذه الممارسة في حجمها إلى ممارسة الآمدي.

يورد المرتضى، على سبيل المثال، أبياتاً لليلى الأخيلية استحسناها الفرزدق، وأبياتاً أخرى للفرزدق نفسه، ثم يعلق عليها قائلاً: «وليس أبيات

(1) الشريف المرتضى، الشهاب، ص 3.

الفردق من دون أبيات ليلي، بل هي أجزل ألفاظاً وأشد أسراً، إلا أن أبيات ليلي أطبع وأنصح⁽¹⁾.

ويورد أبياتا في الشيب لأخيه الرضي، ثم يختار منها البيت التالي:
وَلَمْ أَكُ قَبْلَ وَسْمِكَ لِي مُحِبًّا فَيَبْعُدْ بِي بَيَاضُكَ مِنْ حَبِيبٍ
ويقول: إن هذا البيت يشبهه قول البحري:

«أَعَاتِكَ مَا كَانَ الشَّبَابُ مُقَرَّبِي إِلَيْكَ فَالْحَي الشَّيْبَ إِذْ كَانَ مُبْعَدِي»
من وجه وإن خالفه من وجه آخر، والوجه الذي كأنهما يشبهان منه:
أن الشيب لم يزد بعداً عن الغواني، وأنه على ما كان عليه في حال الشباب، ويختلفان من حيث صرح أخي، رحمه الله، بأنه ما كان تنزهاً وتعاوناً، فاستوت فيه حال الشيب والشباب، والبحري ذكر أنه كان مقصراً في الحالين، فلم يزد الشيب شيئاً. وقوله: ولا ستر الشباب علي عيباً. البيت في غاية حسن المعنى واللفظ، وكأنه غريب، لأنني لا أعرف إلى الآن نظيره⁽²⁾.

فإذا كانت الموازنة في المثال الأول عامة بين نص وآخر، فهي، في هذا المثال، موازنة بين معنى ومعنى تنتهي إلى إصدار حكم تقريبي على كامل النص، بعد التحقق من عدم وجود النظير، إذ المعنى كما يقول: «كأنه غريب، لأنني لا أعرف إلى الآن نظيره». والحديث في هذه الموازنة، كما هو واضح، لم يخرج عن حدود الموضوعية.

ومن موازنات المرتضى المعللة التي لا تخرج عن حدود الموضوعية أيضاً، ما جاء في سياق حديثه عن وصف الشعراء للمطايا من تعليق على بيتين لمروان بن أبي حفصة من قصيدة له في وصف الإبل، وهما:

(1) الأماي، ج 1، ص 58.

(2) الشهاب، ص 32 - 33.

نَزَعَتْ إِلَيْكَ صَوَادِيأَ فَتَقَاذَفَتْ تَطْوِي الْفَلَاةَ حُزُونَهَا وَرِمَالَهَا
يَتَبَعْنَ نَاجِيَةَ يَهْزُ مِرَاحُهَا بَعْدَ النُّحُولِ تَلِيلُهَا وَقَذَالُهَا
فقد عقب المرتضى على هذين البيتين بقوله: «وأما قول مروان:

يتبعن ناجية يهزُّ مراحها بعد النحول تليها وقذالها
فقد مضى من وصف المطايا بالنشاط بعد السَّامة والجهد ما مضى،
وأحسن من قول مروان وأشدَّ إفصاحاً بالمعنى وإعراباً عنه قول الهذلي:
وَمِنْ سَيْرِهَا الْعَنْقُ الْمُسَبِّطُ رُ وَالْعَجْرَفِيَّةُ بَعْدَ الْكَلَالِ
وإنما كان هذا أحسن لأنه تصريح بنشاطها بعد كلالها، وقول مروان
(بعد النحول) لا يجري هذا المجرى، لأن النحول قد يكون عن جهد
السفر والتعب، ويكون عن غيره»⁽¹⁾.

ونحن هنا لا نريد أن نقع فيما وقع فيه بعض الدارسين⁽²⁾، فنحقق
فيما يبيده من أحكام أو وجهات نظر في موازناته السابقة الذكر أو غيرها،
لنتبين ما نوافقه فيه وما نختلف معه أو نعارضه فيه، إذ إن ما يحكم به قائم
في أساسه على «استشهاد القرائح الصافية والطبائع السليمة»، كما وجدنا في
قول القاضي الجرجاني والقرائح مختلفة والطبائع متباينة، وتذوق الفن لا
يشترط التطابق فيه. ثم على ما كان متعارفاً عليه من مقاييس العصر، وهذا
لا يلزم التطابق فيه أيضاً، والتغيرات والتطورات الثقافية واللغوية وحدها
كفيلة بأن تجعل الخلاف أو حتى التناقض ممكناً. فليس شرطاً إذاً أن
نستسيغ ما استساغه المرتضى، ولا أن نستقبح ما قد يكون مستحسنًا في
عصره، وإنما نقيس ما رآه أو حكم به في ضوء الظروف الثقافية التي
عاشها، ووفقاً للمقاييس الأدبية والفنية التي عرفت في زمانه، ولا نستنكر

(1) الأمالي ج 1، ص 553، 562.

(2) الدكتور أحمد عبد الواحد، النقد الأدبي في آثار الشريف المرتضى، عن الموازنة عند المرتضى،
ص 211 - 212.

منه غير ما خالف فيه الذوق العام، أو باين المقاييس والأصول والقواعد التي تواضع عليها أهل صنفه في العصر الذي عاش فيه.

وإنما غرضنا هنا لا يتجاوز التدليل على اتخاذ المرتضى لمنهج الموازنة الذي تبناه النقاد المنهجيون في عصره، وأنه لا يختلف، من حيث اهتمامه بتطبيق هذا المنهج، عن الآمدي والقاضي الجرجاني. ولئن كانت موازناته، بنحو عام، أقل، من حيث الكثافة والتفصيل والتتبع، من موازنات الآمدي أو الجرجاني، فلأن الآمدي قد تجرد للنقد، وكان المحور الأساسي في عمله في كتابه المذكور بكامله هو الموازنة بين طرفين رئيسين هما أبو تمام والبحثري؛ كما أنّ الموضوع الرئيس في عمل الجرجاني هو «الوساطة» بوصفها موضوعاً جدلياً قابلاً للنقاش والقياس والمقارنة، بينما كانت موازنات المرتضى عفوية عرضية في غالبها.

غير أن من الملاحظات على موازنات المرتضى أنه لم يقع في تلك التناقضات التي وقع فيها الآمدي، وكان أكثر منه إنصافاً في أحكامه، لأنه، كما بيّنا من قبل، لم تكن له في موازناته نيات مبينة لنصرة شاعر ضد آخر، ولا التحيز لمذهب شعري من دون غيره، كما كانت عند الآمدي.

وقد أخذ الدكتور عبد الرزاق محيي الدين على موازنة المرتضى «أنها موازنة بين المعاني، خالية من العلائق والروابط»، وبالتالي، فهي، كما يقول: فضلاً عن خطئها، غير عادلة، فيها «تحيف وظلم أطاح بجمال كثير من الأبيات والصور الشعرية»⁽¹⁾. والحقيقة هي أن موازنة المرتضى لم تختلف، من حيث منهجها، عما كان مألوفاً في عصره، ولا نطالب الرجل بما نعيه ونفهمه نحن في عصرنا الحاضر، وإلا وقعنا في الإشكال نفسه، وإنما نطالبه بما عرفه أهل زمانه ومن كان ينتظر منهم من أصحاب صنفه وفنه. فهل كان القاضي الجرجاني والآمدي في موازنتهما مثلاً أحسن حظاً

(1) أدب المرتضى، ص 208.

من المرتضى في ما أخذه محيي الدين فيه؟ لقد وجدنا أنهما ليسا كذلك. وقد ذكرنا بعض ما يؤيد هذا الاستنتاج، ونورد هنا بعض ما يدعمه أيضاً.

يصرح أحد الباحثين، في دراسة له عن الموازنة بين الشعراء في التراث النقدي العربي، بقوله معلقاً على موازنات القاضي الجرجاني في كتابه «الوساطة بين المتنبي وخصومه»:

«تصبح «الموازنة» جائزة حين تكون بين منهج فني متميز ومنهج سواه، ويكاد يصبح من الجور موازنة أبيات لأبي تمام مع فنه الشعري وأسلوبه المعروف، وبين قول بعض الأعراب كما يصنع صاحب «الوساطة». وتزداد خطورة الموازنة حين تقارن استعارات القدماء باستعارات المحدثين من غير مراعاة للفارق الثقافي والحضاري وغيره، ومن دون مراعاة لفنية الشاعر نفسه، حيث يوازن صاحب «الوساطة» بين استعارات زهير ولبيد والحرث بن حلزة وسواهم واستعارات أبي نؤاس وأبي تمام. وبالمثل، تكون الموازنة جائزة حين يقيمها صاحب «الوساطة» بين ابن الرومي والمتنبي؛ وهنا تفقد «الوساطة» عدلها، وتتحول إلى موازنة ظالمة لا حاجة إليها فنياً مادام الشاعران مختلفين منهجاً وأسلوباً وأداءً»⁽¹⁾.

أما «موازنة» الآمدي فيعلق الباحث نفسه عليها بقوله: «وتتغافل «الموازنة» عن اختلاف المنهج الشعري بين أبي تمام والبحري، مما يجعل طبيعة الموازنة تفقد قيمتها أمام اختلاف طبيعة كل شاعر وشعره... كما أنها، إذ تعتمد على إيراد معنى لهذا الشاعر في غرض بعينه لتقارن ونوازن بينه وبين مثيله لدى الشاعر الآخر، لا يمكن الحكم ولا تستطيع الموازنة أن تؤدي إلى نتائج نقدية نظمتن إليها. فليست القضية النقدية مجرد تشابه في «معنى»، فالمهم طبيعة الأداء وتمايزه عن سواه، ثم ماذا يكون الأمر في ما لم يشترك فيه الشاعران؟ وكذلك الأمر حين تظل الموازنة بينهما معللة حيناً

(1) د. رجاء عيد، التراث النقدي، ص 242 - 243.

وغير معللة أحياناً أخرى، الأمر الذي يفتح المجال لفقدان الثقة في عدالة الآمدي النقدية. وكذلك يقع اللبس والاضطراب حين تبتسر أبيات لهذا وأبيات لذاك، من غير نظر كلي شامل إلى الأداء كله، وخصوصاً أن الشاعرين متباعدان في المنهج والطريقة كما هو معروف⁽¹⁾.

وإذاً فإن موازنة المرتضى لم تكن منفردة في عدم مراعاتها للعلائق والروابط والفوارق الزمنية والثقافية والحضارية بين الشعراء، وإنما كانت في مجملها مماثلة في هذا النهج لموازنة النقاد المنهجيين البارزين في عصره، فضلاً عن سائر النقاد.

علماً بأن في بعض موازنات المرتضى وتعليقاته ما يدل على إدراكه لما بين الشعراء من جوانب التفرد من حيث التكوين النفسي والتركيب الوجداني، وما يخضعون له من مؤثرات نفسية. فقد ورد دفاع للمرتضى عن أبي تمام - على سبيل المثال - تجاه انتقادات وجهها له أحمد بن عمار، ومقارنة أجراها بين معنى له ومعنى آخر للكميّ.

يؤاخذ المرتضى ابن عمار على بعض انتقاداته، معتبراً إياها مطالبة للشاعر بما لا يطالب بمثله الشعراء، وينتهي إلى نوع من المقايسة تشير إلى إدراكه لما بين الشعراء من تباين في الحالات النفسية والمواقف والنظرات الشعورية واختلاف في المقاصد والأهواء يؤدي في النهاية إلى اختلاف المعاني والصور والأذواق والأساليب ووجهات النظر، ويمنع بالتالي من اتخاذ المقارنة أو الموازنة دائماً سبيلاً للوصول إلى الحكم الصحيح والقرار السليم. الأمر الذي يختلف فيه المرتضى مع صاحبيه الآمدي والجرجاني، ويجعله أكثر وعياً لما قد تترتب عليه مقارنتهما وموازناتهما من أحكام جائرة أو غير منصفة.

يقول المرتضى: «فمن شأن الشعراء أن يتصرفوا في المعاني بحسب

(1) د. رجاء عيد، التراث النقدي، ص 244 - 245.

أغراضهم وقصودهم، فإذا رأى أحدهم مدح شيء قصد إلى أحسن وصافة فذكرها، وأشار بها، حتى كان لا وصف له غير ذلك الوصف الحسن، وإذا أراد ذمه قصد إلى أقبح أحواله فذكرها، حتى كأنه لا شيء فيه غير ذلك، وكل مصيب بحسب مقصده. ولذلك ترى أحدهم يقصد إلى مدح الشيب، فيذكر ما فيه من وقار وخشوع، وإن العمر معه أطول وما أشبه ذلك، ويقصد إلى ذمه فيصف ما فيه من الإذناء إلى الأجل، وإنه آخر الألوان وأبغضها إلى النساء وما أشبه ذلك، وهذه سبيلهم في كل شيء وصفوه، ولمدحهم موضعه ولذمهم موضعه، فمن ذم الوداع لما فيه من الإنذار بالفراق وبعد الدار قد ذهب مذهباً صحيحاً، كما أن من مدحه لما فيه من القرب من المحبوب والسرور بالنظر إليه - وإن كان يسيراً - فقد ذهب أيضاً مذهباً صحيحاً⁽¹⁾.

وهكذا فإن المرتضى، إن لم يكن قد بز الأمدى والقاضي الجرجاني وتفوق عليهما في موضوعية الموازنة وفي إدراك مهمتها وحدود فاعليتها، فإنه لم يكن بأقل شأنًا منهما في الوعي بأهميتها وفي منهجه العام في تطبيقها.

3 - التفسير والتحليل:

إن تفسير الأعمال الأدبية وتحليلها وتوضيح ما يغمض من عناصرها اللغوية، يعد من الوظائف المهمة في النقد، لأنها تساعد القارئ على فهم هذه الأعمال وإدراك مراميها ومقاصدها البعيدة، ولا سيما الأعمال الشعرية، حيث تطفئ اللغة الانفعالية وسيميائية الألفاظ، وتطفح التراكيب والعبارات الغامضة ذات الوجوه المتعددة أحياناً، وتلعب المترادفات والأضداد والألفاظ المشتركة المعاني والصيغ المجازية في تكثيف الأفكار وتجسيد الصور ورسم الإيحاءات المتعددة الأبعاد، وحيث تبدو الألفاظ والتراكيب

(1) المرتضى، الأمالي، ج2، ص 257.

في حكم اللغة الوضعية التقريرية أحياناً أخرى متناقضة أو متنافرة، وتصبح مهمة الناقد الحاذق البصير هي اختراق العمل الشعري وتحليله والنفوذ إلى كل مركباته من أجل الوقوف على أسرار اللعبة اللغوية فيه وإعطاء العناصر المجهولة والمفردات المبهمة قيمها التعبيرية والفنية الحقيقية الصحيحة.

هذا هو ما يجعل وظيفة التحليل والتفسير أو التأويل في النقد الأدبي، وفقاً لمقاييس المنهج الإيديولوجي الحديث فيه، كما يعبر الدكتور محمد مندور، من الوظائف التي تجعل من النقد عملية خلاقة «لأنها قد تضيف إلى العمل الأدبي أو الفني قيمة جديدة ربما لم تخطر للمؤلف على بال، وإن لم تكن مقحمة عليه»⁽¹⁾.

ولا يمكن القطع، بطبيعة الحال، بأن اهتمام النقاد العرب القدامى كان ناتجاً عن وعي بالدور الإبداعي لهذه الوظيفة على النحو الذي ذكر، حتى وإن كانوا قد عرفوا ما كان يسمى عند علماء الإغريق بـ «الهيرمينوطيقا» hermeneutics، أو علم التأويل المرتبط بعلوم البلاغة، إلا أن عنايتهم بتفسير النصوص الشعرية، وشرح غوامضها، وتحليل تراكيبها اللغوية كان ظاهرة ملحوظة بلا شك. وربما كان ذلك بدافع من عنايتهم الكبيرة باللغة، لغة القرآن والدين والتراث نفسها، وتأثر بعضهم بمناهج المشتغلين بتفسير القرآن الكريم، وبمناهج اللغويين في ما يستعرضونه ويحتجون به من نصوص شعرية، ثم بأولئك الأدباء المولعين باستخراج الفوائد اللغوية من النصوص الشعرية وغيرها، وإبداء البراعة في معرفتهم بغريب اللغة وبأساليب القول فيها من أمثال أبي علي القالي، ومحمد بن يزيد المبرد، ومحمد بن عمران المرزباني...

إن عمل المرتضى في تفسير النصوص وتحليلها جلي بارز في كتابه «الأمالي» بمختلف فصوله وموضوعاته، كما هو واضح أيضاً في أعماله

(1) مندور، النقد والنقاد المعاصرون، ص 237.

الأدبية الأخرى، وقد طغت طريقته في تأويل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وفي تفسير النصوص التي يبين مطالبها أو يستعرضها ليعزز بها آراءه ومواقفه في «أماليه»، حتى أصبحت تمثل توجهاً ملحوظاً في معظم أعماله في نقد الشعر، ودليلاً ظاهراً على غزارة علمه بأسرار اللغة وبآراء اللغويين ومؤلفاتهم من جانب، وبالشعر ولغته وما يتعرض الأدباء والنقاد لتفسيره من نصوصه ونماذجه من جانب آخر. وقد ذكر في أثناء حديثنا عن علاقته بالأمدي مثلاً مفصلاً من تعليقاته وشروحاته. يمكن أن يتخذ نموذجاً لتوضيح طريقته في تفسير النصوص وتحليلها. فضلاً عن دلالاته الأخرى التي بينها. ونسوق هنا أمثلة أخرى أيضاً تزيد من توضيح هذه الطريقة، التي تعد في واقع الأمر ملمحاً مهماً من ملامح منهجه النقدي.

يورد المرتضى، على نحو المثال، مجموعة من الأبيات في وصف الخمرة لأبي نؤاس يستحسنها، ثم يمضي في تفسيرها واحداً بعد الآخر. ونذكر بعضاً من هذه الأبيات مع تفسيراتها على الصورة التي وردت فيها⁽¹⁾. يقول أبو نؤاس:

وَلَقَدْ تَجَوَّبُ بِنَا الْفَلَاةُ إِذَا صَامَ النَّهَارُ وَقَالَتِ الْعُفْرُ
أراد بـ«صام» وقف، وذلك وصف له بالامتداد والطول، والعفر: الظباء اللواتي في ألوانهن حمرة يخالطها كدرة. و«قالت» من القئلة، وهي وقت نصف النهار، لا من القول.

شَدَنِيَّةٌ رَعَتِ الْحِمَى فَأَتَتْ مِلءَ الْجِبَالِ كَأَنَّهَا قَصْرُ
شدنية: منسوبة إلى شدن، وهو موضع باليمن، يقال لملكه: ذو شدن.

تَشْنِي عَلَى الْحَادِثِينَ ذَا خُصْلٍ تَعْمَالُهُ الشَّدْرَانِ وَالْخَطَرُ

(1) المرتضى، الأمالي، ج1، ص 281 - 282.

الحاذ: مؤخر الفخذ، والشذران: رفع الناقة ذنبها من المرح، والخطران معروف من خطر يخطر، وتعماله أي عمله.

أَمَّا إِذَا رَفَعَتْهُ شَامِذَةً فَتَقُولُ رَنَقَ فَوْقَهَا نِسْرُ
يعني بشامذة: أي مبالغه في رفع ذنبها، ويقال رنق الطائر إذا نشر جناحه طائراً من غير تحريك:

أَمَّا إِذَا وَضَعَتْهُ عَارِضَةً فَتَقُولُ أَرْخِيَ فَوْقَهَا سَتْرُ
وَتُسِفُّ أَحْيَاناً فَتَحَسِبُهَا مُتْرَسِّمًا يَقْتَادُهُ أَثْرُ

معنى تسف أي تدني رأسها في الأرض، والمترسم الذي تتبع الرسم يتأمله، ومعنى يقتاده أثر أي هو معني يطلب الأثر وموكل بتبعه، ويقال: أثر وأثر وإثر. ثلاث لغات، وقد وهم الصولي في تفسير هذا البيت، لأنه قال: إن أبا نؤاس جمع الإثر آثراً، ثم جمع الآثار آثراً، ثم خفف فقال: آثراً. وليس يحتاج إلى ما ذكره مع ما أورده، وإنما ذهب عليه أنه يقال في الأثر: أثر.

يلاحظ من خلال انتقاء المرتضى للألفاظ والتراكيب اللغوية التي يفسرها في الأبيات السابقة الذكر، والأبيات الأخرى في المجموعة التي أوردها كلها، تركيزه في التفسير على الغريب الشارد من ألفاظ اللغة وتراكيبها. كما يلاحظ أنه حكم على مجموعة الأبيات المذكورة بمجملها بأنها ذات «رونق يترقرق وسهولة مع جزالة»⁽¹⁾. ثم شرع في تفسيرها، وكأنه يريد أن يدلل على أن حكمه عليها لم يكن مبنياً على التذوق والنظر العام فحسب، وإنما هو مبني أيضاً على اختراق لغوي دقيق. وربما كان ذلك أيضاً بدافع الرغبة في إظهار سعة مخزونه من ألفاظ اللغة وتراكيبها ومعاني الشعر وأسراره.

ومثلما رأينا المرتضى من قبل يتعقب أخطاء الآمدي اللغوية وغيرها

(1) المصدر نفسه، ص 180.

ويصححها، ورأيناه في المثال السابق الذكر يصحح للصولي خطأه اللغوي الذي وقع فيه، نراه في موضع آخر ينتقد كلاً من الجاحظ وعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري في تفسيرهما لمعنى «اللحن» في تحقيق يدل بالفعل على حرص وتتبع دقيق لما يطرحه علماء اللغة والأدب من تفسيرات متعلقة بالشعر ولغته⁽¹⁾.

يورد المرتضى خبر هند بنت أسماء بن خارجة⁽²⁾، حين لحت وهي عند الحجاج، فقال لها الحجاج: «أتلحنين وأنت شريفة في بيت قيس؟ قالت: أما سمعت قول أخي مالك لامراته الأنصارية؟

منطق صائب وتلحن أحيا نأ وخير الحديث ما كان لحناً فقال لها الحجاج: «إنما عنى أخوك اللحن في القول، إذا كنى المحدث عما يريد، ولم يعن اللحن في العربية، فأصلحي لسانك».

ويعلق المرتضى على هذا الحديث بقوله: «وقد ظن عمرو بن بحر الجاحظ مثل هذا بعينه، وقال: إن اللحن مستحسن في النساء الغرائر، وليس بمستحب منهن كل الصواب والتشبه بفحول الرجال، واستشهد بأبيات مالك بعينها، وظن أنه أراد باللحن ما يخالف الصواب، وتبعه على هذا الغلط عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، فذكر في كتابه المعروف بعيون الأخبار أبيات الفزاري، واعتذر بها من لحن إن أصيب في كتابه».

ويعقب المرتضى على ذلك بقوله: «وأخبرنا المرزباني قال أخبرني محمد بن يحيى الصولي قال حدثني يحيى بن علي المنجم قال حدثني أبي قال: قلت للجاحظ: مثلك في عقلك وعلمك بالأدب ينشد قول الفزاري ويفسره على أنه أراد اللحن في الإعراب، وإنما أراد وصفها بالظرف والفطنة وأنها توري بما قصدت له وتنكب التصريح به، فقال له: قد فطنت

(1) أمالي المرتضى، ج 1، ص 15 - 16.

(2) المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 15 - 16.

لذلك بعد، فقلت: فغيره من كتابك، فقال: فكيف بما سارت به الركبان؟ قال الصولي: فهو في كتابه على خطئه».

إن هذا التحقيق اللغوي الدقيق، الذي لا يكتفي فيه بالكشف عن خطأ الإمام في اللغة مثل الجاحظ، وإنما يكشف فيه كذلك عن اعتراف هذا الإمام بخطئه، ومن ثم عن صدقية المرتضى في نسبة الخطأ إليه. ولا شك في أن ذلك يدل بوضوح أيضاً على دقة المرتضى في تتبعه، وعلى رهافة حسه اللغوي، وتحفزه الطموح للتحقيق المتعلق بأساليب القول عند الشعراء، وبروز كل ذلك كجوانب مكملة لمنهجه في نقد الشعر أو ملامح مميزة لهذا المنهج.

وربما كان المرتضى متأثراً، في بعض ما رأيناه من حرصه على التتبع والتحقيق اللغوي، بمنهج أستاذه محمد بن عمران المرزباني، ومستمداً من خبرته ومن علمه ما يشجعه على تبني هذا المنهج أو العمل به. كما يجوز أن يكون قد استمد المزيد مما يحفزه ويزيد من ولعه بالتخريج والتحليل والنقد اللغوي عامة من قراءته لموازنة الآمدي التي درسها دراسة مستفيضة كما بينا وتعقب كثيراً من أخطاء صاحبها. هذا بالإضافة - بالطبع - إلى تأثره الناتج عن انشغاله بتفسير القرآن ونصوص الحديث وغيرها في أماليه وبحوثه المتعلقة بالمسائل العقائدية والكلامية.

ويجدر القول - ما دمنا قد أشرنا إلى تأثر المرتضى بأستاذه المرزباني - إن توجه المرتضى وطبيعة عمله كفقيه وأصولي ومتكلم تتنازع أحياناً أو تتقاطع مع تخصصه وعمله كناقد وشاعر وأديب، فتجعله يختلف في طريقته في تفسير الشعر وتحليله عن أستاذه المرزباني الإخباري المنصرف إلى الأدب وتاريخه. فقد تغطي روح الفقيه وذهنيته لدى المرتضى أحياناً، فتتحول بعض تفسيراته اللغوية وشروحاته وتحليلاته للنصوص الشعرية إلى ما يشبه المحاججات الكلامية أو مناقشات المسائل الشرعية، لكثرة ما

تحتويه من التأويلات وتقصي وجوه الاحتمال في المعنى⁽¹⁾. وربما كان ذلك سبباً في إضعاف عمل الذوق الفني أو تعطيله لأجل محدد، إلا أنه لا يصل إلى حد إفساده مثلما زعم الدكتور محيي الدين. كما أن تقصي وجوه الاحتمال في تفسيرات المرتضى لم تكن ناتجة عن تحرجه الديني وحيطته واحترازه على نحو ما ادعى محيي الدين أيضاً⁽²⁾، وإنما هي ناتجة، في ما نعتقده⁽³⁾، عن تأثره بمنهجه الكلامي الذي تحدثنا عنه في ما سبق، وعن نظرتة الرحبة الواسعة من جانب آخر للغة الشعر ولطبيعتها المجازية التي لا تعرف التحديد، كما فصلنا الحديث في ذلك ضمن دراسة سابقة⁽⁴⁾. لو كان هناك تحرج ديني منه يمنعه من التصريح بما يراه من معنى أو يتبناه من موقف، ويستدعي منه المداورة والمناورة، لتحرج من اختيار أبيات أبي نؤاس السابقة الذكر في وصف الخمرة ونشوتها، ولما تصدى لشرحها وتفسير غوامضها مصرحاً بشدة إعجابه بها وبرونق أسلوبها. ولمثله أن يتحرج حتى من روايتها لو كان متشدداً أو متزمتاً.

هذا، مع العلم أن كثرة التخريج وتقصي وجوه الاحتمال في المعاني الشعرية المفسرة ليست سمات في منهج المرتضى وحده، وإنما نجدها ظاهرة في مناهج عدد من النقاد المعاصرين له، وفي منهج الآمدي في كتابه «الموازنة» كما أشير إلى ذلك من قبل.

يقول أحد الباحثين في وصفه لمنهج الآمدي في موازنته: «وما نرى في سائر كتابه من قوة عارضته في الجدل، وقدرته على المماحكة. وقد كان ذا قدرة على التأويل والتخريج، اتضحت في معالجته لقراءة الشعر

(1) أنظر على سبيل المثال: طيف الخيال، ص 146 - 149، الأمالي، ج 1، ص 93 - 94.

(2) محيي الدين، أدب المرتضى، ص 253.

(3) أنظر على سبيل المثال: طيف الخيال، ص 146 - 149.

(4) أنظر: د. أحمد محمد المعتوق، لغة الشعر بين ناقدين، (علامات: في النقد)، عدد ذو القعدة 1417هـ/ 1997م، ص ص 173 - 218.

واستنباط الوجوه المحتملة فيه، ولكنه إذا تعدى هذه القراءة الدقيقة نبا ذوقه عن ضروب العمق، وخاصة إذا كان عمقاً معنوياً⁽¹⁾.

ومن جانب آخر، فإن ما نراه من تأثير المرتضى بمناهج الفقهاء والكلاميين، في بعض تفسيراته وتحليلاته للنصوص الشعرية ونقدها، يعد في ما نعتقد أمراً طبيعياً في شخصية مثل شخصيته. فالقاضي الجرجاني، وهو رجل اجتمعت فيه شخصية الأصولي الفقيه مع شخصية الأديب الناقد مثل المرتضى، تطفى لديه شخصيته الأولى أحياناً، فيتحدث في النقد بلغة الفقه والقضاء. فهو يقول، على سبيل المثال، في معرض حديثه عن الإنصاف في الحكم على الأعمال الشعرية: «قد وفينا لك بما اقتضاه شرط الضمان وزدنا، وبرئنا إليك مما يوجبه عقد الكفالة وأفضلنا، وإنما دعوناك إلى المقاصة، وسمناك في ابتداء خطابنا المحاجة والمحاكمة، فلزنا طريقة العدل فيها»⁽²⁾. فالجرجاني هنا لم يستطع أن ينسلخ مما يتنازع في داخله مع شخصيته كناقد وشاعر وأديب، وهذا لا ينقص من شأنه ولا من مكانته في ذلك.

إن تفسيرات المرتضى وتحليلاته للنصوص الشعرية، على الرغم مما يظهر عليها من تأثير بالمناقشات الكلامية، تبقى دلالاتها ثابتة على علمه الواسع بدقائق اللغة، وعلى عمق نظرتة إلى النصوص التي يفسرها وقدرته على تفكيكها واختراق جزئياتها، ليس بمنطق العقل وحده، وإنما بذوق الشاعر الفنان الذي يتذوق العمل الفني وقيسه، لا بمقاييس العلم، وإنما بعمل فني آخر يدل على استلهامه لعناصر الفن فيه، ويبدو في ذلك متفوقاً على زميله الأمدى الذي طالما استند إلى العرف الجاري أو إلى حكم العقل في بعض الأحيان، من دون تمييز أو احتساب لما تكون عليه لغة الفن من

(1) د. إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي، ص 172.

(2) القاضي الجرجاني، الوساطة، ص 177.

تحرر وانطلاق. ولذلك فهو يضيق ذرعاً بالغامض من النصوص، ويصعب عليه أحياناً اختراقها بذوق فني ونظر منطقي ثاقب، فيسمي ما يجيء به بُر تمام أحياناً (فلسفة) هرباً من تسميته بالشعر. ولذلك يمكن أن نقول - نقده، كما رأينا الدكتور إحسان عباس يصرح: «يحمل سمات (أهر الظاهر)، فهو لا يستطيع أن يتقبل ذوقياً إلا المعنى القريب الذي يسند للقارئ نفسه في صياغة جميلة إسلاماً مباشراً، دون أعمال خيال أو إجهاد فكري»⁽¹⁾.

ونسوق مثلاً آخر تظهر لنا فيه بعض ملامح منهجه في التفسير والتحليل اللغوي، مع تلميحات لما أشار إليه الدكتور إحسان عباس من سمات منهج الأمدي توجي بها عبارات المرتضى نفسه:

يورد المرتضى الأبيات التالية لأبي تمام، ويقول أنها ابتداء لقصيدة له⁽²⁾:

نَسَجَ الْمَشِيبُ لَهُ لَفَاعاً مُغْدَفاً	يَقْقَأُ فَقَنْعَ مِذْرَوِيهِ وَنَصَّفَا
نَظَرُ الزَّمَانِ إِلَيْهِ قَطَعَ دُونَهُ	نَظَرَ الشَّفِيقِ تَحْسُراً وَتَلَهُّفاً
مَا اسْوَدَّ حَتَّى ابْيَضَّ كَالْكَرَمِ الَّذِي	لَمْ يَأْنِ حَتَّى جِيءَ كَيْمَا يُقْطَفَا
لَمَّا تَفَوَّقَتِ الْخُطُوبُ سَوَادَهَا	بِبَيَاضِهَا عَبَثَتْ بِهِ فَتَفَوَّفا
مَا كَانَ يَخْطُرُ قَبْلَ ذَا فِي فِكْرِهِ	فِي الْبَدْرِ قَبْلَ تَمَامِهِ أَنْ يَكْسِفَا

ثم يعلق على الأبيات بقوله: «وجدت أبا القاسم الأمدي يذكر في كتابه المعروف بالموازنة بين الطائيين في البيت الأول من هذه الأبيات شيئاً أنا أذكره وأبين ما فيه. قال معنى قوله: نصفاً أي قنع جانبي رأسه حتى يبلغ النصف منه. قال: وقد قيل إنما قد أراد بقوله: نصف النصف وهو قناع لطيف يكون مثل نصف القناع الكبير، وقد ذكره النابغة فقال: سقط

(1) إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص 172 - 173.

(2) المرتضى، الشهاب في الشيب والشباب (بيروت: دار الرائد العربي 1982م/1402هـ) ص 9 - 10.

النصيف ولم ترد إسقاطه، ثم قال وذلك لا وجه له بعد ذكر القناع، وإنما أراد أبو تمام ما أراده الآخر بقوله:

أَصْبَحَ الشَّيْبُ فِي الْمَفَارِقِ شَاعَا وَاكْتَسَى الرَّأْسُ مِنْ مَشْيِبٍ قِنَاعَا
قال: فالمعنى مكتف بقوله: قنع مذرويه وقوله نصفاً أي بلغ نصف رأسه . . .».

ويعقب المرتضى على ذلك بقوله: «وهذا الذي ذكره الآمدي غير صحيح لأنه لا يجوز أن يريد بقوله نصفاً أي بلغ نصف رأسه، لأنه قد سماه لقاعاً، واللفاع ما اشتمل به المتلفع فغطى جميعه، لأنه جعله أيضاً مغدفاً، والمغدف المسبل السابغ التام، فهو يصفه بالسبوغ على ما ترى، فكيف يصفه مع ذلك بأنه بلغ نصف رأسه. والكلام بغير ما ذكره الآمدي أشبه. ويحتمل وجهين: أحدهما أن يريد بقوله نصفاً النصف الذي هو الخمار، والخمار الذي ما ستر الوجه، فكأنه لما ذكر أنه قنع مذرويه وهما جانباً رأسه أراد أن يصفه بالتعدي إلى شعر وجهه، فقال نصفاً من النصيف الذي هو الخمار المختص بهذا الموضع، وليس النصيف على ما ظنه الآمدي القناع اللطيف بل هو الخمار، وقد نص أهل اللغة على ذلك في كتبهم وبيت النابغة الذي أنشد بعضه شاهداً عليه، لأنه قال:

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلْتَهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ

وإنما اتقت بيدها بأن سترت وجهها عن النظر إليه، فأقامت يدها مقام الخمار بهذا الموضع. والوجه الآخر أن يكون معنى نصفاً أنه بلغ الخمسين وما قاربها، فقد يقال فيمن أسن ولم يبلغ الهرم أنه نصف. فإن قيل النصف إنما يستعمل في النساء دون الرجال. قلنا لا مانع يمنع من استعماله فيهما، ولو على سبيل الاستعارة في الرجال. فقد يستعير الشعراء ما هو أبعد من ذلك. وعلى هذا الوجه يكون قوله: نصفاً، راجعاً إلى ذي الشيب، وإلى من كنى عنه بالهاء في قوله: له، ولا يكون راجعاً إلى الشيب نفسه».

من خلال هذا المثال ندرك ما يتمتع به المرتضى من نفس طويل في المحاجة اللغوية، ومن دقة في النظر، وإحاطة واسعة بما يتصل بالمعاني التي يستنتجها أو يطرحها، كما يتبين من تصحيحاته لتفسيرات الآمدي وتأكده على: «ما نص أهل اللغة في كتبهم».

4 - الموضوعية:

أكد المرتضى، كما رأينا، أهمية ما يجب أن يتصف به الناقد من الموضوعية والإنصاف في الحكم ونبذ التعصب لأي مذهب في الشعر. قديمه وحديثه، ولا شك في أن المنطلق الأول في تأكيده أهمية ذلك شخصيته الناشئة في تكوينها على لزوم السمات والرزانة والاعتدال، ثم وظائفه الدينية والاجتماعية القائمة في أصلها على تحري سبل العدل في التمييز والحكم واتخاذ القرار. هذا فضلاً عما يصرح به أحياناً من كراهيته لما ينتج عن التعصب من تجاوز أو شطط وحيف.

إن معظم تأكيدات المرتضى على ضرورة الإنصاف في الحكم ونبذ التمييز والعصبية نجدها ضمن تعليقاته وتعليقاته على خصمه الآمدي، لما يبدو من إحساسه بعدم اعتدال الآمدي في موازناته بين البحري وزميله أبي تمام، وتعصبه على الثاني لخروجه على طريقة الأوائل ومخالفته لمذاهبهم كما يقول، ولقد كان إحساس المرتضى بهذا التعصب أو التحيز لدى الآمدي مثار اشمئزازه وباعثاً له على التوجه بالرد نظرياً عليه، والسعي عملياً لمجافة نهجه، كما يظهر لنا ذلك في الأمثلة التالية⁽¹⁾.

1 - ضمن تعليق المرتضى على الأبيات الخمسة الفائية التي سبق ذكرها لأبي تمام في وصف الشيب يقول المرتضى: «ورأيت الآمدي يسرف في استردال قوله «لم يأن حتى جيء كيما يقطفا». ولعمري إنه لفظ غير مطبوع، وفيه أدنى ثقل. ومثل ذلك يغفر لما لا يزال يتوالى من إحسانه

(1) أنظر: الشريف المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 518؛ الشهاب، ص 3-34، طيف الخيال، ص 146-149.

ويرتادف من تجويده. ووجدته أيضاً يذمه غاية الذم على البيت الأخير الذي أوله «ما كان يخطر قبل ذا في فكره». ويصفه بغاية الاضطراب والاختلال، وليس الأمر على ما ظنه. إذ البيت جيد، وإنما ليس رونق الطبع فيه ظاهراً وليس ذلك بعيب».

لا شك في أن موقف المرتضى في هذا التعليق يبدو أكثر عقلانية وهذوءاً واعتدالاً من موقف الآمدي، فهو لم يرفض حكم الآمدي على النص، وإنما كاد أن يوافقه. ولكنه لم يرد أن يصل الحكم إلى حد الاسترذال، ويكون سبباً للتحامل على الشاعر. وإنما أراد أن يعمل بمبدأ «المقايضة» الذي أوجده القاضي الجرجاني للدفاع عن المتنبي كما تبين، ولكن هنا مقايضة رديء الشاعر القليل بجيده الكثير. وهكذا أنكر المرتضى على الآمدي حكمه المتسرع على الشطر الثاني، ونسبه إلى سطحية النظر أو عدم التدقيق فيه بنحو متوازن هادئ وغير مباشر، مدافعاً عن الشاعر ضد حكم يوحى التحامل عليه وقصد النيل منه، إذ لا مبرر لذم الشاعر من خلال جزء يسير من عمله.

2 - قد نرى للمرتضى في بعض تعليقاته، أو موازنته لأشعاره مع غيرها، أو مقارنته لمعان فيها مع معانٍ في سواها ما يدل على اعتزازه بشعره وإيثاره له بالترفضيل أحياناً. وهو أمر ليس بالغريب على الشعراء، فأبيات الشاعر وقصائده مثل بناته، ولا غرابة أن يفضل المرء بناته على بنات الآخرين، فهن أجمل في نظره، و«القرد في عين أمه غزال»، كما يقال. ولا فرق - في ما نعتقد - بين أن يعبر الشاعر عن إعجابه بشعره شعراً أو نثراً، وإن جَوَّزه ابن رشيقي القيرواني شعراً واستهجنه نثراً. وقد كان المتنبي شديد الإعجاب بشعره، أما البحري فقد نقل القيرواني نفسه أنه كان لشدة إعجابه بشعره إذا أنشد شيئاً منه يقول: «ألا تعجبون؟ أما حسن ما تسمعون؟»⁽¹⁾. كلام البحري هذا نثر كما هو واضح وليس شعراً. ومع

(1) القيرواني، العمدة، ج1، ص 204.

ذلك كله، فإننا نجد في بعض أقوال المرتضى وتعليقاته ما يدل صراحة على اعترافه لغيره بالأفضلية أو بالسبق الذي يعتبر معياراً للأفضلية عند كثير من نقاد عصره.

ففي الوقت الذي نجد فيه المرتضى يصرح بأن له بيتاً أجود من بيت أبي تمام في معنى من معاني الطيف⁽¹⁾ مثلاً، أو يوازن بين بيت له وبيت لأخيه الشريف الرضي، فينتهي إلى القول بأن لبيته «مزية ظاهرة»⁽²⁾، نجده يورد من جملة قصيدة للبحتري في الشيب قوله⁽³⁾:

وَكُنْتُ أَرْجَى فِي الشَّبَابِ شَفَاعَةً وَكَيْفَ لِبَاغِي حَاجَةٌ بِشَفِيعِهِ
مَشِيبٌ كَبْتُ السَّرِّ عِيٍّ بِحَمْلِهِ مُحَدِّثُهُ أَوْ ضَاقَ صَدْرُ مُذِيعِهِ
تَلَاخَقَ حَتَّى كَادَ يَأْتِي بِطَيْئُهُ بِحَثِّ اللَّيَالِي قَبْلَ أَتِي سَرِيعِهِ

ويعلق على الأبيات بقوله: «وهذا والله أبلغ كلام وأحسنه وأحلاه وأسلمه وأجمعه لحسن اللفظ وجودة المعنى. وما أحسن ما شبه تكاثر الشيب وتلاحقه ببث السر عن ضيق صدر صاحبه وإعيائه بحمله وعجزه عن طيه!». ويضيف إلى ذلك قائلاً: «ويشبه بعض الشبه قوله: «تلاحق حتى كاد يأتي بطيئه» قولي من أبيات يجيء ذكرها:

سَبَقَ إِحْتِرَاسِي مِنْ أَذَاهِ بِطَيْئُهُ حَتَّى تَجَلَّلَنِي فَكَيْفَ عَجُولُهُ

وفي البيت لمحة بعيدة من بيت البحتري وليس بنظير له على التحقيق، ومعنى البيت الذي يخصني أدخل في الصحة والتحقيق، لأنني خبرت بأن بطيء الشيب سبق وغلب احتراسي وحذري منه، فكيف عجوله؟ ومن سبقه البطيء فكيف لا يسبقه السريع، والبحتري قال: إن البطيء كاد أن يسبق السريع، وهذا على ظاهره لا يصح، لأنه يجعل البطيء هو

(1) المرتضى، طيف الخيال، ص 20.

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص 96.

(3) المرتضى، الشهاب، ص 27.

السريع، بل أسرع منه. لكن المعنى أنه متدارك متواتر فيكاد البطيء له يسبق السريع، وهذا في غاية الملاحظة»⁽¹⁾.

ففي هذا التعليق نجد المرتضى يعترف أولاً لأبيات البحري بالتفوق، وبأنها «أبلغ كلام وأحسنه وأحلاه وأسلمه وأجمعه لحسن اللفظ وجودة المعنى». ثم يلمح إلى أن في الشطر الأول من البيت الثالث بعض الشبه من بيته الذي ذكره، ولكنه «ليس بنظير له على التحقيق»، أي أن بيت البحري مختلف عنه وأحسن منه. ومع إشارة المرتضى إلى أن في بيته لمحة بعيدة، وأنه في ظاهره أقرب إلى الصحة من حيث معناه الظاهري، يستدرك فيعترف لمعنى البحري بالتميز بعد تحليله وتبريره ويقر بأنه «في غاية الملاحظة».

وفي وصف الطيف، يثني المرتضى على شعره جملة بالوفرة والجودة. ويصرح بقوله: «وقد أخرجت من ديوان شعري في وصف الطيف ثلاثمائة وخمسة وعشرين بيتاً، وهذا أكثر عدداً مما أخرجناه للبحري على شغفه بوصف الطيف ولهجه به. فإن الذي أخرجناه له مائتان ونيف وعشرون بيتاً، بل هذا المبلغ الذي اختصصنا به يزيد عدداً على كل ما سطر في هذا المعنى لمكثر من الشعراء ومقل». بيد أنه لا يحكم على شعره في هذا الغرض بأنه أجود من شعر البحري أو شعر غيره، وإنما يتركه لحكم الآخرين، إذ يصرح بقوله: «فأما التجويد فالتقدير يخرج به والفطنة مع الإنصاف حكم فيه»⁽²⁾.

وفي مثال آخر يورد المرتضى أبياتاً له في وصف الطيف هذا نصها⁽³⁾:

(1) المرتضى، الشهاب، ص 27 - 28.

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص 181.

(3) المرتضى، طيف الخيال، ص 139.

وليلةً بتنا بالأبْيرِ جاءني على نَشْوَةِ الأحلام وَهنا رسولُها
خيالٌ يُريني آتِها فوق مضجعي وقد شطَّ عَنِّي بالغَوِيرِ مَقِيلُها
فيالليلة ما كان أنعمَ بئُها تنازح غاويها وخاب عذولُها

وبعد أن يشرح هذه الأبيات، يعلق عليها بما يدل على موضوعيتها وتواضعه أيضاً، فيقول: «وكان عندي أنني سابق إلى وصف الطيف بأنه رسول، ومنفرد بهذا المعنى، لأنني ما كنت وقفت في ما تصفحته ورويته على نظير له إلى أن رأيت، وأنا أملي هذا الكتاب، لأشجع السلمي في م رواه أبو عبد الله عن شيوخه:

حَيِّ طَيْفاً أَتَاكَ بَعْدَ الْمَنَامِ يَتَخَطَّى إِلَيْكَ هَوَلَ الظَّلَامِ
ووجدت أيضاً في ما استأنفت تصفحه وتأمله للبحثري:

إِذَا أَرْسَلْتَ طَيْفاً يُذَكِّرُنِي الْجَوَى رَدَدْتُ إِلَيْهَا بِالنَّجَاحِ رَسُولُها
ومما يمكن أن يكون نظيراً لذلك قول البحثري:

وَلَيْلَةٌ هَوَمْنَا عَلَى الْعَيْسِ أَرْسَلْتَ بِطَيْفٍ خَيَالٍ يُشْبِهُ الْحَقَّ بَاطِلُها
ثم يقول الشريف: وهذا - على ما نراه - نظير لقولي: جاءني رسولُها وما شعرت به».

تتجلى لنا موضوعية المرتضى، ويتجلى لنا تواضعه في هذا المثال في الاعتراف لمن سبقه في المعنى المذكور أكثر إذا أخذنا في الاعتبار أن هناك من النقد في عصره، ومنهم القاضي الجرجاني، من يعتقد كما سنفصل في ذلك لاحقاً: أن السبق محور للإبداع في النص الشعري، ودليل على أصالته، وأنه «فضيلة عظمى وبناء على ذلك يصبح الشاعر السابق إلى المعنى عندهم بمنزلة «المالك الأصلي» له، بينما يعتبر اللاحق سارقاً له أو مقلداً فيه»⁽¹⁾.

(1) أنظر الفصل المتعلق بقضية السبق من هذه الدراسة.

وعلى الرغم من انتقادات المرتضى المتكررة للآمدي، وتعبيره عن
شدة استيائه من مواقفه المتطرفة ضد أبي تمام، لا يتردد في الحكم له
عندما يشعر بصواب رأيه، ولا يمتنع عن وصفه بالإنصاف والصدق في
حكمه عندما يجده كذلك. فهو، على سبيل المثال، يورد أبياتاً للبحري
في الطيف، ثم يذكر تعليق الآمدي عليها، ويعقب عليه بقوله: «وهذا قولٌ
نيس بينه وبين القلب حجاب، وقد صدق في مقالته وأنصف في
شهادته»⁽¹⁾.

أهم القضايا النقدية التي بحثها المرتضى - قراءة داخلية:

1 - لغة الشعر:

كان من بين ما تضمنته تعليقات المرتضى على شروح الآمدي
وتفسيراته في كتابه «الموازنة» أفكار تتعلق باللغة الشعرية وخصائصها، لها
في أهميتها الكبيرة - كما نعتقد - في إبراز الشخصية النقدية لهذا الرجل،
حيث دلت هذه الأفكار عن حسن مواكبته لما أثير أو طرح في الموضوع
من الآراء التي أعانت على بلورته وتطويره، ولاسيما تلك التي بشر به
الجاحظ وقدامة بن جعفر، وتبناها أو تبني جانباً منها كل من أبي هلال
العسكري والقاضي الجرجاني وغيرهما. والتي كانت تتعلق بصورة أساسية
بالجوانب الشكلية في الشعر. لقد كان لتلك الآراء أثرها الكبير في التوجه
لبحث الكثير مما يتعلق بلغة الشعر. وكان لإحاطة المرتضى بها وتبعية لما
أثير حولها من مناقشات وإشارات لها أو تعليقاته عليها أهمية كبيرة.

لقد كشفت إشارات المرتضى وتعليقاته المشار إليها في الواقع عن
أفكاره النقدية الأصيلة فيما يتعلق بلغة الشعر، وأبانت عن مواقف له بعيدة
في دلالاتها على شاعريته وبراعته في التحليل والنقد، ولا شك في أنها

(1) المرتضى، طيف الخيال، ص 37.

أسهمت بنحو أو بآخر في بلورة جوانب مرتبطة بموضوع اللغة الشعرية. كما أسهمت في إبراز جانب مهم من شخصية الأمدى النقدية لم تتناوله الدراسات الحديثة على حد علمنا، وهو موقفه كناقذ وكشاعر من لغة الشعر، والذي يعتبر بدوره مجال مقارنة مع موقف المرتضى، ومورد للكشف عن العلائق بين وجهتي نظر رجلين كل منهما ناقد وشاعر وعالم ضليع من معرفة اللغة في قضية تعدد بلا ريب من أهم القضايا النقدية.

لم يتناول الأمدى ولا المرتضى، في ما ذكر من تعليقات عليه، لغة الشعر بمدلولها الصريح، ووفق مفهومها العام الواسع الذي يشمل كرمكونات العمل الشعري، من ألفاظ وصور وخيال ومجازات وعاطفة وموسيقى، وغير ذلك مما اعتبر داخلاً في نطاق هذه اللغة⁽¹⁾. إنما تعرض إلى الحديث عن بعض مكونات هذه اللغة، ولاسيما المكونات التي تخلقه أو تجسدها الألفاظ، حيث «إن كل عنصر لفظي يوجد في الشعر محولاً إلى صورة اللغة الشعرية»، كما يقول رومان جاكسون⁽²⁾. ولم يبحث أي من الناقلين بطبيعة الحال المكونات التي تعرضا لها كلها في إطار نظري يتسع لمناقشات وتحليلات مفصلة، وإنما تجلت غالب آرائهما في الموضوع من خلال العمل التطبيقي في تفسير النصوص وتحليلها أو التعليق عليها، وفي إطار المنهج العام الذي ينتظم معظم أعمال المرتضى النقدية، ونسق «القول على قول»، حيث يبدو الرأي والرأي الآخر في ما يدور حوله الحديث أو التعليق. وتبدو المواقف المتميزة لكل من الناقلين، كما تبدو في الوقت نفسه ملامح من التفكير النقدي لكل منهما.

لسنا هنا بصدد استعراض كل النصوص أو التعليقات التي تضمنت

(1) سعيد الورقي، لغة الشعر العربي الحديث مقوماتها الفنية وطاقتها الإبداعية (بيروت: دار النهضة العربية، 1404هـ/ 1984م)، ص 68 - 67.

(2) رومان جاكسون، قضايا الشعرية، ترجمة محمد الولي ومبارك حنوز (الدار البيضاء: دار توفيق للنشر، 1988م)، ص 60.

أفكار المرتضى المتعلقة بلغة الشعر وما ارتبط بها من عناصر، ولا بصدد استيفاء كل هذه الأفكار وتناولها بالتحليل ومناقشتها ومقارنتها بنظرات الآمدي ذات العلاقة، فقد تناولنا ذلك في دراسة خاصة سابقة⁽¹⁾. لذلك سنكتفي هنا بأن نشير إلى طريقة المرتضى في تناول الموضوع بالقدر الذي يسهم في إبراز الأبعاد التي امتدت إليها أعماله النقدية، كما نشير إلى ما شارك به الآمدي في التهيئة لمعالجته وتطويره، مع اعتذارنا إلى القارئ الكريم مما قد يحمل على التكرار.

بين المعنى واللفظ:

يبدو أن المرتضى قد تأثر ظاهرياً على الأقل بأولئك النقاد الشكليين المتأثرين بفكرة الجاحظ القائلة بأن⁽²⁾ «الشعر صياغة، وضرب من النسخ، وجنس من التصوير» وأن الشأن أو العبرة فيه «بإقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وصحة الطبع، وجودة السبك» أما المعاني فهي «مطروحة في الطريق، يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي والمدني». فهذه الفكرة عززها قدامة بن جعفر وأكدها. حين نص على⁽³⁾ أن المعاني هي مادة الشعر الأولى، غير أن «الشعر فيها كالصورة، ولا ينبغي الحكم على الشعر بمادته وإنما يحكم عليه بصورته». والمعاني بالنسبة إلى الشاعر هي كالخشب للنجار، «ولا يعيب النجار في صنعه رداءة الخشب في ذاته»، إنما يعيبه سوء صنعه في الخشب وفي تركيبه وتشكيله. وهكذا أصبحت العبرة في الشعر عند قدامة بالتشكيل والصياغة وليس بالمعنى. فأفكار الجاحظ وقدامة هذه اشتهرت باشتهار الرجلين، وتبناها

(1) د. أحمد محمد المعتوق: «لغة الشعر بين ناقلين: الآمدي والشريف المرتضى»، علامات في النقد الأدبي.

(2) الجاحظ، كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون (مطبعة الحلبي، 1356هـ/1938م)، ج 3، ص 131 - 132.

(3) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تصحيح س. أ. بونيياكر S.A bonebakker (ليدن: بريل، 1956م)، ص 65 - 66.

نقاد كثيرون ممن عاشوا في عصر المرتضى . فقد صرح ابن رشيق القيرواني
معاصر المرتضى بقوله :

«وأكثر الناس على تفضيل اللفظ على المعنى . سمعت بعض الحذو
يقول : قال العلماء : اللفظ أغلى من المعنى ثمناً ، وأعظم قيمة ، وعز
مطلباً ، فإن المعاني موجودة في طباع الناس ، يستوي الجاهل فيهم
والحاذق ، ولكن العمل على جودة الألفاظ ، وحسن السبك وصحة
التأليف . ألا ترى لو أن رجلاً أراد في المدح تشبيه رجل لما أخطأ
يشبهه في الجود بالغيث والبحر ، وفي الإقدام بالأسد ، وفي المض
بالسيف ، وفي العزم بالسيل ، وفي الحسن بالشمس ، فإن لم يحسن تركيب
هذه المعاني في أحسن حلاها من اللفظ الجيد الجامع للركة والجزالة
والعذوبة والطلاوة والسهولة والحلاوة لم يكن للمعنى قدر»⁽¹⁾ .

هذه الأفكار تسلفت في ما يبدو إلى فكر المرتضى ، فأيدها ، مع شيء
من التردد أو التحفظ الذي لا يبرح أن يظهر حتى يختفي ، ربما لمير
المرتضى إلى التوازن والاعتدال المعتاد منه ، وربما كان ذلك دلالة الحيرة
وعدم وضوح الرؤية كاملة لديه في القضية ، مثلما كانت لدى غيره من نقاد
عصره ، كما سنعود إلى ذكر ما يؤيد ذلك لاحقاً .

يصرح المرتضى بقوله : «وكم من مخبر عن الشيء على خلاف ما هو
به ، لكلامه القبول ، وإلى القلوب الوصول ، وهذا يدل على أن حظ الألفاظ
في الكلام الفصيح منظوماً ومنثوراً أقوى من حظ المعاني ، وقد نبهت على
ذلك في مواضع من كلامي من أراد الاستقصاء وقف عليها»⁽²⁾ . وهذا الرأي
كثيراً ما يردده المرتضى ويؤكدده ، وإن كان ذلك بعبارات مختلفة . فهو مثلاً
يقول في تعليق على أبيات له يعتقد أنه أبدع في عبارتها دون معناها : «ومن

(1) ابن رشيق القيرواني ، العمدة ، ج 1 ، ص 127 .

(2) المرتضى ، طيف الخيال ، ص 39 .

عبر عن معنى متداول بأحسن عبارة وأبلغها فكأنه مبتدئه ومنشئه، وما يضره أن سبق إليه إذا كان منفرداً بإحسان العبارة عنه، فحظ العبارة في الشعر أقوى من حظ المعنى⁽¹⁾. ويقول في تعليق آخر له على أبيات أوردها لابن الرومي في الشيب: «وهذه الأبيات وإن كان لمعناها بعض الصحة، فألفاظها مباينة لأسلوب الشعر العربي، وحظ اللفظ في الشعر أقوى من حظ المعنى⁽²⁾. وهكذا فإن المرتضى يبدو في مثل هذه التصريحات متأثراً بالاتجاه الشكلي الذي كان سائداً في عصره.

بيد أن المتتبع لتعليقات المرتضى المتأمل فيها لا يعدم أن يرى ما يعارض موقفه السابق من قضية اللفظ والمعنى، حيث يعثر على ما يساند التيار الآخر المؤثر للمعنى وصحته ودقته على اللفظ أو العبارة اللفظية؛ وهو الذي كان يحظى بتأييد شعراء بارزين من أمثال أبي العتاهية والعباس بن الأحنف والشريف الرضي أخو المرتضى نفسه، وكان يعتقد أن: «الألفاظ خدم للمعاني، لأنها تعمل في تحسين معارضها وتنميق مطالعها⁽³⁾.

يقول المرتضى معلقاً على أبيات للبحثري في الطيف: «وهذه الأبيات الرائية معانيها أجود من ألفاظها، وتظهر فيها بعض كلفة الصنعة، وهي مع ذلك في غاية الحسن⁽⁴⁾. وهذا يعني كما هو واضح أن المرتضى يرجح المعنى على اللفظ، لأن الذي جعل أبيات البحثري عنده في غاية الحسن إنما هو جودة معانيها، وليست ألفاظها المتكلفة المتصنعة.

ويعلق المرتضى كذلك على بيت لابن الرومي في الشيب قائلاً: «ولقد أحسن في البيت كل الإحسان، لأن المعنى الذي قصده تكامل فيه

(1) المرتضى، طيف الخيال، ص 168.

(2) المرتضى، الشهاب، ص 79.

(3) الشريف الرضي، التلخيص، ص 242. راجع كذلك إحسان عباس، تاريخ النقد، ص 370.

(4) الشريف المرتضى، طيف الخيال، ص 23.

وانتهى إلى الغاية عنده، وساعده اللفظ وحسن العبارة فلم يبق عذر في قبول القلوب له وعلوقها به»⁽¹⁾. وهنا يعود المرتضى، كما هو بين، ليؤكد اهتمامه بالمعنى وأولية النظر إليه، بينما يبقى اللفظ في خانة المساعد في الحكم على النص وليس الأصل والأساس. ووفق هذا المعيار نفسه، يعزى على شعر لمروان بن أبي حفصة، فيصف هذا الشاعر، ويشير إلى مستواه أو طبقته في الشعر، فيقول: «كان مروان متساوي الكلام، متشابه الألفاظ. غير متصرف في المعاني ولا غواص عليها ولا مدقق لها، فلذلك قلت النظائر في شعره، ومدائحه مكررة الألفاظ، وهو غزير الشعر قليل المعنى. ويجب أن يكون دون مسلم بن الوليد في تنقيح الألفاظ وتدقيق المعاني»⁽²⁾. فهذا الكلام يوحي أن المرتضى يضع المعاني والتصرف فيه والغوص عليها والتدقيق فيها كأساس أولي في الحكم، وإن لم يكن ليهمر العناية بالألفاظ المعبرة عنها أو الصياغة الشكلية العاكسة لها.

لم يكن الشريف المرتضى، كما أشرنا من قبل، الوحيد في هذا التردد أو التأرجح بين تقديم اللفظ على المعنى أو تقديم المعنى على اللفظ في العمل الشعري، ولا حتى في الميل أحياناً إلى التوفيق في الحكم على العناصر المكونة للنص الشعري بأجمعها، أو الإيحاء بالرغبة في ذلك على الأقل. إن أكثر النقاد في عصر المرتضى كانوا، كما استخلص الدكتور إحسان عباس، «في حيرة شديدة من أمرهم، لأنهم لم يهتدوا إلى قاعدة صحيحة تنجيهم من التردد»⁽³⁾.

غير أن المرتضى، على الرغم مما يبدو من إلمامه وتأثره بما كان يدور بين النقاد والشعراء في عصره، وتفاعله مع وجهات النظر المطروحة حول قضية اللفظ والمعنى، فإن أقواله وتعليقاته تعبر بمجملها، في واقع

(1) الشريف المرتضى، الشهاب، ص 39.

(2) الشريف المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 518.

(3) إحسان عباس، تاريخ النقد، ص 370.

لأمر، عن موقف أصيل من القضية، وتوحي باستيعاب نظري وتمثل عملي لأبعادها، وإن التبست هذه الأبعاد أحياناً، وتفضي إلى آراء تميل في نهياتها إلى التوافق في القضية، لا بتأثيرات خارجية، وإنما من مؤثرات داخلية مرتبطة بشخصية المرتضى نفسه وبسلوكياته وتوجهاته العلمية ونحياتية العامة.

عندما أبدى المرتضى ميله للتيار الشكلي، وأظهر توجهه لتفضيل لفظ أو العبارة على المعنى، لم يكن مغالياً كأولئك الذين حكى عنهم ابن رشيق وقال إنهم «آثروا اللفظ على المعنى وجعلوه غايتهم ووكدهم، أو ذهبوا إلى الحلية والفخامة والقعقعة في الكلام، حتى وإن كانت بلا طائل معنى، ورضوا بتكلف العبارة وسلكوا طريق الصنعة، كأبي القاسم بن هاني ومن جرى مجراه»⁽¹⁾.

وعندما أظهر المرتضى ميله لتقديم المعنى على اللفظ، لم يكن كذلك مغالياً كأخيه الشريف الرضي الذي اعتبر الألفاظ مجرد خدم للمعاني، لا دور لها إلا تحسين معارض هذه المعاني وتنميق مطالعها. ولا كأولئك لنقاد الأدباء والشعراء الذين كانوا، كما ينص ابن رشيق أيضاً، «يؤثرون المعنى على اللفظ، فيطلبون صحته، ولا يبالون حيث وقع من هجنة اللفظ وقبحه وخشونته أو ركاكته المفرطة، كأبي العتاهية والعباس بن الأحنف والحسين بن الضحاك»⁽²⁾.

إن نظرة المرتضى في القضية هي أقرب إلى الاعتدال والوسطية التي تجمع بين نظر العقل وحكم الذوق ونزعة الفن الأصيل. فهو لم يقدم اللفظ على حساب التفريط بالمعنى، أو التقليل من شأنه ومن دوره في تجسيد الإبداع في العبارة الشعرية، ولم يقدم المعنى فينسى ما للألفاظ

(1) ابن رشيق، العمدة، ج1، ص 124 - 125.

(2) ابن رشيق، العمدة، ج1، ص 126.

والصياغة اللفظية البارعة عامة من دور أساسي في إبراز المعنى وإعطائه خصوصيته الفنية وقيّمته الإبداعية. وتصريحاته وتعليقاته تفيد أن هناك تكاملاً وتوحداً أو ترابطاً وثيقاً بين اللفظ والمعنى في العبارة الشعرية، وأن قيمة هذه العبارة تتوقف على مستوى هذا التكامل وهذا التوحد أو الترابط. فالكلام الفصيح عنده «إنما يفضل بعضه على بعض، لقوة حظه من إفادة المعاني الكثيرة بالألفاظ المختصرة»⁽¹⁾، لأن الألفاظ المختصرة معبرة عن بلاغة الصياغة وتلاحم النسيج وقوته وفنيته.

وفي العودة إلى تعليق المرتضى على الأبيات التي أوردها لابن الرومي في وصف الشيب والتمعن في قوله: «ولقد أحسن في البيت الأخير كل الإحسان، لأن المعنى الذي قصده تكامل فيه وانتهى إلى الغاية عنده، وساعده اللفظ وحسن العبارة فلم يبق عذر في قبول القلوب له وعلوقها به»⁽²⁾. نلمس الميل إلى التوفيق والوصول إلى فكرة التكامل والتساوي في القيمة الإبداعية بين اللفظ والمعنى. ويزداد هذا الميل ظهوراً في تعليق المرتضى على أبيات لأبي تمام، فضّلها على أبيات مماثلة لها في المعنى لإبراهيم بن المهدي، حيث يقول في هذا التعليق: «وأبيات أبي تمام في نهاية القوة وجودة المعاني والألفاظ والسبك واطراد النسيج. وأبيات ابن المهدي مضطربة الألفاظ، مختلفة النسيج، متفاوتة الكلام، وما فيها شيء يجوز أن توضع عليه اليد، إلا قوله: حتى علا حيث لا يخط مجتمعاً كما علا أبدأ ما أورد العود، وبعده البيت الأخير وإن كان بارد الألفاظ»⁽³⁾.

إن أبيات ابن الرومي في المثال الأول لم تكن في غاية الحسن في نظر المرتضى لو لم تكن قد جمعت بين تكامل المعنى وانتهائه إلى الغاية ثم جودة اللفظ وحسن العبارة. وأبيات أبي تمام لم تكن في نهاية القوة إلا

(1) الشريف المرتضى، الأمالي، ج2، ص 75.

(2) الشريف المرتضى، الشهاب، ص 39.

(3) الشريف المرتضى، الأمالي، ج2، ص 250.

لكونها جمعت بين جودة المعاني وجودة الألفاظ والسبك واطراد النسيج، أما أبيات ابن المهدي فإن الذي جعلها خالية مما يجوز أن توضع عليه اليد هو اضطراب الألفاظ واختلاف النسيج الذي أدى بدوره إلى اضطراب المعنى واختلال الكلام؛ فلم تعد تنفعها مماثلتها في عموم المعاني لأبيات أبي تمام. وهكذا نجد أن حسن المعنى أو تكامله لا يكفي عند المرتضى، وإنما لابد معه من جودة الألفاظ وحسن السبك وإحكام الصياغة ودقتها وهو ما عبر عنه باختصار اللفظ.

وبناء على ما سبق ذكره واستخلاصه، فإن ما وجدناه، في بادئ الأمر، من تردد في رؤية المرتضى أو موقفه من قضية المعنى واللفظ، أو عدم استقراره، ربما عاد كما تبين من قبل إلى عدم وجود قاعدة صحيحة ثابتة يركن إليها في تحديد الموقف من القضية. كما يمكن أن يعود إلى التجاذب الذي يحصل أحياناً في شخصية المرتضى بين النزعة العقلانية والنزعة الأدبية الخالصة التي يوجهها الذوق ويحكمها الفن. غير أن تصريحات المرتضى وتعليقاته بمجملها تفيد، في واقع الأمر، أن رؤيته في قضية اللفظ والمعنى تتفق إلى حد بعيد مع تلك الأفكار التي حددها ابن رشيق القيرواني في بداية حديثه عن القضية موحياً أنها تمثل الموقف الصائب الرصين المتوازن الذي يعتقد أن يكون قد تبناه هو نفسه.

يقول ابن رشيق: «اللفظ جسم وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم، يضعف بضعفه ويقوى بقوته، فإذا سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان نقصاً للشعر وهجنة عليه، كما يعرض لبعض الأجسام من العرج والشلل والعمور وما أشبه ذلك، من غير أن تذهب الروح. وكذلك إن ضعف المعنى واختل بعضه كان للفظ من ذلك أوفر حظ، كالذي يعرض للأجسام من المرض بمرض الأرواح، ولا تجد معنى يختل إلا من جهة اللفظ، وجريه فيه على غير الواجب، قياساً على ما قدمت من أدواء الجسوم والأرواح، فإن اختل المعنى كله وفسد بقي اللفظ موثلاً لا فائدة

فيه، وإن كان حسن الطلاوة في السمع. كما أن الميت لم ينقص من شخصه شيء في رأي العين، إلا أنه لا ينتفع به ولا يفيد فائدة، وكذلك إن اختل اللفظ جملة وتلاشى لم يصح له معنى، لأننا لا نجد روحاً في غير جسم البتة⁽¹⁾.

الأفكار السابقة التي عبر عنها ابن رشيق كلها، كما بينا، يمكن أن تستفاد أو تستحصل من مجمل أقوال المرتضى وملاحظاته المتعلقة بالقضية. كما يلمس من هذه الأقوال والملاحظات أيضاً تأكيداً أهمية العناصر الموسيقية في العبارة الشعرية التي تبدو عنده مرتبطة باللفظ، وإن كانت هي في واقع الأمر مرتبطة باللفظ والمعنى معاً، وانعكاس للمواءمة والتناغم بينهما. إن مضامين الكثير من عبارات المرتضى وتعليقاته تشعر بضرورة أن تكون العبارة الشعرية، بالإضافة إلى اكتمال معناها واستقامة صياغتها وإحكامها واختصارها ودقتها، عفوية مطبوعة بعيدة عن التكلف⁽²⁾. وأن تكون عذبة الألفاظ والتراكيب، حسنة الإيقاع، ذات تأثير مباشر على أذن السامع لتصل إلى قلبه وتستقر تأثيراتها في أعماقه.

يصف المرتضى أبياتاً لأخيه الشريف الرضي، على سبيل المثال، قائلاً: «هذه أبيات واصله إلى القلوب بغير استئذان لعذوبة مسمعها»⁽³⁾. ويعجب ببيت لأبي تمام في الطيف والخيال لأنه، فضلاً عن جودة معناه وحسن صياغته، كما يقول، «مليح اللفظ، أو عذبه»⁽⁴⁾. وهكذا فإن العناصر الموسيقية الشكلية المباشرة تعد في نظر المرتضى عناصر أساسية في تكوين العبارة الشعرية، لا تقل في أهميتها عن العناصر الأخرى المكونة لبنية هذه العبارة.

(1) ابن رشيق، العمدة، ص 124.

(2) الشريف المرتضى، الشهاب، ص 31.

(3) الشريف المرتضى، طيف الخيال، ص 114.

(4) الشريف المرتضى، طيف الخيال، ص 17 - 21.

أ - إطلاق المعنى الشعري:

ذُكِرَ في مقدمة هذا الفصل أن من بين النتائج التي خرج بها أستاذنا الدكتور عبد الرزاق محيي الدين من دراسته الموجزة لبعض تجارب المرتضى النقدية، إيمانه بأن المرتضى يرى ضرورة صدق المعنى الشعري، وأنه «يقف من النصوص الأدبية موقفه من النصوص القرآنية والمذاهب الكلامية يطالبها بصحة الحكم واطراده». وقد أشرنا حينئذ إلى أن ما نجده في تصريحات المرتضى وتفسيراته وتعقيباته على تعليقات الآمدي وغيره ثبت خلاف ذلك. وفيما يلي توضيح وتبسيط لما نتصوره:

من جملة النصوص التي اقتبسها الشريف المرتضى من كتاب «الموازنة»، وعلق على ما تضمنته من وجهات نظر، وأطال الوقوف عندها، فظهر في هذا الوقوف بعض ملامح فكرته عن لغة الشعر، بيتاً للبحري في وصف الفرس خطأ الآمدي فيه البحتري، وهو قوله⁽¹⁾:

ذَنَّبَ كَمَا سُحِبَ الرِّدَاءُ يَذُبُّ عَنْ عُرْفٍ وَعُرْفُ كَالْقِنَاعِ الْمُسَبَّلِ
فقد زعم الآمدي، كما يقول المرتضى، أن تشبيه ذنب الفرس بالرداء المسحوب في هذا البيت تشبيه خاطئ ووصف معيب «لأن ذنب الفرس إذا مسَّ الأرض كان عيباً، فكيف إذا سحبه! وإنما الممدوح من الأذنان ما قرب من الأرض ولم يمسها»⁽²⁾. كما أن ذنب الفرس لا يصل إلى هذا الحد من الطول، وأن «الشيء يشبه الشيء إذا قاربه، أو دنا من معناه، فإذا أشبهه في أكثر أحواله فقد صح التشبيه ولاق به».

يتبين لنا من مضمون هذا النص أن ما اشتمل عليه وصف البحتري

(1) أنظر الشريف المرتضى، أمالي المرتضى أو غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1373هـ/1954م)، ج 2، ص 94 وما بعدها.

(2) لقد نقل المرتضى النص والتعليق المذكور عن الآمدي نصاً، أنظر الآمدي، الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق السيد أحمد صقر (القاهرة: دار المعارف، 1992م)، ج 1، ص 371 - 373.

من المبالغة ومن الخروج عن حدود المعقول أو المألوف ومخالفة الحقيقة في المعنى أو في التشبيه، اعتبر من العيوب عند الأمدي كما هو واضح. وهذا هو ما أثار المرتضى ودفعه إلى التعليق هنا بما ينقض زعم الدكتور محيي الدين السابق الذكر.

أما انتقد المرتضى هذا الحكم، ورأى أن للبحثري عذراً لم يهتد إليه الأمدي، أو لم يفتن إليه. ورد عليه بعبارة لخص بها نظريته في لغة الشعر وإدراكه لطبيعة المعنى الشعري بنحو خاص، وأبرز لنا القاعدة التي يركز عليها في التعامل مع النص الأدبي بنحو عام، من خلال حديثه عن المبالغات والتشبيهات البعيدة التي تؤلف جانباً مهماً في اللغة الشعرية.

انطلق المرتضى، في رفضه لوجهة نظر الأمدي، وفي حكمه على المتن السابق الذكر، من قاعدة مغايرة للأساس الذي بنى عليه الأمدي حكمه المذكور. فهذا الرجل يرى أن «للعرب ملاحن في كلامها، وإشارات إلى الأغراض وتلوينات بالمعاني متى لم ينهمها ويسرع إلى الفطنة بها من تعاطى تفسير كلامهم وتأويل خطابهم كان ظالماً نفسه، متعدياً طوره»⁽¹⁾ بل إن كلام العرب الفصيح البليغ كله في نظره «وحي وإشارات واستعارات ومجازات. وهذه الحال كان كلامهم في المرتبة العليا من الفصاحة»، لأن الكلام، كما يقول، «متى خلا من الاستعارة وجرى كله على الحقيقة كان بعيداً من الفصاحة، بريئاً من البلاغة، وكلام الله تعالى أفصح الكلام»⁽²⁾. أما في تشبيهاتهم ووصفهم للأشياء فإنهم، كما يعتقد المرتضى، «قد يبالغون حتى أنهم يخرجون بالأشياء عن حدودها المألوفة أو المعقولة، ويستحسن ذلك منهم، وقد يمد غاية في البلاغة».

ويحلل المرتضى تصورات وآراء السابقة، ويمثل عليها بما يدل على

(1) المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 7.

(2) المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 4.

عميق استيعابه لها وتأكيده إيّاها، فيقول⁽¹⁾: «إن العرب يشبهون المرأة - نظية والبقرة، ونحن نعلم أن في الطباء والبقر من الصفات ما لا يستحسن - يكون في النساء»، ومع ذلك فإن مثل هذا التشبيه مليح مستحسن، لأنه: «ما وقع في صفة دون صفة، ومن وجه دون وجه». وهم أيضاً يقولون: «ضرب فلان عبده حتى قتله، وفلان قتله العشق، وأخرج نفسه، وأبطل روحه، وما جرى مجرى ذلك»، وكل ذلك جار على ألسنتهم، مستحسن منهم، لأنهم «إنما يريدون المقاربة والمشاركة والمبالغة في وصف التناهي ونسبة». ومثل ذلك وارد في القرآن، «فلما أراد تعالى أن يأمرهم بالتناهي والمبالغة في الندم على ما فات وبلوغ الغاية القصوى فيه، جاز أن يقول: «افقتلوا أنفسكم». وإذا كان هذا بالنسبة إلى الكلام العربي الفصيح البليغ على عمومه، فإن الشعر بطبيعة الحال أولى بأن يكون أشد ميلاً للمبالغة».

إن الشعر في تصور المرتضى «موضوع أساساً على الاختصار والحذف والإيماء إلى الأغراض وحذف فضول الكلام»⁽²⁾، وإن «للناظم سكرات وغمرات يدخل عليه فيهن من الشبه ما لا يكاد ينحصر وينضبط»⁽³⁾. وكلام الشعراء دائماً «مبني على التجوز والتوسع والإشارات الخفية والإيماء على المعاني تارة من بعد، وأخرى من قرب، لأنهم لم يخاطبوا بشعرهم الفلاسفة وأصحاب المنطق؛ وإنما خاطبوا من يعرف وضعهم ويفهم أغراضهم». ولذلك كان على الناقد أن لا يحاسب الشاعر محاسبة سائر أصحاب اللغة ولا «أن يأخذ عليه في كلامه التحقيق والتحديد»⁽⁴⁾. فأين هذا الكلام مما تصوره الدكتور محيي الدين؟

إن الخطاب الشعري في نظر المرتضى، كما رأينا، ليس كالخطاب

(1) المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 26.

(2) المرتضى، الشهاب، ص 39، وكذلك 83 - 84.

(3) أنظر المرتضى، طيف الخيال، ص 82، وكذلك ص 75.

(4) المرتضى، الأمالي، ج 2، ص 95.

الموجه إلى الفلاسفة وأصحاب المنطق. لذلك فهو لا يجري على الحقيقة، وهو لو جرى كله على الحقيقة لكان بعيداً من الفصاحة، بريئاً من البلاغة». وإذا كان الأمر كذلك فإن المعنى في هذا الخطاب متحرر من القيود، خارج عن نطاق التحقيق والتحديد الذي يفرضه العقل، غير مرتبط بالحقائق التي يراها، وبالتالي، لا يشترط فيه الصدق ومطابقة الواقع. وبدلاً من ذلك، يجب أن لا يحاسب الشاعر حساب غيره من مستعملي اللغة. ولا يطلب إليه تحديد الأشياء، ولا يستنكر منه الخروج عن حدود المعقول.

وانطلاقاً من هذه المبادئ، يقف المرتضى من نص البحتري السابق الذكر، ويؤكد أن البحتري لم يخطئ في وصفه أو تشبيهه كما تصور الآمدي، لأنه، كما يصرح، «إنما أراد بقوله: «ذنب كما سحب الرداء» المبالغة في وصفه بالطول والسبوغ، وفي أنه قد قارب أن ينسحب، وكذا يمس الأرض». وهكذا لم يخرج عن حدود لغة الشعر المتعارف عليها ولا عن سنن العرب في هذه اللغة.

ويعود المرتضى ليبسط في نظره إلى لغة الشعر، متمثلاً بما يعكس طبيعة هذه اللغة ويجسدها من أوصاف الشعراء وأقوال البلغاء وتشبيهاتهم. ومستعرضاً ذلك في الإطار التحليلي نفسه وبالمنهج الدقيق نفسه الذي يصور عمق إدراكه للموضوع، فيصرح بقوله⁽¹⁾: «إن من شأن العرب أن تجري على الشيء الوصف الذي قد كان يستحقه، وقرب منه القرب الشديد، فيقولون: قد قتل فلاناً هوى فلانة، ودلّه عقله، وأزال تمييزه. وأخرج نفسه، وكل ذلك لم يقع، وإنما أرادوا المبالغة وإفادة المقاربة والمشاركة. ومن شأنهم أيضاً إذا أرادوا المبالغة التامة أن يستعملوا مثل

(1) المرتضى، الأمالي، ج2، ص 96.

هذا، فيشبهوا الكفل بالكثيب وبالدهص وبالتل، ويشبهوا الخصر بوسط الزنبور، وبمدار حركة الخاتم. وهم يعدون هذا غاية المدح وأحسن الوصف؛ ونحن نعلم أن لو رأينا من خصره مقدار وسط الزنبور، وكفله كالكثيب العظيم لاستبعدناه واستهجننا صورته لنكارتها وقبحها. وإنما أتوا بالفاظ المبالغة صنعة وتأثقاً، لا لتحمل على ظواهرها تحديداً وتحقيقاً؛ بل ليفهم منها الغاية المحمودة، والنهاية المستحسنة، ويترك ما وراء ذلك». وهكذا فإن المبالغة التي تعد عيباً في رأي الآمدي تصبح عند المرتضى «غاية المدح وأحسن الوصف»، ودليلاً على حسن الصنعة والتأنق، ولا يفهم منها في لغة الشعر البعد عن الواقع، أو ما يرفضه العقل ويأباه، وإنما يفهم منها الغاية المحمودة والنهاية المستحسنة».

إننا، كما يضيف المرتضى، «نفهم من قولهم: «خصرها كخصر الزنبور» أنه في نهاية الدقة المستحسنة في البشر، ومن قولهم: «كفلها كالكثيب»، أنه في نهاية الوثارة المطلوبة المحمودة، لا كأنه التل على التحقيق؛ فهكذا لا ننكر أن يريد البحري بقوله «كما سحب الرداء» أنه في غاية الطول الممدوح، لا أنه ينجر على الأرض الحقيقية».

وليزيد المرتضى من دعم آرائه السابقة الذكر، ويثبت عدم خروج البحري، في وصفه ومبالغته في البيت المذكور، عن سنن المألوف وعن المتعارف عليه لدى نظرائه وأسلافه من الشعراء المجيدين، يورد أبياتاً مشابهة لبيت البحري في ألفاظها وصورها ومبالغاتها، كقول بعضهم في نقل العجيزة:

تمشي فتثقلها روادفها فكأنها تمشي إلى خلف

وقول المؤمل بن أميل المحاربي:

مَنْ رَأَى مِثْلَ حُبَّتِي تُشَبِّهُ الْبَدْرَ إِذْ بَدَا
تَدْخُلُ الْيَوْمَ ثُمَّ تَدْ خُلْ أَرْدَافُهَا غَدَا

ويعلق المرتضى على هذه الأمثلة بقوله: «هذا كلام لو حمل على ظاهره وحقيقته لكان الموصوف به في نهاية القبح؛ لأن من يمشي على خلف، ومن يدخل كفله بعده لا يكون مستحسناً». ومثل ذلك قول بكر - النطاح:

فرعاء تسحب من قيام شعرها وتغيب فيه وهو جثل أسح
فكأنها فيه نهارٌ مشرقٌ وكأنه ليلٌ عليها مظـ
فوصف شعرها بأنه ينسحب مع قيامها، ونحن نعلم أن طول الشعر - وإن كان مستحسناً - ليس إلى هذا الحد؛ وإنما أراد بقوله: «تسحب شعرها» ما أراده البحثري بقوله: «كما سحب الرداء» ومن المبالغة في الوصف بالطول المحمود دون المذموم⁽¹⁾.

وتتعدد مواقف المرتضى مع نده الآمدي، وتتوالى تعليقاته وردود؛ عليه على هذا النحو، لتؤكد تمسك الآمدي بفكرة العقلانية في لغة الشعر. وضرورة التحديد والمقاربة أو المطابقة للواقع المشهود والحقيقة المألوفة في التشبيه أو الوصف. بينما تؤكد، من ناحية أخرى، تمسك المرتضى بنظريته وإيمانه بحرية الشاعر المطلقة في التعبير عن أفكاره ورسم صور؛ وخيالاته، وتحرر لغة الشعر عامة من قيود العقلانية الضيقة، وإن اختلفت المنطلقات أو الأسس في هذا الاعتبار.

وموقف المرتضى من لغة الشعر وآراؤه في تحررها من قيود العقلانية جعلته يفرق بين الشعر والخطابة، مدركاً لما بينهما من فوارق كبيرة في فنية الصناعة، ومخالفأً بالتالي أولئك النقاد الذين آمنوا بأن الشعر نتاج الوعي المطلق، ولم يفرقوا بينه وبين الخطابة، ولا بينه وبين النثر عامة من أمثال أبو العباس المبرد (ت 286هـ/899م) وابن طباطبا العلوي.

(1) المرتضى، الأمالي، ج2، ص 96 - 97.

نقل المرتضى أن الكميت بن زيد الأسدي لما عرض على الفرزدق
بياتاً من قصيدته التي أولها:

تَضْرِمُ الحَبْلَ حَبْلَ البَيْضِ أَمْ تَصِلُ وكيف والشيبُ في فوديك مشتعلُ
حسده الفرزدق فقال له: أنت خطيب، ويعلق المرتضى على قول
لفرزدق بقوله: «وإنما سلم له الخطابة ليخرجه عن أسلوب الشعر، ولما
بهره من حسن الأبيات وأفرط بها إعجابه، ولم يتمكن من دفع فضلها جملة
عدل في وصفها إلى معنى الخطابة»⁽¹⁾.

لم يتفوق المرتضى، هذا الرجل المتكلم والعالم الفقيه، على الأمدي
فقط في إدراكه لطبيعة اللغة الشعرية في تحررها وانطلاقاتها وإمكان تجاوز
شاعر المطرد لحدود المعقول في صوره وتشبيهاته وخيالاته وجواز خرقه
مقاييس المنطق وتحرره من قيود العقلانية، وإنما تجاوز في عرض أفكاره
متعلقة بذلك وفي تحليلها والتطبيق عليها الكثير مما كان متعارفاً عليه بين
نقاد عصره، لقد اختلف النقاد العرب، في عصر المرتضى، حول مسألة
كذب والصدق في الشعر، وحول مطابقة المعنى الشعري للواقع أو ارتباط
الصورة بالحقائق المشهودة وحكم العقل. وكان للتأثر الفلسفي الذي تطور
وانتشر آنذاك أثر كبير في وجود هذا الاختلاف بلا شك. فإذا كان قدامة
ابن جعفر يؤمن بأن الشعر «أكذبه أعذبه»، وكان هناك نقاد آخرون ربما
تأثروا به يؤمنون بجودة الإغراق في الشعر وبوجود «ما يدخل في باب
المعذوم ويخرج عن الموجود»، كما يقولون، فقد كان هناك نقاد آخرون
بارزون كثيرون يرفضون هذه الأفكار رفضاً تاماً.

رأى ابن طباطبا العلوي على سبيل المثال ضرورة صدق المعنى،
وصدق الصورة أو التشبيه، بل كان يرى أن الشعر نتاج الوعي الكامل، لذلك
فهو صدق كله. هذا الرأي الذي عد أحد نقادنا المعاصرين الالتزام به جناية

(1) الأمالي، ج 1، ص 59.

شديدة على النقد⁽¹⁾. وقد تبع الأمدي سلفه ابن طباطبا، وتبنى رأيه والتزمه في كثير من نظراته وتحليلاته، وأكد رفضه لفكرة قدامة بقوله: «وقد كان قوم من الرواة يقولون: أجود الشعر أكذبه، ولا والله، ما أجوده إلا أصدقه»⁽²⁾.

أما الذين اعترفوا بانطلاق المعنى الشعري، أو أطلقوا الحرية للشاعر وسمحوا له بأن يتجاوز حدود المنطق والمألوف أو المشاهد المعقول في مدح يعبر عنه من معانٍ ويبتكره من صور، فقد كان بعضهم قلقاً متردداً يسوق رأيه في تحفظ وحذر، كما فعل كل من أحمد بن محمد الحاتمي والحسن بن وكيع التنيسي والقاضي الجرجاني.

لقد قبل الحسن بن وكيع التنيسي (ت 393هـ / 1002م) بفكرة قدامة بن جعفر التي تنص على أن الشعر «أكذبه أعذبه»، واستحسن ما قيل في جودة الإغراق في الشعر ومجيء الشاعر بما «يدخل في باب المعلوم ويخرج عن الموجود»، وأيد كلام من قال إنّ «الشعراء لا يلتمس منهم الصدق، إنما يلتمس منهم حسن القول، والصدق يلتمس من الخيار الصالحين وشهود المسلمين»⁽³⁾، بل نص على أن الإفراط في الوصف يحسن في المنظوم، و«أن الصدق غير ملتصق من الشاعر، وإنما المراد منه حسن القول في المبالغة في الوصف، والشعر في فنون الباطل واللهو أمكن منه في فنون الصدق والحق»⁽⁴⁾. واعتبر طلب الحقائق في الشعر مجلبة لقلّة تناهيه وقلّة معانيه. ولكن ابن وكيع عندما جاء ليحكم على مبالغات أبي الطيب المتنبّي تحفظ في رأيه وتردد، فنص على أن «للشعراء مبالغتين: ممكنة ومستحيلة، والممكن أحسن عند كثير من الأدباء من المستحيل»⁽⁵⁾.

(1) عباس، تاريخ النقد، ص 144 - 145.

(2) الحسن بن بشر الأمدي، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري، ط4، تحقيق السيد أحمد صقر (القاهرة: دار المعارف، د.ت)، ج2، ص 58.

(3) ابن وكيع التنيسي المنصف (الكويت، 1404هـ / 1984م)، ج1 ص 69.

(4) المصدر السابق نفسه ج1 ص 28.

(5) المصدر السابق، ج1 ص 79.

أما القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت 392هـ/ 1001م) فقد عقب على تحليله لاستعارة من استعارات المتنبي البعيدة تتضمن نوعاً من الإغراق في الوصف بقوله: «وهذه أمور متى حملت على التحقيق، وطلب فيها محض التقويم أخرجت عن طريقة الشعر، ومتى اتبع فيها الرخص، وأجريت على المسامحة، أدت إلى فساد اللغة واختلاط الكلام، وإنما القصد فيها التوسط والاجتزاء بما قرب وعرف. والاختصار على ما ظهر ووضح»⁽¹⁾. فهذا حكم ظاهره الوسطية، ولكنه في واقعه يوحي بالتردد في قبول المبالغة التي تبتعد بالمعنى عن حدود العقلانية أو الحقيقة المشاهدة، لأنها في نظره داخلية في طبيعة اللغة الشعرية، إلا أنها غير مستساغة لأنها تؤدي إلى فساد اللغة، واختلاط الكلام!

لقد كانت قضية الصدق والكذب في الشعر، وإطلاق سراح المعنى، وتحرر لغة الشعر عامة من قيود العقلانية، نقطة خلاف مهمة بين المرتضى والآمدي كما رأينا، ولاسيما أن هذه القضية مرتبطة بقضية أخرى هي قضية الغموض في لغة الشعر، وما يتبع هذه القضية من الخلاف حول إمكان تعدد المعنى الشعري واختلاف أبعاده، لأن من يؤمن بإمكان تجاوز الشاعر لحدود المعقول والمألوف في صوره وتشبيهاته وخيالاته ومعانيه وجواز خرقه لمقاييس المنطق لا يمنع أن يتصوره محلقاً في فضاءه الواسع معبراً في حدود خارجة عن المفهوم الواضح عما ينعكس في وجدانه في أثناء تحليله في هذا الفضاء من معانٍ وصور متنامية مختلفة الأبعاد، والعكس صحيح. وهكذا يتفرع الخلاف بين المرتضى والآمدي ليشمل موضوعين مهمين يعتبران من أبرز الموضوعات المتعلقة بلغة الشعر، وهما موضوع قضية الغموض وموضوع التعدد في المعنى الشعري.

(1) القاضي الجرجاني، الوساطة، ص 433.

ب - الغموض في الشعر:

النصوص السابقة التي أوردناها للمرتضى ونصوص أخرى بمعانٍ مشابهة كثيراً ما يرددها: مفادها «أن الشعراء يقصدون الغوص إلى المعاني وإلى التعمق فيها، وأنهم يحملون الألفاظ أكثر من معانيها المعجمية الظاهرية، وأن كلامهم مبني في أساسه على الإلهام والوحي والحذف والاختصار والتجوز والتوسع والإشارات الخفية والإيماء على المعاني تارة من بعد، وأخرى من قرب، وعلى الرمز والتلويح بالمقاصد دون تحديدها، وعلى الاستعارات والمجازات الالامتناهية والتشبيهات والمبالغات العبيدة، وأن «متى خلا من هذه الصفات كان بعيداً عن الفصاحة، بريئاً من البلاغة».

هذه المقادير كلها تدل على عمق إدراك المرتضى لما يترب على الإيمان بإطلاقي سراج المعنى في الشعر من جانب، ثم لما لعتيه الأفضالة في الشعر من التخيير والتجديد والابتكار في استعمال مكونات اللغة وعناصرها، وما قد يقتضيه هذا الاستعمال أو يقضي إليه من التجاوز والخروج على القواعد فيها أو المأنوس منها، وبالتالي فهو مدرك لما تكون عليه اللغة الشعرية في طبيعتها من الإبهام والغموض، وما تكون عليه المعاني والصور فيها من الغرابة والبعد أو الخروج على المألوف، وما تتطلبه من القارئ بعد ذلك من الغوص والتقصي والتعمق في البحث والتأمل من أجل الوصول إلى أبعادها والأغراض المرادة منها. ولذلك فإن المرتضى يطالب الناقد، كما رأينا، بأن لا يفسر عبارات الشعر تفسيراً منطقياً، وأن «لا يأخذ على الشاعر في كلامه التحقيق والتحديد» ولا يطلب إليه التبسيط والتفصيل أو التعليل والتبرير، ولا يحاسبه حساب غيره من مستعملي اللغة، ولا يطلب منه تحديد الأشياء، ولا يستنكر منه الخروج عن حدود المعقول أو المتعارف عليه، لا في الوصف والتشبيه، ولا في استخدام أي عنصر من عناصر اللغة، كما يطالب الناقد بأن لا يحكم على

الشاعر قبل أن يفهم كلامه ويقيس هذا الكلام وفق المعايير الخاصة بلغته، لغة الشعر، وليس لغة الفلاسفة أو لغة الكلام المألوفة. وهكذا فهو يدعو الناقد إلى أن يتعمق في فهمه للعبارة الشعرية قبل أن يحكم عليها، على أن «للعرب ملاحن في كلامها، وإشارات إلى الأغراض وتلويحات بالمعاني متى لم يفهمها ويسرع إلى الفطنة إليها من تعاطى تفسير الكلام وتأويل خطابهم كان ظالماً نفسه، متعدياً طوره»⁽¹⁾.

وقد يعمد المرتضى أحياناً إلى تفسير بعض الأبيات الشعرية وإلى فلسفة ما تتضمنه من معانٍ وصور، وينحو إلى التعليل والقياس والاستنتاج المنطقي، متأثراً، كما بينا من قبل، بمنهجه في الكلام وتفسير القرآن وبحث مسائل الفقه والأصول. بيد أنه سرعان ما يعود ليعبر عن وعيه المتأصل وإدراكه العميق لطبيعة اللغة الشعرية ومجافاتها للتحديد والتحقيق والانكشاف التام، وليقر صراحة بأن «الشعر لا يحتمل المحاسبة والمناقشة، والإشارة فيه تكفي»⁽²⁾. وبالتالي فلا ينتظر أن تكون معانيه مما تتطرح فيها العقول، ولا أن تكون مكشوفة بينة واضحة كوضوح الخطاب العقلي. ويتجاوز المرتضى ذلك فيعتبر اكتفاء الشاعر بالإيماء إلى المعنى والإشارة إليه خيراً من إيضاحه أو التفصيل فيه، أو بمعنى آخر يعتبر غموض العبارة الشعرية خيراً من وضوحها عندما يكون غموضها ناتجاً عن عمق معناها وثرائه ووجازة ألفاظها وبعدها عن فضول الكلام.

يقول المرتضى ضمن تعليق له على أبيات ذكرها لابن الرومي: «ومن شأن ابن الرومي أن يورد المعنى ثم يأخذ في شرحه في بيت آخر وإيضاحه وتشعبه وتفريعه، فربما أخفق وأكدى وربما أصاب فأسمى، لأن الشعر إنما تحمد فيه الإشارة والاختصار والإيماء إلى الأغراض وحذف فضول القول». فالمرتضى يعني بهذا القول: أن المعنى أو التعبير الشعري أبعد من

(1) لمواضع النصوص المقتبسة في هذه الفقرة أنظر الهامش رقم (3)، ص 185، والهامش رقم (1)،

ص 186، والهامش رقم (1)، ص 183.

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص 122.

أن يشرح، أو بعبارة أخرى، أن التوضيح أقصر من أن يحدد المراد منه، فهو بطبيعته خفي شفاف، مبني على الإيجاز والإيماء إلى الأغراض والإشارة إليها والإيحاء بها، وتوضيحه يغير من طبيعته ويحدد من أبعاده ومن جوانبه المشعة، وهكذا يصبح الشعر أطف وأبلغ في خفائه وغموض معانيه منه في وضوحه وتحديد أغراضه ومقاصده⁽¹⁾.

هذه الأفكار التي عبر عنها أو أشار إليها المرتضى في تعليقه السابق الذكر قريبة في واقع الأمر مما قصده أبو إسحاق الصولي من قوله: «أفخر الشعر ما غمض، فلم يعطك غرضه إلا بعد مماطلة منه»⁽²⁾. على أساس أن في الغموض وحذف الفضول - كما يفيد كلام الصولي - دقة ولطفًا وامتناء وثناء، وفيه كما يعبر ابن أبي الحديد إشباع للجمل، ذلك⁽³⁾ «لأن المعاني إذا كثرت، وكانت الألفاظ تفي بالتعبير عنها احتيج بالضرورة إلى أن يكون الشعر يتضمن ضرباً من الإشارة وأنواعاً من الإيماءات والتنبيهات، فكان فيه غموض» يريد كما قال البحراني:

وَالشَّعْرُ لِمَحْ تَكْفِي إِشَارَتُهُ وَلَيْسَ بِالْهَذَرِ طَوَّلَتْ خُطْبُهُ

وفي الوقت الذي يختلف فيه المرتضى، في فهمه للغة الشعر وإدراكه لطبيعة الغموض فيها، مع زميله الآمدي الذي «لا يستطيع أن يتقبل ذوقاً إلا المعنى القريب الذي يسلم للقارئ نفسه في صياغة جميلة إسلاماً مباشراً، دون إعمال خيال أو إجهاد فكر»، كما يقول عنه الدكتور إحسان عباس⁽⁴⁾. لا يكاد يتعد كثيراً في هذا الفهم والإدراك عن معاصره القاضي

(1) المرتضى، الشهاب، ص 32 / أو الشهاب في رسائل المرتضى، ص 195.

(2) أنظر ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق د. أحمد الحوفي ود.

بدوي طبانه، (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، لات)، القسم الرابع، ص 6 - 7.

(3) عز الدين عبد الحميد بن هبة الله المعروف بابن أبي الحديد، الفلك الدائر على المثل السائر، تحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانه، ملحق بكتاب المثل السائر الذي سبق ذكره، القسم الرابع، ص 305.

(4) د. إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب (بيروت: دار الثقافة، 1404هـ/1983م)، ص 172 - 173.

الجرجاني (ت392هـ/1001م)، وإن تميز هذا الأخير بتوضيح موقفه، وتناول قضية الغموض بما يتناسب مع مهمته في الوساطة بين المتنبي وخصومه الذين نسبوا جانباً من شعره إلى الغموض، فأبان عن رأيه في القضية بنحو من التفصيل . .

لقد رأى القاضي الجرجاني⁽¹⁾ أن هناك أربعة أنواع من الغموض: أولها غموض ناتج عن «غربة اللفظ وتوحش الكلام»، وثانيها غموض ناتج عن «بعد العهد بالعادة وتغير الرسم». وثالثها غموض متعمد، وهو الذي يظهر في «الغاز المعمى». ورابعها غموض ناتج فيما يبدو عن عمق المعنى أو غرابته أو غربة التركيب وطرافته، وهو نوع مقبول أو ليس بمستنكر، وهذا النوع هو الذي يظهر في شعر أبي تمام وأبيات المعاني و«تنسب إليه طائفة من أهل الأدب»، وهو لا يسقط شاعراً - كما يقول الجرجاني - لأنه لو كان كذلك «لوجب أن لا يُرى لأبي تمام بيت واحد، فإننا لا نعلم له قصيدة تسلم من بيت أو بيتين قد وفر من التعقيد حظهما . . . ولذلك كثر الاختلاف في معانيه وصار استخراجها باباً منفرداً . . . وصارت تتطرح في المجالس مطارحة أبيات المعاني . . .». «وليس في الأرض بيت من أبيات المعاني لقديم أو محدث إلا ومعناه غامض مستتر، ولولا ذلك لم تكن إلا كغيرها من الشعر ولم تفرد فيها الكتب المصنفة وتشغل باستخراج الأفكار الفارغة».

وهكذا فإن الجرجاني يلتقي مع المرتضى في القول إنّ الغموض قد يدل على صفات إيجابية مطلوبة في الشعر ويشير إلى قوة معانيه. غير أن ما صرح به المرتضى ربما كان أوضح في الدلالة على ارتباط الغموض بعمليات الإبداع في العمل الشعري.

(1) القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص 417.

ج - تعدد المعنى الشعري:

إن أفكار المرتضى المتعلقة بلغة الشعر، كما رأينا، لا تبدو متعارضة مع أفكار قرينه الأمدي فحسب، وإنما تبدو أكثر عمقاً ودقة وقرباً من الواقع الذي تقضي به طبيعة هذه اللغة في مفهوم النقد في عصر المرتضى، كما رأيناه ممثلاً في ما أوجزنناه من آراء النقاد الذين سبق ذكرهم. وهذه الأفكار، وإن بدت موجزة وعلى شكل تعليقات مقتضبة متفرقة، فهي تتميز بجوانب يمكن أن تسجل للمرتضى فيها الريادة والسبق، فضلاً عن الأصالة والدقة والعمق، ولا سيما أنها تبدو، من خلال المقارنة والنظر المتعمق، منسجمة مع مجموعة من المفاهيم والنظريات الحديثة ذات الصلة بالموضوع، مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق الزمنية وما يترتب على توالي الأزمان من نضج وتبلور في الآراء والمفاهيم.

لقد طرح المرتضى أفكاراً مهمة تتعلق بالعناصر المكونة للشكل الخارجي في النص الشعري، وما يمكن أن تنقله أو تخلقه من أبعاد معنوية مختلفة، وما يمكن أن يتولد عن هذه العناصر من أنماط غير مباشرة أو أنماط غير مألوفة للدلالة، فتوجد للنص الواحد بذلك دلالات مختلفة أو توحى بتفسير له متعددة ربما لا يتطابق بعضها مع الموجود.

إن من بين الجوانب المهمة في مفهوم المرتضى للغة الشعر، على سبيل المثال، وكما أشرنا من قبل، اعتقاده أن الشعر يعتمد، في أساسه وجوهره، على الرمز وعلى المجاز بكل أبعاده وعلى العناصر الإيحائية التي لا يتحدد معها الغرض أو الدلالة، وأن المعنى الشعري لا ينحصر، وأبعاده لا تتحدد بانصرورة ولا يجوز أخذها دائماً على ظواهرها أو التقيد بارتباطاتها اللفظية، لأن الشعر «قد يفسر بتفسيرات مختلفة، ولا يستبعد حمله على كل هذه التفسيرات»⁽¹⁾، كما يقول المرتضى. ومن جانب آخر، فإن «ألفاظ المبالغة في

(1) المرتضى، الأمالي، ج1، ص19، ج2، ص189.

الشعر لا يؤتى بها لتحمل على ظواهرها تحديداً وتحقيقاً، بل ليفهم منها الغاية المحموده، والنهائة المستحسنة، ويترك ما وراء ذلك»⁽¹⁾.

والمرتضى، على الرغم من عدم إنكاره أو عدم تجاهله لأهمية العناصر المعنوية في تجسيد الإبداع في اللغة الشعرية، يؤكد على أهمية الصياغة في العبارة الشعرية، وما تتطلبه عملية الإبداع في المعنى من تغيير وتجديد في هذه الصياغة، وفي العناصر اللفظية المستخدمة بما يدعو إلى تجديد المعنى أو اتساعه وامتداده. هذه الأفكار وما توحىه تصريحات المرتضى السابقة من مفاهيم أخرى تدل على أن المرتضى يؤمن في الواقع بما يسمى في عصرنا الحاضر بفكرة «الانزياح» في لغة الشعر، وإن لم يصرح بها.

إن مفهوم «الانزياح» الذي يعتبر في مقياس النقد الحديث من المفاهيم التي تحدد القول فتجعل منه قولاً شعرياً، يعني البعد عن مطابقة القول للموجودات، كما يعني إيجاد أنماط غير مباشرة لتوليد المعاني أو تنويعها، وخلق رؤى مختلفة من عالم واحد، أو خلق أشياء غير عادية أو غير مألوفة من عناصر لغوية لفظية مألوفة، سواء أكانت عن طريق تغيير المعاني المعجمية لهذه العناصر، أم عن طريق الاستعانة بأدوات وتقنيات لغوية خاصة، كالاستعارة والتشبيه والإيحاء والتخييل والتلميح والإشارة، وما إلى ذلك من أدوات لا تدل على المعنى دلالة صريحة مباشرة، وإنما توحى به وتشير إليه أو تنقله وتزيحه عن شكله العادي المألوف وتكسبه وضعاً أو شكلاً جديداً. وهكذا تنقل الألفاظ العادية من دلالاتها المعتادة إلى دلالات جديدة، ومختلفة، ومتعددة⁽²⁾.

ولا شك في أن فكرة «الانزياح» وفق هذا المفهوم تتعارض مع فكرة

(1) أنظر: المرتضى، الأمالي، ج1، ص 7، وج2، ص 189. وكذلك، ج2، ص 96.

(2) أنظر د. يمنى العيد، في القول الشعري (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1987م)، ص 20.

التمسك الصارم بالموروث اللغوي المعجمي، وفكرة التشبث بالصور والقوالب الشكلية الموروثة للنص الشعري، أو بمعنى آخر بطرق الصياغات اللغوية التقليدية التي ينادي بها أو يؤيدها ويرفض الخروج عليها الحسن بن بشر الآمدي وغيره ممن سار على نهجه من النقاد.

وإذا كان الأمر على ما تبين، فإنه يمكن القول إن المرتضى يلتقي، بأفكاره السابقة الذكر، مع الشاعر والناقد الفرنسي «ستيفان مالارميه» في إدراكه للطابع الرمزي الإيحائي الذي يميز لغة الشعر، وما يمكن أن يتيح عنصر الإيحاء وعنصر الرمز في هذه اللغة من جوانب الإبداع والمتعة في القصيدة الشعرية. فإن «مالارميه» يؤكد ما صرح به المرتضى أو أشار إليه في هذا الشأن بقوله: «إن تحديد الشيء وتسميته يعني الاستغناء عن ثلاثة أرباع المتعة التي تتيحها القصيدة، والتي تنشأ من الارتواء بالتخمين التدريجي. أما الإيحاء بالشيء، فهذا هو ما يسحر الخيال»، كما يؤكد «أن القصيدة لا بد أن تكون سرّاً يبحث القارئ عن مفتاحه»⁽¹⁾.

والحقيقة أن معظم النظريات الحديثة المتعلقة بالشعر ولغته تقرر بشكل أو بآخر ما أكدته «مالارميه»، وما أشار إليه أو صرح به المرتضى من قبل في هذا الصدد، وتطرح أفكاراً مشابهة لما طرحه المرتضى، وإن اختلفت في مدى نضجها وبلورتها وطريقة طرحها⁽²⁾. فكثير من هذه النظريات يؤكد أن قصيدة الشعر في واقعها عمل وجداني ونفسي إشاري «لا يمكن تفسيره في تواجد الوعي على الإطلاق، وإنما يبقى بالنسبة إلى المجال حيزاً للتأمل المطلق، بحيث يحفز لدى المتلقي نشاطاً إيحائياً لا علاقة له

(1) أنظر: علي شلش، في عالم الشعر، (القاهرة: دار المعارف، 1980م)، ص 68 - 69.

(2) أنظر: د. سعيد الورقي، لغة الشعر العربي الحديث، ص 67 وما بعدها، وص 131 - 155؛ رومان ياكسون، قضايا الشعرية، ص 60 وما بعدها؛ د. عز الدين إسماعيل، الشعر العربي المعاصر، «المصطلح الجديد وظاهرة الغموض»، ص 187 - 194؛ علي شلش، في عالم الشعر، ص 74 - 65؛ د. عبد الحميد جيه، الاتجاهات الجديدة في الشعر العربي المعاصر (بيروت: مؤسسة نوفل، 1980م)، ص 333 - 343.

بالتفصيلات»⁽¹⁾. وبعبارة أخرى: إن للقصيدة وحدة عاطفية من الممكن أن تكتسي بما يسميه «كارل فسلر» «الصورة اللغوية الداخلية» التي لا اتصال أو لا علاقة ضرورية بينها وبين «الصورة اللغوية الخارجية» التي نعبر بها عن أفكارنا اليومية المنطقية، والتي تملي على الشاعر عادة أن يخترع الكلمات ويبدع الصور ويتلاعب بمعاني الألفاظ ويوسع من نطاقها ليظل مخلصاً مع نفسه ومع لغته⁽²⁾.

ووفق هذا المنطق تبقى القصيدة الشعرية دائماً محتفظة بطابعها السحري الغامض، وكيانها الرمزي الإيحائي الذي تومئ فيه الكلمات بحروفها ونبرات أصواتها وتفاعلاتها من دون أن تحدد، وتشير فيه العبارات وتلوح بإيقاعاتها وتموجاتها الداخلية وتشع بمضامينها من دون أن تصرح، وتتحرك الصور وتهز وتلهم وتدهش من غير أن تخضع في أشكالها وطرق نسجها ورسمها أو التعبير عنها لنظام أو ضابط معين، إذ إن للشاعر، كما كان يقول المرتضى، منذ ما يقرب من ألف عام: «سكرات وغمرات يدخل عليه فيهن من الشبه ما لا يكاد ينحصر وينضبط». وليس هناك من سلطان عليه في ما يقول أو يتخيل أو يرسم ويصور أو ينتقي لصوره من تراكيب وصيغ وألفاظ غير ذوقه وخياله وهواجسه وعواطفه ونزواته الجامحة الثائرة دائماً. وهذه الحرية المطلقة هي أساس الخلق والإبداع نفسه. حيث يكون الإبداع بالنسبة إلى الشاعر في المعنى وفي الصورة وفي الكلمة وفي تركيبها وفي اللغة بكل عناصرها ومقوماتها عامة.

هذه الأفكار التي أشرنا إلى مواضعها ووضحناها بمختلف أبعادها ودلالاتها في الدراسة السابقة الذكر عن «لغة الشعر بين ناقدين: الشريف المرتضى والآمدي»، قد أدركها المرتضى وفهمها واستوعبها - وإن لم يعبر

(1) منير العكش، أسئلة الشعر: حركة الخلق وكمال الحدائث وموتها (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979م)، ص 13.

(2) أنظر د. عز الدين إسماعيل، الشعر العربي المعاصر، ص 192.

عنها كلها صراحة، ويبسطها ويحللها على نحو ما فعله النقاد والشعراء المحدثون - على الرغم من كونه فقيهاً أصولياً، وعلى الرغم من اهتمامه البالغ بمنطق المتكلمين وتعامله بلغة المناطق أو العقلانيين. وفهمه واستيعابه لهذه الأفكار هو الذي دفعه إلى القول إنه: «ليس يجب أن يستبعد حمل الكلام على بعض ما يحتمله إذا كان له شاهد من اللغة وكلام العرب، لأن الواجب على من يتعاطى تفسير غريب الكلام والشعر أن يذكر كل ما يحتمله من وجوه المعاني، فيجوز أن يكون أراد المخاطب كل واحد منها منفرداً، وليس عليه العلم بمراده بعينه؛ فإن مراده مغيب عنه»⁽¹⁾.

والمرتضى يلتقي في هذا القول مع معاصره عبد القاهر الجرجاني، فقد نص الجرجاني أيضاً على «أن المزية تكون للكلام الذي يحتمل أكثر من معنى واحد، وأن تعدد المعنى أمر وارد وطبيعي في الكلام البليغ»⁽²⁾. غير أن المرتضى سبق الجرجاني تاريخياً إلى هذا الرأي. وربما كان أكثر منه وضوحاً في التعبير عنه وفي تحليله وتأكيده. أما الآمدي فقد خالف الاثنين في هذا الرأي نتيجة لعدم تقبله للأفكار السابقة الذكر وضيق أفق نظرتة للغة الشعر، وراح يؤكد «أن الدلالة رغم تقاربها واشتراكها بين لفظين لا تصح إلا بوحدة منهما»⁽³⁾.

2 - قضية السرقات الشعرية:

من بين القضايا النقدية التي ناقشها المرتضى، وأدلى بآراء مهمة فيها أو في ما يتعلق بها من مسائل وموضوعات بنحو ملحوظ في أثناء تعليقاته على شروح الآمدي، قضية السرقات الشعرية التي كان لتطورها وتقدم البحث فيها في عصر المرتضى أثر بارز في تطور الشعر العربي وفي تبلور الكثير من الموضوعات المتعلقة به.

(1) أنظر الهامش رقم (1)، ص 171.

(2) أنظر الهامش رقم (2)، ص 171.

(3) أنظر الهامش رقم (1)، ص 172.

ولقضية السرقات في مجال الفكر كما هو معلوم علاقة قوية بما يسمى بالملكية الأدبية، ويمدى وثافة هذه الملكية وصحة نسبتها إلى صاحبها أو مدعيها، كما أن لها علاقاتها الوثيقة كذلك بتقييم النتاج الأدبي وبمعرفة مقدار ما في هذا النتاج من عناصر إبداعية أصيلة، وما يدين به إلى النتاجات الأخرى السابقة له في الوجود، ومن ثم معرفة القيمة الفنية أو الإبداعية لهذا الإنتاج ومكانة منتجه بين أبناء صنفه.

ولهذه القضية كذلك صلتها الكبيرة بتوجيه الإنتاج الأدبي ويمدى اختراقه أو تأثيره وما حقق من تطور وما أحرز من استقلال وما أضافه إلى ما سبقه من عناصر إبداعية وفكرية وحضارية جديدة مثمرة. وهذه الصلة لا تقتصر على نوع معين من الأنواع الأدبية، وإنما تشمل أنواع الأدب ونتاجات الفكر البشري كلها، ولا تنطبق على أدب فرد أو أدب شعب أو نتاج فكري لمجتمع بعينه، وإنما على أدب كل فرد وكل شعب ونتاج فكر كل أمة في كل جيل أو عصر.

قد تكون آثار السرقة واضحة في مجال البحث الأدبي الفكري الواعي، أو ما يسميه البعض بالأدب التعليمي أو أدب المعرفة. بينما تكون آثارها ومظاهرها خفية أو غامضة ومعقدة في نماذج الأدب الذي يعتمد العاطفة والخيال ومنطق اللاوعي، أو الأدب الذي سماه الكاتب والناقد الإنكليزي «توماس دي كوينسي» (Thomas De Quincey - 1785 - 1859م) «أدب النفوذ والقوة» (The Literature of power)⁽¹⁾، كالشعر والقصة والمسرحية. فهذه الأنواع أو الفنون الأدبية تحرك النفوس وتثير المشاعر، لقابليتها الكبيرة على النفوذ والتغلغل، بما تحويه من أفكار وأحاسيس، في أعماق المتلقي. فالمتلقي هنا يكون عرضة للتأثر المباشر، وغير المباشر

(1) أنظر:

R. A. Scott-James, "The Literature of Power," in The Making of Literature (New York: Henry Holt and Co., n. d.) P.22

ومن ثم إلى التقمص الواعي وغير الواعي والانتحال المقصود أو غير المقصود.

إن قارئ النص الأدبي يفعل ويستجيب لما يحتويه النص من عناصر فنية ومؤثرات وجدانية ونفسية، وقد تسرب نتيجة لهذا التفاعل عن وعي أو من دون وعي بعض مكونات ما يقرأ إلى ذهنه وتستقر في ذاكرته أو مخيلته ثم تتسلل بوعي أو من دون وعي أيضاً إلى ما يقول أو يكتب من أعمال أدبية تنهياً له، وتكون القيمة الفنية لعمله حينذاك بحسب ما يهضمه ويحوّله أو ينسخه ويكرره من نتاج غيره⁽¹⁾، وهذه عمليات معقدة لا شك تحتاج إلى فحص ودراسة وتحليل ومن ثم إلى تقويم النتاج الأدبي نفسه.

كانت قضية السرقات وما يرتبط بها من موضوعات كالتقليد، والمحاكاة، والاستعارة، والانتحال، والأصالة، محل اهتمام كثير من الباحثين والنقاد والمهتمين بالأدب عموماً لدى عدد من الأمم قديماً وحديثاً. فقد بذلت جهود كثيرة من قبل المهتمين لإحصاء ما نسب إلى السرقات الأدبية أو اشتبه في نسبتها، وتم فحصها ودراستها ومناقشتها وإبداء الآراء فيها حتى أصبح للسرقات الأدبية، بمختلف أصنافها وموضوعاتها، أدب ضخم ومتميز⁽²⁾.

وقد وجدت ظاهرة السرقات الأدبية في الأدب العربي، كما وجدت في الآداب الأخرى، منذ العصر الجاهلي، ولم يشذ النقاد العرب عن نقاد الآداب الأخرى، من حيث اهتمامهم بهذه الظاهرة، إذ بدأوا بتقصي السرقات وجمعها وتصنيفها ومن ثم دراستها. وحين تطور النقد بعد حوالي

(1) أنظر:

June E. Downey, "The Spring of the Imagination," in *Creative Imagination; Studies in the Psychology of Literature* (New York: Harcourt, Brace and Co), 1929, pp.26-261.

(2) أنظر:

Alexander Lindey, *Plagiarism and Originality* PP. xiii.59.

قرنين من مجيء الإسلام، أي منذ بدايات القرن الثالث للهجرة، أصبحت قضية السرقات الأدبية من بين القضايا النقدية المهمة.

ولما كان الشعر أكثر الأنواع الأدبية شعبية وظهوراً وتأثيراً في الحياة الثقافية العربية، وأكثر ظهوراً من الناحية الفنية⁽¹⁾، فقد تركز اهتمام النقاد على السرقات الشعرية. وبذلك أصبحت أهمية قضية السرقات الشعرية مرتبطة بأهمية الشعر نفسه وبمصيره وتطورها مرهون بتطوره، تؤثر فيه وتبعث على دراسته وتبث فيه الحيوية، كما أنها تتطور وتبرز بتطوره وبروزه. ونتيجة لذلك كان لهذه القضية أثر كبير، ليس في تطوير حركة نقد الشعر فحسب، وإنما في تطوير العديد من النشاطات الأدبية التي ارتبطت بالشعر ارتباطاً مباشراً وغير مباشر أيضاً. فقد ارتبطت هذه القضية بقضايا نقدية وبلاغية مهمة، مثل قضية القدم والحداثة، والرواية والرواة، والأصالة والتقليد، واللفظ والمعنى، والصياغة والأداء، وأخيراً بقضية الإبداع الفني ككل؛ وتأثرت بتطور هذه القضايا كما أثرت في تطويرها. ونتيجة لهذا الارتباط أصبح، إحصاء سرقات الشعراء ومناقشة قضية السرقات الشعرية نفسها، بمختلف ملابساتها، محل اهتمام نقاد الأدب وعلماء البلاغة والرواة وكثير من عشاق الشعر والأدب عامة.

بلغ الاهتمام بقضية السرقات الشعرية ذروته في الفترة الممتدة من نهايات القرن الثاني إلى بدايات القرن الخامس، وكان ذلك لعدة أسباب من أهمها وأبرزها:

1 - تطور رواية الشعر وجمعه وتدوينه، وما صحب هذه النشاطات من أخطاء في الرواية واتهامات بالانتحال والتحريف والتلفيق المتعمد بسبب تلك الأخطاء.

(1) انظر ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ط2، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مطبعة السعادة، 1374هـ/1955م) ج1، ص22، وكذلك انظر:

Salma Khadra Jayyusi, Trends and Movements in Modern Arabic Poetry. (Leiden: E.J Brill) 1977 P.570.

2 - تطور النشاطات الأدبية والثقافية في هذه الفترة بشكل عام وهو ما ترك أثراً كبيراً في تطور عدد من القضايا الأدبية والنقدية⁽¹⁾.

3 - الخصومات بين عشاق الشعر القديم والمدافعين عنه وعشاق الشعر الحديث وأنصاره من جانب، ومن جانب آخر اشتداد الخصومات حول عدد من مشاهير الشعراء، أمثال أبي نؤاس وأبي تمام والبحري وأبي الطيب المتنبي، ثم ما ترتب على هذه الخصومات أو سحبها من توجيه الاتهامات بالسرقة أو التقليد من قبل كل فريق ضد شعراء الفريق الآخر.

لقد ظهر على إثر هذه الخصومات التي اشتدت وتطورت مع مرور الزمن، مؤلفات خاصة بالسرقات كان لها دورها الكبير في تنشيط الحركة النقدية وتطوير عدد من القضايا البلاغية. وكان من أهمها: «سرقات أبي نؤاس» لمهلhel بن يموت بن المزروع (ت334هـ/945م)، و«سرقات البحري من أبي تمام» لأبي الضياء بشر بن يحيى الكاتب، الذي رد عليه الآمدي في موازنته في ما بعد، ثم «الموضحة في ذكر سرقات المتنبي وساقط شعره» لمحمد بن الحسن الحاتمي (ت388هـ/997م)، وكتاب «المنصف للسارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبي» للحسن بن علي بن وكيع التنيسي (ت393هـ/1002م) الذي رد عليه ابن جني في كتابه «الفرس في شرح ديوان المتنبي» كما رأينا ذلك فيما سبق، هذا مضاف إلى كتاب «الإبانة عن سرقات المتنبي» لمحمد بن أحمد العميدي (ت433هـ/1041م) وما تضمنه كل من كتاب «الوساطة بين المتنبي وخصومه» لعلي بن عبد العزيز الجرجاني (ت392هـ/1001م) وكتاب «الكشف عن مساوئ المتنبي» للصاحب إسماعيل بن عباد (ت384هـ/994م).

(1) أطلق المستشرق هاملتن كب على الفترة من 133-447 «العصر الذهبي» على اعتبار أنها أكثر العصور الإسلامية تقدماً وازدهاراً وأخصبها من حيث الإنتاج الفكري والأدبي، انظر:

H. A. GIBB, " The Golden Age " in Arabic Literature: An Introduction, 2nd ed. (Oxford: University Press), 1962, p.161-164.

لأسباب السابقة الذكر وغيرها، أصبحت قضية السرقات الشعرية مثاراً لاهتمام عدد كبير من النقاد العرب القدامى، وأصبحت من بين القضايا المهمة التي دار حولها النقاش والجدل في الأوساط الأدبية عامة، وخاصة في الفترة الزمنية والبيئة الأدبية التي عاش فيها المرتضى، حيث صدرت معظم المؤلفات المتعلقة بالقضية وما ارتبط بها وترتب على ظهورها من مسائل وموضوعات.

لقد بلغت هذه القضية من الأهمية آنذاك درجة أصبح يعاب على الناقد فيها عدم الخوض في القضية أو التطرق إلى بحثها بشكل من الأشكال. كما أن إحصاء سرقات الشعراء والمعاني والصور الشعرية المتشابهة كان يعد في بدايات تطور هذه القضية من أبرز الدلائل على كثرة محفوظ الأديب من الشعر وعلى سعة اطلاعه وكثرة تنقيبه في دواوين الشعراء، ثم على عمق ثقافته وكفاءته كأديب مميز، لقد أصبح ذلك عظيم الدلالة على براعة الناقد وحذق الأديب وسعة خبرته. لذلك اندفع العديد من الأدباء والنقاد لممارسة هذا النشاط الأدبي وتتبع سرقات الشعراء وإحصائها، بل إلى التنافس على التوسع في هذا الموضوع، للبرهنة على حذقهم واثبات كفاءاتهم، أو لئلا ينسب إليهم القصور وضيق الأفق وقلة الاطلاع على أقل تقدير.

لقد عاب أبو بكر محمد بن يحيى الصولي (ت 335هـ/946م) مثلاً على أستاذه محمد بن يزيد النحوي المعروف بالمبرد (ت 286هـ/899م) أنه لا يعرف استراقات الشعراء، مما دفع هذا الأخير في ما يبدو إلى المواجهة والتحدي، والشروع في بيان المعاني المسروقة، ليس في الشعر وحده، وإنما في النثر أيضاً⁽¹⁾.

وبعد أن توالى الزمن وازدادت قضية السرقات الشعرية تطوراً وبروزاً في القرن الرابع الهجري (10م) أصبح التوسع في بحثها وفي دراستها دراسة

(1) إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب ط4 (بيروت: دار الثقافة، 1404هـ/1983م)، ص91.

دقيقة دليلاً مهماً على كفاءة الأديب وبراعته في النقد وأهليته لتقييم النتاج الشعري وتمييز جيده من رديئه. فقد نص القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني مثلاً على أنه لا يعد من جهابذة الكلام ونقاد الشعر من لا يبحث في السرقات ويميز بين أصنافها ورتبها وأحوالها، ويعرف معاني الشعر، ويميز بين الأصل المبتكر والزائف المقلد، بين البديع والمشارك أو المتداول، بين المسروق وغير المسروق من هذه المعاني أو من الشعر عموماً⁽¹⁾. وبهذا فإن عملية إحصاء السرقات وحدها أو معرفة المعاني المتشابهة لدى الشعراء لم تعد كافية للدلالة على كفاءة الأديب وسعة اطلاعه واستعداده للخوض في قضايا الشعر ونقده.

لا شك في أن ظهور مثل هذه المعايير زاد من الاهتمام بقضية السرقات، ولا يبعد أن يكون ذلك قد شكل حافزاً قوياً للشريف المرتضى كأحد المهتمين بالأدب والشعر، لمناقشة القضية أو الإدلاء بآرائه فيها. فالمرتضى، مع ما كان عليه من مكانة علمية وشهرة كشاعر ومتكلم، كان يطمح بلا شك إلى الظهور كناقد أيضاً. إن ما يديه من ثقة عالية بنفسه وبآرائه في أعماله النقدية، ومؤاخذاته المتكررة وانتقاداته التي يوجهها لنقاد بارزين أمثال الصولي وأحمد بن عبد الله بن عمار (ت 319هـ/931م) والآمدي وغيرهم، وتعليقاته الكثيرة التي نجدها في عدد من مؤلفاته الأدبية كلها توحى بهذا الطموح⁽²⁾.

والمرتضى كما وجدناه في أماليه وفي كتبه الأدبية الأخرى التي تعرضنا لذكرها يبدي ولعاً كبيراً بإحصاء المعاني أو الأبيات الشعرية

(1) أنظر علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، ط2 (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1370هـ/1951م)، ص 183 وم بعدها.

(2) كأمثلة على ذلك أنظر الشريف المرتضى: الأمالي، ج 1، ص 566 - 597، انظر كذلك: 281 - 282، 613، ج2، ص 249 - 250؛ طيف الخيال، ص 38 - 39.

المتشابهة وبالمقارنة بينها، ويظهر ميلاً ملحوظاً إلى التعليق على ما يختاره وينتقيه منها، وشيوع المقاييس التي ذكرناها يزيد - كما يرجح - من ولعه أو ميله لذلك. ولئن كان المرتضى يدلي ببعض تعليقاته بنحو عابر مقتضب أحياناً، مثله في ذلك مثل عبد الله بن مسلم بن قتيبة، وابن سلام⁽¹⁾، فإنه يقف أحياناً وقوف الفاحص المدقق والناقد المتأن، ويطول وقوفه وتعليقه أحياناً كثيرة عندما يكون النص المستشهد به منسوباً إلى السرقة، حيث يناقش مسألة اتهام الشاعر بالسرقة، ويستطرد في الحديث عن قضية السرقة وما يرتبط بها من مسائل في حماسة يخالطها امتعاض واستنكار شديد، وكأن الاتهام بالسرقة يستفز القضية تهمة وتستثيره. وهذا هو ما يستوجب التساؤل: هل كان المرتضى يناقش القضية أو يقف عندها فقط بدافع الخضوع للأعراف الأدبية التي اعتبرت مناقشتها أو البحث فيها مقياساً لكفاءة الأديب وبراعة الناقد، ولطموحه إلى البروز كناقد كفء، أو كانت هناك بواعث أخرى مباشرة تقف وراء هذا الاهتمام؟

بواعث اهتمام خاصة بالقضية:

ليس هناك في الحقيقة نص صريح يؤكد وجود بواعث معينة كانت تدفع المرتضى بنحو مباشر لبحث قضية السرقات الشعرية، كما تعودنا أن نجد لدى النقاد العرب القدامى الآخرين الذين بحثوا القضية، أمثال الآمدي والحاتمي وابن وكيع التنيسي وغيرهم ممن يصرحون أحياناً بما كان يحفزهم على بحثها، إلا أن هناك عوامل عديدة في الواقع تضافرت وشكلت دوافع خاصة مباشرة وغير مباشرة للمرتضى لمناقشة هذه القضية أو التعليق عليها بنحو أو بآخر، وربما كان من أهم هذه العوامل ما يلي:

1 - كان لانشغال النقاد والأدباء بقضية السرقات، أو كثرة حديثهم

(1) انظر الشريف المرتضى، الأمالي، ج1، ص 58، 280، 580؛ الشهاب في الشيب والشباب، ص33، 34 - 35، 32؛ طيف الخيال، ص 147 - 149، 33 - 34، 54، 58، 99.

عنها في فترات الخصومات حول كل من أبي تمام والبحتري ثم حور المتنبى، تأثيرات كبيرة في الأوساط الأدبية، ويمكننا أن نتصور، من خلال ما تحدث به النقاد العرب عن تطورات القضية والمراحل الزمنية التي مرت بها، كيف أصبحت سرقات الشعراء مادة مهمة وباعثة على النقاش والجدل، ليس على صفحات الكتب وحدها، وإنما في أحاديث الناس مشافهة في مجالس العلم وملتقيات الأدب ونواديه أيضاً. ولا بد للمرتضى كأديب ومتكلم حينئذ أن يتأثر بمحيطه، ويهتم بما تدور الأحاديث والنقاشات حوله في هذا المحيط، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار مكانته العلمية والاجتماعية التي كانت تستلزم كثرة احتكاكه بجمهور الأدباء والشعراء على اختلاف طبقاتهم، وأن داره كما يقول المؤرخون: كانت موئل ضيافة للمتأدبين ومعهد تثقيف ومكاناً للدرس والمناظرة والحوار. تزخر بالنفيس من الكتب في كل علم وفن، كما أن وظيفته الدينية والسياسية وطبيعة عمله العلمي كانت قد جعلت من النقاش والجدل والأخذ والرد حول المسائل العلمية والدينية والعقائدية وغيرها أشياء مألوفة لديه⁽¹⁾ إذا تبين لنا ذلك كله لا نستبعد أن يكون المرتضى قد تأثر بما كان يجري في محيطه الأدبي وانسياقه لمناقشة قضية السرقات الشعرية وتوجهه للاهتمام بها وبما يتعلق بها من مسائل.

2 - إن المرتضى كشاعر كثير النظم⁽²⁾، تمسه قضية السرقات مساً مباشراً، إذ إن لها ارتباطاً بتقييم تجاربه الشعرية وتقدير مدى الأصالة وقوة

(1) العسقلاني، لسان الميزان، ج 4، ص 223؛ عبد الرزاق محيي الدين، أدب المرتضى (بغداد: مطبعة المعارف، 1957م)، ص 122.

(2) يضم ديوانه الذي صدر في ثلاثة أجزاء بتحقيق رشيد الصفار قرابة أربعة عشر (14) ألف بيت بينما يقول بعض المؤرخين: إن ديوانه يشتمل في الأصل على ما يقارب العشرين ألف بيت. أنظر: الشريف المرتضى، الديوان، مقدمة المحقق، ج 1، ص 137، وكذلك أنظر: الطوسي، الفهرست، ص 125؛ علي بن يوسف القفطي، إنباء الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1371هـ)، ج 2، ص 250.

لإبداع فيها هو الآخر، كما أنها مرتبطة بتجارب غيره من الشعراء، وخصوصاً المحدثين المعاصرين له، ومنهم أخوه الشريف الرضي. وقد ناقش القضية أو تطرق إلى الحديث عنها شعراء مثله أمثال عبد الله بن لمعتز، والمتنبي، وابن وكيع التنيسي، إما بقصد الدفاع عن أنفسهم وإما متأثرين بمحيطهم أو متهمين لغيرهم بدافع الغيرة والحسد لشعراء غيرهم، كما كان شأن محمد بن الحسن الحاتمي والصاحب بن عباد مع أبي الطيب المتنبي مثلاً، وربما كان ذلك بدوافع أخرى مختلفة⁽¹⁾. ويمكن أن يكون لمرتضى قد انساق للحديث عن السرقة بهدف شرح تجربته كشاعر بنحو أو بهدف الدفاع عن نفسه أمام اتهامات أو شكوك محتملة في زمن لم ينج فيه شاعر من التهمة بالسرقة، بحق أو بغير حق، إلا في ما ندر.

يشير الآمدي في كتابه «الموازنة» إلى إسراف ابن أبي طاهر ومبالغته في ادعاء السرقات على أبي تمام، فيقول: «وجدت ابن أبي طاهر قد خرج سرقات أبي تمام، فأصاب في بعضها وأخطأ في البعض، لأنه خلط الخاص من المعاني بالمشترك بين الناس مما لا يكون مثله مسروقاً»⁽²⁾. أما في تعليقه على كتاب أبي الضياء بشر بن يحيى الكاتب الذي تتبع فيه سرقات البحتري، فيصرح الآمدي بأن أبا الضياء قد غالى في ادعاءاته وتجاوز إلى ما ليس فيه شيء يظن أنه مسروق، وإنه مع ما قرر من أن السرقة في الشعر ما أخذ معناه دون لفظه خلط بما ادعاه من السرقات «ما ليس من السرقة في شيء»، ولا بين المعنيين تناسب، ولا تقارب، وأتى بضرب آخر ادعى فيه أيضاً السرقة، والمعاني مختلفة»، وليس فيه إلا اتفاق ألفاظ ليس مثلها مما يحتاج واحد أن يأخذه من آخر، إذ كانت الألفاظ مباحة غير محظورة، فبلغ غرضه في توفير الورق وتعتظيم حجم

(1) أنظر الحاتمي، الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره، تحقيق محمد يوسف نجم (بيروت: دار صادر، 1385هـ/1965م)، ص 143 - 149.

(2) الآمدي، الموازنة، ج 1، ص 112.

الكتاب»⁽¹⁾، مع العلم أن الآمدي نفسه قد بالغ، هو الآخر، في تمحيده للسرقات، وفي ادعائها على أبي تمام وغيره، كما سنرى في فقرات لاحقة.

وهكذا لم يعد شاعر في مأمن من هذه التهمة، حتى لو كان في واقعه بريئاً منها، فلا بد لمن كان قادراً كالمرتضى أن يخوض غمار الدفاع بما يسمح الظرف ويتاح له من الفرصة.

3 - اهتم المرتضى برواية الشعر كما تبين من قبل، لا للتكسب. وإنما ليتخذ من الشعر ما يدعم به وجهات نظره ويؤيد آراءه وتفسيراته للقرآن وللروايات والأحاديث التي يستشهد بها أو يناقشها، وليجعل منه مصدراً يستقي منه قواعد اللغة وأصولها. وهذا الاهتمام، كما هو ملاحظ، يستدرجه ويقوده في كثير من الأحيان إلى الاستطراد في إيراد النصوص الشعرية المتشابهة الصور أو المعاني. وربما كان ذلك أحياناً بدافع الرغبة في إبراز غزارة محفوظه من الشعر، أو بهدف السعي إلى إفادة تلاميذه والرد على استفساراتهم. وربما حفزه على سلوك هذا المنهج تأثره بأستاذه، راوية الأدب والشعر محمد بن عمران المرزباني (ت 384هـ/ 994م) في كتابه «الموشح». فالمرتضى ينقل عن أستاذه المرزباني الكثير من النصوص الشعرية، ويبدى مثله ولعاً بإبراز المعاني الشعرية المتشابهة فيها، ويظهر ذلك واضحاً في كتابه «الأمالي»⁽²⁾ بنحو خاص. ويدل على هذا الولع أيضاً تأليفه لكتابه «الشهاب» و«طيف الخيال». إن كتاب «الشهاب» وحده يحوي (1009) أبيات في وصف الشيب والشباب لعدد من الشعراء، من ضمنهم

(1) المصدر السابق نفسه، ج 1، ص 346.

(2) للمثلة على مقارنة المرتضى للمعاني المتشابهة بصورة توحى حبه لرواية الشعر واستغلال هذا الانجاء لإرضاء رغبته انظر: الأمالي، ج 1، ص 97 - 104 - 105 - 171 - 172، 358 - 259، 20 - 525، 548 - 549، 197 - 675، 598 - 602، ج 2، ص 61 - 67، 111 - 119، 140 - 143، 167 - 169، 174 - 179، 225 - 230، 268 - 270.

هو. وفي كتاب «طيف الخيال» عدد مماثل لهذا العدد - إن لم يزد قليلاً - في وصف الطيف له ولشعراء آخرين أيضاً.

إن إيراد المرتضى للنصوص المتشابهة في وصف الطيف، أو وصف الشيب والشباب، أو غير ذلك من الموضوعات يستدرجه في أحيان كثيرة إلى التعليق عليها أو إلى المقارنة بين متشابهات المعاني والصور فيها، ومن ثم إلى الحديث عما قد تحوي هذه النصوص من سرقات حقيقية أو مزعومة⁽¹⁾.

4 - لم يشارك المرتضى، بصورة مباشرة واضحة، في الخصومة التي حصلت بين التقليديين والمحدثين، فقد ظل محايداً، لا يظهر تحيزاً للشعراء القدامى ضد المحدثين، وإن كان يميل في واقعه إلى الشعر القديم؛ فهو يؤمن كما رأينا بضرورة «اطراح التقليد والعصية وعدم المحاباة لمتقدم بالزمان على متأخر، فما المتقدم إلا من قدمه إحسانه لا زمانه وفضله لا أصله»⁽²⁾. ويؤمن بأن «السبق للإحسان لا الأزمان». ومن يؤمن بذلك لا ينظر إلى الشعر القديم نظرة تقديس وإجلال، ولا يعتبر الشعر المحدث أوطأ منه رتبة، أو أن معظم ما فيه مسروق من الأقدمين كما زعم بعض الرواة والنقاد الآخرين من أمثال ابن الأعرابي وأبي عمرو بن العلاء⁽³⁾. ولذلك فهو يرفض تلك المواقف المتعنتة التي تسارع إلى اتهام الشعراء المحدثين بالسرقة بدافع التعصب ضدهم. وتستثيره هذه المواقف

(1) أنظر: المرتضى الشهاب، ص 7، 26، 30؛ طيف الخيال، ص 94 - 95، 140 - 142، 168.

(2) المرتضى، الشهاب، ص 3.

(3) أنظر: ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ط 2، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مطبعة السعادة، 1374هـ/1955م)، ج 1، ص 90 - 91؛ محمد بن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تحقيق طه الحاجري ومحمد زغلول سلام (القاهرة: المكتبة التجارية، 1956م)، ص 9؛ محمد بن يحيى الصولي، أخبار أبي تمام، تحقيق خليل محمود عساكر وآخرين (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1973م)، ص 175 - 176، 177؛ ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر (بولاق: المطبعة العامرة، 1282هـ/1865م)، ص 489.

المتطرفة وتستدرجه للتعليق على قضية السرقات أو على بعض ما يتعلق به من مسائل.

ومن جانب آخر نرى أنّ المرتضى لم يشترك، بصورة مباشرة كذلك، في الخصومة التي حدثت حول أي من شعراء عصره؛ فهو مع عدم ميله للمتنبي - مثلاً - وقلة استشهاده بشعره لا يظهر أي تحامل عليه أو تحيز ضده⁽¹⁾. أما البحتري وأبو تمام فهو لا يفضل أحدهما على الآخر؛ فكلاهما في نظره، كما مر بنا: «فحلان مبرزان». وهكذا فإن المرتضى يبدي موقفاً محايداً من كل الشعراء القدامى والمحدثين الذين ينقل عنهم. وهذا الموقف المحايد المتوازن هو الذي منعه من توجيه أي اتهام صريح بالسرقة لأي شاعر من الشعراء. ولو أن ذلك لم يمنعه في الحقيقة من أن يتأثر بالخصومة حول أبي تمام والبحتري تأثراً غير مباشر؛ فيقف منهم موقف القاضي الجرجاني مع المتنبي وخصومه. يدافع عنهما ضد من يتحامل عليهما أو يرد على تهمة بالسرقة يوجهها ناقد ما ضد أبي تمام أو غيره، ولا سيما إذا أحس بالمغلاة في توجيه هذه التهمة، كما هو الحال مع الآمدي.

كثيراً ما يعلق المرتضى على آراء الآمدي الخاصة بأبي تمام والبحتري، أو يرد على اتهاماته لأي منهما أو على تفسيراته لبعض أبياتهما، ويناقشه مناقشة الند، وبروح المدافع عن كلا الشاعرين في الغالب⁽²⁾. ومن أبرز الموضوعات التي يناقش المرتضى فيها الآمدي، أو يعلق عليه، أو يصحح تفسيراته وآراءه فيها، كما ألمحنا، موضوع السرقة الشعرية، وقد كانت تعليقاته حول هذا الموضوع كثيرة، كما سنرى. وبهذه التعليقات

(1) أنظر: المرتضى الأمالي، ج 1، ص 93، ج 2، ص 40، 317.

(2) المرتضى، الأمالي، المصدر السابق ج 1، ص 610 - 611، 624 - 625، ج 2، ص 93، 95 - 97، 230؛ الشهاب، ص 4 - 6، 8 - 9، 10، 11، 15، 19، 20 - 26؛ طيف الخيال، 8 - 9، 10 - 12، 23، 24 - 29، 30 - 32، 38 - 39، 40 - 44، 47 - 50، 60، 64 - 70.

الكثيرة التي تنم في غالبها عن موقف مغاير لموقف الآمدي تجاه الصراع حول أبي تمام والبحثري، وتوحي بالتعاطف مع أبي تمام أحياناً وبالحياد أحياناً أخرى، يكون المرتضى قد تأثر بالخصومة حول هذين الشاعرين، وإن لم يكن معاصراً لهما ولم يدخل حلبة الصراع الذي دار حولهما، ولقد كان هذا التأثير أحد العوامل التي دفعته إلى مناقشة قضية السرقات أو التعليق عليها.

يمكن اعتبار هذه العوامل من الحوافز التي دفعت المرتضى إلى الاهتمام بقضية السرقات أكثر من سواها من القضايا النقدية، وشجعتة على مناقشتها والتعليق عليها وطرح آرائه فيها، وفي كثير مما ارتبط بها من مسائل وموضوعات نقدية. فهذه العوامل بمجملها توحي لنا أن القضية كانت بالنسبة إليه حساسة ومثيرة، ولذلك خصها بجانب ملحوظ من جهده واهتمامه، على الرغم من وجود الكثير مما يمكن أن يشغله عنها من المهمات والوظائف والموضوعات الفكرية.

تحدث المرتضى، ضمن أعماله النقدية، عن كثير مما يتعلق بقضية السرقات الشعرية: عن طبيعة السرقة، وعن حكمها، وعن بعض أشكالها، وعن السرقة غير المقصودة أو غير الواعية، وعلق على كثير مما نسب إلى السرقة من شعر كل من أبي تمام والبحثري وشعراء آخرين أيضاً، كما تطرق مرات عديدة إلى الحديث عن موضوعات متعلقة بالقضية، مثل: المعاني المشتركة، وتوارد الخواطر، وفكرة سبق إلى المعنى والتفرد فيه، والأصالة والابتكار في الشعر... وبحث في مسائل أخرى كانت موضع اهتمام كثير من النقاد والأدباء الذين عالجوا القضية في عصره.

وقد ناقش المرتضى قضية السرقات الشعرية والموضوعات المذكورة التي ارتبطت بها مناقشة دلت على موقف حساس ومميز تجاهها، وبرهنت على سعة معرفته وإحاطته، من بعيد أو قريب، بما كان يدور حولها وما كان يطرح فيها من آراء، وأدلى ضمن هذه المناقشة بآراء أصيلة وأفكار

جديدة جدية بالدراسة والبحث، وخليقة بأن تبرز مكانته في مجال النقد، على الرغم من وجازتها ومحدودية نطاقها، لما لها من دلالات على عمق تجربته ووفرة أدبه وسعة اطلاعه، ولما يمكن أن تكون قد حفزت عليه أو شاركت فيه بنحو أو بآخر في تطوير الحركة النقدية في عصره.

ويمكن اعتبار نظرية المرتضى في السرقات الشعرية، بمجملها ومجمل الأفكار والاعتبارات المتعلقة بها نظرية جديدة، متميزة بنواح مهمة جدية بالمقارنة والتحليل والكشف. ومن أبرز هذه النواحي:

1 - في الوقت الذي كان متعارفاً فيه لدى عدد كبير من النقاد الذين أولعوا بإحصاء السرقات الشعرية أن يبالحوا في توجيه اتهاماتهم للشعراء، جاء المرتضى ليشرح ذلك، ويكشف عن الكثير من المسوغات والأسباب التي تؤدي إلى حصول التشابه بين النصوص الشعرية بكل ما تحتويه من عناصر وتستدعي التشكيك فيها أو تصور السرقة فيها. وبذلك تنفي هذه النظرية تهمة السرقة عن طائفة كبيرة من التجارب الشعرية في تراثنا الأدبي، نسبت إلى السرقة جهلاً أو جوراً، وتحت تأثير نزعات وميول شخصية وتصورات مزاجية انطباعية، لتفتح مجال الإبداع واسعاً أمام الشاعر، وتمنحه الفرصة لأن ينطلق في التعبير عن مشاعره وأحاسيسه، من دون أن يراوده قلق التأثير أو خوف التشابه وشبح التهمة الجائرة عليه بالسرقة.

2 - يسعى المرتضى إلى إثبات هذه النظرية والتدليل على صحة تفاصيلها وصلاحيه منطلقاتها وأسسها وفق منهج منطقي دقيق، يجمع بين التحليل النظري والدراسة التطبيقية المعتمدة على التجارب الشخصية. وبذلك فهو يطرح آراءه في السرقات كناقذ وكشاعر في آن واحد، وبهذا يصبح المرتضى متميزاً في طرحه وفي ما يبدي من تصورات عن غيره من النقاد الذين كانوا يتعاملون مع النصوص الشعرية من خلال نظرات نقدية بحتة تنقصها التجارب العملية الوجدانية التي ترتبط بالذائقة الشعرية بنحو حي مباشر، وتؤدي في العادة إلى واقعية الحكم وحيويته أو صحته.

إن الهدف الأساسي، في هذا الجزء من الدراسة، هو استعراض أفكار المرتضى المتعلقة بقضية السرقات الشعرية وما ارتبط بها من موضوعات، وإبراز ما لهذه الأفكار من جوانب الاختصاص والأهمية مقارنة بأفكار النقاد المعاصرين للمرتضى في ما يتعلق بالقضية، ومن ثم إظهار ما لها من أثر في إبراز شخصية صاحبها كناقذ مميز. والحقيقة هي أن الكشف عن هذه الأفكار وعن قيمتها يعتبر عملية اكتشاف جزء مهم وحلقة مفقودة من التراث النقدي العربي، إذ لم يكشف عن آراء المرتضى في القضية، ولا في أي من القضايا المتعلقة بها في أي من الدراسات النقدية السابقة. ومن هنا تنشأ الصعوبة في زيادة هذا الموضوع ودراسته.

وسيدرس هنا موقف المرتضى من قضية السرقات الشعرية والموضوعات الوثيقة الصلة بها في إطار متكامل ومختصر في آن واحد، يشمل القضية وملابساتها المختلفة، على ضوء ما هو متوافر بين أيدينا من مؤلفات المرتضى الأدبية وأعماله النقدية بطبيعة الحال، وربما ألحقت مستقبلاً بعناصر أخرى مرتبطة بموقفه من القضية موجودة في مؤلفاته الأدبية التي لم يعثر عليها بعد.

الأعمال التي تضمنت بحث القضية:

لم يبحث المرتضى قضية السرقات الشعرية، أو يناقشها في كتاب مستقل، أو يخصص لها فصلاً معيناً في كتاب من كتبه التي وصلتنا، وإنما تحدث عنها من خلال تعليقاته على مختاراته الشعرية في كل من كتابيه «الشهاب في الشيب والشباب» و«طيف الخيال». فقد تطرق إلى القضية في ثلاثة مواضع من الكتاب الأول، وثلاثة مواضع من الكتاب الثاني^(١). أما

(١) أنظر: ديوان الشريف المرتضى، تحقيق رشيد الصفار المحامي (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1958م)، ج 1، ص 11، 101 وما بعدها. قصيدة طويلة للمرتضى في مدح الطائع، ج 3، ص 87-92؛ وكذلك، ج 2، ص 65، 181، 12، 37، 214، 186، 230؛ وأنظر كذلك: قصيدته في رثاء الصابي=

في كتابه «الأمالي» فهو لم يعلق على القضية بعينها تعليقاً مباشراً، ولكنه تطرق فيه إلى الحديث عن موضوعات مرتبطة بها، وذكر عدداً من المصطلحات ذات العلاقة، كما ذكر فيه طائفة كبيرة من النصوص الشعرية المتشابهة المعاني والمتماثلة الصور، وقارن ووازن بين عدد منها، وأشار إلى ما نسب منها إلى السرقة أو ادعي الأخذ أو السطو فيها⁽¹⁾.

وفضلاً عما سبق، هناك احتمال كبير، كما ألمحنا، في أن يكون المرتضى قد ناقش القضية بصورة أو بأخرى في مؤلفات وأعمال له لم تصل إلينا بعد؛ فهو يشير في كتابه «طيف الخيال» إلى ذلك بقوله: «وكما قلت في كثير من كتبي وأمالِي إنه لا ينبغي لمصنف أن يقول: هذا البيت مسروق المعنى من فلان...»⁽²⁾. ويواصل تعليقه على هذه الفكرة، وكأنه يعقب على شيء مضى الحديث عنه وسبق التفصيل فيه. ويمكن أن يستفاد من عبارته المذكورة ما يلي:

1 - إن المرتضى تحدث عن موضوع السرقة الشعرية، أو تطرق إليه في مؤلفين على الأقل غير مؤلفاته التي وصلت إلينا، وذلك لقوله «كتبي»، إذ ليس لدينا كتاب له موجود تحدث فيه عن الموضوع سابق لكتاب «طيف الخيال» سوى كتاب «الشهاب»⁽³⁾؛ لو كان المرتضى يقصد بإشارته هذا الكتاب وحده لقال «كتابي» بصورة المفرد، أو سماه باسمه ولم يقل «كتبي» الدالة على الجمع.

2 - أنه تحدث عن الموضوع، أو تطرق إليه أكثر من مرة في كتابه

=والتي تبين علاقته الوثيقة به: ج 2، ص 349 - 352، إضافة إلى المواضع التي تحدث فيها عن موضوعات أخرى لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بقضية السرقة وموضوع السبق أو الأصالة الشعرية، وسيشار إلى هذه المواضع في حينها.

(1) لبعض الأمثلة أنظر المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 280، 520، 58، 518، 436، 458، 462.

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص 141.

(3) أنظر: المرتضى، طيف الخيال، مقدمة المؤلف، ص 3. يشير المرتضى في هذه المقدمة إلى أنه ألّف الشهاب قبل تأليفه لكتاب طيف الخيال.

«الأمالي»، إذا لم يكن مرات عديدة، كما يدل قوله «كثير من كتبي وأمالي»، وبما أن أماليه الموجودة لدينا لا تتضمن تعليقات مباشرة على موضوع السرقات، فلا بد أن تكون هناك أجزاء أخرى من هذه الأمالي مفقودة، لا نعلم مدى ما تحويه من تعليقات وأفكار تتصل بالموضوع ولا مدى أهمية هذه التعليقات وهذه الأفكار.

ويدعم الاستنتاجين السابقين ما يذكره المرتضى في كتابه الآخر «الشهاب»، حيث يقول: «وقد كنا قلنا في مواضع تكلمنا فيها على معاني الشعر أو التشبيه بين نظائره، إنه ليس ينبغي لأحد أن يقدم على أن يقول: أخذ فلان الشاعر هذا المعنى من فلان...»⁽¹⁾. يستفاد من هذا النص أيضاً نقطتان مهمتان هما:

1 - إن المواضع التي يشير إليها المرتضى لا يمكن أن تكون في كتاب «الشهاب» نفسه، لأن الموضع الذي ورد فيه هذا النص هو أول موضع تحدث فيه عن السرقة في هذا الكتاب، وليس هناك موضع آخر سابق له، إلا أن يكون ذلك في أجزاء مفقودة من هذا الكتاب، وهذا أمر محتمل لأن الطبعات التي بين أيدينا منه في الوقت الحاضر كلها غير محققة، وربما تكون مأخوذة من نسخة أو نسخ غير كاملة.

2 - لا يمكن أن يكون المقصود بالمواضع هنا تلك المواضع التي تحدث فيها المرتضى عن السرقة في كتابه «طيف الخيال»، لأن هذا الكتاب أُلِفَ - كما أشير إلى ذلك من قبل - بعد كتاب «الشهاب»، ومن غير الممكن أن يشير المتحدث إلى ما سيجيء بصيغة الماضي، فيقول «كنا قلنا». فلا بد إذاً من أن تكون هذه المواضع في أجزاء مفقودة من كتاب «الأمالي»، أو في كتب مفقودة، وهي نفسها التي أشار إليها في النص لأول. والأقرب احتمالاً هو أن تكون في فصول من كتابه «تتبع الأبيات

(1) المرتضى، الشهاب، ص7.

التي تكلم عليها ابن جني في إثبات المعاني للمتنبّي» الذي ذكر في عداد مؤلفاته التي لم تصل إلينا⁽¹⁾؛ هناك احتمال كبير في أن يكون المرتضى قد ناقش في هذا الكتاب قضايا نقدية مهمة، مثل قضية السرقات ومعاني الشعر، وأدلى ببعض آرائه فيها أو تعليقاته عليها. فهو كتاب حول المتنبّي وحول معانيه الشعرية، وقد كثر النقاش والجدل حولها، وحول ما نسب إلى السرقة منها في عصر المرتضى، وكان لابن جني كما أسلفنا دور كبير في الدفاع عن المتنبّي وفي الرد على ما وجه إليه من تهم السرقات. ويغلب الظن أن يكون المرتضى قد تأثر بتلك الأحداث، واستفزه أو استحثه دفاع ابن جني بنحو أخص، فأبدى وجهات نظره في ما قام عليه النزاع، وطرح آراء له في قضية السرقات.

ويحتمل أن يكون من المواضع التي أشار في تصريحه السابق إلى أنه تحدث فيها عن السرقات موجود كذلك في كتاب «البرق»، أو ما سمي أيضاً بكتاب «المرموق في أوصاف البروق»⁽²⁾. وهو من مؤلفات المرتضى التي لم تصل إلينا أيضاً، ويتوقع أن يكون المرتضى قد جمع فيه منتخباته الشعرية في وصف البرق، وأدلى فيه ببعض التعليقات والآراء في قضايا نقدية مختلفة من ضمنها قضية السرقات، على غرار ما فعل في كتابي «الشهاب» و«طيف الخيال».

أما أعمال المرتضى الأخرى غير الأدبية فلا تتعرض لموضوعات نقدية، ولا تتطرق إلى الحديث عن أي شيء له علاقة بقضية السرقات الشعرية، إذ إن معظم ما وصلنا منها في الفقه والأصول والكلام والعقائد والتفسير، وليس في هذه كلها ما له علاقة تذكر بالشعر أو النقد. أما في

(1) ذكر هذا الكتاب في عدد من المصادر التاريخية، أنظر: الطوسي، الفهرست، ص 126؛ الخوانساري روضات الجنات، ج 4 ص 294؛ ابن شهر آشوب، معالم العلماء (النجف، المطبعة الحيدرية 1380هـ/1961م)، ص 69.

(2) أنظر: الطوسي، الفهرست، ص 125؛ ياقوت الحموي، الإرشاد، ج 5، ص 173؛ الخوانساري روضات الجنات، ج 4، ص 294.

يتعلق بالرسالة التي ألقاها المرتضى في «تفسير قصيدة السيد الحميري». فقد خصص المرتضى هذه الرسالة كما بينا لشرح قصيدة الشاعر إسماعيل بن محمد الحميري (ت 173هـ/ 789م)⁽¹⁾ التي عرفت بين أوساط الشيعة الإمامية بـ «القصيدة المذهبة»، وركز، في تفسيره لها، على ما اشتملت عليه من مفاهيم عقائدية، حيث تضمنت هذه القصيدة كثيراً مما يرتبط بعقائد الشيعة في الإمامة والخلافة، فشرحها شرحاً توضيحياً لم يتعرض خلاله لتقويم معنى شعري أو جانب فني ظاهر في القصيدة، ولم يتطرق إلى قضية نقدية أو أدبية. وبذلك فخلاصة ما يمكن التوصل إليه هو:

1 - إن ما في كتابي «الشهاب» و«طيف الخيال» من تعليقات ومناقشات تتعلق بقضية السرقات الشعرية لا يمثل كل ما شارك به المرتضى في بحث القضية، وإنما هناك أجزاء أخرى لم تصل إلينا بعد.

2 - إن هذه الأجزاء تضمنتها فصول مفقودة من كتاب «الأمالي»، أو كتب نقدية أو أدبية أخرى للمرتضى لم تصل إلينا. ويمكن أن يكون في مقدمة هذه الكتب كتاب «تبع الأبيات التي تكلم عنها ابن جني...» وكتاب «البرق» أو «المرموق في أوصاف البروق».

3 - إذا ثبت أن المرتضى قد شارك في بحث القضية بأكثر مما هو بين أيدينا من مناقشات وتعليقات له، فهذا يعني أن له خبرة واسعة في بحث القضية، وهذا بدوره يدل على نضج الأفكار المتعلقة بها في ذهنه وعلى عمق تجربته.

المصادر التي اعتمدها المرتضى في بحث القضية:

لم يشر المرتضى إشارة صريحة إلى مصدر من المصادر التي اعتمدها أو تأثر بها أو جعلها هدفاً خاصاً للتعليق والمناقشة في ما يرتبط بقضية

(1) أنظر: الشريف المرتضى، القصيدة المذهبة في مدح أمير المؤمنين علي بن أبي طالب للسيد الحميري، تحقيق محمد الخطيب (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1970م).

السرققات الشعرية، ولكن هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن كتاب «الموازنة» للآمدي هو أحد المصادر التي كانت موضع اهتمام المرتضى وأحد الأهداف المعنية بالرد والتعليق والنقض. إن من المواضيع التي يتحدث فيها المرتضى عن القضية موضعين في كتاب «الشهاب» يعلق فيهما على رأي الآمدي في بيتين عددهما الأخير من سرققات البحري، وسياق التعليق يوحي أن المرتضى مطلع على آراء الآمدي في القضية التي وردت بصورة خاصة في كتاب «الموازنة»، وأنه يعقب ويرد في حقيقته عليها⁽¹⁾. ويؤيد ذلك أن المرتضى يعلق على آراء كثيرة للآمدي تتصل بموضوعات مختلفة لها علاقة بشعر كل من أبي تمام والبحتري⁽²⁾.

ولا يبعد أن يكون من بواعث اهتمام المرتضى بكتاب «الموازنة» للآمدي، ذلك الخلاف الذي أحدثه صدور هذا الكتاب في الأوساط الأدبية المحيطة، حيث عيب على مؤلفه في مواضع منه، كما نقلنا عن ياقوت الحموي، ونسب إلى الميل مع البحري فيما أورده، والتعصب على أبي تمام في ما ذكره، وقال إن «الناس بعد فيه على فريقين: فرقة قالت برأيه حسب رأيهم في البحري وغلبة حبهم لشعره. وطائفة أسرفت في التقبيح لتعصبه»⁽³⁾ ولربما كان مثل ذلك الخلاف وذلك الموقف من الآمدي، وهو الناقد الزاهي المعتد بنفسه قد أثار المرتضى، وهو الراصد لما يحدث في الأوساط الأدبية والثقافية والناقد والشاعر والرجل المبرز الذي يفترض أن يمسك بميزان العدل ويبدى رأيه ولو على عجالة في ما اختصم فيه القوم، هذا مع عدم احتساب ما قد يكون المرتضى أبداه وناقشه أو علق عليه من الآراء في كتبه التي ما زالت محجوبة عنا.

(1) المرتضى، الشهاب ص 7، 26، انظر كذلك: الحسن بن بشر الآمدي، الموازنة، تحقيق سيد صقر، ص 282 - 283.

(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 5، ص 173.

(3) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 2، ص 475 - 476.

ولا يستبعد كذلك أن يكون المرتضى قد استمد أو استوحى ما يحفزه على مناقشة بعض الموضوعات المتعلقة بقضية السرقات من كتب أخرى نسبت إلى الآمدي. فقد تحدث المرتضى مثلاً عن مسألة «توارد الخواطر»، وربطها، كما سنرى، بقضية السرقة، وليس ببعيد أن يكون قد علق بذلك على ما ورد في كتاب «في أن الشاعرين لا تتفق خواطرهما» المنسوب إلى الآمدي؛ كما تحدث عن المعاني المشتركة بين الشعراء وعن مسألة سبق إلى المعنى أو التفرد فيه. ولا يبعد أن يكون في حديثه عن ذلك أيضاً تعقيب أو تعليق على ما ورد في كتاب «الخاص والمشارك» الذي نسبه ياقوت الحموي للآمدي أيضاً، وقال إنه «تكلم فيه على الفرق بين الألفاظ والمعاني التي تشترك العرب فيها ولا ينسب مستعملها إلى السرقة، وإن كان قد سبق إليها، وبين الخاص الذي ابتدعه الشعراء وتفرّدوا به ومن اتبعهم، وما قصر في إيضاح ذلك وتحقيقه»⁽¹⁾.

وهناك دلائل تشير كذلك إلى أن المرتضى قصد بردوده وتعليقاته عدداً من النقاد الذين ناقشوا القضية، وكان لهم موقف منها متفق أو مختلف مع موقف المرتضى غير الآمدي. فهو يقول مثلاً: «أنكر أبدأ على من تقدم من العلماء فيقول أخذ فلان من فلان»⁽²⁾، أو يصرح بأنه: «لا ينبغي لمصنف أن يقول: هذا البيت مسروق المعنى من فلان»⁽³⁾. وهذان النصان يفيدان أن المرتضى قد قصد في واقعه عدداً من المصنفين أو النقاد الذين اطلع على آرائهم في القضية، والذي يغلب على الظن أن يكون منهم ابن جني في كتابه الأنف الذكر «الفسر في شرح ديوان المتنبي» وفي الدفاع عنه. وقد كان المرتضى، كما أسلفنا، قد ألف كتابه «تتبع الأبيات التي تكلم عليها ابن جني في إثبات المعاني للمتنبي» للتعقيب أو الرد عليه أو

(1) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 2، ص 475 - 476.

(2) المرتضى، الشهاب، ص 30.

(3) المرتضى، طيف الخيال، ص 141.

نقضه، وربما كان منهم أيضاً ابن وكيع التنيسي، الذي كان قد نقض عليه ابن جني بدوره ورد على ادعاءاته واتهاماته للمتنبّي في كتابه المسمى بـ «المنصف للسارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيّب»⁽¹⁾، وإذا صح هذا الاستنتاج فلا بد أن يكون المرتضى قد رجع إلى كتاب «المنصف»، فاستدرجه أو دفعه ما في هذا الكتاب إلى الحديث عن قضية السرقات أو التعليق على شيء مما يرتبط بها من مسائل بنحو من الأنحاء.

طبيعة المناقشة:

إن طريقة المرتضى في تناول قضية السرقات الشعرية، ومناقشته لها ولما يتعلق بها من موضوعات لا تخضع لمنهج معين، وآراؤه وأفكاره لا تبدو في شكل متسلسل تسلسلاً واضحاً، وإنما تطرح بشكل عرضي، وبأسلوب يطول أحياناً ويقصر أحياناً أخرى، بحسب ما يقتضيه حال المرتضى واستعداده للتعليق كما يبدو. وذلك لأن قضية السرقات لم تكن في أي من المصادر السابقة الذكر موضوعاً جوهرياً استعد المؤلف لمناقشته. وعلى الرغم من ذلك، فإن كثيراً من آرائه لا يخلو من الترابط المنطقي؛ فهو عندما يعلق على موضوع «توارد الخواطر» في بداية كتاب «الشهاب» مثلاً، يعود، في موضع آخر لاحق من الكتاب، فيشير إلى الفكرة نفسها، ثم يعود في موضع ثالث فيتابع مناقشة الفكرة التي طرحها في البداية ويمثل عليها⁽²⁾.

تميزت مناقشات المرتضى للقضية وما يتعلق بها بالاختصار، وفقاً لما تقتضيه طبيعة التعليق. ولكنها، مع ذلك، لم تترك - بمجموعها - جانباً مهماً في القضية إلا تطرقت أو أشارت إليه. فقد تناولت طبيعة السرقة

(1) الحسن بن علي بن وكيع، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ط1، السلسلة التراثية، الكويت، 1404هـ - 1984م.

(2) المرتضى، الشهاب، ص 7، 26، 30.

الشعرية وملاساتها وأنواعها ومواطنها والفرق بين ما يعد سرقة وما لا يعد سرقة، والفارق بين المعاني المشتركة والمعاني المبتدعة، ومسألة توارد الخواطر وكيفية حصوله، كما تناولت مسألة السبق إلى المعنى والتفرد فيه، ومسألة الأصالة والتقليد... وكل هذه بلا شك موضوعات أساسية وثيقة الصلة.

ورغم وجازة مناقشات المرتضى وتعليقاته، فإنها تدل على اهتمام المرتضى بقضية السرقات الشعرية، وإدراكه لمدى خطورتها، وجديته الكبيرة في الحديث عنها أو التعليق عليها، كما تنبئ هذه المناقشات بسعة اطلاعه وأصالة آرائه. وسنرى ذلك في أثناء عرضنا لهذه الآراء ومقارنتها بآراء معاصريه من النقاد.

المصطلحات التي يستخدمها المرتضى في مناقشته للقضية:

من أجل أن تفهم آراء المرتضى وأفكاره المتعلقة بقضية السرقات الشعرية على حقيقتها، ومن غير مشقة ولا لبس، يحسن أن نتعرف بالمصطلحات التي يستخدمها في تعبيراته وتعليقاته ذات العلاقة، وبمفهومه الخاص لهذه المصطلحات.

من بين المصطلحات الأساسية التي يستعملها المرتضى في مناقشته للقضية أو التعليق عليها، مصطلحا «أخذ» و«سرق»، وما يشتق منهما من ألفاظ. وسياق كلامه يفيد بأنه يستخدم هذين المصطلحين بمعنى واحد، وهو «السلب والاستيلاء والسطو»، على النحو الذي كان متعارفاً عليه لدى كثير من نقاد عصره⁽¹⁾. فهو يقول مثلاً: «ولا يقال: أخذه وسرقه» أو «فإما

(1) أنظر: عمرو بن بحر الجاحظ، كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون (مطبعة الحلبي، 1356هـ/1938م)، ج 3، ص 311؛ البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 2 (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1380هـ/1960م)، ج 2، ص 17؛ ولقد ورد استخدام مصطلح (أخذ) بالمعنى المذكور في كتب كثيرة، أنظر: الشاهد البوشيخي، مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1403هـ/1982م)، ص 54 - 58.

أخذه وسرقه فمما لا سبيل إلى العلم به». فهو في هاتين العبارتين يذكر الفعل «أخذ» ويعطف عليه الفعل الآخر «سرق» ليدل على أن المصطلحين متطابقان في المعنى، ينوب أحدهما عن الآخر، وكأنه يقول: «ولا يقال أخذه أو سرقه» في العبارة الأولى، و«فأما أخذه أو سرقه» في الثانية.

ويستخدم المرتضى في نقده التطبيقي، وفي مقارناته بين النصوص الشعرية مصطلحات أخرى تتعلق بموضوع السرقات الشعرية أيضاً، وهي «إلمام، استيفاء، نظر، ملاحظة، إشارة، مزج، تركيب»⁽¹⁾. وعلى الرغم من أن المرتضى لا يحدد مدلول أي من هذه المصطلحات على نحو ظاهر صريح، ويطلقها كلها كأحكام عامة على بعض النصوص، فإن سياق كلامه يوحي أنه يستخدمها وهو مدرك لمعانيها ومدلولاتها المتعارف عليها في عصره. فالمعنى الذي كان متعارفاً عليه لمصطلح «النظر والملاحظة» على سبيل المثال، هو «أن يتساوى المعنيان دون اللفظ ويخفى الأخذ، أو أن يتضاد المعنيان ويدل أحدهما على الآخر»، و«الإلمام» هو «الملاحظة» أو ضرب من ضروبها⁽²⁾، وقد استخدم المرتضى مصطلح «ملاحظة» ومصطلح «إلمام» وفق المعنى المذكور. فأورد للمتنبي قوله:

وَلِلْسَرِّمَنِّي مَوْضِعٌ لَا يَنَالُهُ نَدِيمٌ وَلَا يُفْضِي إِلَيْهِ شَرَابٌ
وعلق عليه بقوله: «وكان العباس بن الأحنف ألم به في قوله:

لَوْ شَقَّ قَلْبِي تَرَى وَسْطَهُ اسْمَكَ وَالتَّوْحِيدَ فِي سَطْرِ»⁽³⁾
والبيت الذي أورده المرتضى للعباس بن الأحنف في هذا المثال مضاد في حقيقته لمعنى بيت المتنبي، فالمعنى العام لبيت المتنبي هو

(1) للأثلة على ذلك انظر: الأمالي، ج 1، ص 102، 400، 415. الشهاب، ص 70؛ طيف الخيال، ص 7، 96، وسيأتي الحديث عن مصطلحي (تركيب، مزج) خلال دراسة فكرة الأصالة عند المرتضى.

(2) ابن رشيق، العمد، ج 2، ص 282، يقول ابن رشيق: إن القاضي الجرجاني أيضاً يعد النظر والملاحظة في باب السرقات، أنظر: العمد، ج 2، ص 103.

(3) المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 400.

الكتمان والخفاء والانغلاق التام، بحيث لا يبين ما بداخل القلب. بينما المعنى لبیت ابن الأحنف هو «الفتح» و«الشق»، بحيث يظهر ما بداخل القلب، وبيت ابن الأحنف كذلك يوحي أن قائله تأثر فيه ببيت المتنبي المذكور، وبناء على ذلك قرر المرتضى أن فيه «إلمام».

وأورد المرتضى أيضاً قول معن بن زائدة:

إِنِّي حُسِدْتُ فَرَادَ اللَّهِ فِي حَسَدِي لَا عَاشَ مَنْ عَاشَ يَوْمًا غَيْرَ مَحْسُودٍ
مَا يُحْسَدُ الْمَرْءُ إِلَّا مِنْ فَضَائِلِهِ بِالْعِلْمِ وَالظَّرْفِ أَوْ بِالْبَاسِ وَالْجُودِ

ثم أردف قائلاً: «وقد لاحظ البحتري هذا المعنى في قوله:

مُحَسَّدٌ بِخِلَالٍ فِيهِ فَاضِلَةٌ وَلَيْسَ تَفْتَرِقُ النِّعْمَاءُ وَالْحَسَدُ»⁽¹⁾

والتأثر المباشر في النصين السابقين بَيِّن واضح، وهذا هو ما حدا المرتضى على استخدام مصطلح «ملاحظة» من دون غيره.

موقف المرتضى العام من القول بالسرقة في الشعر:

1 - سرقة المعنى:

يظهرالحسن بن بشر الآمدي - كما رأينا - تسامحاً تجاه السرقة الشعرية، فيعتبرها «باباً ما يعرى منه أحد من الشعراء إلا القليل»، وينفي كونها «من كبائر مساوئهم»⁽²⁾. ويؤيده القاضي الجرجاني في التظاهر بهذا التسامح، فيعتبرها شيئاً مألوفاً ومعتاداً بين الشعراء، وداء قديماً وأمرأ لا مفر للشاعر من الوقوع فيه⁽³⁾. أما الشريف المرتضى فإنه يبدي نوعاً من التسامح لم يسبقه إليه ناقدٌ آخر. فهو لا يعتبر السرقة شيئاً مألوفاً يمكن التغاضي عنه، ثم يأتي ليلبس التهمة بها شعراء ربما كانوا براء منها، أو يتعطف عليهم بعد ذلك بالتسامح معهم كما فعل أولئك النقاد، وإنما يرفض أصلاً

(1) المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 415.

(2) الآمدي، الموازنة، ص 115، 250.

(3) القاضي الجرجاني، الوساطة، ص 214.

الكتمان والخفاء والانغلاق التام، بحيث لا يبين ما بداخل القلب. بينما المعنى لبیت ابن الأحنف هو «الفتح» و«الشق»، بحيث يظهر ما بداخل القلب، وبيت ابن الأحنف كذلك يوحي أن قائله تأثر فيه ببيت المتنبي المذكور، وبناء على ذلك قرر المرتضى أن فيه «إلمام».

وأورد المرتضى أيضاً قول معن بن زائدة:

إِنِّي حُسِدْتُ فَزَادَ اللَّهُ فِي حَسَدِي لَا عَاشَ مَنْ عَاشَ يَوْمًا غَيْرَ مَحْسُودٍ
مَا يُحْسَدُ الْمَرْءُ إِلَّا مِنْ فَضَائِلِهِ بِالْعِلْمِ وَالظَّرْفِ أَوْ بِالْبَاسِ وَالْجُودِ

ثم أردف قائلاً: «وقد لاحظ البحتري هذا المعنى في قوله:

مُحَسَّدٌ بِخِلَالٍ فِيهِ فَاضِلَةٌ وَلَيْسَ تَفْتَرِقُ النِّعْمَاءُ وَالْحَسَدُ»⁽¹⁾

والتأثر المباشر في النصين السابقين بَيِّن واضح، وهذا هو ما حدا المرتضى على استخدام مصطلح «ملاحظة» من دون غيره.

موقف المرتضى العام من القول بالسرقة في الشعر:

1 - سرقة المعنى:

يظهرالحسن بن بشر الآمدي - كما رأينا - تسامحاً تجاه السرقة الشعرية، فيعتبرها «باباً ما يعرى منه أحد من الشعراء إلا القليل»، وينفي كونها «من كبائر مساوئهم»⁽²⁾. ويؤيده القاضي الجرجاني في التظاهر بهذا التسامح، فيعتبرها شيئاً مألوفاً ومعتاداً بين الشعراء، وداء قديماً وأمرأ لا مفر للشاعر من الوقوع فيه⁽³⁾. أما الشريف المرتضى فإنه يبدي نوعاً من التسامح لم يسبقه إليه ناقدٌ آخر. فهو لا يعتبر السرقة شيئاً مألوفاً يمكن التغاضي عنه، ثم يأتي ليلبس التهمة بها شعراء ربما كانوا براء منها، أو يتعطف عليهم بعد ذلك بالتسامح معهم كما فعل أولئك النقاد، وإنما يرفض أصلاً

(1) المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 415.

(2) الآمدي، الموازنة، ص 115، 250.

(3) القاضي الجرجاني، الوساطة، ص 214.

فكرة توجيه تهمة السرقة لأي شاعر، ما لم تكن هناك أدلة صريحة قاطعة تثبت هذه التهمة، ويصر على هذا الرفض بنحو لا يقبل التأويل أو اللبس. يصرح المرتضى بقوله: «ليس ينبغي لأحد أن يقدم على أن يقول: أخذ فلان الشاعر هذا المعنى من فلان»⁽¹⁾.

إن المرتضى يطلق هذا الحكم هنا، وهو على بينة تامة بمدى الخطورة أو المجازفة التي تترتب على توجيه تهمة السرقة لشاعر ما؛ فكلمة «يقدم» في عبارته السابقة تشير إلى أنه يعتبر القول بالسرقة نوعاً من المخاطرة، أو الموقف الصعب الذي يلزم الثاني فيه والحذر في مواجهته، إذا لم يكن بد من تفاديه أو التراجع عنه. ويعود المرتضى ليؤكد حكمه السابق من دون تردد أو استثناء، وكأنه يوجه نداءه لأولئك النقاد الذين خصصوا فصلاً في كتبهم لإحصاء سرقات الشعراء أو توجيه التهم الاعتبارية بالسرقة إليهم. فيصرح بأنه «لا ينبغي لمصنف أن يقول هذا البيت مسروق المعنى من فلان»⁽²⁾.

وإذا كان هناك نقاد من أمثال أبي بكر محمد بن يحيى الصولي (ت 335هـ/946م) وابن طباطبا العلوي (ت 322هـ/934م) يرون أنه إذا اشترك شاعران أو تشابها في معنى واحد يجعل سبق لأسبقهما زمناً، وتنسب السرقة أو الأخذ أو الاستعارة إلى المتأخر⁽³⁾، فإن المرتضى يحتاط كثيراً في إطلاق مثل هذه الأحكام حتى في مثل هذا الوضع، ويؤكد استنكاره لأي اتهام بالسرقة ولأي شاعر، بغض النظر عن زمانه ومكانه، فيقول: «ليس ينبغي لأحد أن يقدم على أن يقول أخذ فلان الشاعر هذا المعنى من

(1) المرتضى، الشهاب، ص 7.

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص 141.

(3) أنظر: الصولي، أخبار أبي تمام، ص 100 - 101؛ محمد بن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تحقيق طه الحاجري ومحمد زغلول سلام (القاهرة: المكتبة التجارية، 1956م)، ص 8 - 9.

فلان، وإن كان أحدهما متقدماً والآخر متأخراً⁽¹⁾. على أننا لا نعدم أن نجد المرتضى يناقض نفسه أحياناً - عن وعي أو من دون وعي - فيحكم على أبي تمام أو على شاعر غيره بأنه أخذ هذا المعنى أو ذاك من شاعر آخر، إلا أن مثل ذلك قليل نادر.

إن تصريحات المرتضى السابقة الذكر توضح - كما هو ظاهر - موقفه من سرقة المعنى من دون أن تشير إلى رأيه في سرقة اللفظ، فهو يقول، كما رأينا، «هذا المعنى» و«مسروق المعنى». فهل هذا يعني أنه لا يمانع من القول بسرقة اللفظ، وأنه يبيح اتهام الشاعر بهذا النوع من السرقة، أو أنه يذهب إلى ما ذهب إليه الآمدي، فيعتبر الألفاظ مباحة غير محظورة على أحد، ولذلك فلا داعي للحديث عن سرقتها⁽²⁾؟

2 - سرقة اللفظ:

ليس هناك ما يدل صراحة على موقف المرتضى من سرقة الألفاظ، إلا أن هناك ما يشعر بأنه يشمل بحكمه السابق الذكر كل ما يمكن اتهام الشاعر بسرقة. أضف إلى ذلك أنه لا يمكن أن نتصور من ناقد يؤمن بأهمية العبارة أو الصياغة اللفظية، ويرى «أن حظ الألفاظ في الكلام الفصيح منظوماً ومنثوراً أقوى من حظ المعاني»⁽³⁾، إلا أن يعتبر الألفاظ وصياغاتها مجالاً للتأثر، أو محلاً للأخذ والاستعارة. وإذا فلا بد من أن يشمل اللفظ بحكمه كما شمل المعنى ويعتبره موضعاً للتهمة بالسرقة.

يقول المرتضى في تصريح له لم نذكره: «لا ينبغي أن يقال أخذ فلان كذا من فلان»⁽⁴⁾. فهذا التصريح يتضمن حكماً عاماً يشجب الاتهام

(1) المرتضى، الشهاب، ص 7.

(2) أنظر: الآمدي، الموازنة، ص 289.

(3) أنظر: الهامش رقم (1)، ص 184.

(4) المرتضى، الشهاب، ص 26.

بالسرقة، وليس فيه تخصيص لسرقة المعنى دون غيره؛ فكلمة «كذا» إشارة مبهمة مطلقة تتسع لأكثر من احتمال واحد. وبعبارة أخرى، يمكن أن يكون المرتضى قد قصد بها الإشارة إلى المعنى واللفظ، وأي عنصر آخر من عناصر العمل الشعري يمكن أن يكون فيه مجال للتهمة بالسرقة، والصياغة اللفظية لا بد أن تكون منها. ومما يؤيد هذا الاحتمال أن سياق الكلام الذي وردت فيه العبارة السابقة يوحي أن المرتضى يريد بقوله «كذا» كل ما تعنيه كلمة «قول» وكل ما تشير إليه هذه الكلمة من دلالات.

إن عبارة المرتضى السابقة الذكر جاءت رداً على كلام الآمدي وزعمه أن البحري أخذ قوله «أي ليل يبهى بغير نجوم» من قول الشاعر «وما خير ليل ليس فيه نجوم». فهذان القولان متشابهان معنى ولفظاً وصورة، كما هو ملاحظ. وإذن كان الآمدي إذاً يقصد أن البحري أخذ كل ما يشتمل عليه قول الشاعر الآخر من معنى ولفظ واستعارة وتشبيه... ولو أراد أن البحري أخذ المعنى وحده لخصصه.

وقد علق المرتضى على تصريح الآمدي المذكور بقوله: «وقد قلنا إنه لا ينبغي أن يقال أخذ فلان كذا من فلان، وإنما يقال في البيتين إنهما يتشابهان ويتشاكلان، وإن هذا نظير ذلك ولا يزداد على ذلك». وهذا يعني أن المرتضى فهم مقصود الآمدي من لفظة «قول»، لذلك قال «كذا»، ولم ينص على المعنى من دون غيره⁽¹⁾. وإذا ترجح هذا الاحتمال فإنه يمكن القول إن المرتضى لا يوافق على تهمة السرقة مهما قصد بهذه التهمة، من دون اقتصار على سرقة المعنى.

إن قولنا بأن المرتضى يرفض القول بالسرقة أو يحذر من اتهام الشاعر بها لا يعني بأي حال من الأحوال أنه ينكر إمكان حدوثها؛ فهو يؤمن، كما آمن الآمدي وغيره من قبل، بأن السرقات في الشعر أمر وارد ومألوف،

(1) أنظر: المرتضى، الشهاب، ص 26.

وأن هناك من يتعمد السرقة بالفعل⁽¹⁾. وكما اعتبر الآمدي تعمد السرقة من أقبح المساوي، اعتبر المرتضى هذا التعمد، إذا ثبت، أمراً يستحق الإدانة، واستثناه من حكمه السابق، فقال: «لا يقال أخذه وسرقه إذا لم يقصد إلى ذلك»⁽²⁾، أما إذا قصد فيجوز أن يقال: «أخذه وسرقه». فهو إذاً لا ينكر حصول السرقة، ولا يرفض الحكم بها رفضاً مطلقاً؛ وإنما يرفض أن يقال، كما قال غيره، إن السرقة الشعرية أمر مألوف بين الشعراء، لا ينجو منها شاعر، لتكال التهم، بناء على ذلك، لفلان من الشعراء أو لفلان على الظنة والشبهة، ومن دون دليل قاطع بثبوتها.

من الواضح أن تأكيد المرتضى عدم جواز اتهام الشاعر بسرقة معنى ما على النحو الذي وصفه، لم يكن ليعني إباحته لسرقة المعاني أو التعدي عليها، ولا المصادقة على تلك الفكرة التي بدأ الجاحظ بالاعلان عنها، وأخذ بها العسكري وغيره من النقاد الشكليين، وهي القول: إن المعاني مطروحة في الطريق، وإن العبرة بـ «الكسوة» على حد تعبير ابن طباطبا العلوي، والشاعر يملك المعنى بصياغته له، وإن من أخذ معنى فكساه فقد اختص به، وبذلك فلا سرقة في المعاني. وإنما يدل على اعتقاده بأهمية المعنى، وبأنه لا يقل أهمية عن الصياغة اللفظية له؛ إذ ما دام يجوز عنده أن تقع السرقة عمداً فيه كما تقع في التراكيب، فإن الإبداع يكون فيه أيضاً كما يكون في صياغته والتعبير عنه بالألفاظ.

التشابه لا يكفي كدليل على السرقة:

لقد أدرك المرتضى أن المقياس الذي كان يستند إليه أولئك النقاد أو الأدباء في حشد مجموعات كبيرة من النصوص الشعرية للعديد من الشعراء واعتبارها من السرقات، هو التشابه المعنوي أو اللفظي، سواء أكان هذا

(1) الآمدي، الموازنة، ص 250.

(2) المرتضى، الشهاب، ص 7.

التشابه كلياً أم جزئياً، كبيراً أم طفيفاً، ظاهراً أم خفياً. إن هذا المقياس هو الذي استند إليه أحمد بن أبي طاهر طيفور (ت280هـ/893م)، فأخرج (600) بيت للبحثري اعتبرها مسروقة⁽¹⁾، واستند إليه بشر بن يحيى النصيبي، فملأ كتاباً ضخماً بنصوص شعرية للبحثري أيضاً، زعم أنها كلها مسروقة⁽²⁾. كما استند إليه كل من الحاتمي وابن وكيع التنيسي، فحشدا مجموعات كبيرة من النصوص الشعرية لعدد كبير من الشعراء اعتبروها سرقات⁽³⁾. وهذا هو ما كان يضايق المرتضى كشاعر يمكن أن يطبق عليه هذا المقياس ويعد كل ما يتشابه فيه مع شاعر آخر سرقة واختلاساً، مع خلوه من ذلك في حقيقة أمره، ويحز في نفسه كناقذ يسعى إلى حكم عقلاني متوازن بعيد عن الإجحاف بحق أي شاعر. ولذلك نراه يعلن رد فعله العكسي تجاه أولئك النقاد والأدباء المغالين في تتبع سرقات الشعراء والمبالغين في إطلاق التهم ضدهم وفي تضخيم قضيتهم، فيقول بلهجة صارمة وحاسمة:

«وأنكر على من تقدم من العلماء، فيقول أخذ فلان من فلان، إذا وقفوا على متشابه من معانيه»⁽⁴⁾. وإذن فإن شجب المرتضى لفكرة القول بالسرقة، وتحذيره من مغبة التورط في الحكم بها قائم في الواقع على أساس اعتقاده أن المقياس الذي كان متبعاً في نسبة السرقة إلى الشاعر مقياس خاطئ أو جائر، وهو يدل على خطأ هذا المقياس أو على عدم صلاحيته من خلال تجاربه الشعرية الخاصة.

يسوق المرتضى مثلاً على تشابه حصل في تشبيه الشيب بالغبار في

(1) الآمدي، الموازنة، ص 250، 95.

(2) الآمدي، الموازنة، ص 288 - 289، 261 - 262.

(3) انظر:

Ahmad Muhammad Al-Matouq, Al-Sharif Al-Murtada Contribution to the Theory of Plagiarism in Arabic Poetry, PH.D. Dissertation, University of Pennsylvania pp.70-87. 1987. U.M.I no.47993178.

(4) المرتضى، الشهاب، ص 30.

ثلاثة أبيات من الشعر، أحدها لابن المعتز، والثاني له، والثالث لأخيه الشريف الرضي، ويرينا أن هذا التشابه لم يكن يصلح لأن يتخذ دليلاً على وجود السرقة.

إن ابن المعتز سبقه، بطبيعة الحال، إلى تشبيه الشيب بالغبار لأنه السابق زمنًا. أما أخوه الشريف الرضي فهو معاصره، والمعاني والتشبيهات في الأبيات الثلاثة متقاربة، بل تكاد تكون متشابهة تماماً. فهل سرقها أو سرق معانيها هو نفسه من سابقه ابن المعتز؟ أو هل يمكن أن يكون أخوه الرضي قد سرقها منه؟ إنه يقول عن نفسه: «أقسم قسماً برة إني لما نظمت هذا البيت في وصف الإبل ما كنت سمعت قبله من أحد في نظم ولا نثر تشبيه الشيب بالغبار»⁽¹⁾. فلا سبيل إذاً لاتخاذ التشابه الوارد دليلاً على وجود السرقة في بيته. أما بيت أخيه فلا يتصور حصول السرقة فيه، لأنه أقرب الناس إليه وأعلمهم بما لديه، ولا يمكن أن يسرق وهو يعلم أن أخاه مطلع عليه. وبذلك لا يصلح أن يكون تشابه بيته مع بيت أخيه مبرراً لاتهام أخيه بالسرقة.

لقد سبق الآمدي المرتضى في رفض فكرة أن يكون اتفاق المعنيين أو تقاربهما دائماً دليلاً على وجود السرقة⁽²⁾، ولكن المرتضى زاد على الآمدي بالإصرار والشدة في رفض هذا المقياس. كما أن الآمدي لم يعمد إلى إثبات فكرته عملياً كما فعل المرتضى، وإنما على العكس، ناقض نفسه عملياً فذكر عدداً كبيراً من النصوص الشعرية لأبي تمام والبحري على أنها سرقات، وكان مقياسه في الحكم على وجود السرقة فيها غالباً هو التشابه المعنوي أو اللفظي، حتى ولو كان جزئياً، وربما تمحل هذا التشابه وادعاه⁽³⁾. وقد رأينا في ما سبق كيف اعتبر قول البحري: «أي ليل يبهى

(1) المرتضى، الشهاب، نفس الصفحة.

(2) الآمدي، الموازنة، ص 288.

(3) أنظر: الآمدي، الموازنة، ص 92 رقم (111) قول كل من الفرزدق وأبي تمام في التشبيه بالهلال، أنظر كذلك: ص 50 - 95 «سرقات أبي تمام»، ص 251 - 311؛ «سرقات البحري».

بغير نجوم» مأخوذ من قول لشاعر آخر هو: «وما خير ليل ليس فيه نجوم» لمجرد وجود التشابه المعنوي أو اللفظي بينهما، بينما أنكر المرتضى عليه هذا الادعاء، واعتبر حصول التشابه في القولين أمر غير مستنكر، وأورد نصين آخرين وقع فيهما تشابه مماثل، وعقب على ذلك قائلاً: «وشبهت الشعراء الشيب بالنجوم وبالنور وهو طريق مسلك معهود، فمن محسن في العبارة ومسيء ومستوف ومقصر»⁽¹⁾.

وفقاً لما سبق ذكره، يمكن أن يكون المرتضى رائداً في رفض «مقياس التشابه» كدليل ثابت دائم على وجود السرقة بهذا الشكل القاطع الصارم، وفي محاولة إثبات بطلان هذا المقياس عملياً. ولا شك أن إلغاء هذا المقياس يترتب عليه حجب تهمة السرقة عن طائفة كبيرة من النصوص الشعرية تعب نقاد كثيرون من أمثال ابن أبي طاهر والنصيب في تتبعها وجمعها وإحصائها على أنها سرقات. كما يترتب عليه منح الشاعر حرية كافية في النظم في ما يشاء من معاني واستخدام ما يروق له من الألفاظ، من دون أن يخشى من حصول التشابه بينه وبين غيره من الشعراء، ومن ثم الوقوع ضحية الاتهام بالسرقة، وربما كان إيمان المرتضى بهذه الفكرة باعثاً له للشعور بالحرية والاطمئنان، وبالتالي الإكثار من النظم من دون وجل، فقد ذكر بعض المؤرخين، كما سبق أن بينا، أنه نظم ما ينيف على العشرين ألف بيت من الشعر.

لم يكن المرتضى في الحقيقة متفقاً مع الآمدي في رفض مقياس التشابه كأساس للحكم على الشاعر بالسرقة ومتفوقاً عليه في تبرير هذا الرفض فحسب، وإنما يمكن أن يكون مشاركاً في تطوير نظرية تعتبر الآن من بين النظريات المهمة في النقد الأوربي الحديث.

لقد ناقش عدد من النقاد الأوربيين موضوع التشابه المعنوي والتشابه

(1) المرتضى، الشهاب، ص 26.

اللفظي بين الشعراء، أو بين النصوص الشعرية، وتوصلوا إلى ما توصل إليه المرتضى، فرفضوا أن يكون التشابه دليلاً ثابتاً على حصول السرقة، وقرروا على لسان بعض النقاد المحدثين أنه للحكم بالسرقة، يجب أن يكون هناك نسخ متعمد، وأن يقام الدليل على هذا النسخ⁽¹⁾. وأكدوا أن «معظم التشابه، بل وحتى التطابق غير كاف لتوجيه تهمة السرقة، وأن القانون يدرك أن التشابه قد يحدث من دون تقليد أو نسخ»⁽²⁾.

صعوبة الحكم بالسرقة:

إن رفض نسبة السرقة إلى الشاعر عند المرتضى مبني - كما رأينا - على أساس أن التشابه لا يصلح أن يكون دليلاً ثابتاً عليها، لأن هذا التشابه كما يرى قد يحصل بصورة عفوية، أو عن طريق المصادفة، ومن دون إرادة الشاعر نفسه ومن دون علمه. وإذا كان الأمر كذلك فليس هناك ما يخولنا لاتهامه بالسرقة، إلا إذا ثبت أنه تعمدتها. وهنا يمكن أن يثار سؤال، وهو: هل هناك طريق إلى معرفة السرقة المتعمدة؟

ليس لنا، بطبيعة الحال، طريق إلى معرفة ما إذا كان الشاعر قد تعمد السرقة، إلا أن نراه بأنفسنا في حالة تلبس بها، أو أن نشهد الشاعر السارق نفسه يعترف بأنه تعمد السرقة، كما فعل بعض الشعراء الإنكليز من أمثال «جون درايدن» (John Dryden - 1631 - 1700م)، و«توماس جراي» (Tomas Gray - 1716 - 1771م)⁽³⁾. وواضح أن كلا الأمرين نادر الحصول

(1) أنظر:

Alexander Lindey, Plagiarism and Originality, (New York: Harper & Brothers), 1952 p.6-7.

(2) ولمزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر:

Harold Bloom, The Anxiety of Influence; A Theory of Poetry, (New York: Oxford University Press) 1973, Ibid, p.234.

(3) أنظر:

John Butt, The Augustan age, (Connecticut: greenwood Press, Publishers) 1976; Lindey, Plagiarism and Originality, p.105-107.

إذا لم يكن غير ممكن؛ فمن المستبعد جداً أن يسرق الشاعر أمام من يتوقع منه الفضيحة والإدانة. «إن الرجل الذي يرتكب سرقة أدبية - كما يقول الكسندر لندي Alexander Lindey - يكون حذراً من أن تفتضح جريمته»⁽¹⁾. لا أن يرتكبها جهاراً أمام الناس. أما أن يعترف الشاعر نفسه بأنه تعمد السرقة، فإن كان قد حصل ذلك في الأدب الإنكليزي أو غيره فمن النادر حصوله في الأدب العربي، إن لم يكن ممتنعاً؛ وبالتالي، فلا بد أن يكون هناك دليل حقيقي مباشر آخر. وما دام استنتاج هذا الدليل أو تحقيقه أمراً صعباً، مهما كانت القرائن، فإن الحكم بالسرقة يبقى أمراً متعسراً. وبناء على ذلك قرر المرتضى أنه «لا ينبغي لمصنف أن يقول: هذا البيت مسروق المعنى من فلان، لأنه قاطع على ما لا يأمن هذا أن يكون كذباً»⁽²⁾، وإن قولنا: «أخذه وسرقه مما لا سبيل إلى العلم به»⁽³⁾. وإذا لم يكن هناك سبيل لمعرفة نية السرقة ولا يمكن التدليل عليها فليس من الجائز أو ليس من السهل أن يتهم أحد بها.

تكاد مناقشات المرتضى وتعليقاته كلها توحى أنه يميل إلى القول بعدم إمكان ضبط السرقة أو حصرها والقطع بوجودها، وباستبعاد حصولها على الشكل الذي كان يراه أولئك المتحمسون لإحصاء السرقات وبالسهولة التي كانوا يتصورونها. ويتبين لنا ذلك بصورة أكثر في ما يطرحه من بدائل عن توجيه التهمة بالسرقة إلى الشاعر.

لم يكن المرتضى الناقد الوحيد الذي رأى صعوبة إثبات السرقة وتحرج من اتهام الشاعر بها. فقد تبني القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني هذا الموقف، فصرح بقوله: «ومتى أجهد أحداً نفسه، وأعمل

(1) أنظر:

Lindey, Plagiarism and Originality, P.P. 97-240.

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص 141.

(3) المرتضى، الشهاب، ص 7.

فكره، وأتعب خاطره وذهنه في تحصيل معنى يظنه غريباً مبتدعاً ونظم بيت يحسبه فرداً مخترعاً ثم تصفح عنه الدواوين لم يخطئه أن يجده بعينه أو يجد له مثلاً يغض من حسنه. ولهذا السبب أحظر على نفسي، ولا أرى نغيري بت الحكم على شاعر بالسرقة. . إلا أنني إذا وجدت في شعره معاني كثيرة أجدها لغيره حكمت بأن فيها مأخوذاً - لا أثبتة بعينه - ومسروقاً - لا يتميز لي من غيره - وإنما أقول: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا - فأعنتم به فضيلة الصدق، وأسلم من اقتحام التهور»⁽¹⁾.

بيد أن القاضي الجرجاني لم يثبت في الواقع على هذا القول ويخلص نه بمقدار ما فعل المرتضى، بل نقضه عملياً بنحو واضح وصريح، فعقد فصلاً خاصاً بسرقات المتنبي في ما يقرب من مائتي صفحة، أحصى فيه ما ادعي على المتنبي من السرقات، كما يقول، وأضاف إليها ما عثر عليه هو نفسه⁽²⁾، وأورد هذه السرقات من دون إبداء أي تردد أو تحفظ في توجيه تهم الأخذ أو السرقة في الغالب. بل زاد على ذلك فصرح في نهاية هذا الفصل بما يفيد عن احتمال وجود المزيد الذي لم يعثر عليه أو يفتن إليه منها، وربما استخرجه من كان بصيراً عارفاً بطرق السرق ووجوه النقل فأضافه إليها⁽³⁾.

وفي هذا الإجراء وهذا التوجيه، كما هو واضح، إثبات للتهمة على المتنبي وتأكيدها. كما أن تأكيده السابق لذلك أن السرق داء قديم لم يسلم منه شاعر، ربما كانت نوعاً من التهيئة لتبرير السرقات التي نسبت إلى المتنبي، ومن ثم فهو في الواقع تأكيد غير مباشر لها، لأن ما لم يثبت لا يحتاج إلى تبرير ودفاع من هذا النوع ولا غيره⁽⁴⁾.

(1) القاضي الجرجاني، الوساطة، ص 215.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 216 - 411.

(3) المصدر السابق، ص ص 410 - 411.

(4) المصدر السابق، ص 114.

أما الشريف المرتضى فقد رأى أحد الدارسين أنه تجاوز، هو الآخر. ما أخذه على نفسه وقرره، و«لم يلتزم بما نبه على مجانبته من الحك بالأخذ»⁽¹⁾. واستدل هذا الدارس على ما ذهب إليه بقوله: إن المرتضى قدم لمختاراته من شعر مروان بن أبي حفصة بقوله: «فستلت أن أذكر مختار ما وقع إلي من شعره وأنبه على سرقاته ونظائر شعره»⁽²⁾. والحقبة أن هذا التصريح لا يدل على مخالفة المرتضى لما قرره، لأنه لا يتضمن اتهاماً لمروان بوجود السرقات في شعره، إذ يقول صاحبه: إنه سئل أن ينبه على سرقاته، أي سئل ممن كان يعتقد وجود هذه السرقات، ولم يقل: إنه هو نفسه يعتقد بوجودها. ثم إن المرتضى أعقب معظم ما أورده من مختاراته لأشعار مروان بذكر نظائرها، وليس بذكر المسروق منها، ولـ يصدر منه حكم قاطع صريح بوجود السرقة فيها.

ومهما يكن الأمر فإن المرتضى كان في الواقع أكثر من القاضي الجرجاني في الثبات على رأيه وفي الإخلاص له والدفاع عنه، ولئن حك على معنى أو لفظ في بيت أو أبيات من الشعر لمروان أو لغيره بأنه مأخوذ أو مسروق، فإن ذلك قليل نادر، وربما كان يحدث من المرتضى في غفلة عما استقر في ذهنه وثبت في قرارة نفسه.

البديل من القول بالسرقة:

يطرح المرتضى بدائل عن نسبة السرقة إلى الشاعر يهدف بها إلى إبعاد الشاعر عن موضع التهمة، وإلى تخليص الناقد من التورط في حكم بتهمة قبيحة قد يكون جائراً أو مجانباً الواقع فيه، وهذا البديل هو أن يقال حينما يعثر على نصين متشابهين أو متفقين في المعنى أو اللفظ أو أي

(1) د. أحمد عبد الواحد، النقد الأدبي في آثار الشريف المرتضى (جدة: دار العلم، 1417هـ / 1996م)، ص 71.

(2) المرتضى، الأمالي، ص 519.

عنصر آخر: إن القولين متماثلان و«إنهما متشابهان ومتشاكلان» و«إن هذا نظير ذاك، ولا يزداد على ذلك»⁽¹⁾، أو أن يقال في أي معنى نجد له نظيراً: إن «هذا نظيره وشبيهه»⁽²⁾، فذلك خير من أن نصفه بأنه مأخوذ أو مسروق منه.

والمرتضى بصفته رجل دين، ونقيباً، مهمته كمهمة الإمام أو القاضي لعادل يميل على أن يجعل الناقد في موضع القاضي أيضاً، فيلزمه أن لا يعرض نفسه لظلم أحد، فعند عدم وجود الدليل القاطع على تعدد السرقة فإن «الإنصاف أن يقال هذا المعنى نظير هذا المعنى ويشبهه ويوافقه»⁽³⁾، وهذا كل ما يلزم القاضي العادل أو الناقد المنصف.

إضافة إلى تكرار المرتضى المستمر للبدائل المذكورة وإلحاحه على استخدامها من قبل الناقد، فإنه هو نفسه يمارس استخدامها في نقده لتطبيقي، ويحرص كل الحرص على تنفيذ ما اقترحه، ويتجنب التعسف وإطلاق الأحكام الاعتبارية على ما يورده من نصوص متشابهة في المعاني أو الصور والتشبيهات. وعندما يقارن بين بعض هذه النصوص لا يزيد على قوله: هذا المعنى نظير هذا أو مثله، أو يشبهه، ويشاكله، ويقاربه، ومثبه أو مشابه له، ومماثل أو مثيل له⁽⁴⁾... وهكذا فهو يسعى لأن يكون حكماً نزيهاً. وليتضح ما أردنا بيانه بصورة أكثر، نسوق المثالين التاليين:

يورد المرتضى أبياتاً في وصف الشيب لأخيه الشريف الرضي، منها البيت التالي:

وَمَا شَبِثُ مِنْ طَوْلِ السِّنِينَ وَإِنَّمَا
غُبَارُ حُرُوبِ الدَّهْرِ غَطَى سَوَادِيَا

(1) المرتضى، الشهاب، ص 26.

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص 141.

(3) المرتضى، الشهاب، ص 7.

(4) انظر كذلك: الهامش، رقم (2)، ص 199؛ المرتضى، الأمالي، ج 1 ص 100، 101، 103، 258،

ثم يعلق على البيت قائلاً: «ويشبه تشبيه الشيب وإضافته إلى حروب الدهر قول ابن المعتز:

قَالَتْ كَبِرَتْ وَشَبِتَ قُلْتُ لَهَا هَذَا غَبَارٌ وَقَائِعِ الدَّهْرِ»⁽¹⁾
ويورد المرتضى كذلك أبياتاً أخرى لأخيه الرضي أيضاً، منها البيت التالي:

تُعِيرُنِي شَيْبِي كَأَنِّي ابْتَدَعْتُهُ وَمَنْ لِي أَنْ يَبْقَى بَيَاضُ الْمَفَارِقِ
ثم يعلق عليه بقوله: «نظير قوله: ومن لي أن يبقى بياض المفارق قول البحري «ومن لي أن أمتع بالمعيب»⁽²⁾.

أما في كتاب «الأمالى» فإن المرتضى غالباً ما يتحاشى القول المباشر بالسرقة، فيطلق أحكاماً فيها الكثير من التأنى والحذر، فإذا أورد نصين متشابهين في المعنى مثلاً يقول: وهذا يقارب هذا. وقد يتجاوز ذلك فيقول: ويشبه أن يكون هذا القول مأخوذاً من قول فلان. هذا إذا كان النصان لشاعرين أحدهما متقدم على الآخر زمناً، وكان بين النصين تشابه صريح، فهو على نحو المثال يورد قول أبي العيناء (ت283هـ/896م)⁽³⁾: «أنت والله تقرب منا إذا احتجنا إليك، وتبعد منا إذا احتجت إلينا»، ثم يقول: «يحتمل أن يكون هذا القول مأخوذاً من قول إبراهيم بن العباس الصولي:

بَطِيءٌ عَنْكَ مَا اسْتَغْنَيْتَ عَنْهُ وَطَلَّاعٌ عَلَيْكَ مَعَ الْخُطُوبِ
ومع أنه محض احتمال، فإن المرتضى يسعى إلى تبريره أو التدليل عليه بقوله: إن الصولي وأبا العيناء اجتماعاً في زمان واحد، بينما توفي الأول قبل الثاني وعاش الثاني بعد وفاة الأول زماناً طويلاً.

(1) المرتضى، الشهاب، ص 29.

(2) المرتضى، الشهاب، ص 28.

(3) المرتضى، الأمالى، ج 1، ص 305. أبو العيناء هو محمد بن القاسم الهاشمي.

وهو يقول في بيت الصولي السابق الذكر إنه، بدوره، «يوشك أن يكون مأخوذاً من قول أوس بن حجر»:

وَلَيْسَ أَخْوَكُ الدَّائِمُ الْعَهْدِ بِالَّذِي يَذُّمُّكَ إِنْ وَلَّى وَيَرْضِيكَ مُقْبِلًا
وَلَكِنَّهُ النَّائِي إِذَا كُنْتَ أَمِنًا وَصَاحِبُكَ الْأَدْنَى إِذَا الْخُطْبُ أَعْضَلًا⁽¹⁾

إن أوس بن حجر (ت 620م أي قبل الهجرة)، وهو شاعر جاهلي، بينما الصولي شاعر عباسي واحتمال وجود السرقة أو الأخذ في بيت الصولي وارد، إلا أن المرتضى لا يتسرع في حكمه على الصولي، وإنما يلزم الحذر، ولا يطلق التهمة بالسرقة بصورة مباشرة، فيتورط في حكم قد يكون جائراً فيه. وهذا إجراء يوشك أن يكون قليل الحصول حتى بين أولئك المعتدلين من النقاد.

إن القاضي الجرجاني، على سبيل المثال، يصرح بقوله: «أحظر على نفسي، ولا أرى لغيري بت الحكم على شاعر بسرقة»⁽²⁾، ويعلل ذلك، كما رأينا، بعدم إمكان توفر الدليل القطعي على ذلك، كما يفعل المرتضى⁽³⁾. ويكرر التنبيه على وجوب الحذر في توجيه أي اتهام بالسرقة⁽⁴⁾؛ «لكنه لا يكاد يصل إلى التطبيق حتى ينسى الحذر ويتورط فيما تورط فيه غيره»، وينسى كل ما وضعه من مبادئ، ويمعن في إظهار معرفته بالشعر وقدرته على رد بعضه لبعض. وهو لا يكتفي من أجل تحقيق هذه الرغبة بتوجيه التهم لبعض الشعراء المحدثين، وإنما يعقد فصلاً كاملاً للدفاع عن المتنبي، وللدرد - كما يفترض - على خصومه وإبطال ما نسب إليه من سرقات. ولكنه يسرد فيه أبياتاً لأبي الطيب مع ما شابهها من شعر

(1) المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 305، وللإطلاع على مزيد من الأمثلة انظر نفس المصدر ص 306، 415، 99، 102، 172، 400.

(2) القاضي الجرجاني، الوساطة، ص 215.

(3) القاضي الجرجاني، الوساطة، ص 52، 160 - 162.

(4) أنظر: محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، د. ت)، ص 291 - 294.

السابقين، مشيراً إلى وجود السرقة في بعضها، ليس من الشعر فحسب - من جمل نثرية تشابهها في المعنى أيضاً. وبهذا فإن الجرجاني، كما توصل أحد الباحثين المتتبعين لأحكامه، «لم يستطع أن يفلت مما تورط فيه غيره: من إظهار المهارة في تتبع سرقات موهومة، والكشف عنها كشفاً لا يدل إلا على أنهم يحفظون الكثير من الشعر في الفنون المختلفة»⁽¹⁾. وبعد هذا كله، يتضح أن المرتضى أكثر اعتدالاً وحرصاً على تطبيق نظريته عملياً. حتى من الجرجاني الذي وصف نفسه بالاعتدال والإنصاف وتظاهر بروح القاضي العادل الرحيم، كما اشترط في الناقد أن يكون موضوعياً متأنياً متزناً في أحكامه⁽²⁾.

التعليلات التي يستند إليها المرتضى في نفيه للقول بالسرقة:

بعد أن رأينا المرتضى يقرر نظرياً وعملياً أنه من غير الجائز أو من الصعب أن يتهم شاعراً ما بالسرقة، لصعوبة الوصول إلى الدليل القطعي على التهمة، يمكن أن نتساءل هنا: بماذا يفسر المرتضى التشابه أو التطابق الذي يحصل أحياناً بين نصين شعريين أو أكثر في المعنى أو اللفظ أو الصورة الشعرية؟ هل إن ذلك يحدث دائماً عن طريق المصادفة؟ وكيف تحدث هذه المصادفة؟ أو ما هي مبررات أو أسباب حدوثها؟ هذه الأسئلة يجيب عنها المرتضى من خلال طرح العديد من التعليقات التي يسعى به إلى دعم آرائه السابقة، وهذه التعليقات لا تذكر في مناقشته على نحو متسلسل تسلسلاً منطقياً ثابتاً في موضع واحد، وإنما هي متفرقة مشتتة.

(1) للمزيد من التفصيل حول مخالفة الجرجاني لمبدئه في الحكم بالسرقة أنظر: ما كتبه محمد مصطفى هداره، مشكلة السرقات الأدبية في النقد العربي، ط2 (بيروت: المكتب الإسلامي، 1958م)، ص22 وما بعدها؛ محمود السمره، القاضي الجرجاني الأديب الناقد (بيروت: المكتب التجاري، 1979م)، ص193 - 194، 202 - 204.

(2) من بين النقاد المعاصرين الذين أسبقوا على الجرجاني الصفات المذكورة الدكتور محمد مندور: انظر محمود السمره، القاضي الجرجاني الأديب الناقد، ص167 - 169؛ محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1972م)، ص246 وما بعدها.

نجد في كل موضع يعلق فيه على موضوع السرقة بعضاً منها. إنه يذكر في كل موضع ما يحضره منها عفو الخاطر، وقد يكرر بعضها في عدد من المواضع، مع إضافة شيء جديد لما يكرره⁽¹⁾ يضاف إلى ذلك فإن تعليقاته أو تبريراته لا يجمعها كتاب معين ولا فصل خاص في كتاب من كتبه كما تقدم القول، فهي ليست كلها بارزة واضحة المعالم، إلا أنه يمكن استنتاج غير الظاهر منها بالتأمل والفحص الدقيق لجميع تعليقاته على القضية، ومن خلال قراءة هذه التعليقات والتمعن فيها يمكن استخلاص التعليقات الآتية:

1 - توارد الخواطر:

المفهوم العام لمصطلح «توارد الخواطر» في الشعر هو أن يتفق الشاعران على معنى واحد يوردانه جميعاً بلفظ واحد من غير أخذ ولا سماع، أو كما يستخلص من مجمل تعريفات نقادنا العرب القدامى هو: اتفاق شاعرين في التفكير أو التخيل بحيث يصلان إلى نتيجة واحدة، أو يتوصلان إلى معنى متماثل أو متطابق، أو ينطقان بألفاظ وعبارات متفقة، من دون أن يلتقي أحدهما بالآخر أو يسمع شعره⁽²⁾. وهذا المفهوم، على عمومه، ليس ببعيد عما يستفاد من تعبير «توارد الخواطر coincidence» في النقد الحديث⁽³⁾.

لم يوضح أحد من النقاد العرب في العصر الذي عاش فيه الشريف المرتضى بصورة محددة وصريحة طبيعة «التوارد» و«الموارد» أو «توارد

(1) أنظر: المرتضى، الشهاب، ص 7، 26، 30 في ترديد المرتضى لذكر فكرة التوارد.

(2) أنظر: في تعريف الحاتمي للموارد، كتاب حلية المحاضرة، ص 80 - 99، نقلاً عن محمد مصطفى هداره، مشكلة السرقات الأدبية في النقد العربي، ط2 (بيروت: المكتب الإسلامي، 1395هـ/1975م) ص 109؛ د. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1406هـ/1986م)، ج2، ص 378.

(3) أنظر:

Josep. j. T. Shiply, Dictionary of World Literary Terms, (Boston, 1970), p,52 see also Lindey, Plagiarism and Originality p.25.

الخواطر» و«توارد الخواطر والأفكار» كما يطلق عليه القاضي الجرجاني⁽¹⁾، ولم يتحدثوا بنحو دقيق مفصل عن طبيعة حدوثه بين الشعراء. غير أن بعضهم أشار إلى جملة من الأسباب التي تؤدي إليه. فقد صرح الحسن بن بشر الأمدي - مثلاً - بما يشير إلى تأثير تشابه الظروف الاجتماعية والطبيعية والثقافية في عملية حدوثه؛ فقال إنه: «غير منكر لشاعرين متناسبين من أهل بلدين متقاربين أن يتفقا في كثير من المعاني، ولا سيما ما تقدم الناس فيه، وتردد في الأشعار ذكره، أو جرى في الطباع والاعتقاد من الشاعر وغير الشاعر استعماله»⁽²⁾.

أما أبو هلال العسكري فقد أشار إلى ما قد يكون للبيئة المتشابهة، وما ينتج عن الانحدار من جنس واحد أو سلالة واحدة من تأثيرات في حدوث عملية التوارد⁽³⁾. بينما تنبه محمد بن الطيب الباقلائي إلى فكرة تقارب أساليب التعبير وطرق التفكير نتيجة للتقارب الزمني أو المعاصرة واتفاق طبيعة الحياة⁽⁴⁾. هذا في الوقت الذي لم يربط فيه أبو الطيب المتنبي، أحد أصحاب التجربة الشعرية نفسها، التوارد بعلاقة قرابة، ولا بتمائل بيئة، ولا بتقارب زمن، وإنما جعل إمكان حدوثه مطلقاً. فقد أجاب، عندما سئل عن رأيه في اتفاق شاعرين على معنى أو لفظ واحد من دون أن يلقي واحد منهما صاحبه ولم يسمع شعره، بقوله: «الشعر جادة وربما وقع الحافر على موضع الحافر»⁽⁵⁾.

وقد استخدم المرتضى مصطلح «التوارد» في تعليقاته ومدافعاته عن

(1) القاضي الجرجاني، الوساطة، ص 52.

(2) الأمدي، الموازنة، ص 47.

(3) أبو هلال العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1371هـ/1952م)، ص 230.

(4) أبو بكر الباقلائي، إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، سلسلة ذخائر العرب (12) (القاهرة: دار المعارف، 1954م)، ص 185.

(5) ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج 2، ص 289.

رأيه في السرقات الشعرية، ولكنه كغيره من النقاد المعاصرين له، لم يعرف هذا المصطلح، ولم يبين أسباب حصوله بوضوح. غير أننا، من خلال تتبعنا الدقيق لمناقشاته، ندرك أن فهمه للمصطلح لا يقصر عن المفهوم العام الذي ذكرناه له، وإن اختلف عن غيره من النقاد، فإنما يختلف في طريقة الإشارة إلى هذا المفهوم أو الحديث عن بعض أسباب حدوث التوارد. ولئن أشار بعض النقاد الآخرين، كالنقاد الذين سبق ذكرهم، إلى مفهوم التوارد أو إلى بعض أسبابه بصورة نظرية، فإن المرتضى أشار إلى ذلك نظرياً ووضحه في أعمال نقدية تطبيقية أيضاً.

صرح المرتضى في بداية حديثه عن السرقة الشعرية في كتابه «الشهاب» بقوله: إنه لا يجوز لأحد أن يتهم شاعراً بالأخذ من شاعر آخر لمجرد ملاحظة التشابه بين نصين لهما؛ «لأنهما ربما تواردا من غير قصد، ولا وقوف من أحدهما على ما تقدمه الآخر إليه»، أو أنهما «قد يتواردان». ولم يسمع أحدهما بكلام الآخر⁽¹⁾. وهذا التصريح يشير إلى أن مفهوم التوارد بالنسبة للمرتضى هو نفسه المفهوم العام الذي تعارف عليه النقاد الآخرون، ومع ذلك فإن المثال التطبيقي الذي أورده في هذا الصدد يوضح لنا طبيعة التوارد التي قصد إليها بصورة أكثر.

يسوق المرتضى مثلاً على الاتفاق العفوي من واقع تجربته الخاصة، وذلك بما حصل بينه وبين كل من أخيه الشريف الرضي وعبد الله بن المعتز. فهو يورد أبياتاً لأخيه الشريف الرضي في وصف الشيب أوردناها فيما سبق، في معرض الاستشهاد على موضوع آخر، منها بيت واحد يشبه فيه الشيب بالغبار وهو قوله:

وَمَا شَيْبْتُ مِنْ طَوْلِ السِّنِينَ وَإِنَّمَا
غُبَارُ حُرُوبِ الدَّهْرِ غَطَى سَوَادِيَا
ثم يورد بيتاً آخر لعبد الله بن المعتز فيه تشبيه مماثل وهو:

(1) المرتضى، الشهاب، ص 7.

قالت: كَبُرَتْ وَشِبَتْ، قُلْتُ لَهَا: هَذَا غِبَارٌ وَقَائِعِ الدَّهْرِ
ثم بيت ثالث له هو نفسه، قاله في وصف الإبل، ويتضمن التشبيه
الوارد في البيتين السابقين وهو:

ويهززن عن داعي المراح مفارقاً بلا شمط إلا بياض غبار
ويعلق على هذه الأبيات الثلاثة مقراً بالتشابه الواضح بينها في المعنى
أو الصورة. ولا يشير إلى سبب حصول التشابه بين بيت أخيه وبيت ابن
المعتز، ولكنه في ما يتصل بتشابه بيته هو مع بيت أخيه يقول: «وأقسم
قسماً برة أنني لما نظمت هذا البيت في وصف الإبل ما كنت سمعت قبل
من أحد في نظم ولا نثر في تشبيه الشيب بالغبار». فكيف حصل هذا
التشابه إذاً بينه وبين الشاعرين الآخرين؟ إنه يعلله بقوله: «إنما اتفق على
سبيل التوارد». كيف؟ ولماذا حصل هذا التوارد؟ «لأن تشبيه هذا بذاك (أي
الشيب بالغبار) أمر مشاهد يجوز أن يقع لمن فكر من غير اتباع منه
لغيره»⁽¹⁾.

والمرتضى يشير بقوله: «أمر مشاهد» «فيما يبدو» إلى أن تشبيه الشيب
بالغبار شيء مألوف تتبادر صورته إلى مخيلة كل شاعر يعيش البيئة الطبيعية
نفسها. وهو يذكر أبياتاً أخرى غير الأبيات الثلاثة المذكورة، تتضمن التشبيه
نفسه، ويمكن أن تتخذ كأمثلة صريحة على الفكرة التي أشار إليها، وإن لم
يصرح هو نفسه بأنه أوردها لهذا الغرض. يذكر على سبيل المثال قول ابن
الرومي:

أطار غبار الشيب فوق مفارقي تلوي سنيني الراكضات أمامي
وقول أبي الجنوب:

قالت أرى شيباً برأسك قلت لا هذا غبار من غيار العسكر⁽²⁾

(1) المرتضى، الشهاب، ص 30، انظر كذلك ص 29.

(2) المرتضى، الشهاب، ص 30.

فهذه إشارة واضحة إلى أن تهافت الغبار على الرؤوس في حالة الركض أو في الحرب ظاهرة طبيعية مألوفة، وصورتها يمكن أن تتبادر إلى ذهن كل شاعر يعيش في البيئة نفسها أو في بيئة مماثلة.

وعبارة «أمر مشاهد» التي ذكرها الشريف المرتضى لا تقتصر على الإشارة إلى ما يشاهده أو يراه الإنسان في بيئته الطبيعية، وإنما على ما يشاهده في بيئته الاجتماعية أيضاً. فإن مشاهد المحيط الاجتماعي المتكررة تنعكس أحياناً، بصورة متماثلة، في أذهان الشعراء الذين يعيشون في هذا المحيط. وقد ذكر القاضي الجرجاني لفظة «مشاهدة» ليعني بها نفس ما عناه المرتضى من عبارة «أمر مشاهد» وعلى الصورة التي بينها؛ فهو يقول: إن من المعاني «ما تتسع له أمة وتضيق عنه أخرى، ويسبق إليه قوم دون قوم لعادة أو عهد أو مشاهدة أو مراس»⁽¹⁾.

إن المثال السابق يدل، بلا شك، على مدى إدراك المرتضى لحقيقة التوارد، ولأثر الظروف الطبيعية والاجتماعية المتشابهة في عملية حدوثه. وما دام أثر هذه الظروف مستمراً فإن عملية حصول التوارد على الشكل الذي حصل في الأمثلة السابقة تصبح في رأيه أمراً مألوفاً.

وفضلاً عما سبق، كان المرتضى يؤمن، كما يبدو، بما أشار إليه أبو هلال العسكري من تأثير علاقة القرابة بتوارد الخواطر وأثر الانحدار من أصل واحد في حدوثه. فهو يذكر أنه نظم في معنى لم يسبقه إليه شاعر آخر، وشهد الأدباء بأنه بديع مبتكر، إلا أنه هو نفسه وجد هذا المعنى أو معنى مطابقاً له تماماً في ما بعد في شعر لأخيه الشريف الرضي، مكتوب بخط يده، أثبتته الرضي لنفسه على أنه مبدع له لا متبع فيه. وكان الرضي حينئذ قد توفي. فلم يجد ما يفسر هذا الاتفاق بينه وبين أخيه الرضي في هذا المعنى سوى حصول التوارد «فكثيراً ما يلحق الشعراء فيواردون في

(1) القاضي الجرجاني، الوساطة، ص 186.

بعض المعاني المسبوق إليها». كما يقول، وانتهى إلى التصريح بقوله: «وكيف جرى الأمر، وعلى أي القسمين كان، فإن العنصر واحد، والمعدن واحد، وأينا سبق إلى معنى، فالآخر بالنجر والسنخ إليه سابق وبه عالق»⁽¹⁾. فكللام المرتضى هذا يدل، كما هو واضح، على أنه يؤمن بأن اتحاد الأصل بينه وبين أخيه أو علاقة القرابة كانت سبباً لتواردتهما على المعنى المشار إليه ولاتفاقهما فيه. إذ «السنخ» و«النجر» هما الأصل والحسب كما يقول صاحب لسان العرب⁽²⁾.

ربما اعتبر بعض النقاد أو الأدباء القدامى نسبة مثل هذه الحالات إلى التوارد نوعاً من المجاملة ودفع الحرج من إطلاق تهمة السرقة، الأمر الذي قادهم إلى التسرع في اعتبار التوارد بنحو عام نوعاً من التخلص من توجيه تهمة السرقة. فقد صرح المظفر بن الفضل بن يحيى العلوي (ت 656هـ/ 1248م)، على سبيل المثال، بقوله: «وإنما سموه توارداً أنفة من ذكر السرقة، وتكبراً عن السمة بها»⁽³⁾. بيد أن مثل هذا التصريح يدل في الحقيقة على نظرة سطحية إلى معنى التوارد لا تصل بطبيعة الحال إلى نظرة الشريف المرتضى المعمقة التي تفرّق تماماً بين «التوارد» والسرقة، ولم تكتفِ بتحليل وتوضيح ملابسات «التوارد» ذاته⁽⁴⁾، وبربطه - كما رأينا - بالظروف البيئية المشتركة بين الشاعرين وبالعلاقة القرابة، وإنما تدرجت منه إلى الحديث عما يسمى في النقد الحديث بـ«السرقة غير الواعية»، في محاولة جادة لاستيعاب كل الاحتمالات التي تمنع من اتهام الشاعر بالسرقة أو تفضي إلى إبعاده عن مجال من هذا الاتهام.

(1) المرتضى، طيف الخيال، ص 95.

(2) أنظر: ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص 2114، وج 6، ص 4350.

(3) المظفر بن الفضل بن يحيى العلوي، الإغريض في نصرة القريض (دار الكتب المصرية، رقم 1865 أدب) نقلاً عن د. إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص 218.

(4) المرتضى، طيف الخيال، ص 95، 141؛ وكذلك الشهاب، ص 7.

2 - السرقة غير الواعية:

يوسع المرتضى من مفهوم «توارد الخواطر» المتعارف عليه، وذلك بربطه بنوع آخر من الاتفاق الذي يسبقه اتصال بين الشاعرين وتأثر من اللاحق بنتاج السابق، ومن ثم أخذه غير الواعي من ذلك النتاج، وهذا النوع من الأخذ يمكن أن يكون مطابقاً في طبيعته لما يسمى في النقد الحديث بالسرقة غير الواعية (Unconscious Plagiarism).

لم يبحث أحد من النقاد العرب قبل المرتضى - فيما نظن - فكرة السرقة غير الواعية، بل إنها بالأحرى لم تكن معروفة في النقد العربي، والمرتضى، هو الآخر، لا يسميها ولا يحدد مفهومها بنحو صريح، وإنما يشير إليها بتعبير «توارد من غير قصد». وهو، وإن لم يحدد بصورة واضحة ما يعني بالتوارد من غير قصد، فإنه يشير في سياق عباراته وضمن تطبيقاته المتعددة إلى أن المقصود به هو السرقة غير الواعية أو غير المقصودة.

رأينا أن المرتضى يمثل لما أورده من رأيه في حصول التوارد بقوله: إن تشبيه الشيب بالغبار «إنما اتفق على سبيل التوارد»، والعلة في حصول هذا التوارد هي: «لأن تشبيه هذا بذاك أمر مشاهد يجوز أن يقع لمن فكر من غير اتباع منه لغيره»⁽¹⁾. ونراه في موضع آخر يقول: إنه لا ينبغي أن يقال أخذ فلان الشاعر هذا المعنى من التوارد؛ لأنهما ربما تواردا من غير قصد، ثم يتبع ذلك بقوله: «ولا وقوف من أحدهما على ما تقدمه الآخر إليه»، ويعقب على هذا القول بعبارة أخرى هي: «وربما سمعه فنسيه وذهب عنه ثم اتفق له مثله من غير قصد»⁽²⁾.

من خلال تحليلنا للعبارات السابقة الذكر نستنتج أن المرتضى يميز بين نوعين من التوارد:

(1) المرتضى، الشهاب، ص30.

(2) المرتضى، الشهاب، ص7.

1 - توارد بمعنى الاتفاق العفوي الذي يحصل من دون اتصال أحد الشعارين بالآخر، أو كما يقول: «لا وقوف من أحدهما على ما تقدمه الآخر إليه»، أو «لم يسمع أحدهما بكلام الآخر». وهذا هو التوارد المتفق مع المفهوم العام الذي تحدثنا عنه في ما سبق.

2 - توارد بمعنى الاتفاق أيضاً، ولكن الاتفاق الذي يسبقه اتصال بين الشعارين وسماع اللاحق منهما لما أنتج السابق. ويشير المرتضى إلى هذا الاتصال بقوله: «وربما سمعه فنسيه وذهب عنه ثم اتفق له مثله من غير قصد». وهذا هو ما يعنيه المرتضى في ما يبدو من عبارة «التوارد من غير قصد»، أو «الاتفاق غير المقصود».

ويلاحظ أن المرتضى لا يخلط بين هذين النوعين من التوارد، وإنما يفصل بينهما برفق وحقق، فيقول: «لأنهما ربما تواردا من غير قصد»، أي على الصورة الثانية، ثم يقول: «ولا وقوف من أحدهما على ما تقدمه الآخر إليه» (ويعني أنهما تواردا ولا وقوف من أحدهما...)، أي على الصورة الأولى. ثم أنه في التعليق الآخر يقول: «لأنهما قد يتواردان على ما ذكرناه...»، أي على الصورة الأولى، ثم يذكر النوع الثاني فيقول: «وربما سمعه ونسيه...» وفي النهاية فهو لا يعني بـ «التوارد من غير قصد» التوارد وفق مدلوله العام، وإنما يعني به ذلك الاتفاق الناتج عن أخذ غير متعمد أو غير واع. أو أخذ مع نسيان الأصل، أو عدم الالتفات إليه.

إنه يشير بقوله: «وربما سمعه فنسيه وذهب عنه ثم اتفق له مثله من غير قصد» إلى أن الشاعر قد يسمع شعراً لشاعر آخر ويتأثر به وبما يحتويه شعره من عناصر، وتترسب في ذاكرته أو في ذهنه هذه العناصر ثم ينساها مع مرور الزمن. ولكونها في الأصل باقية مخزنة في ذهنه مترسبة في ذاكرته بدافع تأثره وإعجابه بها، فإنها تظهر بعد فترة من الزمن طافحة في الذهن في حالة من حالات التفكير أو التخيل، فيصوغها هذا الشاعر في شعره من دون وعي منه، ومن دون إدراك أنها في حقيقتها لشاعر آخر

غيره، وبذلك يحصل التطابق بينه وبين ذلك الشاعر الآخر، ولاسيما إذا لم يحصل أي تغيير منه في تلك العناصر، أو يحصل التشابه إن كان قد غير فيها أو في بعضها. وإذا كان هذا هو ما يعنيه المرتضى من عبارته السابقة، فإنه في حقيقته يشير إلى السرقة غير الواعية (unconscious plagiarism)، لأن مفهوم السرقة غير الواعية في النقد الأوربي الحديث لا يكاد يتجاوز في واقعه التوضيح المذكور للعبارة السابقة⁽¹⁾.

إن ظاهرة السرقة غير الواعية أو ظاهرة «التوارد غير المقصود»، بحسب تعبير المرتضى، تكاد تكون ظاهرة طبيعية مألوفة، غير مستنكر حدوثها بين الشعراء أو الفنانين عامة من وجهة نظر النقد الحديث⁽²⁾. وهي في نظر المرتضى كذلك؛ فهو يصرح، كما رأينا، بقوله: «فكثيراً ما يلحق الشعراء ذلك فيواردون في بعض المعاني المسبوق إليها، وقد كانوا سمعوها فأنسوها»⁽³⁾. وسبب ذلك بالطبع ناتج عن حقيقة ثابتة، وهي أن كل شاعر في العادة يستمد جذور تجاربه الشعرية من تجارب شعرية سابقة، ومن كل ما يختزن في ذاكرته أو في ذهنه من إحياءات وعناصر وآثار، وكل ما ينفع به من المعاني والصور والتعبيرات والمواقف المختلفة.

يقول أحد النقاد المعاصرين: «في كل الفنون هناك أبوة مجهولة. وإذا رأيت فناناً عظيماً سترى دائماً أن هذا الفنان قد استخدم كل ما أبدع أسلافه من أعمال رائعة، وذلك هو ما جعل منه فناناً عظيماً. إن رجالاً مثل رافاييل لم يخرجوا من الأرض. إنهم استمدوا جذورهم من الآثار القديمة، من

(1) انظر:

Lindey, Plagiarism and Originality, p.252. June Downey "The unconscious in Creative Imagination", (New York, Harcourt, Brace and Company Inc), 1929, pp.6-55; Herbert Read, "The psychology of art: the receptive aspect" in, Art Now, (New York: Harcourt, Brace & Company), pp.48-53.

(2) أنظر:

See Lindey, Plagiarism and Originality, p.185,251.

(3) المرتضى، طيف الخيال، ص 94 - 95.

أروع الأعمال التي أنجزت قبلهم، ومنها صنعوا أفضل ما يمكن أن يصنع في عصرهم»⁽¹⁾.

ويروي لنا المرتضى حادثة تعرضنا لذكرها من قبل، ونعود إليها هنا لتعزيز تفسيرنا السابق لعبارته «توارد من غير قصد» بصورة أكثر، وتأكيد إشارته إلى فكرة السرقة غير الواعية، وهي الحادثة المتعلقة بما وقع له مع أخيه الشريف الرضي⁽²⁾. فقد ذكر المرتضى أنه قال في جملة قصيدة له، في سنة نيف وثمانين وثلاثمائة، أبياتاً منها:

وعهدي بتمويه عين المحب ثم على قلبه الطائر
فلما التقينا برغم الرقا دمّوه قلبي على ناظري

وقال: إن أهل الأدب تداولوا «إنشاد هذه الأبيات واستغربوا هذا المعنى، معنى البيتين المذكورين، وشهدوا بأنه مستبدأ غير مسبوق إليه ولا متعرض له، وسمع أخي - رضي الله عنه - هذه الأبيات، لأنه قلّ ما كان يخرج لي شيء من الشعر إلا سمعه وأنشده، ولا يخرج له - رحمه الله - طول حياته إلا وينشديه؛ فشهد لهذا المعنى أنه مبتكر مخترع، وأنه مستحسن مستعذب. ولم أسمع له - رحمه الله - طول حياته في هذا المعنى شيئاً». ولكنه - كما يقول المرتضى - عندما تصفح شعر أخيه في سنة نيف وعشرين وأربعمائة لإخراج ما يتعلق بوصف الطيف منه وجد أبياتاً في الجزء الثاني من ديوانه اشتملت على معاني أبياته هو، ومن هذه الأبيات قوله (أي الرضي):

كَانَ قَلْبِي إِلَيْهِ رَائِدَ عَيْنِي فَعَلَى الْعَيْنِ مِثْلُ لِقَلْبِ

(1) أنظر:

William. A. Edwards, Plagiarism, (Combridge: the minority press 1933).

لمزيد من التفصيل والتحليل لعملية التأثر والأخذ الغير واعى و(الأبوة المجهولة للعمل الفني) أنظر: ما

كتبه (هارولد بلوم (The Anxiety of Influence; A Theory of Poetry, pp.77-92.

139-156.

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص 94 - 95.

كَانَ عِنْدِي أَنَّ الْغُرُورَ لَطَرْفِي فَإِذَا ذَلِكَ الْغُرُورُ لِقَلْبِي
ومع أن المرتضى يرى أن لأبياته السابقة الذكر مزية ظاهرة على أبيات
أخيه المشار إليها، فهو يرى أن أبيات أخيه استوفت المعنى الذي تضمنه
شعره، بل إن البيت الثاني «كان عندي أن الغرور لطرفي» قائم في بنائه
أساساً على أبياته هو.

إن مثل هذه الحالة ربما تعد حالة سرقة مقصودة مفضوحة في نظر
كثير من النقاد الآخرين من أمثال النصيبي وابن وكيع وابن أبي طاهر
والآمدي. . إلا أنها لا تعد حالة سرقة مقصودة متعمدة عند المرتضى،
وإنما هي في نظره حالة استلھام وتأثر وأخذ غير واع.

لقد نقل المرتضى أبيات أخيه نقلاً أميناً، ثم أرجع التشابه بينها وبين
أبياته إلى سببين محتملين:

1 - أن يكون أخوه قد قصد إلى نظم المعنى الموجود في أبياته
هو «حتى لا يخلو شعره من المعنى المستغرب المستعذب».

2 - أو أن يكون «أنسي - رحمه الله - سماعه له (أي لمعنى الأبيات)
وقذف به خاطره، وجرى على هاجسه، فأثبته تقديراً منه أنه مبدع له لا
متبع فيه، فكثيراً ما يلحق الشعراء فيواردون في بعض المعاني المسبوق إليها
وقد كانوا سمعوها فأنسوها».

إن كلا الاحتمالين، كما هو واضح، يعينان أن الرضي قد أعجب
بأبيات أخيه وتأثر بها، وأن هذا الإعجاب أو التأثر دفعه إلى تضمينها شعره
في نظم جاء مماثلاً لنظم أخيه. ولكن أخذ الأبيات أو أخذ معناها في
الاحتمال الأول واع ومقصود، إلا أنه لم يقصد به السرقة، وإنما قصد به
الاستعارة أو الاحتفاظ بمعاني الأبيات وبما فيها من صور بسبب الإعجاب
بها، فقد أعجب الرضي بمعناها فعلاً وكان يراه «مخترعاً مستحسنأ مستعذباً»
بحسب تعبير المرتضى. أما الأخذ بالاحتمال الثاني فإنه أخذ غير مقصود أو

غير واع على الإطلاق، حصل - كما يمكن أن توحى عبارات المرتضى - عن طريق ترسب محتويات النص في ذهن الرضي أو في أعماق ذاكرته، ثم اختفاء أصل هذه المحتويات مع مرور الزمن، أي أن الرضي نسي أنه تلقى ما أعاد نظمه من أخيه في الأصل. وهكذا اختلطت العناصر التي اشتملت عليها أبيات أخيه في ذهنه، وفي أثناء عملية التفكير أو عملية التخيل التي يقوم بها الشاعر عادة خلال فترة إنتاجه، «قذف بها خاطره وجرت على هاجسه»، فأظهرها في نص شعري جديد فيه شبه كبير من الأصل دون وعي أو قصد منه، معتقداً أن ما جاء به هو من إبداعه وابتكاره، لم يقلد فيه ولم يسرقه من أخيه.

الأفكار السابقة التي استخلصت من عبارات المرتضى المذكورة تلتقي في مضمونها الإجمالي - في الواقع - مع ما طرحه «إدغار آلين بو» Edgar Allan Poe (1809م - 1849م) خلال تحليله لفكرة السرقة غير الواعية (unconscious plagiarism):

يقول «بو»: «كل ما يعجب به الشاعر يصبح في الواقع جزءاً من روحه. والفكرة التي يسبقه إليها غيره ويعجب بها تصبح في ذهنه أو في نفسه ذات نشأة منفصلة تماماً، على الرغم من أنها منبثقة في الأصل من ذهن منشئها الأول، وعلى هذا النحو فإن الشاعر يمكن أن يمتلك فكرة هي في الأصل لشخص آخر، من دون أن يعتبر منتحلاً لها، بل إنه قد يشعر تماماً أنها ملكه الخاص، وهذا الشعور لا يبطله أو يناقضه إلا وجودها الفعلي المحسوس في مصدرها الأصلي، وهو الكتاب الذي استمدتها الشاعر منه، وهذا المصدر سينسى مع مرور السنين الطويلة، وتنسى في الوقت نفسه الفكرة التي استقيت منه، إلا أن ذلك التداعي والترابط الدقيق في الذاكرة سيعيد إلى هذه الفكرة الحياة مرة أخرى. وستنبثق مرة ثانية في ذهن الشاعر، مالکها الجديد بكل ما للميلاد الجديد من حيوية ونشاط، أصيلة أصالة مطلقة، لا يمكن حتى أن تكون موضعاً للشك. وعندما يكتبها

هذا الشاعر ويعلمها فيتهم بسرقتها، لن يكون هناك أحد في العالم أكثر منه شعوراً بالدهشة لهذه التهمة»⁽¹⁾.

هذا هو بالفعل ما يعتقده المرتضى، كما تشير إلى ذلك تعليقاته وتصريحاته، ولذلك فهو، بدلاً من أن ينسب أخاه إلى السرقة أو يشك في نسبة الأبيات المذكورة إليه، أثبت لها ونقلها على أنها جزء لا يتجزأ من ديوانه ومن إبداعه الخاص، رغم مماثلتها أو مطابقتها لأبياته هو. وبهذا فإن «التوارد» أو «الاتفاق من دون قصد»، أو بتعبير آخر «السرقة غير الواعية» تصبح عند المرتضى من الأسباب التي «تؤدي إلى التشابه الذي لا يسلب مدحاً ولا ينقص فضلاً»⁽²⁾.

إن المرتضى يلتقي، كما رأينا، مع «إدغار آلين بو» في إدراكه وتحليله لفكرة الاتفاق غير المقصود والأخذ غير الواعي، وفي موقفه من هذا الاتفاق وهذا الأخذ. ولئن كان تحليل «بو» لهذه الفكرة أكثر دقة وتفصيلاً، فقد تميز المرتضى بمعالجته للفكرة في إطار نظري وتطبيقي مرتبط بالتجربة الشخصية، فضلاً عن سبقه إليها بطبيعة الحال.

ويكاد المرتضى ينفرد بتحليله الدقيق لعملية التوارد والربط بينها وبين فكرة التأثير والإعجاب والأخذ غير الواعي أو «السرقة غير الواعية» على الصورة التي رأيناها، إذ لا أعلم أن أحداً من النقاد سبقه إلى ذلك، ولا سيما وأن توضيحاته وتحليلاته جاءت في إطار تطبيقي ومستوحى من تجربة شخصية هي تجربة شاعر وناقد في آن واحد. وقد أشار الآمدي إلى السرقة غير الواعية عندما صرح بأن الباحثي «قد استعار بعض معاني أبي تمام لقرب البلدين، وكثرة ما كان يطرق سمع الباحثي من شعر أبي تمام، فيعلق شيئاً من معانيه متعمداً الأخذ أو غير متعمداً»⁽³⁾. غير أن الآمدي لم

(1) أنظر:

Lindey, Plagiarism and Originality; Broadway journal Vol.1 p.212, April 5, 1845.

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص 142.

(3) الآمدي، الموازنة، ص 13.

يربط فكرته هذه بعملية توارد الخواطر بشكل صريح مباشر، ولم يرجع أسباب حصول الأخذ غير الواعي إلى عملية التأثر والإعجاب، وإنما أرجعها - كما رأينا - إلى قرب الشاعرين من حيث البلد أو المكان، والسماع المتكرر من أحدهما لنتاج الآخر بسبب تداول هذا النتاج بين الناس.

ويتفق ابن رشيق القيرواني مع المرتضى في تفسير عملية التوارد وربطها بالتأثر اللاواعي، وفي تبرير الاتفاق بين شاعر وآخر حيث يقول: «يمر الشعر بمسمعي الشاعر لغيره فيدور في رأسه، ويأتي عليه الزمان الطويل فينسى أنه سمعه قديماً». ويعقب القيرواني على ذلك معللاً حصول التشابه بقوله: «وربما كان ذلك اتفاق قرائح، وتحكيكاً من غير أن يكون أحدهما أخذ من الآخر»⁽¹⁾. ويلاحظ أن عبارتي ابن رشيق فيهما شبه كثير من حيث المضمون من عبارة المرتضى السابقة الذكر: «أنسي سماعه له وقذف به خاطره وجرى على هاجسه... فكثير ما يلحق الشعراء ذلك فيواردون في بعض المعاني المسبوق إليها وقد كانوا سموعها فأنسوها». كما أنها متقاربة معها في اللفظ، وكأن عبارتي ابن رشيق جاءتا توضيحاً لعبارة المرتضى أو إعادة لصياغة مضمونها، وبهذا فإن هناك احتمالاً أن يكون القيرواني قد تأثر بالمرتضى في هذه الفكرة أو استفاد من تعليقاته عليها وتحليلاته لها. ويؤيد هذا الاحتمال أن القيرواني يذكر عبارة «اتفاق من غير قصد»، ولا يوضح معناها بصورة صريحة. ولكن، من سياق حديثه يتبين لنا أنه يميز بين السرقة الصريحة والاتفاق العفوي أو الاتفاق غير المقصود بنحو يوحى باطلاعه على أفكار المرتضى المتعلقة بذلك.

يقول القيرواني في دفاعه عن بيت لابن المعتز مشابه في المعنى لبيت آخر: «وهذا لا يكون سرقة لأنها تكون فاضحة، ولا يكون اتفاقاً من غير

(1) ابن رشيق، قراضة الذهب، تحقيق الشاذلي بويحيى (تونس: المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1972م)، ص 83 - 84.

قصد، لأن القصيدة مشهورة، ولا يمكن لابن المعتز أن يقول لم أسمعها»⁽¹⁾. وبناء على ذلك فالسبب لابد أن يكون التوارد أو الاتفاق العفوي الذي لم يسبقه سماع. ومن الملاحظ أن القيرواني يريد بـ «الاتفاق من غير قصد» هنا، الاتفاق الذي سبقه سماع واحتكاك بين الشاعرين، وبتعبير آخر «السرقه غير الواعية»، وقد فعل القيرواني تماماً كما فعل المرتضى، حيث أورد التصريحين السابقين بعد ذكره لعبارة «اتفاق من غير قصد»، وكأنه يريد أن يوضح ما أراد بهذه العبارة⁽²⁾.

يمكن القول إنَّ عدداً من النقاد الذين أبدوا نوعاً من التسامح تجاه مشكلة السرقات الشعرية، كالجاحظ والعسكري والآمدي والقاضي الجرجاني، اعتبروا توارد الخواطر سبباً من الأسباب البارزة والوجيهة في حدوث التشابه بين الشعراء في المعاني والألفاظ والتعبيرات الشعرية المختلفة وإن لم يصرح بعضهم بذلك. غير أن المرتضى يتميز على هؤلاء النقاد بتأكيده بنحو صريح أهمية «التوارد» وضرورة ربطه بظاهرة التشابه بين الشعراء في المعاني وغيرها، ومن ثم اتخاذه كمبرر قوي لنفي تهمة السرقة عن كثير من النصوص الشعرية التي تعتبر سرقات في نظر غير المعتدلين من النقاد.

الاشتراك في المعاني:

ذهب عدد من النقاد من أمثال الجاحظ وابن طباطبا العلوي والعسكري وقدامة بن جعفر - كما رأينا من قبل - إلى أن العبرة في الشعر ليست بمعانيه، وإنما بالألفاظ التي تفرغ فيها هذه المعاني وبالبراعة الفنية في صياغتها وتركيبها، ذلك لأن الشعر في أساسه «صناعة وضرب من النسيج وجنس من التصوير»⁽³⁾. والمعاني شائعة مشتركة بين الجميع، لا

(1) ابن رشيق، قراضة الذهب، ص82.

(2) ابن رشيق، قراضة الذهب، ص83، أنظر كذلك الصفحات 80 - 81، 54، 85، يشير القيرواني إلى أسباب الاتفاق الذي قد يحصل بين الشعراء.

(3) كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1 (الحلبي، 1356هـ/ 1938م)، ج3، ص132.

يختص بها أحد دون آخر، وهي في الشعر بمنزلة المادة الخام وبمنزلة «الخشب للنجارة والفضة للصياغة... معرضة للشاعر، وله أن يتكلم منها فيما أحب وأثر من غير أن نحظر عليه معنى يروم الكلام فيه»⁽¹⁾. وبناء على ذلك، انتهى هؤلاء النقاد إلى القول: إن «من أخذ معنى عارياً فكساه لفظاً من عنده كان أحق به»⁽²⁾، وإن اشترطوا أن يوضع هذا المعنى في صياغة لفظية جديدة أحسن وأجمل من صياغته السابقة⁽³⁾. وعلى هذا الأساس أيضاً، قرر بعضهم أن الشاعر لا يعاب في استعماله لمعنى سبق استعماله، إلا إذا أخذ هذا المعنى المنظوم بلفظه كله⁽⁴⁾. وقد أيد هذه الفكرة حتى القاضي الجرجاني⁽⁵⁾.

بقيت الأفكار السابقة الذكر شائعة بين النقاد حتى عصر ابن رشيق القيرواني الذي نص، كما وجدنا، على أن⁽⁶⁾ «أكثر الناس على تفضيل اللفظ على المعنى»، وأن العلماء يرون أن «اللفظ أغلى ثمناً وأعظم قيمة وأعز مطلباً». وبهذا فلا غرابة أن نرى المرتضى متأثراً بهذه الغالبية من النقاد ومتبنياً الأفكار السابقة.

لقد تأثر المرتضى ظاهرياً، كما تبين، بالأفكار السابقة الذكر. فصرح بأن «الخواطر مشتركة، والمعاني معرضة لكل خاطر، جارية على كل هاجس»⁽⁷⁾، وأن «حظ اللفظ في الشعر أقوى من حظ المعنى»⁽⁸⁾، ورأى أن

(1) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق س. 1. بونيياكر (لندن: بريل، 1956م)، ص 4.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1375هـ/1984م)، ص 483.

(3) العسكري، الصناعتين، ص 196؛ ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، ص 76.

(4) العسكري، الصناعتين، ص 197.

(5) الوساطة، ص 194 - 195.

(6) ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مطبعة السعادة، 1374هـ/1955م)، ج 1، ص 127.

(7) المرتضى، طيف الخيال، ص 95.

(8) المرتضى، الشهاب، ص 79؛ طيف الخيال، ص 39.

المقياس الأساسي الذي يجب أن يعتمد عليه الناقد في تقويمه للعمل الشعري هو «التجويد»⁽¹⁾، ويعني به: «حسن النسيج وسلامة السبك»⁽²⁾. وهكذا وصل في نهاية الأمر إلى أن المعاني مشاعة بين الناس، والتشابه فيها بين الشعراء أمر وارد وطبيعي، كما أن العبرة بصياغة المعنى وليست بالمعنى، ولهذا فإن التشابه الذي يحصل لا يصلح لأن يكون دليلاً على السرقة».

ولكن هل إن ما سبق ذكره يعني أن المرتضى تجاهل أهمية المعنى كلياً، وأنكر ما أفادت به أقواله التي عرضناها من قبل، من أن المعنى قرين للفظ أو العبارة اللفظية في الأهمية والقيمة، وأن الإبداع يقع فيهما على حد سواء، وأن كلاهما يمكن أن يكون مجالاً للسرقة؟

الحقيقة أن المرتضى لم ينكر ذلك، وإذا كان قد قال إن الخواطر مشتركة وإن المعاني مشاعة، فإنما يقصد في واقع الأمر تلك المعاني القابلة في عمومها للإدراك من قبل كل فرد. غير أن فيها أو في ظلالها ما هو محتاج في إدراكه إلى أعمال الفكر وحركة العقل وفعل القريحة وبعد التصور أو التخيل والقدرة على الاستخراج أو الاستنباط. ولذلك كان السابق إليها كأنه مبتكرها، وكان من يدركها من بعده كأنه مبتكرها ومبدعها هو الآخر، إذا كان قد أدركها من دون علمه بمن سبقه إليها. وهذا هو ما قصده المرتضى من قوله: «ومن أخرج إليه خاطره بعض المعاني، من غير أن يكون قد سمعه ولا قرأه ولا احتذاه، فله فضل الاستخراج والاستنباط الدالين على قوة الطبع وصحة الفكر»، أو من قوله: «من نظم معنى نتجه خاطره وسمح له به هاجسه لم يحتد فيه مثال غيره فهو في الحقيقة كالسابق إليه، وإن كان له نظير ما عرفه ولا بلغه»⁽³⁾.

(1) المرتضى، الشهاب، ص 42.

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص 21.

(3) المرتضى، طيف الخيال، ص 141.

ومن ناحية أخرى، فإن المرتضى عندما صرح بأن «حظ اللفظ في الشعر أقوى من حظ المعنى»، وقدم الصياغة اللفظية، ورأى أن العبرة في صياغة المعنى، فإنه، في ما يظهر، وكما يوحى مجمل تعليقاته، يعتقد أن الصياغة الجديدة والنسج الحسن والسبك السليم، هذه كلها تجعل للمعنى المتداول الشائع نفسه صورة جديدة مبتكرة، إذ لا يمكن أن يبقى المعنى في صياغته اللفظية الجديدة على النحو الذي كان عليه في صياغته اللفظية السابقة، ولا بد أن يتغير، مهما كان نوع هذا التغير أو مقداره. وإذا كان الأمر كذلك، فإن المعنى الشائع المتداول في صياغته وصورته الجديدة يصبح جديداً مبتكراً. وهو يعتمد في أهميته وقيمه الإبداعية - بطبيعة الحال - على مستوى البلاغة في التعبير عنه. فعلى قدر ما تكون الصياغة اللفظية المعبرة عنه من البراعة والبلاغة، تكون قيمته ويكون اعتباره. وهذا هو ما قصده المرتضى في حقيقة الأمر من قوله: «ومن عبر عن معنى متداول بأحسن عبارة وأبلغها، فكأنه مبتدئه ومنشئه. وما يضره أن سبق إليه، إذا كان منفرداً بإحسان العبارة عنه»⁽¹⁾.

وقد جاء عبد القاهر الجرجاني في ما بعد ليفصل ويبسط في ما أشار إليه المرتضى واختصر في الدلالة عليه، فقال: «واعلم أن المشترك العام والظاهر الجلي، الذي قلت إن التفاضل لا يدخله، والتفاوت لا يصح فيه، إنما يكون كذلك، ما كان صريحاً ظاهراً، لم تلحقه صنعة، وساذجاً لم يعمل فيه نقش. فإذا ركب عليه معنى، ووصل به لطيفة، ودخل إليه من باب الكناية والتعريض والرمز والتلويح، فقد صار بما غير من طريقته، واستؤنف من صورته، واستجد له من المعرض، وكسي من ذلك التعرض، داخلاً في قبيل الخاص الذي يملك بالفكرة والعمل ويوصل إليه بالتدبر والتأمل»⁽²⁾.

(1) المرتضى، طيف الخيال، ص 168.

(2) المرتضى، الشهاب، نفس الصفحة.

وقد ربط المرتضى، في بعض عباراته السابقة الذكر، فكرة الاشتراك في المعاني بفكرة التوارد، فجعل تداول المعاني أو الاشتراك فيها من جملة أسباب الاتفاق أو التوارد غير المتعمد، فقال: «يواردون في بعض المعاني المسبوق إليها، وقد كانوا سمعوها فأنسوها، فالخواطر مشتركة والمعاني معرضة لكل خاطر جارية على كل هاجس»، وبالتالي، فإن اشتراك الخواطر قد يكون سبباً في حدوث التوارد؛ كما أن التوارد بدوره يكون سبباً في حصول التشابه الذي لا يصلح أساساً لأن يكون دليلاً على حدوث السرقة.

الصورة الشعرية وارتباطها بالقضية:

على الرغم من أن أفكار المرتضى السابقة الذكر لا تحوي إضافات جديدة في بحث موضوع شركة المعاني وربطها بقضية السرقة إذ إن معظم أفكاره المتعلقة بهذا الموضوع تكاد تكون صدى لآراء كثير ممن سبقوه أو عاصروه من النقاد، فإن هناك فكرة مهمة ربما كان المرتضى فيها سابقاً لغيره، وهذه الفكرة هي اختلاف نوعية المعاني المشتركة أو المتداولة، ثم إمكان تحول بعض هذه المعاني من المستوى العام إلى المستوى الخاص، أي من مشتركة مشاعة أو مألوفة إلى معان جديدة مبتكرة، أو خاصة كما عبّر عبد القاهر الجرجاني، وذلك عن طريق تغيير صورتها وهيئتها أو هيئة التراكيب اللفظية التي تحملها.

يثني المرتضى في كتابه «الشهاب» على الدواوين الأربعة التي اختار منها مجموعته الشعرية في وصف الشيب والشباب، وهي ديوانه، وديوان أخيه الشريف الرضي، وديوان كل من أبي تمام والبحتري. فيقول إن هذه الدواوين لم تترك شيئاً من المعاني في أوصاف الشيب. ويضيف إلى ذلك قوله: «فأما بلاغة العبارة عنها (أي عن هذه المعاني) وجلالها في المعارض الواصلة إلى القلوب بلا حجاب، والانتقال في المعنى الواحد من عبارة إلى غيرها مما يزيد عليها براعة وبلاغة أو يساويها أو يقربها حتى يصير المعنى

باختلاف العبارة عنه وتغيير الهيئات عليه، وإن كان واحداً، كأنه مختلف في نفسه فهو وقف على هذه الدواوين مسلم لها مفوض إليها⁽¹⁾.

والذي يهمننا في هذا النص هو قوله: «والانتقال في المعنى الواحد من العبارة إلى غيرها»، ثم قوله: «حتى يصير المعنى باختلاف العبارة عنه وتغيير الهيئات عليه، وإن كان واحداً، كأنه مختلف في نفسه». فالمرتضى هنا يشير في هاتين العبارتين إلى أن نقل المعنى الواحد من عبارة إلى أخرى وتغيير الهيئة أو الصورة السابقة التي وضعت فيه تحوله إلى معنى مبتكر جديد، فهو، وإن كان واحداً في الأصل، يصبح، في القلب والشكل اللفظي الجديد، مختلفاً اختلافاً داخلياً. وبناء على ذلك، فإن المعنى المشترك لا يبقى مشتركاً بعد استخدام الشاعر له في عبارة وهيئة جديدة خاصة به، وإنما يصبح معنى خاصاً ينفرد به صاحبه ويختص به دون غيره، ولا عبرة بالتشابه الخارجي الذي يحصل بينه وبين معنى آخر من نفس الأصل، فهما مشتركان في الأصل ومختلفان في الصورة والواقع، كاختلاف الولد عن أبيه في الملامح والهوية⁽²⁾.

إن المرتضى، في تصريحاته السابقة، يشير في الحقيقة إلى فكرة الصورة الشعرية التي تحدث عنها عبد القاهر الجرجاني في ما بعد، وناقشها وحللها بشكل أكثر تطوراً من المرتضى، إلا أن المرتضى سبقه إلى إدراكها وربطها بموضوع الاشتراك في المعاني.

يقول الجرجاني في تعبير يكاد يكون مشابهاً في مضمونه لتعبير المرتضى السابق الذكر: «لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى، حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتهما»⁽³⁾. ويعود في موضع

(1) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 277.

(2) المرتضى، الشهاب، نفس الصفحة، انظر بقية النص قوله: «وبأيهما تستغني عما سواه».

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 258.

آخر ليطبق هذه النظرية على الشعر والنثر عامة، فيقرر أنه «لا سبيل إلى أن تجيء إلى معنى بيت من الشعر أو فصل من النثر، فتؤديه بعينه وعلى خاصيته وصفته بعبارة أخرى، حتى يكون المفهوم من هذه هو المفهوم من تلك لا يخالفه في صفة ولا وجه ولا أمر من الأمور، ولا يغرنك قول الناس: «قد أتى بالمعنى بعينه، وأخذ معنى كلامه فأداه على وجهه». فإنه تسامح منهم، والمراد أنه أدى الغرض، فأما أن يؤدي المعنى بعينه على الوجه الذي يكون عليه في الكلام الأول، حتى لا يعقل ههنا إلا ما عقلته هناك، وحتى يكون حالهما في نفسك حال الصورتين المشتبهتين في عينك... ففي غاية الإحالة وظن يفضي بصاحبه إلى جهالة عظيمة»⁽¹⁾.

ويضرب الجرجاني مثلاً صغيراً ليثبت أن نقل المعنى ووضعه في عبارة مختلفة يؤدي بصورة حتمية إلى حدوث تغير جوهري في المعنى، حتى لو كان الاختلاف بين العبارتين اختلافاً جزئياً⁽²⁾. ثم ينتهي بعد مناقشات وتحليلات طويلة إلى نتيجة ثابتة، وهي أنه «لا يتصور أن تكون صورة المعنى في أحد الكلامين أو البيتين مثل صورته في الآخر البتة، اللهم إلا أن يعمد عامد إلى بيت فيضع مكان كل لفظة منه لفظة في معناها ولا يعرض لنظمه وتأليفه»⁽³⁾.

ويزيد الجرجاني نظريته توضيحاً، فيبين ما يقصده من «الصورة» فيعرفها بقوله: «واعلم أن قولنا «الصورة» إنما هو تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على الذي نراه بأبصارنا، فلما رأينا البيئونة بين آحاد الأجناس تكون من جهة الصورة، فكأن تبين إنسان من إنسان وفرس من فرس، بخصوصية تكون في صورة هذا لا تكون في صورة ذاك، وكذلك كان الأمر في المصوغات، فكأن تبين خاتم من خاتم وسوار من سوار بذلك. ثم وجدنا

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 261.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، نفس الصفحة.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 487.

بين المعنى في أحد البيتين وبينه في الآخر بينونة في عقولنا وفرقاً، عبرنا عن ذلك الفرق وتلك البينونة بأن قلنا: «للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك، وليس العبارة عن ذلك بالصورة شيئاً نحن ابتدأناه فينكره منكر، بل هو مستعمل مشهور في كلام العلماء»⁽¹⁾.

مما سبق، يتبين أن الجرجاني - في الواقع - يطرح الفكرة التي طرحها المرتضى نفسه، وإن لم يوضح المرتضى معنى «هيئة» في قوله: «تغيير الهيئات عليه»، أي على المعنى، إلا أن المرجح أنه يعني بها (الصورة) التي تحدث عنها وعرفها الجرجاني. ومما يدعم هذا الاستنتاج أن الجرجاني نفسه استخدم لفظة «هيئة» بمعنى الصورة أو بمعنى مرادف أو مقارب لها⁽²⁾. وهناك احتمال كبير في أن يكون المرتضى قد استخدم لفظ «عبارة» أيضاً بمعنى «الصورة الشعرية»، فقال: «فأما بلاغة العبارة» ليعني بلاغة الصورة الذهنية الناتجة عنها وفنيته، وقال: «والانتقال في المعنى الواحد من عبارة إلى غيرها مما يزيد عليها براعة وبلاغة...»، ليعني الانتقال بالمعنى إلى صورة ذهنية أخرى تزيد على الصورة السابقة براعة وبلاغة، ويدعم هذا الاحتمال تفسير الجرجاني نفسه للفظ «العبارة».

يقتبس الجرجاني من كتاب «الشعر والشعراء» لمحمد بن عمران المرزباني (ت384هـ/ 994م) - أستاذ المرتضى - أبياتاً من الشعر فيها بيت زُعم أن قائله أخذه معنىً ولفظاً من بيتين لشاعر آخر. وقد علق المرزباني على هذا الادعاء بقوله⁽³⁾: «ولكنه، أي القائل، لنقاء عبارته وحسن مأخذه قد صار أولى به» أي بالقول، ويعقب الجرجاني على ذلك بقوله: «ففي هذا دليل لمن عقل أنهم لا يعنون بحسن العبارة مجرد اللفظ، ولكن صورة وصفة وخصوصية تحدث في المعنى، وشيئاً طريق معرفته على الجملة

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 508.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 509.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 486.

العقل دون السمع». فإذا كان هذا هو ما يعني المرزباني بلفظة «عبارة» فهناك احتمال كبير أن يستخدم تلميذه المرتضى المصطلح نفسه بلفظه ومعناه.

وفضلاً عن ما سبق ذكره، فإن الجرجاني لم يقصر استخدام مصطلح «عبارة» بمعنى «الصورة» على المرزباني وحده، وإنما قال «يعنون»، أي جماعة النقاد أو الأدباء. وإذن فهذا هو المعنى السائد للمصطلح المذكور في الفترة الممتدة بين زمن المرزباني وزمن الجرجاني على الأقل، وقد صدر معظم نتاج المرتضى خلال هذه الفترة.

وإذا ترجح الاحتمال السابق فإن قول المرتضى: «من عبر عن معنى متداول بأحسن عبارة وأبلغها فكأنه مبتدئه ومنشئه»⁽¹⁾، يشير إلى أن أخذ الشاعر لمعنى متداول وصياغته صياغة لفظية بليغة جديدة تجعل من هذا المعنى معنى جديداً يختلف في طبيعته وفي صورته الذهنية عن المعنى الأول، وتجعل من عملية الأخذ نفسها عملية إبداع جديدة وليست عملية نسخ، وبذلك فإن الشاعر هنا لا يعتبر سارقاً، وإنما يعد مبدعاً مبتكراً.

ومثلما اتفق المرتضى والجرجاني على نفي السرقة عن المعنى المشترك أو المتداول أو المأخوذ من شاعر آخر في حالة التعبير عنه بعبارة مختلفة، مهما كان شكل هذه العبارة أو حجمها، وذلك لتغير صورته في عبارته الجديدة، كذلك اتفق الاثنان في النتيجة، وهي رفض إمكان نسبة السرقة للمعنى المأخوذ أو المستعار بعد وضعه في عبارة جديدة⁽²⁾.

(1) انظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 483، 259. من المفيد جداً قراءة دراسة كمال أبو ديب لمفهوم الصورة الشعرية وفكرة اختلاف المعنى في عملية البناء الشعري عند الجرجاني ومقارنة آراء الجرجاني بوجهة نظر (Clenth Brooks) ونقاد آخرين في اللفظ والمعنى الشعري وعملية البناء في القصيدة، فالمقارنة وضعت في هذه الدراسة لتزيد من توضيح فكرة الجرجاني وتبرز ما تميز به في مناقشتها، وهي بدورها تزيد في توضيح وجهة نظر المرتضى في الموضوع. انظر: كمال أبو ديب. Al-Jurjani's Theory of Poetic Imagery, (Wilts: Aris & Phillips Ltd 1979), pp.52-55.

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص 168.

3 - فكرة السبق وارتباطها بقضية السرقة:

ارتبطت فكرة السبق ارتباطاً وثيقاً بقضية السرقات الشعرية في النقد العربي خلال العصر الذي عاش فيه المرتضى، وأساس هذا الارتباط هو اعتبار السبق محوراً للإبداع ودليلاً على الأصالة، بل هو الأصالة نفسها والإبداع عينه، وأنه «فضيلة عظمى»⁽¹⁾، كما يعبر أحد النقاد القدامى. وبناء على ذلك، كان الشاعر السباق إلى المعنى أو إلى استخدام صورة معينة يعتبر بمنزلة «المالك الأصلي» لهذا المعنى أو لهذه الصورة، بينما يعتبر اللاحق سارقاً أو مقلداً، أو في أقل الأحوال عالة على الأول السابق. ولقد عبر القاضي الجرجاني عن هذا الاعتقاد حين صرح بقوله: إن المعنى «المختص» - ويعني به المبتكر أو المسبوق إليه - هو «الذي حازه المبتدئ فملكه، وأحياء السابق فاقتطعه، فصار المعتدي مختلساً سارقاً، والمشارك له محتدياً تابعاً»⁽²⁾.

إن هذا الاعتقاد كان المنطلق الأساسي لتطور مشكلة السرقات، إذ إن دراسة النماذج القديمة ومقارنتها بالنماذج الشعرية الحديثة، كشفت عن كثير من النظائر، وأظهرت تشابه الشعراء المحدثين مع أسلافهم في كثير من المعاني والصور والألفاظ. وهذا ما دفع عدداً من النقاد من أمثال ابن طباطبا العلوي والقاضي الجرجاني لأن يتصوروا أن الشعراء القدامى قد استنفدوا المعاني والصور، وأن الشعراء المحدثين قد أصبحوا عالة على سابقهم⁽³⁾. وتجاوز أبو عمرو بن العلاء ذلك، فقرر أن الشعراء المحدثين لم يأتوا بأي جديد وأن «ما كان من حسن قد سبقوا إليه»⁽⁴⁾.

(1) القاضي الجرجاني، الوساطة، ص 274.

(2) القاضي الجرجاني، الوساطة، ص 83.

(3) انظر: محمد بن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تحقيق طه الحاجري ومحمد زغلول سلام (القاهرة:

المكتبة التجارية، 1956م)، ص 8 - 9؛ الجرجاني، الوساطة، ص 214 - 215.

(4) الفيرواني، العمدة، ج 1، ص 90.

لقد اتخذ النقاد والأدباء المتعصبون للشعر القديم على الحديث هذه الفكرة أساساً في هجومهم على الشعراء المحدثين وتوجيه تهم السرقة إليهم، فكان المتعصبون للشعر القديم يرون أن سبق هو الأصالة وهو الامتلاك، وأن الشعراء القدامى امتلكوا ما سبقوا إلى استخدامه من معاني أو ألفاظ وتشبيهات وغيرها، ولا يحق لمن أتى بعدهم من الشعراء في استعمالها أو أخذها. وبما أن هؤلاء المتعصبين كانوا يسعون إلى التقليل من شأن الشعراء المحدثين، أخذوا يتتبعون أشعارهم ويقارنون بينها وبين أشعار القدامى آخذين في الاعتبار أن أدنى تشابه بين نص لشاعر محدث ونص لشاعر قديم يعني وجود السرقة في النص الأخير، وأن أي معنى أو لفظ في أشعار المحدثين له نظير في أشعار القدامى يعتبر مسروقاً. وبناء على هذه التصورات، جمع هؤلاء النقاد والأدباء نصوصاً شعرية كثيرة نسبوها إلى السرقات، وأحصى نفر منهم من أمثال المهلهل بن يموت، وأبي الضياء بشر بن تميم، وابن أبي طاهر، ومحمد بن أحمد العميدي، وغيرهم طوائف كثيرة، مما أسموه بالسرقات الشعرية لشعراء محدثين كأبي نؤاس وأبي تمام والبحثري والمنتبي وكثيرين غيرهم⁽¹⁾. وهكذا استقر في أذهان بعض النقاد البارزين من أمثال ابن طباطبا وابن وكيع التنيسي والقاضي الجرجاني برغم ما يظهر من اعتدال، أن الشعراء المتقدمين قد استغرقوا المعاني، وأن الشعراء المحدثين قد أصبحوا عالة على سابقيهم في كثير مما نظموه.

(1) أنظر: المرزباني، الموشح، تحقيق علي محمد البجاوي، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1385هـ/1965م)، ص 408 - 422، 434؛ ابن منظور الأفرقي، أخبار أبي نؤاس (القاهرة: مطبعة الاعتماد، 1924م)، ج 1، ص 76؛ الآمدي، الموازنة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 5 (بيروت: دار المسيرة، 1987م)، ص 51، 103، 274، 312 - 314؛ القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المنتبي وخصومه، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي (بيروت: دار القلم 1386هـ/1966م)، ص 209؛ محمد بن أحمد العميدي، الإبانة عن سرقات المنتبي، تحقيق إبراهيم الدسوقي البساطي (القاهرة: دار المعارف، 1961م)، مقدمة المحقق، ص 6.

لقد قرر ابن وكيع التنيسي (ت393هـ/1002م) أن «مرور الأيام قد أنفد الكلام، فلم يبق لمقدم على متأخر فضل إلا سبق إليه واستولى عليه»⁽¹⁾. وبناء على ذلك، ملأ كتابه «المنصف» بتهم السرقات ضد المتنبي وشعراء محدثين آخرين. وهكذا قرر القاضي الجرجاني أيضاً أن الشاعر المحدث قد وقف «بين لفظ قد ضيق مجاله، وحذف أكثره، وقل عدده، وحظر معظمه، ومعانٍ أخذ عفوها، وسبق إلى جدها»⁽²⁾. بل أتى على معظمها، وأن الشاعر الحديث «إنما يحصل على بقايا: إما أن تكون تركت رغبة عنها، واستهانة بها، أو لبعد مطلبها، واعتياص مرامها، وتعذر الوصول إليها. ومتى أجهد أحداً نفسه، وأعمل فكره، وأتعب خاطره وذهنه في تحصيل معنى يظنه غريباً مبتدعاً، ونظم بيتاً يحسبه فرداً مخترعاً، ثم تصفح الدواوين لم يخطئه أن يجده بعينه أو يجد له مثلاً يغض من حسنه»⁽³⁾. واعتماداً على ذلك حشد في كتابه ما نسب إلى السرقات من شعر المتنبي، وأضاف إليها ما اعتبره هو نفسه سرقات له⁽⁴⁾، مع أنه كان يسعى إلى الوساطة بين المتنبي وخصومه وكان يحظر على نفسه ولا يرى لغيره بت الحكم بالسرقة. كما رأينا ذلك من قبل.

لا ينكر أن الشعراء المحدثين قد تأثروا بالشعراء القدامى، واستمدوا الكثير منهم، شأنهم في ذلك شأن الشعراء في كل زمان ومكان. ولكن لا ينكر أيضاً أن كثيراً منهم استطاعوا بفضل مواهبهم الفنية العالية، كما يقول شوقي ضيف: «أن يغيروا في صور ما استمدوه، وكانهم حرفوه عن أوضاعه، فغدا يختال في شكل حضري مونق»⁽⁵⁾. إنهم استطاعوا أن

(1) المنصف في نقد الشعر وبيان سرقات المتنبي ومشكل شعره، تقديم وتعليق محمد رضوان الداية (دمشق: دار قتيبة، 1402هـ/1982م)، ص9.

(2) القاضي الجرجاني، الوساطة، ص52.

(3) القاضي الجرجاني، الوساطة، ص214 - 215.

(4) القاضي الجرجاني، الوساطة، ص216 - 412.

(5) الفن ومذاهبه في الشعر العربي (القاهرة: دار المعارف، 1965م) ص299.

يخلقوا مما استمدوه أو استعاروه أعمالاً فنية جديدة بالإعجاب، تختلف تمام الاختلاف عن أصولها التي استمدت منها، وإن تشابهت معها في بعض ملامحها، إلا أن المتعصبين للشعر القديم لم يدركوا هذه الحقيقة، بل إنهم لم يحاولوا إدراكها، فقد كانت شدة تعصبهم ضد الشعراء المحدثين تمنعهم من ذلك.

لا شك أن تأثير أنصار القديم في الأوساط الأدبية كان كبيراً، فقد كان منهم الرواة والنحاة وعلماء اللغة والمفسرون وغيرهم. لذلك، ولا غرابة أن يقف القاضي الجرجاني نفسه الموقف الذي لمسناه من تصريحاته السابقة الذكر التي يعتبر فيها السبق «فضيلة عظمى»⁽¹⁾، ويخصص فصلاً كبيراً في كتابه «الوساطة» لتعداد سرقات المتنبي، متخذاً هذا المقياس أساساً هاماً في توجيه تهمة السرقة إلى هذا الشاعر.

لقد كانت فكرة السبق - في الحقيقة - من الأسس المهمة التي قامت عليها الخصومة حول أبي تمام والبحري، ومن ثم توجيه العديد من تهم السرقة ضدهما، وحشد العديد من هذه التهم في مجموعات ومؤلفات ضخمة. فكان أنصار أبي تمام يدعون - كما يقول الآمدي - أن شاعرهم «أول سابق إلى المعاني التي نظم فيها»، وبذلك هو «أصل في الابتداع والاختراع... ولذلك وجب إخراج ما استعاره من معاني الناس، فوجب من أجل ذلك إخراج ما أخذه البحري أيضاً من معاني الشعراء»⁽²⁾ الذين سبقوه، ومن ضمنهم أبو تمام نفسه، وبهذه الطريقة تم جمع المئات مما عده خصوم هذين الشاعرين سرقات. وقد اتخذ خصوم المتنبي مقياس السبق كذلك أساساً في تليق تهم السرقة وتوجيهها ضد خصمهم، وملأوا

(1) الجرجاني، الوساطة، ص 274.

(2) انظر: الحسن بن بشر الآمدي، الموازنة بين أبي تمام والبحري، ص 250، انظر كذلك ص 16 - 17.

العديد من الكتب بهذه التهم⁽¹⁾. وهكذا اتخذت صفة السبق بمعنى الإبداع والأصالة، واعتبرت مقياساً للتفوق في العمل الشعري، وكانت أساساً مهماً في توجيه تهم السرقة ضد العديد من الشعراء المحدثين، بل حتى من القدامى أيضاً، ولا شك أن الكثيرين منهم كانوا براء من هذه التهمة.

مفهوم السبق عند المرتضى:

من خلال القراءة الأولى لأعمال المرتضى النقدية، يبدو المرتضى متأثراً بما ساد بين أنصار القديم - من نقاد وأدباء - من اعتقاد بأهمية السبق وما يترتب عليه أو يرتبط به من مفاهيم وأحكام، فالسبق عند المرتضى، كما يمكن أن يظهر، مرادف للإبداع أو الاختراع، وهو الأصالة بعينها، وأن السبق، كما يبدو في بعض تعبيراته، هو «الابتداء» وهو «الإنشاء»، اللذين يمكن أن يكونا مرادفين لـ «الابتداء» و «الاختراع»؛ إذ إن الدليل الوحيد الذي يعتمد عليه في إثباتهما هو عدم العثور على نظير أو مماثل لما يفترض أنه مسبق إليه.

يصف المرتضى، مثلاً، معنى له في وصف الطيف، فيقول: «وهذا المعنى الأخير مما عندي أنني سابق إليه ومبتدئ به، لأنني ما رأيته إلى الآن لأحد في نظم ولا نثر»⁽²⁾. فالسبق هنا مرادف للابتداء. وهو يصف معنى آخر في بيت شعر له أيضاً، فيقول: «وهذا المعنى أيضاً مما ابتدئته واخترته في وصف الطيف لأنني ما علمت سابقاً إليه وعائراً به»⁽³⁾.

ويستخدم المرتضى للمعنى المسبق إليه أحياناً لفظة «مستبداً»، فهو يتحدث - مثلاً - عن معنى له، فيقول: إن أهل الأدب أعجبوا به

(1) انظر ابن وكيع التنيسي، المنصف، مقدمة المؤلف ص 1 - 3 والكتاب كله شاهد على ما ذكر، وقد سبق وأن ذكرت بعض الكتب الأخرى التي حوت مثل هذه السرقات، انظر: الفصل الخاص بأسباب تطور البحث في قضية السرقات، «الخصومات حول الشعراء».

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص 6.

(3) المصدر السابق ص 7.

«واستغربوا هذا المعنى، وشهدوا بأنه مستبدأ غير مسبوق إليه ولا معترض له»⁽¹⁾، كما أنه يستخدم لفظة «تفرد» بمعنى السبق أو بمعنى عدم وجود النظر الذي يعد دليلاً على السبق كما بيّنا، ويشق من هذه اللفظة ألفاظاً أخرى، فيصف قطعة من الشعر بأنها «فريدة»، أو يصف شاعراً سبق إلى المعنى بأنه «متفرد» أو «منفرد» فيه وهكذا⁽²⁾...

وعلى الرغم من أن المرتضى لا يتجاوز، في مفهومه لـ «السبق»، حدود معناه المتعارف عليه في عصره، وهو التقدم في ابتداع معنى، أو الابتداء في إيجاد صياغة لفظية أو عبارة شعرية معينة. فإن هناك ما يشير إلى أنه يفسر السبق بمعنى آخر أيضاً، وهو «الإيجاد» أو «الابتكار» الذي لا يخضع لحدود زمنية، والابتكار المغاير للاتباع والتقليد. فهذا السبق أو الابتكار ينتج في رأيه عن عملية ذهنية أو فكرية مستقلة، فالشاعر السابق هنا لا يشترط أن يكون هو السابق زمنياً إلى العثور على المعنى، وإنما هو «من نظم معنى نتجه خاطره وسمح له به هاجسه، ولم يتخذ فيه مثال غيره»، والمعنى هو «نتيجة الفكر وثمره الخاطر»، وليس شرطاً أن يكون مسبوقاً إليه زمنياً أو غير مسبوق، له نظير أم ليس له نظير. ويعبر المرتضى عن عملية إيجاد أو ابتكار مثل هذا المعنى أحياناً بألفاظ اصطلاحية استفادها - في ما يبدو - من تعامله الغالب مع علمي الأصول والكلام، مثل «الاستنتاج» أو «الاستخراج» أو «الاستنباط»، ويعتبره دليلاً على براعة الشاعر وقدرته الإبداعية التي يسميها «قوة الطبع وصحة التفكير»⁽³⁾ أو «صحة القريحة والغريزة».

لا يحدد المرتضى المراد في مجال عمله النقدي من الاصطلاحات

(1) المصدر السابق، ص 94.

(2) للأمثلة على ذلك انظر: المرتضى، الشهاب في الشيب والشباب، ص 51، 72، 74، 78، 85؛ طيف الخيال، ص 139، 141، 156، 175، 178.

(3) المرتضى، طيف الخيال، ص 141.

التي سبق ذكرها (استنتاج، واستخراج، واستنباط)؛ لكنه يقصد بها جميعاً، كما يظهر من استعماله لها: «الاختراع الناتج عن عملية ذهنية تربط وتمزج بين عناصر معينة». وهو يشير إلى هذه العملية الذهنية، ويوضح طبيعتها في تعليقه على ما يحتويه كتابه «طيف الخيال» من معانٍ في مدح الطيف أو ذمه، فيقول: «وهذه المعاني في المدح والذم قد تتشعب وتتركب وتمتزج، فيتولد بينها من المعاني ما لا ينحصر ولا ينضبط، بحسب قوة طباع الشاعر وصحة قريحته وغريزته»⁽¹⁾. فهو يشير هنا إذاً إلى أن المعاني تستقر في رحم اللاشعور وتتلاقح وتتداخل، ثم تتناسل وتتكاثر بحسب خصوبة هذا الرحم وقدرته الطبيعية على الإنتاج.

إذا أخذنا في الاعتبار هذا التفسير للاصطلاحات السابقة الذكر، يمكننا القول: إن المرتضى قد أدرك مفهوم الإبداع الذي هو جوهر الأصالة إدراكاً كافياً، وأوضح ماهيته، وإن لم يحددها في تعريف خاص، وإنه، على الرغم من تأثره الظاهري بما كان سائداً بين أنصار الشعر القديم من تعظيم لـ «السبق الشعري» إن صح التعبير، فقد كان مدركاً لأبعاد هذا التعظيم، وللمقاصد التي كان يهدف إلى تحقيقها التقليديون من وراء تبنيهم له والمغالاة في التعويل على السبق، ومدركاً لما ينتج عن هذه المغالاة أو يترتب عليها من إجحاف بحق الشعراء المحدثين الذي يمكن أن يكون هو نفسه في عدادهم إذا طبق مقياس السبق أو أخذ به على عواهنه.

لقد كان المرتضى، كما يبدو من بعض تصريحاته وتعليقاته وأعماله النقدية التطبيقية بعامة، مدركاً لخطورة فكرة السبق وعلاقتها الوثيقة بقضية السرقة وبقضية الإبداع على حد سواء. لذلك فهو لم يغفل مناقشة فكرته والتعليق عليها بما يحدد موقفه منها على النحو الصريح الدقيق، ويفصل ما بين ما يوافق فيه العرف السائد وما يعارضه وينفرد به أو حدث ما يوجب

(1) المصدر السابق ص7.

التراجع عنه. . لقد علق على قضية «السبق»، وناقشها جنباً إلى جنب مع تعليقاته على قضية السرقة، وأدلى بآرائه فيها، وأشار إلى مدى ارتباطها بالسرقة. وقد ركز في مناقشته بالإجمال على ناحيتين أساسيتين هما:

أ - عدم التعويل بنحو كبير أو دائم على مسألة السبق إلى المعنى من الناحية الفنية، وعدم إعطاء هذه المسألة تلك الأهمية المبالغ فيها من قبل التقليديين من النقاد والأدباء.

ب - عدم التمكن من إثبات السبق حتى مع افتراض وجود أهمية كبيرة له.

وقد كان المرتضى يرمي من مناقشته لهاتين الناحيتين، كما يظهر، إلى إثبات أن السبق نفسه ليس مرادفاً للأصالة أو الإبداع بنحو مطلق الأصالة، لذا كان العثور على معنى مسبق إليه في نص لشاعر معين لا يبرر نسبته إلى السرقة.

ومع أن المرتضى يعدّ من التقليديين الذين يؤمنون بمثالية الشعر القديم وعظمته، وبخاصة الشعر الجاهلي، كما سبق ذكر ذلك خلال الحديث عن أسباب اهتمامه بموضوع السرقة، فهو لا يقلل من شأن المحدثين، ولا يطعن في أشعارهم، ولا يطلق حكماً عاماً يقضي بأن يكون القدماء أفضل من المتأخرين، فهو يؤمن - كما بيّنا - بأن «السبق للإحسان لا للأزمان»⁽¹⁾. وإنما يعظم القدماء لما تميز به غالب شعرهم من نقاء اللغة وفصاحة العبارة وفخامة الأسلوب وعفوية الأداء، أما سبقهم إلى المعاني أو إلى استعمال الألفاظ أو الصور فلا يشكل عنده أهمية كبيرة، لأنه يعتقد في قرارة نفسه أن من يستنبط معنى بعمل ذهنه، ولم يقلد فيه أحداً، يصبح «كالسابق إليه، وإن كان قد وجد له نظير ما عرفه ولا بلغه»⁽²⁾. فالمقياس

(1) المرتضى، الشهاب، ص 3.

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص 141.

هنا إذاً ليس السبق إلى المعنى، وإنما هو بذل الجهد الشخصي في استنباطه واستخراجه. وبناء على ذلك، لا يعد سبق الشاعر القديم إلى المعنى مسوّغاً لتفضيله على الحديث أو اعتبار الأول مالكاً والثاني سارقاً أو مقلداً، مع العلم أن المرتضى لا يرى للمعنى في حد ذاته قيمة كبيرة، فالمقياس الأساسي للجودة أو التفوق في العمل الشعري عنده هو «الإحسان»، كما رأيناه يصرح بذلك؛ ويعني بالإحسان تلك المهارة الفنية التي تتجلى في استخدام المعنى أو في التعبير عنه.

لا يتعمق المرتضى في تحليل نظريته في السبق، ولا يحاول تعليلها وإثباتها بصورة منظمة أو متسلسلة. لكن هذه النظرية في الواقع مرتبطة بآرائه السابقة المتعلقة بالاشتراك في المعاني، وبالعبارة أو الصورة الشعرية، وبتوارد الخواطر. وعلى ضوء هذا الارتباط يمكن أن تختصر على الصورة التالية:

أولاً: يرى المرتضى أن المعاني «معرضة لكل خاطر... جارية على كل هاجس»، أي كما يراها الجاحظ «مبسوطة إلى غير غاية وممتدة إلى غير نهاية»⁽¹⁾. وبناء على ذلك، يشترك الناس في العثور عليها وفي استخدامها. فمن الممكن أن يعثر عليها اللاحق كما عثر عليها السابق، من دون أن يكون للسابق فضل أو حتى ارتباط، وبهذا لا قيمة للسبق ولا ميزة للسابق على اللاحق.

ثانياً: يرى المرتضى أن «حظ العبارة في الشعر أقوى من حظ المعنى»⁽²⁾. وقد تبين في ما سبق أنه لا يعني بالعبارة الصياغة اللفظية فقط، وإنما يعني الصياغة الشعرية التي تبرز المعنى في هيئة أو صورة خاصة، أو تظهر المعنى القديم في صورة جديدة مختلفة تماماً عن صورته في عبارته

(1) عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، (4ج)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط2 (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1380هـ/1960م)، ج1، ص76.

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص168.

السابقة، وعلى هذا الأساس، يرى أن «من عبر عن معنى متداول بأحسن عبارة وأبلغها، فكأنه مبتدئه ومنشئه، وما يضره إن سبق إليه إذا كان منفرداً بإحسان العبارة عنه». ومن هذا المنطلق لا يعتبر السبق إلى المعنى فضيلة عظيمة كما اعتبرها القاضي الجرجاني، بل لا تعتبر له قيمة تذكر.

ثالثاً: لقد ذكر في ما سبق أن المرتضى يؤمن بفكرة توارد الخواطر، وأن المعنى قد يخطر في ذهن الشاعر اللاحق تماماً كما خطر على ذهن السابق من دون أي علم منه أو اطلاع على ما جاء به السابق. وبذلك فإنهما قد يصلان إلى المعنى الذي له القيمة الشعرية أو الفنية نفسها - إذا كانت له قيمة شعرية أو فنية - من دون أن يكون للأول فضل على الثاني. لهذا أصبح الشاعر اللاحق، في رأي المرتضى، محتفظاً بحقه في المعنى وفضله في استنتاجه أو العثور عليه حتى ولو حصل اتفاق فيه بينه وبين شاعر سابق؛ لأن حدوث هذا الاتفاق كما يقول: «لا يسلب مدحاً ولا ينقص فضلاً»⁽¹⁾.

صعوبة إثبات السبق:

وفي محاولة المرتضى للتدليل على صعوبة أو استحالة إثبات «السبق» إلى المعنى، وتعيين أو تحديد «السابق» إليه - على افتراض أهمية السبق - يذكر تعليلين هما:

1 - توارد الخواطر: وهو التعليل نفسه الذي استند إليه في رفضه إلى توجيه تهمة السرقة إلى شاعر. فهو يعتقد أن احتمال التوارد يمنع من القدرة على تحديد السابق إلى معنى معين، لأن من يحكم بسبق شاعر إلى معنى أو بتفرد في هذا المعنى، كما يقول المرتضى، «لا يأمن أن يكون، في ما لم يبلغه ولا اتصل به، قد ورد ذلك المعنى» على خاطر شاعر قبله «فإن الخواطر لا تضبط ولا تحصر»⁽²⁾.

(1) المرتضى، طيف الخيال، ص 141 - 142.

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص 141.

2 - صعوبة تحديد السابق لصعوبة أو استحالة الإحاطة بكل ما قيل من الشعر، «ومن ذا الذي يحيط علماً بكل ما قيل وسطر وذكر»⁽¹⁾. فإذا كان يستحيل على الراوية أو الأديب، مهما كانت قوة حافظته وسعة اطلاعه ومعرفته بالشعر، أن يحيط علماً بكل ما قيل من الشعر، فكيف يمكنه تحديد السابق. ويضرب المرتضى أمثلة كثيرة لفشله هو نفسه في نسبة السبق إلى بعض الشعراء في بعض المعاني، فهو يقول مثلاً: «كنت أظن المتنبي قد سبق إلى قوله:

يَحُلُّ الْقَنَا يَوْمَ الطِّعَانِ بِعَقَوْتِي فَأَحْرِمُهُ عِرْضِي وَأَطْعِمُهُ جِلْدِي
حتى رأيت هذا المعنى واللفظ بعينه لجهم بن شبل الكلابي من أهل اليمامة في قوله:

أخو الحرب أما جلده فمجرح كلِّم وأما عرضه فسلِّم⁽²⁾
وعلى هذه الشاكلة يسوق أمثلة عديدة لمعاني المتنبي والبحثري وغيره، عثر على أمثالها في أشعار القدامى بعد أن كان يظن أنها فريدة لم يسبق إليها⁽³⁾. كما أنه يذكر أمثلة أخرى من شعره هو نفسه احتوت على معاني ظن هو أنه سابق إليها، ثم اكتشف بعد ذلك نظائر لها عند شعراء آخرين سبقوه زمناً⁽⁴⁾.

ونظراً لاستحالة أو صعوبة تحديد السابق - في رأي المرتضى - نراه يصدر حكماً مشابهاً لحكمه في توجيه تهمة السرقة إلى الشاعر، وهو أنه «يجب أيضاً ألا يطلق أحد في معنى من المعاني أنه منفرد فيه وسابق إليه، وإن كان لم يسمع له نظيراً ولا عثر له على شبيه»⁽⁵⁾. وبهذه النتيجة التي

(1) المرتضى، طيف الخيال، ص 141.

(2) المرتضى، الأمالي، ج2، ص 41. النص الذي أورده للكلابي يتكون من بيتين استغنى عن الأول فيهما لكفاية الثاني في الدلالة على ما يريد المرتضى قوله أو إثباته.

(3) المرتضى، الأمالي، ج2، ص 40 - 41.

(4) المرتضى، طيف الخيال، ص 139، 140.

(5) المرتضى، طيف الخيال، ص 141.

توصل إليها، وبنفيه لأهمية السبق يكون قد أكد رفضه للاتهام بالسرقة، حين ألغى أحد الأسس المهمة التي بني عليها هذا الاتهام.

مع أن المرتضى يرفض أن يدعي شاعر أنه سبق إلى معنى معين أو تفرد فيه، نراه، في الوقت نفسه، يدرك أن ذلك مما لا يمكن تجنبه دائماً. فقد يعجب شخص ما بنص شعري معين إعجاباً كبيراً، بحيث لا يكاد يشك في أن صاحب هذا النص قد أبدع في ما قاله إبداعاً لم يسبق إليه، فيتجاوز كل المحاذير وتتملكه العاطفة، فيصدر قراراً يحكم فيه بسبق هذا الشاعر في ما قاله من دون تورع أو تثبت وفحص. وهذا قد يحدث بين الشعراء أنفسهم أيضاً. فبعض الشعراء - كما يقول المرتضى -: «قد يبلغ بهم الهوى في الإعجاب والاستحسان لما يظهر منهم من شعر وفضل إلى أن يعموا عن محاسن غيرهم فيستقلوا منهم الكثير ويستصغروا الكبير»⁽¹⁾، وهذا الإحساس ربما دفعهم إلى الاعتقاد بالسبق والتفرد في بعض المعاني التي نظموا فيها. إذا كان ولا بد من ذلك وجب اتخاذ الحيطة والحذر في الحكم. فالشاعر أو الناقد أو القارئ يجب - في رأي المرتضى - أن يكون متأنياً منصفاً أو معتدلاً غير مبالغ في حكمه، فبدلاً من أن يطلق حكماً جازماً قاطعاً يفترض منه أن يقول: «في مثل هذا المعنى ينفرد فلان على ما بلغني واتصل بي وانتهى إليه تصفحي وتأملي»⁽²⁾. وبذلك يكون قد تجنب المغالاة والتعميم وكان أقرب إلى المعقول أو الممكن.

ويطبق المرتضى نفسه الفكرة السابقة الذكر على المستوى العملي، فيقول في معنى لابن الرومي مثلاً: «إنني رأيت هذا المعنى لابن الرومي في قطعة له، وما رأيته لأحد قبله، ويقوى الظن أنه سبق إليه»⁽³⁾. وكذلك يقول في بيت شعر لأخيه الشريف الرضي: «البيت في غاية حسن المعنى

(1) المرتضى، الأمالي، ج 1، ص 60.

(2) المرتضى، طيف الخيال، ص 141.

(3) المرتضى، الشهاب، ص 39.

واللفظ، وكأنه غريب، لأنني لا أعرف إلى الآن نظيره⁽¹⁾. فالبيت، في معناه ولفظه هنا، ليس غريباً فريداً قطعاً وتأكيذاً، وإنما «كأنه غريب». وليس الحكم بالغرابة هنا أيضاً خارجاً عن نطاق تصور الناقد القائل نفسه فيكون حكماً عاماً، وإنما ينحصر ضمن حدود معرفته هو نفسه فقط، «لأنني لا أعرف». ومعناه أنه قد يعرف غيري له نظيراً. ثم إن إضافة لفظة «الآن» تحدد الحكم في نطاق الحاضر ولا تخرجه إلى المستقبل، إذ قد يعثر على نظير للبيت في المستقبل. وهكذا فإن المرتضى يضع كل هذه الاحتياطات تجنباً وحذراً من الوقوع في المغالاة أو الخروج عن حدود الإمكان. وهو يسير على هذا المنهج في كثير من تطبيقاته النقدية.

من الواضح أن الاقتراح الذي يطرحه المرتضى لا يناقض موقفه السابق من فكرة السبق، فالأقترح لا يتضمن أي إقرار بأهمية السبق، كما أنه لا ينفي صعوبة إثباته، وإن نقل ذلك من حالة الاستحالة إلى حالة الإمكان، إلا أنها تبقى مهمة صعبة على الناقد أو الشاعر.

فكرة السبق بين المرتضى ومعاصريه:

يتفق المرتضى مع بعض نقاد عصره في بعض ما طرحه من آراء في موضوع السبق، وخاصة أولئك النقاد الذين يقفون موقفاً متسامحاً من قضية السرقة أو لا يولونها اهتماماً كبيراً. ولكنه مع ذلك ينفرد بميزات وإضافات كثيرة. فقدمه بن جعفر يعلق على موضوع «السبق» من خلال حديثه عن أوصاف المعاني ويعترض - كما يعترض المرتضى - على من يزعم أن للسبق في حد ذاته أهمية، أو أنه صفة تجعل للمعنى ميزة خاصة. فهو يقول⁽²⁾: «إن المعنى المستجاد إنما يكون مستجداً إذا كان في حد ذاته جيداً، فأما أن يقال له: جيد إذا قاله الشاعر، من غير أن يكون تقدمه من

(1) المرتضى، الشهاب، ص33.

(2) المرتضى، الأمالي، ج1، ص546؛ الشهاب، ص91، 97؛ طيف الخيال، ص6، 7، 143.

قال مثله فهذا غير مستقيم». ويعلل ذلك بقوله: إن المعاني «لا يجعل القبيح منها حسناً سبق السابق إلى استخراجها، كما لا يجعل الحسن قبيحاً لغفلة عن الابتداء بها». فقد يكون المعنى «حسناً جيداً غير طريف ولا غريب، وطريفاً غير حسن ولا جيد».

إن تصريحات قدامة السابقة، وإن كانت أكثر وضوحاً وتفصيلاً من تعليقات المرتضى على الموضوع، هي مشابهة لها أو متفقة معها في المضمون. والذي دفع قدامة إلى التقليل من أهمية السبق إلى المعنى هو اعتقاده أن المعنى الشعري لا يخلق ولا يبلى لكثرة تداوله بين الشعراء، وأن العبرة ليست في العثور عليه وإنما في حسن أدائه. لذلك هو لا يرى أي داع للبحث عن السابق إليه، ولا للبحث عن المعاني المأخوذة ولا ممن أخذت؛ وقد جره هذا الاعتقاد إلى عدم الاهتمام بقضية السرقة، كما سبق أن ذكرنا. وهو يتفق في هذه الأفكار مع المرتضى، غير أن قدامة - في الواقع - لا يثبت على إلغاء أهمية السبق إلى المعنى، كما يفعل المرتضى أو كما يظهر لنا في تصريحاته السابقة، وإنما ينسب أهميته إلى الشاعر، فيجعل الشاعر متميزاً بصفة السبق إلى المعنى بدلاً من أن يكون السبق صفة تميز المعنى نفسه، فيقول: «إن الشاعر موصوف بالسبق إلى المعاني واستخراج ما لم يتقدمه أحد إلى استخراجها لا الشعر»⁽¹⁾. وهو بهذا يناقض نفسه مناقضة صريحة، إذ من الواضح أنه لا يكون للشاعر السابق إلى المعنى فضل أو صفة مميزة إلا إذا كان لعمله - وهو السبق - أهمية. وما دام قد ثبت أنه ليس للسبق أهمية أو قيمة فلا فضل للشاعر في سبقه. وبهذا تكون وجهة نظر المرتضى أكثر اعتدالاً ومعقولة واستقامة. فهي تنفي أهمية السبق، ولا ترى للسابق أي ميزة إلا إذا كان متميزاً في صياغته

(1) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تصحيح س. أ. بونيياكر S.A bonebakker (ليدن: بريل، 1956م)، ص 83.

للمعنى. ففكرة المرتضى إذاً أو تحليله للموضوع أقوى في دفع شبهة السرقة من فكرة قدامة. فضلاً عن ذلك، لم يتحدث قدامة عن إمكان أو عدم إمكان تحديد السابق كما فعل المرتضى.

ويتفق المرتضى مع أبي هلال العسكري أيضاً في إنكار أهمية السبق إلى المعنى. فالعسكري يقرر أن «المعنى الجيد جيد وإن كان مسبوقاً إليه، والوسط وسط، والردىء ردىء وإن لم يكن مسبوقاً إليهما»⁽¹⁾. واعتقاد العسكري هذا قائم على أساس أن «المعاني مشتركة بين العقلاء، وإنما يتفاضل الناس في الألفاظ ورصفها»⁽²⁾. وهذا التعليل المستنتج، وإن كان العسكري يلتقي فيه مع المرتضى، هو عند المرتضى أدق وأعمق، إذ عبر هذا الأخير بعبارة أن المعاني «معرضة لكل خاطر وجارية على كل هاجس»، بدلاً من قوله إن المعاني مشتركة. فهذا التصريح يشمل المعاني المتداولة والمعاني الخاصة التي يمكن أن يتوصل أو يسبق إليها أكثر من شاعر. وقد قال المرتضى إن «العبارة» هي الأهم، واستخدام كلمة «العبارة» أدق وأوسع من «رصف الألفاظ» التي استخدمها العسكري. فالعبارة تشمل - كما سبق أن ذكر - الصياغة اللفظية، والصورة الذهنية أو الهيئة الجديدة للمعنى.

والعسكري يتفق كذلك مع المرتضى في القول إن «الشاعرين قد يتواردان على معنى واحد فيكون كلاهما كالسابق إليه»، وينتهي إلى ما انتهى إليه المرتضى أيضاً، وهو أن من الصعب معرفة السابق⁽³⁾، إلا أن مشكلة العسكري هي نفسها مشكلة قدامة، فهو يتبعه في الظاهر من دون تحقيق منه، فينفي أهمية السبق ثم يحولها إلى السابق فيجعله صاحب

(1) العسكري، الصناعتين، ص 197.

(2) العسكري، الصناعتين، ص 196.

(3) العسكري، الصناعتين، 196 - 197.

الفضل، حيث يقول: «على أن ابتكار المعنى إنما هو فضيلة ترجع إلى الذي ابتكره وسبق إليه»⁽¹⁾. وبذلك يقع في التناقص الذي وقع فيه سلفه قدامة، لأنه ينسى أن نسبة الفضيلة للسابق معناها إقرار بأهمية السابق.

إن قدامة بن جعفر والعسكري هما الناقدان البارزان اللذان تحدثا عن فكرة السبق، أما النقاد الآخرون فمعظمهم يذكر «السبق إلى المعنى» بشكل عرضي، على اعتبار أنه صفة تدل على سمو الشاعر أو سمو النص الشعري، أو باعتبار أن السبق - كما يرى القاضي الجرجاني - صفة وفضيلة عظمى يقَدَّم على أساسها شاعر على غيره، إلا أن أياً من هؤلاء لم يناقش الموضوع أو يدلي فيه بآراء ظاهرة الأهمية..

يمكن أن يستنتج، من كل ما سبق ذكره، أن المرتضى ناقش موضوع السبق في تعليقات وعبارات وجيزة، ولكنه أبدى من خلالها وجهة نظر فيها الكثير من العمق والدقة والاستقامة، كان يسعى فيها إلى تدعيم موقفه من قضية السرقات الشعرية، حيث ترفض وجهة النظر هذه بمضمونها العام أن تكون الأصالة منحصرة في شعر الأقدمين، وينكر أن يكون العثور على معنى جديد أو السبق إلى هذا المعنى أو السبق إلى استخدامه في حد ذاته إبداعاً أو مظهراً من مظاهر الإبداع في التجربة الشعرية. وهكذا يغلق المرتضى بهذا الموقف الطريق على أولئك التقليديين المغالين في تمجيد الشعراء القدامى وإعطاء أشعارهم صفة القداسة ونسبة التقليد والمحاكاة والتبعية إلى الشعراء المحدثين أو توجيه تهم السرقة إليهم لأدنى تشابه في أشعارهم مع أشعار أسلافهم. وبذلك تراه يحجب تهمة السرقة عن طائفة كبيرة من النصوص الشعرية، وعن عدد من الشعراء الذين نسبوا إلى السرقة وهم في حقيقتهم براء منها.

(1) العسكري، الصناعتين، ص 196.

مفهوم المرتضى للسبق في مقياس النقد الحديث:

يلتقي المرتضى، في كثير من آرائه السابقة الذكر، مع نقاد أوربيين محدثين لهم مكانتهم البارزة بين أدباء عصر النهضة. وهذا الالتقاء لا يدل بالضرورة على أن هؤلاء النقاد قد تأثروا بآرائه بنحو مباشر أو غير مباشر، كما أن آراءه، على الرغم من التقائها أو تشابهها في بعض الجوانب مع آرائهم، لا يمكن، بطبيعة الحال، أن تكون متبلورة أو متقدمة مثلها، إذ إن مرور الزمن حكمه وأثره في نضج الفكر وتطوره بلا شك. غير أنه يمكن القول: إن ما توصل إليه المرتضى من أفكار أو آراء متعلقة بكل من موضوع الأصالة والإبداع في العبارة الشعرية، يدل، بلا ريب، على ما كان يتمتع به هذا الرجل من بعد نظر، ومن سعة في التفكير وبراعة في النقد جديرة بالإعجاب والاهتمام، إذا وضعت في إطارها الزمني والثقافي الخاص.

لقد أكد المرتضى، كما رأينا، أن السبق إلى العثور على الفكرة أو إلى خلقها لا يمثل في حد ذاته أهمية كبيرة في مجال العمل الشعري. ذلك لأن الإبداع الشعري لا يكمن في الفكرة وحدها، وإنما في طريقة استعمالها وفي صياغتها أو التعبير عنها، أي في القالب اللفظي الذي يغيّر من صورتها ومن هيئتها القديمة ويبعث فيها حياة جديدة، لها انعكاساتها الفنية الرائعة وتأثيراتها المميزة. فبراعة الشاعر إذاً وأصالته في الإبداع وفقاً لهذا المفهوم لا تنحصران في العثور على الفكرة أو في الكشف عن المعنى، وإنما في «التفرد» أو التميز في التعبير عنهما، وفي إبرازهما في صورة تركيبية أفضل، تحمل هويتها وبعدها الفني الخاص.

وإذا كان الشاعر المبدع هو الذي يأخذ المعنى فيصوغه في عبارة جديدة تغيّر من هيئته وصورته بما يجدد حياته وحيويته ويكسبه طراوة وفنية وروعة جديدة، فإن استعمال الشاعر معنى متداولاً أو فكرة سبق إلى استعمالها لا يعتبر تقليداً ولا سرقة، بل يعتبر طريقاً إلى امتلاك المعنى وابتكاره أو خلقه من جديد. وبهذه النتيجة ينتهي المرتضى إلى إثبات عدم

جدوى البحث عن سرقات معاني الشعراء، كما يدل على عبثية اتهام أي شاعر بالسرقة.

هذه النظرية التي طرحها المرتضى ضمن تعليقاته المختصرة وعباراته الموجزة تعد - في واقع الأمر - من أبرز النظريات التي نوقشت في الأدب الأوربي في عصر النهضة، وخاصة في الأعمال النقدية التي تناولت بحث قضية السرقات وموضوعات الأصالة والتجديد والإبداع في الشعر، حيث نالت اهتمام كثير من النقاد والشعراء وحظيت بتأييدهم، وخصوصاً الشكليين، بل حتى المعتدلين منهم.

لقد كان للكاتب والروائي الفرنسي «أناتول فرانس» (Anatole France ت 1924م) على سبيل المثال، موقف مشابه لموقف المرتضى من قضية السرقات الشعرية. فقد كان يرفض المغالاة في الاتهام بالسرقة، ويقدم المسوغات التي من شأنها أن تبعد الشاعر عن موضع التهمة. وكان من جملة هذه التبريرات، التدليل على أهمية الصياغة أو الأداء اللغوي للفكرة، كأساس في الإبداع، مقابل التقليل من أهمية العثور على الفكرة أو السبق إلى استخدامها، لأن الأداء اللغوي للفكرة في رأي «فرانس» هو الذي يشكل الطابع الخاص، ويمثل الملكية الفنية الحقيقية للكاتب أو الشاعر، وهو الذي يميزه عن غيره، ويسوّغ له أخذ ما يمتلكه الآخرون، حيث يتحول ما يأخذه منهم إلى عمل فني جديد، يختلف عن الأصل، ومن ثم يبقى لكل من الآخذ والمأخوذ منه حقه في ما أبدع فيه، وليس في مجرد العثور على الفكرة⁽¹⁾.

وتحدث الشاعر والروائي الألماني «يوهان غوته» (Johann Goethe ت

(1) أنظر:

Emilé Henriot, Livres et portraits. (Paris: Plon-Nourrit, 1923), p.326, For more details on Anatole France's opinions on plagiarism see Anatole France, On life and Letters. (Fourth Series), trans. Bernard Mail, (London: John Lane, The Bodley head, 1924), pp.149-167.

1832م) قبل «France» عن أهمية الأداء الشعري، واتفق في مضمون حديثه مع ما قاله المرتضى، وهو «أن من عبر عن معنى متداول بأحسن عبارة وأبلغها فكأنه مبتدئه ومنشئه»، على اعتبار أن المحك هو «العبارة» الشعرية. فصرح «غوته» بقوله: «إنّ الكتاب يكونون أكثر حداثة ليس لأنهم قدموا شيئاً جديداً، وإنما، ببساطة، لأنهم عرفوا كيف يعبرون عما كان يجب أن يقولوه، ووضعوه وكأن لم يقله أحد من قبل»⁽¹⁾. ولقد كان الشاعر الإنكليزي «ألفريد هاوسمان» (Alfred Housman ت 1936م) أكثر صراحة ووضوحاً في توافقه مع المرتضى على تأكيد أهمية الصورة الشعرية، حيث نص على ذلك قائلاً: إن «الشعر ليس هو ما تقول، وإنما هو في طريقة ما تقول» «poetry is not the thing said, but a way of saying».

فهذا القول يكاد يكون، كما هو واضح، مطابقاً لقول المرتضى: «فحظ العبارة في الشعر أقوى من حظ المعنى». إن ما يقصده «Housman» من عبارة «a way of saying» هو الصياغة اللفظية، أو اللغة الشعرية التي تحوّل الفكرة إلى عمل فني يشد عاطفة القارئ ويهزه ويشركه في الانفعال⁽²⁾.

وقد ذكر في ما سبق، وفي أثناء الحديث عن قضية اللفظ والمعنى - أن الشاعر الإنكليزي «ألكسندر بوب» (Alexander Pope ت 1744م)، وهو أحد الشعراء والنقاد الشكليين، يؤمن بأن المعاني مشتركة بين الشعراء في كل الأزمان، وأن الشعراء يعتبرون ورثة شرعيين لأفكار سابقيهم. فهم مخولون بأن يأخذوا منها ما يشاؤون، وذلك لأن الفن لا يكمن في هذه الأفكار وإنما في التعبير عنها⁽³⁾.

(1) أنظر: Lindey, Plagiarism and Originality, p.19.

(2) أنظر:

J. Bronowski, The Poet's Defense (Cambridge: The University Press, 1939), p.210. See also pp.209,211.

(3) أنظر:

John C. Collins, Pope's Essay on Criticism (London: Macmillan and Co. 1925), p.10.

والمرتضى لا يتفق مع «بوب» Pope في اعتبار الأفكار أو شعري كلها مشتركة موروثه، لأنه يميز - كما تبين من قبل - بين نوعين منها: نوع مشترك متداول ونوع خاص، أو كما سماه «مستنتج مستنبط». فهو إذ لا ينكر أن هناك معاني يتكررها الشاعر أو يبدعها فيتميز بها عن غيره. ولكنه يتفق مع «بوب» Pope في أهمية العبارة، وفي أنها المقياس أو المحك الأساسي في العمل الشعري. ولهذا فإن الاثنين يتفقان على الإيمان بعدم أهمية السبق إلى المعنى، فمثلاً يصرح المرتضى بأنه لا يضر الشاعر أن يكون مسبقاً إلى المعنى الذي يعبر عنه، وأن ذلك «لا يسلب مدحاً ولا ينقص فضلاً، ما دامت العبرة بإحسان العبارة عن هذا المعنى»، كذلك يرى Pope «أنه ليس المهم أن الشعراء قالوا ما قالوه بعد أو قبل، ذلك لأن فنهم يعتمد على العبارة:

«Never mind that what they (the poets) said had of been said before that's because Their art lies... in the expression»⁽¹⁾

وما رآه المرتضى من عدم وجود أيّ أفضلية في السبق إلى استخدام المعنى، وعدم جواز حرمان الشاعر اللاحق صفة الإبداع لمجرد استخدامه معنى مسبقاً إليه أو فكرة تقدم الوصول إليها، ما لم ينقل الشاعر هذا المعنى بعبارته أو هذه الفكرة بنص لفظها، قرره الفيلسوف الفرنسي «بيير بايل» (Pierre Bayle ت 1706م) بعد قرون بعينه، حين صرح بقوله: «إن استعمال الفرد لفكرة موجودة في كتاب ليس بأقل براعة ولا أقل إبداعاً من أن يكون هو نفسه مؤلفها أو منتجها»⁽²⁾. ذلك لأن محك الإبداع، كما يرى «بايل» Bayle، ومقياس التجديد والبراعة الفنية، «the wit» هي كلها في إفراغ الفكرة ضمن قالب فني رائع، فهذا هو التجديد الحقيقي.

(1) أنظر: John Butt, The Augustan Age, p.105.

(2) أنظر: Lindey, Plagiarism and Originality, p.19.

إن «ببير بايل» وإن عبّر عن الفكرة السابقة بنحو مختلف عن تعبير المرتضى فإنه يتفق معه في كثير من تفاصيل هذه الفكرة، فهو يرى، بأن استخراج الشاعر للفكرة الموجودة في كتاب ما، أو المستعملة من قبل شاعر سابق على هذه الصورة يجعله مساوياً لصاحب الفكرة الأصلي في الإبداع. وإذا كان المأخوذ معنى فالأخذ يصبح «كالسابق إليه» كما وجدنا المرتضى يصرح، لأن الشاعر اللاحق الأخذ وفق هذه الصورة يعتبر مجدداً.

وقد أيد كل من (وليام شكسبير) Shakespear (ت 1616م)، و(جان مولير) Moliere (ت 1673م) الفكرة السابقة نفسها. أما (غوته) Goethe السابق الذكر فقد تبناها وعلق عليها بنحو يقترب فيه من تفكير المرتضى، وإن ابتعد عنه في الزمان واختلف معه في اللغة والعبارة، حيث أضاف هذا الأخير إلى ما نقلناه عنه فيما سبق بما يفيد: أن استخدام المواد المهيأة «the given material» أو المسبوق إليها باصطلاح النقد العربي، ليس مساوياً فقط لتهيئة مواد جديدة في حالة التعبير الجيد عنها. بل ربما يكون استخدامها أسهل وأحسن من البحث عن مواد جديدة، على اعتبار أن وظيفة الشاعر الأساسية، كما يرى (غوته)، «هي أن يبعث الحيوية، أو الحياة الجديدة في ما يستخدمه من مواد متوافرة ويخرجها في أداء فني بارع»⁽¹⁾. وهذا هو ما كان المرتضى يعبر عنه أو يشير إليه.

وقد تحدث المرتضى عن طريقتين لإبداع المعنى الشعري، وهما:

الأولى: تتم عن طريق صياغة المعنى القديم صياغة جديدة تتغير به هيئته أو صورته فيصبح مختلفاً عن الأصل.

(1) أنظر:

Brander Matthews, *Inquiries and Opinions* (New York: Charles Scribner's and Sons, 1917), p.98.

الثانية: تتم عن طريق دمج أو تركيب عدد من المعاني القديمة، أو المسبوق إليها.

والطريقة الثانية - كما هو ملاحظ - تقترب من مفهومه للإبداع، ومن مفهوم الإبداع في النقد الحديث أيضاً. فقد رأينا أن المرتضى يشير في أثناء تحليله لهذا المفهوم إلى أن عملية إبداع أو - كما يعبر - توليد المعنى لا تعني استخراج عنصر من عنصر أو معنى من معنى، كما يرى ابن رشيق القيرواني، وإنما هي عملية معقدة يتم فيها أو بها مزج عناصر عديدة لتكوين أو «استنباط» نتاج جديد، وأن هذه العملية خاضعة في مردودها وقيمة هذا المردود أولاً وآخراً إلى قدرات الشاعر الفنية أو ملكته الشعرية الذاتية . .

أما في النقد الحديث فقد نبه «ت. أس. إليوت» T. S. Eliot - مثلاً - إلى عملية الإبداع نفسها في جملة حديثه عن الموهبة الشعرية الشخصية. بنحو قريب مما صنع المرتضى. حيث أفاد بأن الصورة الشعرية (the image) أو النتاج الشعري عموماً لا يعني فقط تطوير شيء من شيء سابق، وإنما يخضع في تكوينه لعملية تركيب ومزج معقدة. فالعنصر الذي يشترك في تكوين هذا النتاج عندما يأتي إلى ذهن الشاعر يبقى معلقاً حتى يأتي العنصر الآخر أو العناصر الأخرى، فتتضم إليه وتمتزج به لتكوّن النتاج الجديد، إذ إن ذهن الشاعر في الحقيقة - كما يقول «إليوت» نفسه - بمنزلة اللاقط الذي يقتنص ويختزن العديد من الأحاسيس والتعبيرات والصور التي تبقى مختزنة حتى تجتمع كل العناصر التي يمكن أن تؤلف منها المركب الجديد⁽¹⁾.

والبراعة في دمج العناصر المستفادة لتكوين المركب الجديد تعتمد

(1) أنظر:

T.S Eliot, "Tradition and the Individual Talent " in Selected Essays, (New York: Harcourt, Brace and co.1932) p.8; or in The Sacred Wood; Essays on Poetry and Criticism, (London: Methuen and co. 1950), p.55.

بصورة أساسية - كما يرى «إليوت» - على قدرات الشاعر الفنية والتي يمكن أن توجد «مولوداً» جديداً فيه ملامح من أبويه ومن أصوله التي يتركب منها، ولكنه يتميز بهوية خاصة وتكوين أصيل خاص. وبهذا فإن «إليوت» يصل إلى النتيجة التي يصل إليها المرتضى، فلا يرى بأساً في استعمال الشاعر لما سبق إليه، أو استعمال ما هو متداول من العناصر كمواد أولى أساسية، أو مواد خام يصنع منها نتاجه الشعري الجديد، بل يرى أنها خلفية أو قواعد مكونة لا بد من توافرها. وبذلك يكون عمل الشاعر، كما يقول «إليوت»، «ليس أن يجد أو يبحث عن انفعالات جديدة، وإنما يستعمل المعتاد المألوف منها ويصنع منه شعراً» أو يحوله إلى عمل شعري جديد⁽¹⁾.

وهكذا نجد أن الشريف المرتضى يلتقي مع «إليوت»، ومع من ذكرناهم من النقاد المحدثين في كثير من الأفكار المتعلقة بعملية إبداع الشعر وخلق المعنى الشعري وطبيعة تكوين عناصر النتاج الشعري، وما يتبعها من استمداد المعاني واستعارتها أو إنتاجها أو السبق إليها، وما يرتبط بكل ذلك من مؤثرات وملايسات. وإن كنا لا نزعم أن أفكار المرتضى المتعلقة بهذه المسائل قد بلغت من التطور والاتساع والنضج ما بلغته أفكار هؤلاء النقاد، فإننا لا نستطيع أن نغفل ريادته إلى بحثها أو التطرق إليها، أو الإشارة إلى ما يمكن أن يفتح الآفاق نحو تطويرها وبلورتها.

(1) أنظر: Eliot, Selected Essays, p.10; The Sacred Wood, p.58.

الخلاصة

تبين، من خلال هذه الدراسة الموجزة، أن المرتضى عاش في بيئة كثرت فيها النزاعات السياسية والخلافات الاجتماعية، إلا أن الحركة الفكرية كانت نشطة والثقافة مزدهرة. وقد تفاعل المرتضى مع هذه البيئة، وتأثر بها ' تأثراً إيجابياً كبيراً، فارتبط جزء كبير من حياته بقضايا النزاع العقائدي وما صاحبه أو نتج عنه من نشاطات فكرية، فأفاده ذلك كثيراً في صقل مواهبه وفي تطوير رصيده العلمي وثبتت مكانته الاجتماعية. وقد كان للمناصب والوظائف الدينية التي ورثها المرتضى عن والده وأخيه الشريف الرضي دور كبير في تبلور تلك المواهب ومضاعفة ذلك الرصيد، لما كانت تتطلبه تلك المناصب والوظائف من إعمال الذهن ونشاط الفكر والتوجه لاكتساب ما تمليه ممارسات العمل الفعلي. كما كان التنافس على استقطاب الشخصيات الاجتماعية ورجال المعرفة الذي رافق النزاع السياسي ذا أثر واضح في زيادة نفوذه اجتماعياً، وفي الارتقاء بمكانته العلمية والأدبية، إذ تمكن من توثيق علاقاته بالأطراف المتنافسة أو المتنازعة وكسب احترامها. وكانت هذه العلاقات بدورها عاملاً في زيادة فرص احتكاكه بمصادر ثقافية رفيعة المستوى، وفي زيادة نشاطاته في ميادين مختلفة من المعرفة. وقصائد التعازي والتهاني والمدائح والرثاء الكثيرة التي نظمها المرتضى في المبرزين من علماء وأدباء وأمراء ووزراء وكبار الشخصيات في عصره، والكتب التي ألفها تلبية لرغبة بعض رجال الدولة آنذاك، يمكن أن تكون كلها أدلة على

ما استطاع المرتضى أن يحقق من علاقات، وعلى ما عادت به تلك العلاقات من نتائج إيجابية ومن آثار في بناء شخصيته العلمية والأدبية والاجتماعية.

إن مراحل حياة المرتضى، وما مرت بها هذه الحياة من تطورات، تجسد العناصر التي اشتركت في بناء شخصيته، وتعكس الأبعاد التي بلغت، والمستويات التي انتهت إليها. فظروفه العائلية، ونشأته، وعلاقاته الاجتماعية، وطموحاته الكبيرة، كانت كلها حافزة على ممارسة النشاط الفكرية الفعالة، وقدراته الذهنية العالية، ومواهبه الشخصية كانت مهية للأخذ والاستيعاب والتمثيل والعطاء المثمر، بينما كان عصره زاهراً بالنشاط والحيوية في مختلف ميادين المعرفة، ومصادر التثقيف مهية له ووفرة ثرية واسعة ومتنوعة. لذلك كانت الحصيلة الفكرية التي اكتسبها وظهرت دلائلها وآثارها في مؤلفاته الكثيرة عميقة، واسعة، متنوعة، وغنية.

دلت مؤلفات المرتضى البارزة التي تم فحصها والتعريف بها في متن هذه الدراسة على تنوع خبراته واتساع معارفه، وعلى تضلعه، ليس من العلوم الإسلامية والعقائد والكلام فحسب، وإنما من الأدب والشعر والنقد أيضاً. فقد أثبت جزء مهم من هذه المؤلفات، بما اشتمل عليه من نظريات وآراء وأفكار، أن مكانة المرتضى كأديب وشاعر لا تقل كثيراً عن مكانته كعالم دين ومتكلم ولغوي ومفسر. أما في مجال النقد فقد تبين أن المرتضى لا يقل، في مؤهلاته وخبراته واطلاعه وبراعته كناقذ، عن بقية نقاد عصره البارزين، وإن قل نتاجه النقدي النظري قياساً إلى بعضهم، فقد كان له من نقده التطبيقي ما يبرز مكانته.

إن دراستنا لبعض أعمال المرتضى النقدية والأدبية دلت - كما رأينا - على أنه كان ملماً بكثير من النظريات والآراء النقدية التي طرحت أو ظهرت في عصره، وأنه كان خبيراً بأصول النقد وقواعده التي كانت مألوفة في زمانه. كما دلت على أن له منهجاً نقدياً متميزاً، تغلب فيه الموضوعية على

الانطباعية، والدقة والعمق في الدراسة والتقويم والحكم على العمومية، ويختلط فيه أحياناً ذوق الشاعر الصقيل المذهب وإحساسه المرهف بعقلانية العالم والفيلسوف وجفاف أسلوبه، ويجتمع فيه البحث النظري إلى الدرس العملي التطبيقي. وقد اتضح أن كتبه المذكورة تحوي من النظريات والآراء والأفكار المهمة المتعلقة بالشعر والنقد والبلاغة والأدب ما يظهر أصالته وبعد نظره وريادته في بعض الجوانب منها؛ وهذا ما يجعل هذه الكتب، والمتصل منها بالأدب والنقد بنحو خاص، جديرة بدراسات مستقبلية موسعة، لتأخذ موضعها المناسب من التراث الأدبي والنقدي العربي، وتؤدي دورها في تطوير الدراسات والنشاطات المتعلقة بها..

فهرس الأعلام

- إبراهيم، محمد أبو الفضل، 109، 113، 123، 147.
- ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله، أبو حامد، عز الدين (ت655هـ/1257م)، 248.
- ابن أبي العوجاء، 138.
- ابن أبي العيناء، محمد بن القاسم (ت283هـ/896م)، 292.
- ابن أبي حفصة، مروان (ت182هـ/798م)، 93، 128، 129، 209، 232، 290.
- ابن أبي دؤاد، أحمد (ت240هـ/854م)، 118.
- ابن الأحنف، العباس (ت192هـ/808م)، 231، 233، 278، 279.
- ابن الأشرس، ثمامة (ت213هـ/828م)، 118.
- ابن الأعرابي، محمد بن زياد (ت231هـ/845م)، 265.
- ابن الأنباري، محمد بن القاسم (ت328هـ/940م)، 120.
- ابن البرّاج، عبد العزيز (ت481هـ/1088م)، 75.
- ابن الحاجب، أبو الحسين هبة الله بن الحسن (ت428هـ/1038م)، 50.
- ابن الحباب، والبة (ت170هـ/786م)، 90.
- ابن الحجاج، الحسين (ت391هـ/1000م)، 90.
- ابن الراوندي، أحمد بن يحيى بن إسحاق (ت298هـ/910م)، 53، 54، 144.
- ابن الرومي، علي بن العباس (ت283هـ/896م)، 95، 210، 231، 234، 247، 298، 329.
- ابن الزيرقان، حماد، 138.
- ابن السكيت، يعقوب (ت244هـ/858م)، 120.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي (ت542هـ/1148م)، 109، 110، 148، 149، 150، 153، 156.
- ابن الضحاك، الحسين (ت250هـ/864م)، 90، 233.
- ابن العلاء، أبي عمرو (ت154هـ/761م)، 109، 113، 123، 147.

- 771م)، 126، 265، 318.
- ابن العميد، محمد بن الحسين (ت360هـ/970م)، 17.
- ابن المستنير، قطرب (ت206هـ/821م)، 120، 149.
- ابن المعتز، عبدالله (ت296هـ/908م)، 22، 25، 122، 126، 196، 263، 285، 292، 297، 298، 308، 309.
- ابن المعتمر، بشر (ت210هـ/825م)، 118، 180.
- ابن المقتمر، المطيع لله (ت363هـ/974م)، 32.
- ابن المقفع، عبدالله (ت142هـ/759م)، 138.
- ابن المهدي، إبراهيم، 234، 235.
- ابن النديم، محمد بن إسحاق (ت438هـ/1047م)، 16، 26.
- ابن النطاح، بكر، 242.
- ابن الوليد، مسلم (ت208هـ/823م)، 232.
- ابن إياس، مطيع (ت166هـ/783م)، 119.
- ابن برد، بشار (ت167هـ/784م)، 90، 119، 128، 138، 139.
- ابن بشير، النعمان، 138.
- ابن تغري بردي، يوسف أبو المحاسن (ت1469م)، 32.
- ابن جعفر، قدامة بن زياد البغدادي (ت337هـ/948م)، 23، 163، 227، 229، 243، 244، 309، 330، 331، 333.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت392هـ/1001م)، 24، 25، 55، 141، 175، 176، 258، 272، 273، 275، 276.
- ابن حجر، أوس (ت620م)، 293.
- ابن حلزة، الحارث (ت50ق.هـ/570م)، 210.
- ابن خلف، محمد بن علي (ت407هـ/1017م)، 50.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت681هـ)، 46، 112.
- ابن ربيعة، المهلهل، عدي بن ربيعة (ت100ق.هـ/529م)، 138، 201.
- ابن سكرة الهاشمي، محمد بن عبدالله بن محمد الهاشمي (ت385هـ/995م)، 90.
- ابن سلام، القاسم (أبو عبيد) (ت224هـ/838م)، 16، 140، 142، 261.
- ابن سلام، عبدالله، 181.
- ابن شميل، النضر (ت203هـ/819م)، 142.
- ابن طباطبا، محمد بن أحمد العلوي (ت322هـ/934م)، 182، 242، 243، 244، 280، 283، 309، 318، 319.
- ابن عباد، الحارث، 138.
- ابن عباد، الصاحب إسماعيل (ت384هـ/994م)، 17، 18، 24، 258، 263.
- ابن عبد القدوس، صالح (ت160هـ/777م)، 119.

199، 203، 204، 209، 210، 211،
220، 221، 222، 224، 227، 234،
235، 236، 249، 258، 262، 263،
264، 266، 267، 274، 281، 285،
307، 313، 319، 321.

- أبي عبيدة، مَعْمَر بن المثنى (ت209هـ/
824م)، 142.

- أبي نؤاس، الحسن بن هاني
(ت198هـ/814م)، 90، 210، 214،
215، 218، 258، 319.

- الأخطل، غياث بن غوث بن الصلت
(ت90هـ/708م)، 202.

- الأخفش الأكبر، عبد الحميد بن عبد
المجيد (ت177هـ/793م)، 120، 142.
- الأخيلية، ليلي (ت80هـ/700م)، 130،
138، 202، 206، 207.

- الأسد، الكميّ بن زيد (ت126هـ/
744م)، 211، 243.

- الإصبهاني، علي بن الحسين
(ت356هـ/966م)، 16، 110.

- الأصفهاني، محمد بن بحر (ت322هـ/
934م)، 142، 145.

- الأصمعي، عبد الملك بن قريب
(ت216هـ/831م)، 120.

- الأطروش، الحسن بن علي (ت304هـ/
916م)، 31.

- الأعشى (أعشى باهلة)، عامر بن
الحارث، 202.

- الأعشى، «أعشى قيس، ابن ثعلبة»
(ت629م)، 118، 134.

- أفلاطون، 132.

- ابن عبد ربه، أحمد (ت940م)، 110.
- ابن عطاء، واصل (ت131هـ/748م)،
117، 139.

- ابن عمار، أحمد بن عبدالله (ت319هـ/
931م)، 125، 180، 199، 201،
211، 260.

- ابن فارس، أحمد (ت395هـ/1004م)،
120.

- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم الدينوري
(ت276هـ/889م)، 26، 110، 122،
140، 142، 216، 261.

- ابن مروان، الوليد بن عبد الملك
(ت96هـ/715م)، 119.

- ابن مروان، عبد الملك (ت86هـ/
705م)، 202.

- ابن هاني، أبي القاسم (ت362هـ/
973م)، 233.

- ابن يموت، المهلهل بن المزروع
(ت334هـ/945م)، 258، 319.

- أبو العتاهية، إسماعيل بن القاسم بن
سويد العيني (ت211هـ/826م)، 231،
233.

- أبي الجنوب، 298.

- أبي الضياء، بشر بن تميم، 319.

- أبي الضياء، بشر بن يحيى «الكاتب»،
263، 319.

- أبي تمام، حبيب بن أوس الطائي
(ت232هـ/846م)، 16، 23، 25، 87،

95، 97، 98، 99، 126، 143، 163،
179، 180، 183، 184، 185، 186،

187، 189، 190، 191، 192، 195،

223، 224، 225، 226، 227، 231،
237، 238، 240، 241، 242، 258،
262، 263، 266، 267، 274، 279،
282، 284، 285، 292، 307، 313،
319، 321، 328.

- البصري، محمد بن محمد (ت344هـ/
1051م)، 65.

- البصري، الحسن (ت110هـ/728م)،
128.

- البغدادي، عبدالله بن أحمد الكعبي
(ت319هـ/931م)، 142، 145.

- البكري، عبدالله بن عبد العزيز
الأندلسي، 155.

- البويهني، بهاء الدولة (ت393هـ/
1002م)، 34، 39، 50، 56.

- البويهني، جلال الدولة، 85.

- التنوخي، علي بن المحسن (ت447هـ/
1055م)، 50، 141.

- التنيسي، ابن وكيع الحسن بن علي
(ت393هـ/1002م)، 24، 175، 244.

258، 261، 263، 276، 284، 305،
319، 320.

- التوحيدي، أبو حيان، علي بن محمد
(ت400هـ/1010م)، 48، 109.

- التيمي، عمرو بن عبيد (ت144هـ/
761م)، 117، 118.

- الثعالبي، عبد الملك (ت429هـ/
1038م)، 18، 26، 35، 46، 50.

- الثقفني، الحجاج بن يوسف (ت95هـ/
714م)، 216.

- الجاحظ، عمرو بن بحر (ت255هـ/

- الآمدي، الحسن بن بشر (ت370هـ/

980م)، 25، 98، 99، 100، 101،

103، 104، 105، 126، 127، 143،

159، 161، 163، 165، 166، 167،

168، 177، 180، 181، 182، 183،

184، 185، 186، 187، 188، 189،

190، 191، 192، 193، 194، 195،

196، 200، 203، 204، 205، 206،

209، 210، 211، 212، 214، 215،

217، 218، 219، 220، 221، 222،

223، 227، 228، 229، 237، 238،

240، 241، 242، 243، 244، 245،

248، 250، 252، 253، 254، 258،

260، 261، 263، 264، 266، 267،

274، 275، 279، 281، 282، 283،

285، 286، 296، 305، 307، 309،

321.

- الأندلسي، سليمان بن خلف
(ت474هـ/1081م)، 83.

- الأنصاري، سعيد بن أوس (ت215هـ/
827م)، 143.

- الباقلاني، محمد بن الطيب (ت403هـ/
1014م)، 22، 170، 176، 177،

296.

- الباهلي، المنتشر بن وهب، 202.

- البحري، أبو عبادة الوليد بن عبدالله
(ت284هـ/897م)، 16، 23، 25، 87،

95، 97، 98، 99، 100، 126، 143،

163، 179، 180، 181، 183، 184،

185، 187، 190، 191، 192، 193،

195، 203، 204، 207، 209، 210،

- 182، 190، 191، 274، 275.
- الحميري، إسماعيل بن محمد (ت173هـ/789م)، 66، 93، 273.
- الخنساء، تماضر بنت عمرو (ت24هـ/645م)، 130.
- الدارمي، مسكين (ت89هـ/708م)، 128.
- الديلمي، حمزة بن عبد العزيز (ت448هـ/1056م)، 87.
- الراوية، حماد (ت155هـ/772م)، 119، 138.
- أرسطاليس، 145.
- أرسطو، 23، 132، 195.
- الرماني، علي بن عيسى (ت384هـ/994م)، 122.
- الزجاج النحوي، إبراهيم بن محمد (ت316هـ/928م)، 153.
- الزجاج، إبراهيم بن سهل، (ت311هـ/923م)، 120.
- السجستاني، أبي حاتم (ت248هـ/862م)، 120، 131.
- السعدي، عبد العزيز بن عمر (ت405هـ/1014م)، 35، 48، 57.
- السلمي، أشجع (ت195هـ/811م)، 226.
- السيرافي، يوسف بن الحسن (ت385هـ/955م)، 48.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت911هـ/1505م)، 26.
- الشريف الرضي، محمد بن الحسين (ت406هـ/1016م)، 31، 33، 35.
- 869م)، 16، 93، 109، 118، 122، 126، 134، 143، 163، 168، 180، 195، 196، 216، 217، 227، 229، 283، 309، 326.
- الجبائي، عبد السلام محمد (ت321هـ/933م)، 120، 142، 145.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ/1078م)، 180، 181، 188، 196، 254، 312، 313، 314، 315، 317.
- الجرجاني، علي بن عبد العزيز (القاضي) (ت392هـ/1001م)، 24، 25، 122، 170، 180، 196، 198، 204، 205، 206، 208، 209، 212، 219، 223، 226، 227، 244، 245، 249، 258، 260، 266، 279، 288، 289، 290، 293، 294، 296، 299، 310، 318، 319، 320، 321، 327، 333.
- الجمحي، محمد بن سلام (ت232هـ/846م)، 126، 128، 143، 196.
- الجوهري، أحمد بن محمد (ت401هـ/1011م)، 120.
- الحاتمي، محمد بن الحسن (ت388هـ/997م)، 24، 180، 258، 261، 263.
- الحاتمي، محمد بن الحسن (ت388هـ/998م)، 244، 284.
- الحارثي، يحيى بن زياد (ت160هـ/776م)، 119.
- الحموي، شهاب الدين ياقوت (ت626هـ/1229م)، 27، 34، 176.

- 36، 37، 42، 50، 86، 95، 148،
149، 207، 224، 231، 233، 236،
263، 285، 291، 292، 297، 299،
304، 305، 306، 313، 329، 341.
- الشَّعْبِي، عامر بن شراحيل (ت103هـ/
721م)، 202.
- الشنتريني، ابن بسام (ت542هـ/
1147م)، 27، 45.
- الشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي
(ت476هـ/1083م)، 61.
- الصابي، أبي إسحاق إبراهيم بن هلال
(ت384هـ/994م)، 36، 50، 85.
- الصابي، هلال بن محسن (ت448هـ/
1056م)، 37، 50.
- الصفار، رشيد، 84، 150.
- الصولي، إبراهيم بن العباس
(ت243هـ/857م)، 292، 293.
- الصولي، محمد بن يحيى (ت335هـ/
946م)، 25، 93، 125، 134، 168،
180، 216، 217، 248، 259، 260،
280.
- الصيرفي، حسن كامل، 105.
- الطبري، 32.
- الطناحي، محمود محمد، 149.
- الطوسي، محمد بن الحسن بن علي
(ت460هـ/1067م)، 20، 57، 58،
59، 71، 76، 84.
- العباسي، الطائع لله (ت381هـ/991م)،
36، 85، 86، 88.
- العسقلاني، ابن حجر (ت852هـ/
1449م)، 55، 141.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله
(ت395هـ/1005م)، 25، 167، 180،
227، 283، 296، 299، 309، 332،
333.
- العكبري، محمد بن النعمان
(ت413هـ/1022م)، 20، 35، 48،
55، 146.
- العلائقي، عبد الرحمن بن محمد بن
إبراهيم، 150.
- العلاف، أبو هذيل (ت235هـ/850م)،
118.
- العلامة الحلبي، 76.
- العلوي، أبو أحمد الحسين بن موسى
(ت400هـ/1009م)، 32، 34.
- العلوي، المظفر بن الفضل بن يحيى
(ت656هـ/1248م)، 300.
- العميدي، محمد بن أحمد (ت433هـ/
1040م)، 24، 258، 319.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد
(ت377هـ/987م)، 19، 48، 120،
153.
- الفراء، يحيى بن زياد (ت207هـ/
822م)، 120.
- الفرزدق، همام بن غالب (ت110هـ/
728م)، 200، 206، 207، 243،
244.
- الفزاري، ابن خارجة، (ت188هـ/
804م)، 134، 216.
- القائم بأمر الله، 59.
- القادر بالله (ت422هـ/1030م)، 36،
37.

- القالي، إسماعيل بن القاسم (ت356هـ/ 966م)، 109، 110، 153، 155، 156، 213.
- القطربلي، ابن عمار (ت319هـ/ 931م)، 25.
- القيرواني، الحسن بن رشيق (ت456هـ/ 1063م)، 98، 164، 223، 230، 233، 235، 236، 308، 309، 310، 339.
- الكراجكي، محمد بن علي (ت449هـ/ 1057م)، 57.
- الكسائي، علي بن حمزة (ت189هـ/ 805م)، 120.
- الكلابي، جهنم بن شبل 328.
- الماوردي، علي بن محمد (ت450هـ/ 1058م)، 38.
- المبرد، أبي العباس (ت286هـ/ 899م)، 120، 153.
- المبرد، محمد بن يزيد (ت350هـ/ 960م)، 16، 109، 110، 126، 156، 213، 242، 259.
- المتنبي، أحمد بن الحسين (ت354هـ/ 965م)، 23، 24، 25، 34، 87، 175، 176، 195، 205، 210، 223، 244، 245، 249، 258، 263، 272، 275، 276، 278، 279، 289، 293، 296، 319، 320، 321، 328.
- المحاربي، المؤمل بن أميل (ت190هـ/ 805م)، 241.
- المحقق الحلبي، جعفر بن الحسن (ت676هـ/ 1277م)، 71، 72.
- المرزباني، محمد بن عمران (ت384هـ/ 994م)، 48، 49، 93، 134، 143، 213، 216، 217، 264، 316، 317.
- المرزوقي، أحمد بن محمد (ت421هـ/ 1030م)، 153.
- المرقش الأصغر، ربعة بن سفيان (ت50ق.هـ/ 570م)، 201.
- المرقش الأكبر، عوف بن سعد (ت75ق.هـ/ 550م)، 201.
- المعتزلي، القاضي عبد الجبار بن أحمد (ت415هـ/ 1024م)، 50، 53، 73، 144.
- المعري، أحمد بن عبدالله بن سليمان (ت449هـ/ 1057م)، 33، 34، 36، 55، 77، 141.
- المغربي، الحسين بن علي (ت418هـ/ 1027م)، 49، 50.
- المقدسي، محمد بن أحمد (ت380هـ/ 990م)، 18.
- المنجم، يحيى بن علي (ت300هـ/ 912م)، 216.
- النامي، أحمد بن محمد (ت399هـ/ 1008م)، 153.
- النحوي، محمد بن إسحاق، 120.
- النصيبي، بشر بن يحيى، 284، 286، 305.
- النظام، إبراهيم بن سيار (ت231هـ/ 845م)، 118، 128.
- النعماني، أبي عبدالله الكاتب، 55.
- النيسابوري، محمد بن عبدالله بن محمد (ت405هـ/ 1016م)، 153.

- شكسبير، وليام (ت1616م)، 338.
 - صاحب الجواهر، محسن آل الشيخ
 (ت1355هـ/1965م)، 150.
 - ضيف، شوقي، 191، 320.
 - طيفور، أحمد بن أبي طاهر (ت280هـ/
 893م)، 263، 284، 286، 305،
 319.
 - عباس، إحسان 182، 189، 191،
 192، 220، 232، 248.
 - عبد الواحد، أحمد، 161، 185.
 - عجرد، حماد (161هـ/778م)، 90،
 119، 138.
 - عضد الدولة (ت373هـ/983م)، 18،
 19.
 - غوته، يوهان (ت1832م)، 335، 336،
 338.
 - فخر الملك، محمد بن علي بن خلف
 (ت407هـ/1017م)، 50.
 - فرانس، أناتول (ت1924م)، 335.
 - فسلر، كارل، 253.
 - لندي، الكسندر، 288.
 - مالارمي، ستيفان، 252.
 - محيي الدين، عبد الرزاق، 122،
 127، 160، 167، 168، 169، 170،
 171، 172، 209، 210، 218، 237،
 238، 239.
 - مولير، جان (ت1673م)، 338.
 - هاوسمان، ألفريد (ت1936م)، 336.

- الهذلي، أبو صخر، عبدالله بن سلم
 السَّهْمِي (ت80هـ/700م)، 208.
 - الواحدي، علي بن أحمد (ت468هـ/
 1075م)، 25.
 - اليافعي، عبدالله بن أسعد (ت768هـ/
 1367م)، 20.
 - إليوت، ت. أس، 339، 340.
 - امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث
 الكندي (80ق.هـ/545م)، 182.
 - بايل، بيار (ت1706م)، 337، 338.
 - بروكلمان، كارل، 150.
 - بو، إدغار آلين، 306، 307.
 - بوب، الكسندر، 336، 337.
 - تاج الدولة، أحمد بن فناخسرو
 (ت387هـ/997م)، 18.
 - ثعلب، أحمد بن يحيى (ت291هـ/
 904م)، 120، 149.
 - جاكسون، رومان، 228.
 - جراي، توماس (ت1771م)، 287.
 - د. مندور، محمد، 23، 190، 213.
 - درايدن، جون (ت1700م)، 287.
 - دي دوينسي، توماس، 255.
 - ذو الرِّمَّة، غيلان بن عقبة (ت117هـ/
 735م)، 118، 128، 133، 134.
 - رافايل، 303.
 - زهير، ابن أبي سلمى (13ق.هـ/
 609م)، 210.
 - سلطان الدولة، فناخسرو، 50.
 - سيد صقر، 105.

المصادر والمراجع

مؤلفات الشريف المرتضى:

- 1 - الانتصار، تحقيق السيد حسن الخرسان، النجف: المطبعة الحيدرية، 1391هـ/ 1971م.
- 2 - تنزيه الأنبياء، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1408هـ/ 1981م.
- 3 - ديوان الشريف المرتضى، تحقيق رشيد الصفار المحامي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1958م.
- 4 - الذخيرة في علم الكلام، تحقيق السيد أحمد الحسيني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1411هـ.
- 5 - الذريعة إلى أصول الشريعة، تحقيق وتقديم أبو القاسم كرجي، طهران: انتشارات دانشكا طهران، 1382هـ/ 1967م.
- 6 - رسائل الشريف المرتضى، (3) أجزاء، إعداد السيد مهدي رجائي، وتقديم وإشراف السيد أحمد الحسيني، بيروت: مؤسسة النور، د. ت. وتشتمل على (52) رسالة في مختلف الموضوعات.
- 7 - رسائل الشريف المرتضى، (المجموعة الرابعة)، تحقيق وتقديم السيد أحمد الحسيني، النجف: مطبعة الآداب، 1966م. وتشتمل على مجموعة من الرسائل في مختلف الموضوعات.
- 8 - الشافي في الإمامة، تحقيق عبد الزهراء الحسيني الخطيب، بيروت: مؤسسة أهل البيت للمطبوعات، 1407هـ - 1986م.

- 9 - الشهاب في الشيب والشباب، بيروت: دار الرائد العربي، 1402هـ/1982م.
- 10 - الشهاب في الشيب والشباب، قسطنطينية الجوائب، 1302هـ.
- 11 - طيف الخيال، تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1381هـ/1962م.
- 12 - غرر الفوائد ودرر القلائد: (أمالى المرتضى)، جزءان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1373هـ/1954م.
- 13 - القصيدة المذهبة في مدح أمير المؤمنين علي بن أبي طالب للسيد الحميري، تحقيق محمد الخطيب، بيروت: دار الكتاب الجديد، 1970م.

المراجع العامة:

- 14 - ابن أبي الحديد، عز الدين، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1378هـ/1959م.
- 15 - ابن الأثير، عز الدين، الكامل في التاريخ، بيروت: دار صادر، 1386هـ/1966م.
- 16 - ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانه، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر. د.ت.
- 17 - ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة: دار الكتب، 1348 - 1357هـ.
- 18 - ابن جعفر، قدامة، نقد الشعر، تصحيح س. أ. بونيباكر S. A. bonebakker. ليدن: بريل، 1956م.
- 19 - ابن الجوزي، عبد الرحمن، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، حيدرآباد: مطبعة دار المعارف العثمانية، 1958م.
- 20 - ابن خلدون، عبد الرحمن، كتاب العبر، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1958م.
- 21 - ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، 1968م.

- 22 - ابن شهر آشوب، محمد بن علي، معالم العلماء، تحقيق محمد صادق آل بحر العلوم، النجف: المطبعة الحيدرية، 1380هـ/ 1961م.
- 23 - ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب، القاهرة: مكتبة القدس، 1350 - 1351هـ/ 1930 - 1932م.
- 24 - ابن الفوطي، كمال الدين، تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق مصطفى جواد، دمشق: المطبعة الهاشمية، 1962م.
- 25 - ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية في التاريخ، القاهرة: السعادة، 1932م.
- 26 - ابن كرامة، محسن بن محمد الحبشي، شرح العيون، ضمن كتاب فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق فؤاد سيد، تونس: الدار التونسية للنشر، 1393هـ/ 1974م.
- 27 - ابن مسكويه، أحمد، تجارب الأمم، بغداد: مكتبة المثنى، 1965م.
- 28 - ابن النديم، الفهرست، القاهرة: المطبعة الرحمانية، 1348هـ/ 1929م.
- 29 - ابن منظور الأفرقي، أخبار أبي نؤاس، القاهرة: مطبعة الاعتماد، 1924م.
- 30 - ابن وكيع التنيسي، كتاب المنصف للسارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبي، الجزء الأول، الكويت، 1404هـ/ 1984م.
- 31 - ابن وكيع، الحسن بن علي، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ط1، السلسلة التراثية، الكويت، 1404هـ - 1984م.
- 32 - أبو عليوي، حسن محمود، الشريف الرضي: دراسة في عصره وأدبه، بيروت: مؤسسة الوفاء، 1986م / 1407هـ.
- 33 - إسماعيل، د. عز الدين، الشعر العربي المعاصر.
- 34 - الإصبهاني، عبد الله أفندي، رياض العلماء وحياض الفضلاء، تحقيق أمجد الحسيني، قم: مطبعة الخيام، 1401هـ/ 1980م.
- 35 - الأندلسي، سليمان بن خلف الباجي، كتاب الحدود في الأصول، تحقيق نزيه حماد، بيروت: مؤسسة الزغبى للطباعة والنشر، 1973م.
- 36 - الأمدي، الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، ط 2، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة: دار المعارف، 1392هـ/ 1972م.

- 37 - الباخريزي، علي بن الحسن، دمية القصر، تحقيق سامي مكّي العاني، بغداد: مطبعة المعارف، 1390هـ/1970م.
- 38 - الباقلاني، محمد بن الطيب، إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة: دار المعارف، 1954م.
- 39 - البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مطبعة الخانجي، 1409هـ - 1989م.
- 40 - التوحّدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، بيروت: دار مكتبة الحياة، د. ت.
- 41 - الثعالبي، عبد الملك بن محمد (أبو منصور)، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة، 1375هـ/1956م.
- 42 - الثعالبي، عبد الملك بن محمد (أبو منصور)، تنمة يتيمة الدهر، تحقيق عباس إقبال، طهران: مطبعة فردين، 1353هـ/1934م.
- 43 - الجاحظ، عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة الحلبي، 1356هـ/1938م.
- 44 - الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 2، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1380هـ/1960م.
- 45 - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، بيروت: دار المعرفة، 1402هـ/1982م.
- 46 - الجمحي، محمد بن سلام، طبقات الشعراء، القاهرة: مطبعة المدني. 1399هـ/1979م.
- 47 - جيده، الحميد، الاتجاهات الجديدة في الشعر العربي المعاصر، بيروت مؤسسة نوفل، 1980م.
- 48 - الحاتمي الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره. تحقيق محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر، 1385هـ/1965م.
- 49 - الحبشي، محسن بن محمد بن كرامة، شرح العيون، ضمن كتاب فض الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق فؤاد سيد، تونس: الدار التونسية للنشر. 1393هـ/1974م.

- 50 - حجاب، د. محمد نبيه، معالم الشعر وأعلامه في العصر العباسي الأول، القاهرة: دار المعارف، 1973م.
- 51 - الحموي، ياقوت، معجم البلدان، بيروت: دار صادر، 1374هـ/1955م.
- 52 - الحموي، ياقوت، الإرشاد (معجم الأدباء)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- 53 - الحيدري، السيد محمد: «المرتضى والاعتزال» في كتاب مع الدكتور محيي الدين في أدب المرتضى، بغداد: مطبعة الزهراء، 1377هـ/1957م.
- 54 - خليفة، حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تقديم السيد شهاب الدين النجفي المرعشي، ط3، طهران: المطبعة الإسلامية، 1387هـ/1967م.
- 55 - الخوانساري، محمد باقر، روضات الجنات، طهران: مكتبة إسماعيليان، 1390هـ/1970م.
- 56 - الداية، فايز، الجوانب الدلالية في نقد الشعر في القرن الرابع الهجري، دمشق: دار الملاح للطباعة والنشر، 1978م.
- 57 - ديوان الشريف الرضي، تحقيق الحجة الشيخ عبد الحسين الحلبي، بغداد: مكتبة دار البيان، 1307هـ.
- 58 - الزركلي، خير الدين، الأعلام، بيروت، 1389هـ/1969م.
- 59 - سرور، محمد جمال الدين، تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصف القرن الخامس الهجري، بيروت: دار الفكر، د. ت.
- 60 - السمرة، د. محمود، القاضي الجرجاني: الأديب الناقد، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، 1979م.
- 61 - السيوطي، جلال الدين، بغية الوعان في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: الحلبي، 1384هـ/1965م.
- 62 - السيوطي، جلال الدين، تاريخ الخلفاء، تحقيق لجنة من الأدباء، بيروت: دار الثقافة، 1970م.
- 63 - شلبي، د. سعد إسماعيل، الشعر العباسي التيار الشعبي، القاهرة: دار غريب للطباعة.

- 64 - شلش، علي، في عالم الشعر، القاهرة: دار المعارف، 1980م.
- 65 - الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تصحيح وتعليق أحمد فهمي محمد، القاهرة: مكتبة الحسين التجارية، 1948م.
- 66 - الشنتريني، علي بن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، 1399هـ/1979م.
- 67 - الصابي، هلال بن محسن، الوزراء، أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1958م.
- 68 - الصدر، السيد حسن، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، بيروت: دار الرائد العربي، 1401هـ/1981م.
- 69 - الصولي، محمد بن يحيى، أخبار الشعراء المحدثين من كتاب الأوراق، بيروت: دار المسيرة، 1402هـ/1982م.
- 70 - ضيف، شوقي، في النقد الأدبي، ط4، القاهرة: دار المعارف، 1962م.
- 71 - ضيف، شوقي، الفن ومذاهبه في الشعر العربي، القاهرة: دار المعارف، 1965م.
- 72 - الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، سلسلة ذخائر العرب، رقم (3)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، 1387هـ/1967م.
- 73 - الطهراني، آغا بزرك، مقدمة كتاب التبيان في تفسير القرآن، لمحمد بن الحسن الطوسي، النجف: المطبعة العلمية، 1376هـ.
- 74 - الطوسي، محمد بن الحسن، تلخيص الشافي، تحقيق حسين بحر العلوم، النجف: مطبعة الآداب، 1373هـ/1963م.
- 75 - الطوسي، محمد بن الحسن، رجال الطوسي، تحقيق محمد صادق آل بحر العلوم، النجف: المطبعة الحيدرية، 1381هـ/1961م.
- 76 - الطوسي، محمد بن الحسين، الفهرست، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، 1380هـ/1961م.
- 77 - عامر، د. سامي منير، وظيفة الناقد الأدبي بين القديم والحديث: دراسة في تطور مفهوم التذوق البلاغي، القاهرة: دار المعارف، د. ت.

- 78 - عاقل، فاخر، أصول علم النفس وتطبيقاته، ط 6، بيروت: دار العلم للملايين، 1984م.
- 79 - عباس، إحسان، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، بيروت: دار الثقافة، 1404هـ / 1983م.
- 80 - عبد الواحد، د. أحمد، النقد الأدبي في آثار الشريف المرتضى، عن الموازنة عند المرتضى.
- 81 - العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، بيروت: مؤسسة الأعلمي، 1390هـ / 1971م.
- 82 - العسكري، أبو هلال، الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1371هـ / 1952م.
- 83 - العكش، منير، أسئلة الشعر: حركة الخلق وكمال الحداثة وموتها، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979م.
- 84 - العلوي، هبة الله بن علي بن محمد الحسني، أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1412هـ / 1992م.
- 85 - العلوي، ابن طباطبا، عيار الشعر، تحقيق طه الحاجري ومحمد زغلول سلام، القاهرة: المكتبة التجارية، 1956م.
- 86 - العميدي، محمد بن أحمد، الإبانة عن سرقات المتنبي، تحقيق إبراهيم الدسوقي البسطامي، القاهرة: دار المعارف، 1961م.
- 87 - عيد، د. رجاء، التراث النقدي، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1983م.
- 88 - العيد، د. يمنى، في القول الشعري، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1987م.
- 89 - الفضلي، عبد الهادي: «الشيخ الطوسي: مؤسس الحركة العلمية في النجف»، مجلة النجف، س5 العدد الثاني، جمادى الثانية 1382 هـ - تشرين الثاني 1962م.
- 90 - الفيل، د. توفيق، القيم الفنية المستحدثة، الكويت: جامعة الكويت، 1984م.

- 91 - القالي، أبي علي إسماعيل بن القاسم، كتاب الأمالي مع كتاب ذيل الأمالي والنوادر، تحقيق الشيخ صلاح فتحي هلال وسيد بن عباس الجليمي، بيروت: المكتبة العصرية، 1422هـ/2001م.
- 92 - القفطي، علي بن يوسف، أنباء الرواة على أنباء النحاة، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1371هـ.
- 93 - القمي، عباس، الكنى والألقاب، النجف: المطبعة الحيدرية، 1969م.
- 94 - القيرواني، ابن رشيقي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ط2، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة، 1374هـ/1955م.
- 95 - القيرواني، ابن رشيقي، قراضة الذهب، تحقيق الشاذلي بويحيى، تونس: المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1972م.
- 96 - كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، تراجم مصنفى الكتب العربية، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت.
- 97 - الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، القاهرة: الحلبي، 1380هـ/1960م.
- 98 - متز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري؛ عصر النهضة في الإسلام، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريه، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1377هـ/1957م.
- 99 - محمود، حسن أحمد وأحمد إبراهيم الشريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي، بيروت: دار الفكر العربي، د. ت.
- 100 - محيي الدين، عبد الرزاق، أدب المرتضى، بغداد: مطبعة المعارف، 1957م.
- 101 - المسعودي، علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة، 1385هـ/1965م.
- 102 - مطلوب، أحمد، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1406هـ/1986م.
- 103 - المظفر، الشيخ محمد رضا: «الشيخ الطوسي: مؤسس جامعة النجف»، مجلة النجف، س 1 العدد الثامن والتاسع، ذو الحجة 1386هـ/نيسان 1967م.

- 104 - المعتوق، د. أحمد محمد: «لغة الشعر بين ناقلين: الأمدي والشريف المرتضى»، علامات: في النقد، عدد ذي القعدة 1417هـ/مارس 1997م.
- 105 - المعتوق، «موقف الشريف المرتضى من قضية السرقات الشعرية والموضوعات المرتبطة بها»، عالم الفكر، المجلد الثاني والعشرون - العدد الثاني - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 1993م. الكويت.
- 106 - المعري، أبو العلاء، سقط الزند، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة 1366هـ/1947م.
- 107 - المرزباني، الموشح، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة: دار الفكر العربي، 1385هـ/1965م.
- 108 - المقدسي، محمد بن أحمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، بيروت: مكتبة خياط، 1965م.
- 109 - مندور، محمد، النقد المنهجي عند العرب، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1960م.
- 110 - المنصف في النقد الشعر وبيان سرقات المتنبي ومشكل شعره، تقديم وتعليق محمد رضوان الدايدة دمشق: دار قتيبة، 1402هـ/1982م.
- 111 - موسى، محمد يوسف، دائرة المعارف الإسلامية، بيروت: دار المعرفة، د.ت.
- 112 - هداره، مصطفى، مشكلة السرقات الأدبية في النقد العربي، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي 1958م.
- 113 - الورقي، سعيد، لغة الشعر العربي الحديث مقوماتها الفنية وطاقاتها الإبداعية، بيروت: دار النهضة العربية، 1404هـ/1984م.
- 114 - اليافعي، عبد الله بن أسعد، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، حيدر آباد، 1337هـ/1919م.
- 115 - ياكبسون، رومان، قضايا الشعرية، ترجمة محمد الولي ومبارك حنوز، الدار البيضاء: دار توفال للنشر، 1988م.

- 1- Bloom, Harold, *The Anxiety of Influence; A Theory of Poetry*, (New York: Oxford University Press, 1973).
- 2- Bonebaker, S.A. "The Influence of Greek Philosophy on The Naqd al-Shiar" and "The Influence of Naqd al-Shiar on later works" in *Kitab Naqd al-Shiar of Qudama B. Gaafar al-Khatib al-Baghdadi* (Leiden: Brill,1956).
- 3- Bronowski, J., *The Poet's Defense* (Cambridge: The University Press, 1939).
- 4- Butt, John, *The Augustan age*, (Connecticut: greenwood Press, Publishers, 1976).
- 5- Collins, John C., *Pope's Essay on Criticism* (London: Macmillan and Co. 1925).
- 6- Downey, June " The Unconscious", in *Creative Imagination*, (New York, Harcourt, Brace and Company Inc. 1929).
- 7- Downey, June E., "The Spring of the Imagination," in *Creative Imagination; Studies in the Psychology of Literature* (NewYork: Harcourt, Brace and Co.1929).
- 8- Eliot, T.S, " Tradition and the Individual Talent " in *Selected Essays*, (New York: Harcourt, Brace and co., 1932) .
- 9- Eliot, T.S, *The Sacred Wood; Essays on Poetry and Criticism*, (London: Methuen and co., 1950).
- 10- France, Anatole, *On life and Letters. (Fourth Series)*, trans. Bernard Maill, (London: John Lane, The Bodley head, 1924).
- 11- Gibb, H. A., " The Golden Age " in *Arabic Literature: An Introduction*, 2nd ed (Oxford: University Press,1926).
- 12- Goldziher, Ignaz, *Introduction to Islamic Theology and law*, trans . by Andros and Ruth Hamori (Princeton: The University Press, 1981) .

- 13- Grunebaum, Gustave E Von, A Tenth Century Document of Arabic Literary Theory and Criticism: The Section on poetry of al-Baqillani's Ijaz al-Quraan translation and on nation .(Chicago: The University Press, 1950).
- 14- Henriot, Emile, Livres et portraits. (Paris: Plon-Nourrit, 1923).
- 15- Jayyusi, Salma Khadra, Trends and Movements in Modern Arabic Poetry (Leiden: E.J Brill. 1977).
- 16- Al-Jurjani's Theory of Poetic Imagery, (Wilts: Aris & Phillips Ltd 1979)
- 17- Lindey, Alexander, Plagiarism and Originality, (New York: 17-Lindey, Harper & Brothers, 1952) .
- 18- Al-Matouq, Ahmad Muhammad, Al-Sharif Al-Murtada Contribution to the Theory of Plagiarism in Arabic Poetry, P.H.D. Dissertation, University of Pennsylvania,1987. U.M.I no . 47993178
- 19- Matthews, Brander, Inquiries and Opinions (New York: Charles Scribner's and Sons, 1907).
- 20- Nicholson, Reynold A., A literary History of the Arabs,(Cambridge: The University Press, 1956).
- 21- Rread, Herbert, " The psychology of art: the receptive aspect " in, Art Now, (Newyork: Harcourt,Brace & Company,) .
- 22- Scott-James,R. A., "The Literature of Power" in The Making of Literature (New York: Henry Holt and Co., n. d).
- 23- Shiply, Josep. j. T., Dictionary of World Literary Terms, (Boston, 1970).
- 24- William. A. Edwards, Plagiarism, (Combridge: the minority press, 1933).

المحتوى

5	 مقدمة
9	 تمهيد: عصر الشريف المرتضى
11	 الحالة السياسية
14	 الحياة الثقافية
14	 أ - العوامل المهيئة أو الممهدة
17	 ب - العوامل المنشطة
21	 الحركة النقدية
29	 الفصل الأول: الشريف المرتضى: حياته وثقافته
31	 1 - النسب والأسرة
34	 2 - النشأة والتكوين
37	 تكامل الشخصية
39	 الدور السياسي
45	 3 - الفكر والثقافة
52	 4 - دعوى الاعتزال
55	 5 - أعمال التأسيس العلمي
63	 الفصل الثاني: أعمال المرتضى العلمية والأدبية
68	 1 - المؤلفات العلمية
68	 1 - الانتصار

71	2 - الذريعة
73	3 - الشافي في الإمامة
77	4 - الذخيرة في علم الكلام
79	5 - تنزيه الأنبياء
80	6 - رسائل المرتضى
84	2 - المؤلفات الأدبية
84	1 - الأعمال الشعرية (الديوان)
92	2 - شرح القصيدة المذهبة
95	3 - الشهاب في الشيب والشباب
101	4 - طيف الخيال
107	الفصل الثالث: كتاب الأمالي
109	تقديم
112	طبيعة الكتاب وموضوعاته
117	1 - المسائل الكلامية
119	2 - المسائل اللغوية
121	3 - المسائل البلاغية
122	4 - قضايا الشعر والنقد
127	5 - السير والتراجم
129	6 - الموضوعات الأدبية والثقافية العامة
132	منهج الأمالي
140	مصادر الأمالي
147	أثر كتاب الأمالي في المؤلفات الأخرى
153	مكانة «أمالي المرتضى» من كتب الأمالي الأخرى
157	الفصل الرابع: المرتضى الناقد
159	تقديم

174	مدخل
177	القضايا النقدية التي بحثها المرتضى
177	نظرة عامة
182	المرتضى والآمدى
195	أسس النقد وصفات الناقد عند المرتضى
200	منهج المرتضى في نقده التطبيقي
201	1 - تحقيق النصوص وفحصها
203	2 - الموازنة والمقايسة
212	3 - التفسير والتحليل
222	4 - الموضوعية
227	أهم القضايا النقدية التي بحثها المرتضى - قراءة داخلية
227	1 - لغة الشعر
229	بين المعنى واللفظ
237	أ - إطلاق المعنى الشعري
246	ب - الغموض في الشعر
250	ج - تعدد المعنى الشعري
254	2 - قضية السرقات الشعرية
261	بواعث اهتمام خاصة بالقضية
269	الأعمال التي تضمنت بحث القضية
273	المصادر التي اعتمدها المرتضى في بحث القضية
276	طبيعة المناقشة
277	المصطلحات التي يستخدمها المرتضى في مناقشته للقضية
279	موقف المرتضى العام من القول بالسرقة في الشعر
279	1 - سرقة المعنى
281	2 - سرقة اللفظ

283	 التشابه لا يكفي كدليل على السرقة
287	 صعوبة الحكم بالسرقة
290	 البديل من القول بالسرقة
294	 التعليقات التي يستند إليها المرتضى في نفيه للقول بالسرقة
295	1 - توارد الخواطر
301	2 - السرقة غير الواعية
309	 الاشتراك في المعاني
313	 الصورة الشعرية وارتباطها بالقضية
318	3 - فكرة السبق وارتباطها بقضية السرقة:
322	 مفهوم السبق عند المرتضى
327	 صعوبة إثبات السبق
330	 فكرة السبق بين المرتضى ومعاصريه
334	 مفهوم المرتضى للسبق في مقياس النقد الحديث
341	 الخلاصة
345	 فهرس الأعلام
353	 المصادر والمراجع
365	 المحتوى